



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية الحقوق و العلوم السياسية
أطروحة
للحصول على شهادة الدكتوراه
في العلوم السياسية

السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط الجزائر: دراسة حالة

مقدمة ومناقشة من طرف الطالب :

بن حداد هشام

أمام لجنة المناقشة

| المؤسسة الأصلية | الرتبة | الإسم واللقب الصفة |
|-----------------|----------------------|--------------------------------|
| جامعة وهران 2 | أستاذ التعليم العالي | - بوسماحة نصر الدين رئيسا |
| جامعة وهران 2 | أستاذة محاضرة (أ) | - عصماتي ليلى مشرفا ومقررا |
| جامعة وهران 2 | أستاذ محاضر (أ) | - صافو محمد مناقشا |
| جامعة الجزائر 3 | أستاذة محاضرة (أ) | - مزاني راضية ياسينة مناقشا |
| جامعة تلمسان | أستاذ محاضر (أ) | - عياد محمد سمير مناقشا |

السنة الجامعية : 2019/2018

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة

إن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بفضل ماضيها وجوانب كثيرة من حاضرها ظلت ذات طابع جيواستراتيجي جد هام؛ فهي ليست بالمنطقة المنعزلة عن العالم إذ أن الكثير من منظري العلاقات الدولية يعتبرونها "مركز العالم" على اعتبار أنها تتوسط أهم قارات العالم: إفريقيا، أوروبا، وآسيا؛ المنطقة التي شكّلت عبر تاريخها مسرحا للمواجهات والنزاعات العنيفة تارة؛ والعلاقات الودية ذات الطابع الاقتصادي تارة أخرى، الأمر الذي جعل من المتوسط مرفأ هاماً من مرفأ الحضارة الإنسانية منذ آلاف السنين.

وفي العصر الحديث أضحى المتوسط قبلة للاهتمامات الإستراتيجية للقوى الكبرى في العالم خاصة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية أين بات الصراع على أشده نحو السيطرة على المناطق الحيوية في العالم ذات الطرق والقنوات التي تساهم في تنشيط التجارة الدولية؛ ولعل أبرز ما يميز حوض المتوسط عن باقي المسطحات المائية في العالم هو احتوائه على أهم القنوات والممرات البحرية كقناة السويس التي باتت شرياناً للتجارة الدولية على مستوى المتوسط ومضيق جبل طارق الذي يعتبر همزة وصل بين شمال المتوسط وجنوبه على امتداد لا يتجاوز 14 كلم.

لذلك وفي منح من الهدوء النسبي الذي ساد العلاقات الدولية بعد سنة 1945؛ بدأ الأوروبيون يركزون على اهتمامهم وتفكيرهم الاستراتيجي عن الآليات والوسائل التي تُمكنهم من إعادة إحياء دورهم التقليدي في إدارة العلاقات الدولية والبحث عن موطأ قدم في شتى الأقاليم والمساحات الإستراتيجية بالعالم التي تضمن لهم مصالحهم الحيوية، فكانت بذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط الفضاء الحيوي والاستراتيجي الأقرب إلى تطلعاتهم والسبيل الأمكن نحو تحقيق مصالحهم الاقتصادية والأمنية. لكن أكبر عقبة حالت دون ذلك هو غياب سياسات أوروبية إقليمية مشتركة خصوصاً بعد حالة اللاتفة التي سادت العلاقات بين القوى الأوروبية الكبرى أي فرنسا وألمانيا ذات الإرث النازي.

غير أن زعماء أوروبا في تلك المرحلة الهامة والحساسة من تاريخ أوروبا والعالم إقتنعوا بضرورة البحث عن حلقة جديدة في عقد العلاقات ما بين فرنسا وألمانيا لتتيح لهم إزالة حاجز اللأمن واللاتفة بين كبرى الدولتين سواء سياسياً أو اقتصادياً في إشارة منهم إلى أن تحقيق سلام دائم وتكامل أوروبي لا يتأتى إلا من خلال إحداث وفاق فرنسي-ألماني، ذلك كلّه في ظل تنامي الخطر السوفياتي

على مستقبل أوروبا من ناحية، والسياسات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة التي كانت تبتغي توليد تبعية أوروبية مطلقة لها من ناحية أخرى.

في ظلّ هذه الظروف الإقليمية والدولية التي سادت أوروبا في تلك الفترات؛ بدأ التفكير الجديّ نحو إرساء دعائم منظومة تكاملية للدول الأوروبية، واقتنع زعماءها أن السبيل إلى تحقيق التكامل في الجانب السياسي والأمني لا يمكن تحقيقه مسبقاً نظراً لحساسيته المفرطة في العلاقات بين دول كانت قبل سنوات قليلة من ذلك أطرافاً في حربيين عالميتين مدمرتين كادت أن تؤدي بالأوروبيين إلى نفق مظلم، ليبدأ الإشتغال على البعد الاقتصادي في تحقيق عملية التكامل أين كانت الخطوة الأولى في ذلك سنة 1950 بمقتراح فرنسي رسمي قدّمه وزير خارجية فرنسا آنذاك يقضي بإنشاء كتّل أوروبي من ست دول أوروبية كبرى في مجال توحيد صناعة الفحم والحديد، وتحقق الأمر بعد سنة من ذلك، أين وقّعت الدول الست على اتفاقية "باريس" المنشئة "للجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ" وهي: فرنسا،

بلجيكا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، هولندا ولكسمبورغ؛ الإتفاق الذي سمح بوضع الصناعة الألمانية تحت الرقابة الأوروبية المشتركة.

وغير بعيد عن ذلك واصل الأوروبيون المسعى الوظيفي في تقوية دعائم الوحدة الاقتصادية المحققة في باريس، إلى دعامة وحدوية أخرى في العاصمة الإيطالية "روما" سنة 1957 أنشئ بموجبها "السوق الأوروبية المشتركة" التي اتخذت فيها قرارات جريئة تمثلت في إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الست، وتوالت النجاحات الأوروبية بعد ذلك في إنشاء برلمان أوروبي مشترك سنة 1967 بعد أن تم تسمية الدول الست بـ"المجموعة الأوروبية"، ثم بداية انضمام دول أوروبية أخرى في سلسلة من التوسعات انطلقا من سنة 1973 بانضمام كلاً من المملكة المتحدة، إيرلندا والدنمارك، مروراً بالتوسعة التي شهدتها عقد الثمانينات بانضمام اليونان سنة 1981؛ إسبانيا والبرتغال سنة 1986 وصولاً إلى تحقيق أكبر نجاح في تاريخ المسيرة التكاملية الأوروبية ألا وهو تحقيق التكامل السياسي والأمني والقضائي، إضافة إلى التكامل النقدي بتوحيد العملة الذي توجته معاهدة "ماستريخت" سنة 1992 التي أعطت للمجموعة الأوروبية إسماً جديداً تمثل في "الاتحاد الأوروبي" وعملة موحدة سميت بـ"اليورو" التي طُرحت في الأسواق سنة 1999.

إنّ تلك النجاحات المحققة فتحت الباب بمصراعيه أمام حملة جديدة من الانضمام إلى الصرح الأوروبي الجديد الذي أعطى للأوروبيين هبة ومكانة عظيمة على المستوى الإقليمي والدولي، كما فرض منطق الاحترام على الجميع خصوصاً بعد أن حقق الأوروبيون تكاملاً مكتملاً كان قبل عقود من الزمن ضرباً من ضروب المستحيل.

إن الأوروبيين بتحقيقهم لهذا النجاح في جميع صورته وأشكاله قد طرحوا للعالم نموذجاً خاصاً وفريداً من نوعه؛ فالإتحاد الأوروبي لا هو بالنموذج الفدرالي ولا هو بالمنظمة الدولية، فهو نوع خاص يلخص أن المستحيل في حياة الشعوب والدول لا يمكن أن يكون موجوداً إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة لذلك، غير أنه وفي المرحلة التي أبرمت فيها معاهدة الإتحاد الأوروبي "ماستريخت" وجد الأوروبيون أنفسهم أمام تحول عميق على مستوى "طبيعة الفاعلين الدوليين" وعلى مستوى "طبيعة التهديد" إذ لم تعد الدول المصدر الأول للتهديد وهي الأطروحة التي زالت مع زوال الإتحاد السوفييتي الذي وقّع على نهاية الحرب الباردة التي حملت معها نهاية للبارديغم التقليدي في العلاقات الدولية.

فمع تنامي ظاهرتي "العولمة" و"الاعتماد المتبادل" أصبح الأوروبيون في إطار "الإتحاد الأوروبي" يفكرون بعقل واحد في كيفية الحفاظ على هذا المكسب خاصة لما اصطدموا أكثر من أي وقت مضى بالحاجة الملحة في توفير وتضمين مصادر مصالحهم الأمنية والاقتصادية المشتركة، الأمر الذي أعاد إحياء الرغبة الأوروبية في استغلال مصادر مصالحهم الإستراتيجية المتضمنة على مستوى إقليم البحر الأبيض المتوسط؛ المصالح التي يهددها الدور الأمريكي في المنطقة كمنافس إستراتيجي وكذا تنامي التهديدات الأمنية الراهنة كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة، والإرهاب، مما تطلب الدخول في حوار إستراتيجي وعلاقات تقارب مع الشركاء الإقليميين على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط؛ فالتهديد لم يعد عسكرياً تقليدياً كما كان في السابق لأن دول الإتحاد الأوروبي مع ما تملكه من ترسانة عسكرية وجدت نفسها عاجزة عن التصدي للأشكال الجديدة للتهديد الأمني، ما دفعها

لطرح سياسات ومشاريع ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي مع دول حوض المتوسط ابتغت من خلالها إشراك هذه الدول في عملية تأمين المتوسط الذي يكفل في الأخير تأمين مصالحها، ومن أهم هذه السياسات والمشاريع: مشروع الشراكة الأوروبية ومتوسطة لسنة 1995 بأبعاده الثلاث (السياسية والأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)، سياسة الجوار الأوروبي 2004، الآلية

الأوروبية للجوار والشراكة 2007، المشاريع العسكرية كمندى 5+5 دفاع وغيرها من البرامج الإقليمية المشتركة.

فالجزائر باعتبارها "بوابة" للشمال الإفريقي تحمل تجربة رائدة في مكافحة الإرهاب، أضحت بلادنا ذات مكانة إستراتيجية هامة وقبلة لأي سياسات تعاونية و أمنية في المنطقة، إذ لا يمكن إقصاء الجزائر من أي مشاريع تهدف إلى ترتيب الأمن على مستوى منطقة المتوسط، وبالنظر إلى موقع الجزائر كذلك كدولة عبور لمختلف الجماعات التي تنشط في مجال الجريمة المنظمة والهجرة السرية؛ باتت الجزائر في حاجة ماسة إلى وجود مشاريع أمنية مشتركة مع الشركاء في المتوسط خصوصا بعد أن صارت بلادنا المتضرر الأول من تبعات الأزمة الليبية كأزمة متوسطة شديدة التعقيد.

إن أهمية الدراسة نابعة أساسا من تسليطها للضوء على واقع العلاقات الأوروبية ومتوسطة في إطار هذه السياسات التي تحمل أبعادا أمنية متعددة، تحمل تارة الطابع الاقتصادي وتحمل في جوانب أخرى طابعا عسكريا وسياسيا يعكس الرغبة الأوروبية الشديدة في حماية مصالحها، كما يعكس في الجهة المقابلة حجم التهديدات الأمنية الجديدة ومدى تأثيرها المباشر على الاستقرار الأمني لدول متقدمة ذات مقومات اقتصادية وعسكرية كبيرة، مع التركيز على دراسة موقع الجزائر ضمن هذه الاستراتيجيات الأمنية للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال محاولة الكشف عن أثر هذه السياسات والمشاريع وانعكاساتها على الدور الإقليمي للجزائر من جهة، وعلى الأمن القومي الجزائري من جهة أخرى.

ولعلّ من أكثر الأسباب موضوعية في اختيار هذا الموضوع هو المستوى الكبير الذي أبان عنه الاتحاد الأوروبي في إدارته للعلاقات الأوروبية ومتوسطة بأسلوب مكّن في الأخير من ضمان مصادر مصالحه الإستراتيجية على الرغم من المنافسة الشرسة للولايات المتحدة والقوى الآسيوية، وحتى تركيا اقتصاديا، وهذا ما تجسّد من خلال مسارعة العديد من دول حوض المتوسط خاصة الجنوبية منها إلى الدخول في مسار الشراكة الأوروبية ومتوسطة وما تلاها من مشاريع ومن ضمنها الجزائر التي سجلت حضورها في شتى مسارات الشراكة الإقليمية مع الاتحاد الأوروبي أملا في تحقيق نهضة شاملة وتقدّم اقتصادي وأمني يحافظ على دور الجزائر ومكانتها بين الدول والشعوب.

أما محاولة تقديم دراسة علمية أكاديمية متخصصة في حقل العلاقات الدولية عموما، والعلاقات الأوروبية ومتوسطة بشكل خاص، هي الدافع الذاتي وراء اختيارنا لهذا الموضوع خصوصا في ظل افتقار المكتبة الجزائرية للمواضيع التي تهتم بدراسة مكانة الجزائر ضمن السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط.

هذه الأخيرة التي شهدت متغيرات جيوسياسية هامة بعد نهاية الحرب الباردة؛ فرضت أسلوبا معقدا في إدارة الأمن الأوروبي ومتوسطي، فأمام التحول في الفواعل الدولية الذي تزامن مع التحول في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، الإقليمية والدولية؛ يأتي طرح الإشكالية التالية:

- كيف انعكست السياسات والبرامج الأمنية للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار الأورومتوسطي على واقع الأمن في حوض المتوسط من جهة، ومكانة الجزائر ودورها الإقليمي من جهة أخرى في ظل التهديدات الأمنية الراهنة؟

وهي الإشكالية الرئيسية التي ينفرد عنها مجموعة من الأسئلة، يأتي صياغتها على النحو التالي:

- ما هي طبيعة السياسات والمشاريع الأوروبية في المتوسط؟
- هل حققت السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي التوازن في العلاقات شمال-جنوب؟
- كيف استفادت الجزائر من مختلف مشاريع وسياسات التعاون والشراكة الأورومتوسطية؟

وفي سياق محاولة الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، تطرح الدراسة الفرضيات

التالية:

- السياسات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط لا تهدف إلا للحفاظ على مصالحها بالمنطقة دون مراعاة المصالح الحيوية لدول الجنوب.
- الاتحاد الأوروبي عبر مختلف مشاريع الشراكة والجوار إنما يرمي إلى دول الجوار بمثابة "شرطي" لمنع وصول التهديد الأمني إلى حدوده.
- موقع ومكانة الجزائر في سياسات الاتحاد الأوروبي بالمتوسط لم تتجسد على أرض الواقع إلا بعد أن اقتنع الأوروبيون بعدم جدوى الحلول العسكرية لوقف الأزمات الأمنية بليليا وعلى مستوى منطقة الساحل.
- كلما تراجع الاهتمام الأوروبي بإشراك الجزائر في مختلف استراتيجياته الأمنية بمنطقة المتوسط زاد تضرر مصالح دوله في إفريقيا، خاصة الشركات والمواطنين الأوروبيين.

أما الإطار الزمني للدراسة، فعلى الرغم من عرض تاريخي مبسط لجهود الوحدة الأوروبية منذ نهاية القرن الخامس عشر إلا أن معاهدة الاتحاد الأوروبي "ماستريخت 1992" هي المعلم الذي تتخذة الدراسة بداية لإطارها الزمني، ذلك أن الاتحاد الأوروبي لم يظهر للوجود في طابع تكاملي إلا بعد أن تحقق التكامل الأمني، الاقتصادي والنقدي مع ماستريخت التي سمحت بأن يخطو الاتحاد الأوروبي خطوات جريئة خارج حدوده على مسافة غير بعيدة أين كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط¹ ومن ضمنها الجزائر قبلة لشتى أشكال ومظاهر الشراكة والتعاون الذي باشره الأوروبيون استجابة للتحويلات الدولية المتلاحقة لتكون بذلك الإطار المكاني للدراسة.

ولأنه لا بدّ لأيّ دراسة علمية أكاديمية من الاطلاع الأدبيات السابقة وتوظيفها منهجيا؛ فقد استعانت الدراسة بمجموعة من الدراسات السابقة تنصّر لها أطروحة دكتوراه بعنوان "دور الاتحاد الأوروبي في الترتيبات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" للطالبة آسيا العمراني التي ركزت فيها

1- تتشكّل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من بعض دول الاتحاد الأوروبي هي إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، كرواتيا، سلوفينيا، اليونان ودول أوروبية أخرى غير عضوة تتمثل في كل من إمارة موناكو، البوسنة، الجبل الأسود، مالطا، ألبانيا وتركيا إضافة إلى دول آسيوية هي: سورية، لبنان، قبرص، فلسطين والأراضي المحتلة وأخرى إفريقية تتقدّمهم دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس، ليبيا ومصر.

على التوجهات الأمنية للإتحاد الأوروبي بعد تنامي التهديدات الأمنية الراهنة، وكذلك أطروحة دكتوراه للأستاذ عبد العزيز لزهرة تحت عنوان "الجزائر والمقاربة الأمنية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو" التي عرض فيها جملة من الأطروحات الأمنية في المتوسط من ضمنها الطرح الأمني الأوروبي وعلاقته بالجزائر، فضلا عن مجموعة من الكتب المختصة في الموضوع مثل كتاب للدكتور حسن نافعة بعنوان "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا"، وكتاب للدكتور عياد محمد سميح بعنوان "العلاقات الأوروبية المغربية"، إضافة إلى العديد من المقالات حول الموضوع مثل "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغربية" ل: سهام حروري، وكذلك الدراسات والمنشورات العلمية في الملتقيات الوطنية والدولية كالملتقى الدولي بعنوان: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق" لجامعة منتوري بقسنطينة، وملتقى "الهجرة غير الشرعية" لمخبر القانون، المجتمع والسلطة لجامعة وهران 2، ثم المصادر والتقارير الرسمية التي تصدر عن الاتحاد الأوروبي بالجزائر، وغيرها من الدراسات والمصادر العلمية التي تجعل الدراسة تتميز عن سابقتها من حيث أنها:

1- تقوم بالتركيز على البعد الأمني في أي سياسة أو مشروع أو برنامج يطلقه الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط.

2- تحاول إبراز دور الجزائر في سياسات الاتحاد الأوروبي بالمنطقة ومدى تأثيرها على واقع الأمن القومي الجزائري ومستقبله في منطقة المتوسط.

3- تقدم في الأخير نماذج عن أوجه التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على ضوء التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة في المتوسط؛ اعتمادا على جملة من المناهج في التحليل من بينها:

1- **المنهج التاريخي:** اعتمده الدراسة لأنه المنهج الذي يوجهنا إلى جمع الحقائق وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، كما يساعد على تحليل الأحداث التاريخية والمحطات الزمنية وتفسيرها، كدراسة التطور التاريخي لعملية الاندماج والتكامل الأوروبي.

2- **المنهج الوصفي:** هو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا كَمَا وكيفاً، بحيث يتناول وصف الأحداث التي تتتابع إثر متغيرات دولية وما يرافقها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية.

3- **المنهج المقارن:** يساعد هذا المنهج على إبراز الفرق بين المؤهلات والمقومات الإستراتيجية للدول، فالإتحاد الأوروبي مثلا تأتي مقارنته مع قوى دولية تتقارب معه في المؤهلات والقدرات، وهي المقارنة التي تسمح بدراسة عوامل التنافس الدولي على مستوى بيئة المتوسط.

4- **المنهج الإحصائي:** اعتمده الدراسة بكثرة نظرا لأهميته في تحليل المعطيات السياسية والاقتصادية بلغة دقيقة تعتمد على الأرقام والإحصائيات حتى يسهل فهم المعنى ويقوم استخدامه من خلال توظيف الجداول والدوائر النسبية والأشكال التوضيحية، فهو من أهم المناهج المعمول بها في أي بحث أو دراسة علمية أكاديمية.

5- **منهج تحليل المضمون:** يعد هو الآخر منهجا ذا قيمة وأهمية كبيرة في حقل العلوم الإنسانية، خاصة في غياب المراجع والمصادر العلمية، فهو يعتمد على تحليل الخطابات والتصريحات الرسمية للمسؤولين والقادة السياسيين وهو منهج يتطابق مع مدخل "القيادة والسمعة" في تحليل العلاقات الدولية.

إن البنية المعتمدة في الدراسة تقوم على أساس مقدمة وباين، يتخلل كل باب فصلين اثنين في توازن منهجي للمضمون، ويأتي تقسيم الدراسة على النحو التالي:

1/ **الباب الأول:** تحت عنوان "العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة" وهو الجزء الأول من هذه الدراسة الذي يتناول التطور الحاصل على مستوى العلاقات بين ضفتي المتوسط من طابعها التعاوني إلى طابع تشاركي من خلال فصلين، يحمل الأول عنوان "التكامل الأوروبي بين المتطلبات الاقتصادية والواجبات الدفاعية المشتركة" تعالج الدراسة من خلاله تطور عملية التكامل الأوروبي من الاقتصادي إلى السياسي فالأمني، الذي فتح المجال أمام التحول في طبيعة العلاقات مع الشركاء في حوض المتوسط من علاقات تعاون تقوم على البعد الاقتصادي بطريقة انفرادية، إلى علاقات شراكة تقوم على جميع الأبعاد بطريقة جماعية مشتركة نابعة أساسا من الأهمية الجيو استراتيجية للمتوسط، وهو الموضوع الذي تبثته الدراسة خلال الفصل الثاني من هذا الباب الذي جاء بعنوان "الشراكة الأورومتوسطية: أبعادها ومحاورها" يتم التطرق خلاله إلى مرحلة الشراكة المعلنة في مسار برشلونة 1995 مرورا بالمشاريع والسياسات التي ظهرت على أنقاض هذا المسار في ظل جملة من التهديدات الأمنية في المتوسط التي فرضت منطقا أمنيا وسياسات أوروبية خاصة في التعامل مع حجم التهديد ومصادره، وصولا إلى عرض مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مصالح ومشاريع الاتحاد الأوروبي في المنطقة الأورومتوسطية.

2/ **الباب الثاني:** يمثل هذا الشقّ الجزء الثاني من الدراسة الذي حمل عنوان "موقع الجزائر في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" على ضوء التحول في طبيعة التهديد الأمني وفي إطار جو مشحون من التوتر والنزاع بسبب الانفلات الأمني في دول الجوار كليبيا و منطقة الساحل الإفريقي، فتمّ عنوانه الثاني بعنوان "الجزائر في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي"، وتناولت الدراسة خلال الفصل الأول المعنون بـ"واقع الأمن القومي الجزائري في المتوسط" طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية التي تركز أساسا على محورية الجزائر في المتوسط ودورها الدبلوماسي في تسوية مختلف الملفات الأمنية مع عدم المساس بالسيادة الوطنية للدول، وهو المنطق الذي فرضته الجزائر للتعامل مع الشريك الأوروبي وتحقيق التقارب في وجهات النظر، الأمر الذي تمّ التفصيل فيه خلال الفصل الثاني بعنوان "مكانة الجزائر في السياسات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي" عبر تبيان موقع الجزائر في شتى السياسات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط، وهي السياسات التي تغيّرت بتغيّر الظروف والمصالح الأوروبية من ناحية، ثمّ المتغيّرات الإقليمية في دول الجوار من ناحية ثانية.

إن إتمام هذه الدراسة لا يعني عدم وجود صعوبات وعراقيل، ولعل أكثر العقبات التي اعترضت إتمام هذه الدراسة هو ندرة إن لم نقل غياب المراجع والمصادر التي تتناول دراسة موقع الجزائر في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي، واقتصار أغلب المراجع على دراسة البعد الاقتصادي في العلاقات بين الطرفين، وقد تمّ بهذا الخصوص الاعتماد شكل كبير على الدوريات والمجلات التي تصدر عن الجهات الرسمية لتغطية النقص المسجل على مستوى المصادر الأكاديمية، كما استعانت كذلك بتحليل المواقف الرسمية للمسؤولين الجزائريين والأوروبيين على حدّ سواء.

الباب الأول :
العلاقات
الأورومتوسطية
من التعاون
إلى الشراكة

إن دراسة التطور التاريخي للعلاقات الأورومتوسطية من طابعه التقليدي الذي كان قائما على أساس سياسات تعاونية ذات طابع ثنائي إلى علاقات جماعية ذات صيغ تشاركية، لا يكون إلا عبر منهجية تعتمد أساسا على "تحليل بين إقليمي" (Interrégional analyse) على اعتبار أن حوض البحر الأبيض المتوسط يشكل "القاسم المشترك" بين الضفتين اللتان جمعتهما علاقات ثنائية تارة وجماعية تارة أخرى؛ تغيرت بتغير الظروف والمستجدات أو بتغير المنطلقات والنتائج.

حيث تقوم مرحلة الشراكة الممتدة من عام 1995 حتى الآن أساسا على المساهمة بنصيب، أو هي طريقة الحصول على مزايا مشتركة بين أطراف ثنائية أو جماعية في كل المجالات خاصة منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فهو يقوم أساسا على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الدائمة والمشاركة والتي جاءت بها اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية المتضمنة في إعلان برشلونة 1995 التي كانت نتاج مشاريع الوحدة والاندماج والتكامل الأوروبي خاصة بعد اتفاقية ماستريخت 1992 المؤسسة للاتحاد الأوروبي.

إن ارتباط دول الضفة الجنوبية للمتوسط بعلاقات تعاون اقتصادية وسياسية وثيقة مع دول الضفة الشمالية للمتوسط جعل منها أهم شريك لهذه الدول، وذلك بحكم الروابط التاريخية والجوار الجغرافي بين الطرفين، فضلا عن مختلف الأسباب السياسية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فقد سارعت معظم دول جنوب المتوسط خاصة العربية منها إلى الاستجابة لنداء الاتحاد الأوروبي للتوقيع على اتفاقيات "الشراكة الأورومتوسطية" التي طرحها إعلان برشلونة 1995 والتي أتاحت للاتحاد الأوروبي فرصة ثمينة ليسط نفوذه على مستوى "عالم حوض المتوسط" ومواجهة الهيمنة الأمريكية والانتشار الياباني والصيني، والاستثمار في رغبة دول "جنوب المتوسط" في الانفتاح نحو السوق الأوروبية، كما ساهمت مختلف مسارات الشراكة والمشاريع الأخرى كسياسة الجوار في تحقيق الأهداف الأمنية الأوروبية التي تقوم على مجابهة التهديد ومنع وصوله إلى الداخل الأوروبي.

لذلك يأتي تقسيم الدراسة خلال هذا الجزء الأول كما يلي:

الفصل الأول: المعنون بـ "التكامل الأوروبي بين الحاجيات الاقتصادية والمتطلبات الدفاعية المشتركة" يتناول بشكل دقيق تطور مراحل الوحدة الأوروبية وصولا إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي على ضوء إدراك الأهمية الجيوسياسية لحوض المتوسط، والتي جعلت من "الاتحاد الأوروبي" يطلق برامج وسياسات جديدة تهدف بالأساس إلى إعادة مفهومة "الأمن الأورومتوسطي" ومواجهة لمختلف التهديدات الأمنية الراهنة، حيث تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنّ العلاقات الأورومتوسطية قبل مرحلة الشراكة طغى عليها البعد لاقصادي الثنائي دون الاهتمام بالأبعاد الأمنية التي بدأت بالبروز كمتغير رئيسي في العلاقات شمال - جنوب خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

أما الفصل الثاني من الباب الأول: فتتناول الدراسة من خلاله المحور الرئيسي في "العلاقات الأورومتوسطية" وهو "الشراكة الأورومتوسطية: أبعادها ومحاورها" التي أعطت للعلاقات شمال- جنوب بعدا مؤسساتيا جديدا يقف على معالجة الاهتمامات المشتركة بين الضفتين في جميع المجالات خاصة متعلق منها بالإهتمامات الأمنية التي جعلت من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في

المتوسّط من علاقات قائمة على حسن الجوار والتفاهم إلى علاقات يغلب عليها الطابع الأمني الذي لا يراعي سوى مصالح دول الشمال دون الإكتراث بمسألة تحقيق النهضة والتنمية بالجنوب.

الفصل الأول
التكامل الأوروبي بين الحاجيات
الاقتصادية والمتطلبات الدفاعية
المشتركة

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم الوحدات الدولية التي بذلت جهوداً حثيثة ومرّت عبر مسيرة طويلة وشاقّة لأجل تحقيق إطار تشاركي تكاملي تحكمه مؤسسات مشتركة، وهي المسيرة التي كتب لها النجاح المبهر عقب تحقيقها للتكامل الشامل الذي أدّى إلى بناء مؤسسات مشتركة تحمل هي الأخرى طابعاً تكاملياً في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني ساهم في إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية تضاهي في ذلك الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الكبرى ما سهّل عملية بسط النفوذ والسيطرة في كل المجالات على أكثر المناطق حيوية في العالم؛ ألا وهي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي أضحت بمثابة امتداد للمصالح الإستراتيجية الأوروبية في العالم.

حيث عمل الأوروبيون على تكيف مصالحهم الاستراتيجية مع واقع الأمن في المنطقة من خلال فرضهم لتصور جديد للأمن المتوسطي في ظل ظروف أمنية خاصة تشهدها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تتناوله الدراسة خلال هذا الفصل في ثلاث مباحث؛ الأول فهو يتطرق إلى المسيرة التكاملية الأوروبية حتى معاهدة ماستريخت، أما الثاني فتتمّ تخصيصه لدراسة البعد الأمني والدفاعي في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي خارج الأطر الأطلسية؛ وهو المشروع الذي يشتغل عليه الأوروبيون على الرغم من بطء الخطوات نحوه، ثم تتطرق الدراسة خلال المبحث الثالث إلى الطرح الأوروبي للأمن في المتوسط ضمن إطار نجاح عملية البناء المؤسساتي الذي اكتمل مع وثيقة الدستور الأوروبي التي جاءت بها معاهدة " لشبونة " سنة 2007. وجاءت عنوانة المباحث الثلاث وفق النحو الموالي :

- المبحث الأول : تطور مراحل حركة الاندماج والتكامل.
- المبحث الثاني : التكامل الأمني والدفاعي في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للإتحاد الأوروبي.
- المبحث الثالث : تحول المنظور الأوروبي في إعادة مفهومة الامن المتوسطي.

المبحث الأول: تطور مراحل حركة الاندماج والتكامل

إن تطور البنين الأوروبي إلى مستوى التعاون الاقتصادي والسياسي مرّ عبر مخاض عسير قبل أن يتشكل في صورة مؤسسات رسمية فوق حكومية في شتى القطاعات، حيث شهد تاريخ أوروبا تجسد فكرة "الوحدة" في معتقدات المفكرين والفلاسفة بداية من القرن الثالث عشر ميلادي كان "البعد الديني" هو المحرك الفعال للطموحات والأفكار الوحودية، وبرزت هذه الأفكار بشكل لافت عبر حقبة زمنية طويلة إلى أن تجسدت على أرض الواقع خاصة في مرحلة ما بعد الحربين العالميتين.

تتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى التطور التاريخي لمشروع الوحدة الأوروبية بداية من محطة ما بين الحربين ثم نهاية الحرب العالمية الثانية مروراً بمراحل الوحدة الاقتصادية والسوق الأوروبية المشتركة (المطلب الأول) وصولاً إلى معاهدة "ماستريخت" المؤسسة للوحدة السياسية الأوروبية والإعلان عن بناء صرح أوروبي جديد يتمثل في الاتحاد الأوروبي (المطلب الثاني) مع ذكر أهمّ التحدّيات التي واجهت المسيرة التكاملية للاتحاد الأوروبي واستشراف للرؤى المستقبلية (المطلب الثالث)، وهو ما تستعرضه الدراسة على النحو التالي:

المطلب الأول: الجذور والآفاق

إن المسيرة التكاملية للاتحاد الأوروبي شكّلت محور اهتمام ودراسة العديد من المفكرين والباحثين في مختلف تخصصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث بات النموذج الأوروبي مثلاً يحتذى به لأي رغبة دولية في إحداث عملية تكامل في إقليم دولي معين، أين يأتي دراسة عملية التكامل الأوروبي ضمن سياق العناصر الموائية.

الفرع الأول: الطرح النظري لمفهوم التكامل الدولي

قبل البدء في عرض المسار التكاملية للاتحاد الأوروبي تقف الدراسة عند مجموعة من الأطروحات العلمية النظرية التي اهتمت بدراسة عملية التكامل الدولي.

أولاً- تعريف التكامل الدولي:

يعرّفه "موريس دوفرليه" بأنه "قيام علاقة ترابطية متبادلة بشكل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو مجموعة من الأعضاء التي يتألف منها المجتمع"، فالتكامل حسبه عبارة عن عملية توحيد للمجتمع ليصبح "مدينة" منسجمة تقوم على أساس نظام متكامل بصورة حقيقية، فهو لا يفترض حسبه زوال التنافس فحسب، بل نمو التضامن أيضاً. أما "جوزيف ناي" Joseph NEIY فإنه يرى في التكامل أنه مفهوم مركب من ثلاث عناصر أساسية: التكامل السياسي، التكامل الاقتصادي، والتكامل

الاجتماعي. أما العامل السياسي فهو الذي يتألف من أربعة أركان: المؤسسات، السياسات، الاتجاهات، والأمن الجماعي¹.

أما التكامل وفق النظرة الوظيفية، فإن أنصار هذا الاتجاه يرون أن عملية التكامل تعني "وجود جماعة من الأطراف قرروا التعاون على المستوى التكاملي من أجل تحقيق مصلحتهم الفردية والجماعية عبر بعض التقنيات التي هي غير خلافية نسبياً ووظيفياً، وبعد فترة يتبين لهم أنهم يستطيعون تحقيق هدفهم الأصلي فقط إذا منحوا سلطة أكثر لجهاز صناعة القرار الجماعي والتصرف جماعياً في مجالات وظيفية أخرى ذات علاقة"².

وفي إطار العلاقات الدولية كثيراً ما نجد أن ظاهرة التكامل ارتبطت بمفهوم "الإقليمية"، فالعلاقة بين الإقليمية والإقليم توازي العلاقة بين القوم والقومية باعتبارها مجموعة من المواقف والتوجهات التي تعكس إيمان الأفراد والقياديين في المؤسسات بولاءاتهم القومية والإيديولوجية من منظار فوق قومي أي إقليمي مشترك، وعلى سبيل المثال فإن قضايا الشؤون العسكرية والأمنية غالباً ما تحل مشاكلها من الواجهة الإقليمية، فالاتفاقيات الإقليمية كالتحالفات الإستراتيجية والمشاريع الأمنية والعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ما هي إلا استجابة لنداء المؤسسات التي يسميها الأستاذ "أنور محمد فرج" بالمؤسسات النموذجية، حيث تتطلع نظرية التكامل الدولي في هذا الإطار بالبحث عن دول جديدة من خلال عملية (دمج/تكامل) الدول القائمة على أسس إقليمية ما يوحد كياناً فوق قومي يأخذ على عاتقه مسؤولية أداء الأعباء الوظيفية التي كانت في السابق تتحملها الحكومات الوطنية، وهذا ما يفسر بصورة واضحة عملية الانتقال السياسي والاقتصادي إلى مؤسسات فوق وطنية عبّر عنها الاندماج والتكامل في أطر الاتحاد الأوروبي التي تقوم على جملة من المتطلبات الضرورية اللازمة لذلك، وهي³:

- أ- تحقيق عنصر التماثل الاجتماعي.
- ب- التشارك في القيم.
- ج- تبادل المنافع.
- د- علاقة ودية خالية من النزاعات.
- هـ- عامل المؤثرات الخارجية.

ثانياً - عوامل التكامل الإقليمي:

إن عملية قيام التكامل الإقليمي من هذا المنظور تتم وفق آلية ودية اختيارية تعبر عن الإرادة الحرة للدول التي تنبع من سيادتها الوطنية، فالتكامل الذي يجري بالقوة عبارة عن وجه من أوجه الهيمنة والتسلط الأمريكي، فتعزيز الإقليمية لا يحتاج إلى التقارب الجغرافي فحسب بل إلى عوامل أخرى أكثر أهمية وتأثيراً نجملها وفق ما يلي:

¹ - أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة بالاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط/ إعلان برشلونة أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 39، 2009، ص 65.

² - عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 176.

³ - أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 73-74.

1-تحقيق التكامل الاقتصادي: الذي يعتبر العامل الأول لنجاح أي مشروع تكاملي، ويمكن قياس هذا الشرط على المسيرة التكاملية للاتحاد الأوروبي التي كانت العامل الاقتصادي بمثابة العمود الأساسي في عملية البناء الأوروبي التي كانت "الجماعة الاقتصادية للفحم والفولاذ" بمثابة شارة انطلاقها، إذ أنّ أنجح نماذج التكامل هي التي بدأت بالبعد الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي ليشمل بعد ذلك البعد الاجتماعي والأمني، وبهذا الخصوص فقد توصل الباحث "بيلا باليسا" سنة 1966 في محتوى نظريته عن التكامل الاقتصادي إلى انطوائه على خمس مستويات¹:

أ-المستوى الأول: وجود منطقة للتبادل الحر: وهذا عن طريق إلغاء الحقوق الجمركية بين الدول دون المساس بالسيادة الوطنية لها.

ب-المستوى الثاني: وجود اتحاد جمركي الذي يعني تدعيم منطقة التبادل الحر بتعريف جمركية خارجية موحدة، بما يحقق اتحادا جمركيا تذوب فيه السياسات الجمركية للدول، حيث تتنازل كل دولة عن سيادتها اتجاه السياسة الجمركية.

ج-المستوى الثالث: السوق المشتركة: وهي الآلية التي تتحقق من خلالها حرية تامة في حركة السلع وعناصر الإنتاج.

د-المستوى الرابع: الاتحاد الاقتصادي والنقدي: بمقتضاها يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، وتحقيق العملة الموحدة، وهي السياسة التي تأخرت على غاية حقبة التسعينيات².

ه-المستوى الخامس: التكامل الاقتصادي الشامل، وهو التكامل الذي يحدث توازنا وانسجاما ما بين الدول الأكثر تقدما في الاتحاد الأوروبي، والدول الأقل تقدما من حيث التصنيع والتجارة الخارجية، عبر التكامل في الوارد المشتركة لتنظيم الاستقلال والانتفاع المشترك وسد العجز لدى بلدان المجموعة³.

2- تحقيق التكامل الاجتماعي: يتعلق أساسا بتحويل الولاء الوطني في مجالاته المحددة إلى ولاء قومي فوق وطني إقليمي، وهو ما يميئه الأستاذ أنور محمد فرج "بالوعي فوق القومي".

وفيما يلي ملخص عن مبادئ وأهداف عملية التكامل الأوروبي⁴:

| المبادئ الأساسية | الأهداف | القواعد العملية |
|------------------|---------|-----------------|
|------------------|---------|-----------------|

¹ - عياد محمد سمير، التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 29-31

² - عياد محمد سمير، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

³ - المرجع نفسه، ص. 32.

⁴ - Bernard ELISSALDE, Projets européennes , in:GéopolitiqueDe l'Europe , Nathan,Paris , 2017, p .47.

| | | |
|-------------------------|-------------------------------------|------------------------------|
| - الحريات الفردية | - التقدم الاجتماعي والحد من الفوارق | - الفصل بين السلطات |
| - الديمقراطية | - غياب التمييز | - سيادة القانون |
| - احترام حقوق الإنسان | - التنمية المستدامة | - التعددية الحزبية والسياسية |
| - الوحدة الوطنية | - السلم والأمن الدولي | - حماية حقوق الأقليات |
| - ميثاق الحقوق الأساسية | | |

وهذا يعني ان عملية التكامل الأوروبي تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الوطنية والمصلحة الأوروبية المشتركة، في إطار حماية الحقوق والواجبات الأساسية التي نصت عليها معاهدات واتفاقيات التكامل من أجل الوصول إلى المصلحة العبر وطنية¹.

3-التكامل السياسي: بعد أن حقق الاتحاد الأوروبي التكامل المنشود في القطاع الاقتصادي، توجهت الأنظار نحو تحقيق الرغبة الأوروبية المشتركة في بناء تكامل سياسي بعيدا عن الخلفيات التاريخية لدوله، وهو ما يعني إدماج المؤسسات السيادية الوطنية مع أجهزة دولية مشتركة، فالتكامل السياسي لا يهدف إلى إلغاء الحكومات الوطنية، بل يقتصر على نقل بعض صلاحياتها وسلطتها إلى مؤسسات مشتركة متفق عليها بالتراضي².

4-التكامل الأمني: وهو التكامل الذي ينطلق عادة من الرغبة المشتركة في مواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة ما يتحقق عادة في الخطوة التي تلي عملية التكامل الاقتصادي والسياسي ودمج أجهزة اتخاذ القرار والقيادة السياسية، فنجد الاتحاد الأوروبي يطلق سياسات وخطط ومشاريع أمنية تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية أمنه الإقليمي المشترك مهما كانت نوعية الوسائل المتخذة في ذلك، فالسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط مثلا تنبع من إيمانه العميق بضرورة مواجهة الأخطار القادمة من هذه المنطقة حتى ولو كان ذلك على حساب أمن واستقرار دول المنطقة من غير الدول التي تنتمي إلى فضائه³.

إن مسار الوحدة الأوروبية سلك مسارا طويلا وجهودا شاقة وحثيثة حققت في الاخير نمونجا للتكامل في ارقى معانيه، وهو المسار الذي تقف عنده الدراسة في هذا المطلب من خلال العناصر التالية:

الفرع الثاني: جهود الوحدة الأوروبية في مرحلة ما بين الحربين

قبل سنة 1945 لم يكن مشروع الوحدة الأوروبية غائبا، إلا أنه الخطى نحوه كادت تكون منعقدة، حيث تبنى فكرة "الوحدة الأوروبية" بعد القرن الثالث عشر العديد من المفكرين الأوروبيين من أمثال المفكر الفرنسي "بيير ديبيو" (1250-1320) والمفكر الألماني "وليام لبنتز" (1644-1718)، ومفكرون إنجليز من أمثال "جرمي بنتام" (1748-1832) "BIENTTAM" الذين أعطوا للوحدة الأوروبية أبعادا دينية تتمثل في "تقوية

¹ -Bernard ELISSALDE , op. cit, p. 48.

² -عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص.32.

³ -المرجع نفسه، ص. 35.

المجتمع الأوروبي" لمواجهة "المجتمع الإسلامي"، وهذا يعكس ما سمي بـ"الحروب الصليبية" التي تمت الدعوة من خلالها أثناء القرن 17 إلى التجند صفا واحدا لمواجهة "الدولة العثمانية" والقيام بتوزيع أراضيها على "إتحاد أوروبي" يتمتع بعلاقات مشتركة بين دوله خاصة، فرنسا، ألمانيا، هولندا، إنجلترا، وهذا ما يعكس بصورة واضحة "صدام الحضارات" التي تناولها "صامويل هنتنغتون" بإسهاب معبرا عن الصراعات ما بين الحضارات من أجل الاستحواذ على السلطة والثروة والنفوذ¹.

في السياق ذاته يرى العديد من الباحثين من أمثال "هاننتس موغنتاو Hants Morguintow" أنّ بداية مسار الوحدة الأوروبية إنطلق سنة 1815 وتحديدا في مؤتمر "فيينا" بعد نهاية حرب "نابليون" وانهزام فرنسا أين اجتمعت الدول الأوروبية من أجل محاولة إيجاد نظام جديد للعلاقات الأوروبية وكذا إدارة النزاعات التي قد تحصل بين هذه القوى. وتم خلالها تأسيس مجلس سمي بـ"التوافق الأوروبي" عقد عدة مؤتمرات تقليدا في التعاون الأوروبي بهدف التنسيق السياسي وإدارة الأزمات وحلها بوسائل دبلوماسية².

وتواصلت الجهود الأوروبية خلال القرن 19 لدى المفكرين الرومان مثل: جيسابمازيني "Giuseppe MAZZINI" و"فيكتور هوغو Victor HUGO" الذين أطلقوا شعارا يحمل عنوان "الولايات المتحدة الأوروبية"³.

فعلى الرغم من تطور الحياة السياسية والاجتماعية في أوروبا وبروز "التيار الوحدوي" إلا أن مشروع "الوحدة الأوروبية" اصطدم مع الخلافات السياسية الأوروبية التي أدت إلى نشوب حربين عالميتين وبالتالي انهيار "الأمن الجماعي الأوروبي" وانهارت معه كل "المشروعات الطوباوية" التي ظلت لعقود طويلة في أذهان المفكرين الأوروبيين خاصة مع تنامي الفكر النازي بألمانيا والتيار الراديكالي المزدوج من جانب الاتحاد السوفييتي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي وادّ الإحساس بتراجع مكانة وثقل أوروبا في الساحة الدولية مما دفع بالعديد من المفكرين إلى إطلاق تحذيراتهم بهذا الخصوص على أمل تمكين أوروبا من استعادة دورها الريادي.

كما حملت السنوات التي أعقبت سنة 1920 جهودا أوروبية حثيثة لإعادة التوضع الدولي وتحقيق هامش من التكتل الأوروبي لمواجهة مختلف التحديات الدولية آنذاك، وقد قاد هذه الجهود العديد من رجال السياسة الأوروبي من أمثال "بول فاليري Paul VALERY" و"توماس مان Tomas MANN"، فضلا عن رجال الأعمال من أمثال: "إيميلي مايريش Emile MAYRISH" و"جاك لاقور Jacques LACOUR" ممن طرحوا مشروع "الدولة الفدرالية" ضمن مؤتمر "عصبة الأمم" بتاريخ 05 سبتمبر 1929، وهو المشروع الذي أطلق عليه سنة 1930 بمشروع "الاتحاد الفدرالي الأوروبي"⁴.

¹ -حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص. 91 و101.

² - عصام علي حسن العبيدي، آلية صنع القرار الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2016، ص. 49-50.

³ - Robet FRANK, La construction de l'Europe: une histoire cyclique , in: l'Europe entre crises et rebond , la documentation française N° 88, France , novembre-décembre 2017, pp. 10-11.

⁴ - Robet FRANK, La construction de l'Europe: une histoire cyclique , op. cit, p. 12.

غير أن الفترة الممتدة من سنة 1933 إلى غاية 1945 أجهضت كل مشروع وحدوي أوروبي، وذلك بفعل تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم ظروف الحرب العالمية الثانية التي أجلت الحسم في موضوع الوحدة الأوروبية إلى غاية ما بعد سنة 1945 التي حملت عنوانا آخر من الخلاف الإيديولوجي ضمن نطاق "الحرب الباردة"¹.

فعلى الرغم من كل هذه الجهود الفكرية والحركات السياسية الرامية إلى تحقيق "وحدة أوروبية" إلا أن هذه الأخيرة ظلت صعبة المنال، وذلك بالنظر أساسا على الخلافات السياسية بين الدول الأوروبية التي أدت إلى حربين عالميتين عصفت بكل مشروع وحدوي، وبالنظر كذلك إلى رغبة الدول الأوروبية في بناء قدرات ذاتية أو ثنائية على أقصى تقدير دون التفكير في خوض تحالفات إقليمية أو مشاريع وحدوية، غير أن الظروف الدولية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وضعت أوروبا في مفترق طرق صعب جدا، ووجدت نفسها بين خيار السير إما في فلك الكتلة الشرقية بزعامة السوفييت، أو زعيمها الأمريكية، وهو الأمر الذي جعل الأوروبيين يعيدون التفكير في حساباتهم، وإعادة فتح ملفات الوحدة الأوروبية في شتى مجالاتها.

الفرع الثالث: حركة الاندماج الأوروبي أثناء فترة الحرب الباردة

إن المعطيات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثلة في خروج أوروبا منهارة من حربين مدمرتين ثم استقبالها لمرحلة جديدة من صراع دولي جديد جعلت من الصعوبة بما كان التكهن بمستقبل مشرف للقارة العجوز أو ببارقة أمل تعيد لها حلمها المفقود ومشروعها المنشود، والمتمثل أساسا في "قيادة قاطرة العالم" وتحقيق "التكامل الأوروبي" بما يضمن كتلة أوروبية موحدة في شتى المجالات وإعادة بناء قدراتها واستعادة مكانتها في النظام الدولي الجديد الذي عنوانه "الحرب الباردة" وحالة من الشك وعدم الثقة بين الدول الأوروبية خاصة بين ألمانيا ذات الإرث النازي وفرنسا ثم إنجلترا ذات البعد الأطلسي والذي وُدد من جديد حالة من تباين الرؤى وتباعد الأهداف أمام خطر خارجي يهدد الأمن الجماعي الأوروبي لأول مرة والمتمثل في "الخطر السوفييتي" من جهة، ثم الرغبة الأمريكية في بسط تبعيتها من جهة ثانية؛ أي أن أوروبا بعد 1945 تجد نفسها أمام مطرقة السوفييت وسندان الأمريكان. ويتضح ذلك جليا من خلال ما يلي²:

1- السياسات السوفييتية الهادفة إلى بسط نفوذها على أوروبا الشرقية من خلال "الستار الحديدي" للزعيم السوفييتي "جوزيف ستالين" والذي جسّد الرغبة الشيوعية في نقل الخطر إلى الداخل الأوروبي.

2- خطاب الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" في 27 مارس 1948 مكرسا سياسات "الهيمنة والاحتواء" (Containment) والتي كانت بمثابة قرع لطبول حرب باردة.

¹ - Ibid.

² - حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 121.

3- مشروع وزير الخارجية الأمريكي "مارشال" لتقديم مساعدات أمريكية للدول الأوروبية مقابل توحيد الدول الأوروبية لمجابهة الخطر السوفياتي، وهو ما يمثل "حربا بالوكالة" ومحاولة أمريكية لدعم أوروبا الغربية لمواجهة جارتها الشرقية في صراع مذهبي عقائدي.

إذن وفي مناخ الحرب الباردة والتصادم في المصالح، وعلى الرغم من التضارب في الرؤى والأهداف بين دول أوروبا سواء الشرقية أو الغربية منها، فقد سجلت السنوات الأولى من الحرب الباردة رغبة أوروبية مشتركة في تعزيز الرؤى البينية المشتركة من أجل تحقيق الحوار الأوروبي-الأوروبي، ومن ثم الوصول إلى "تعاون أوروبي" مشترك وتذليل العقبات أمام مشاريع الوحدة التي انتظرت عقوداً طويلة من الزمن، وهو ما بدأ يتكرس فعلياً على أرض الواقع في مخطط ثلاثي يعتمد أساساً على البعد المؤسسي في تحقيق البناء الأوروبي¹، تأتي صياغته كما يلي:

أ- الإطار الأمني العسكري: وهو الإطار الذي يعبر عنه الاتحاد الذي ضم دولاً في غرب أوروبا في مارس 1948 والذي تحول إلى "اتحاد غرب أوروبا" في 1954 (DEO).

ب- الإطار الاقتصادي: عبرت عنه "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" (DECE) أبريل 1948 ثم "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" 1951.

ج- سياسياً: من خلال مجلس أوروبا ماي 1949.

ويأتي تفصيل المرحلة الأولى للتعاون الأوروبي لمرحلة الحرب الباردة وفق التفصيل التالي:

أولاً- إتحاد أوروبا الغربية: الذي تشكل عبر محطات ثلاث نعرضها كالتالي:

1- الإتحاد الغربي: جاء تأسيس هذا الإتحاد في ظروف دولية خاصة، يأتي في مقدمتها تنامي الخطر الشيوعي على أوروبا بأكملها، وثانياً انعدام الثقة والشك في النوايا الألمانية ذات الخلفية النازية؛ كانت فرنسا والمملكة المتحدة المبادر الأول إلى إنشاء هذا الفضاء الإقليمي ذو الأبعاد العسكرية وذلك بتاريخ 04 مارس 1947، وبعد مرور سنة من هذا التاريخ التحقت كل من بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ بهذه الاتفاقية بتاريخ 17 مارس 1948 وهو ما تمت تسميته فيما بعد بـ "حلف بروكسل"².

2- اتفاقية شمال الأطلسي: بعد أرضية "بروكسل" تم توجيه الأنظار الأوروبية نحو تعزيز "الدفاع الأمني الأوروبي" لصد المد الشيوعي السوفياتي، انضمت كل من الولايات المتحدة وكندا إلى التحالف الأوروبي المشكل في بروكسل 1948، وبدأ التفاوض في مارس 1949 على تأسيس منظمة دفاعية عسكرية أكثر توسعاً، وهو ما عكسته الاتفاقية المؤسسة لحلف شمال الأطلسي المعلن عنها بواشنطن في أبريل 1949 والتي ضمت إلى جانب الدول المذكورة كلاً من الدنمارك، إسبانيا، إيطاليا، النرويج، البرتغال ثم اليونان وتركيا سنة 1951 وجمهورية ألمانيا الفدرالية (RFA) في أكتوبر 1954 بعد موافقة أغلبية الدول الأوروبية بتاريخ شهر أوت 1954³.

¹ - البناء المؤسسي: هي نظرية جاء بها المفكر الفرنسي "سولي" Soulie الذي دعا من خلالها إلى ضرورة إقامة مؤسسات أوروبية مشتركة تضم ممثلين عن مختلف الدول الأوروبية من أجل تحقيق وحدة أوروبية في كل المجالات.

² - Maurice DUROUSSET, L'Union Européenne au XXI^{ème} siècle: institutions et économique, 2^{ème} édition, Gllipes édition marketing S.A, France, 2004, p. 14.

³ - Maurice DUROUSSET , op. cit, p. 15.

3- من الاتحاد الغربي إلى إتحاد أوروبا الغربية: بعد أن تم وضع القوة العسكرية لألمانيا الغربية تحت سلطة فوق قومية والتمثلة في سلطة حلف شمال الأطلسي NATO، شعرت فرنسا بالارتياح وذلك لزوال المؤشرات السلبية حول عودة الفكر النازي إلى ألمانيا خصوصا بعد حرمان ألمانيا من صنع وإنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وهو ما مهد الطريق لتأسيس "الجماعة الأوروبية للدفاع" La communauté Européenne de Défense (CED)، تمخض عنها التحول في النظام الأساسي للاتحاد الغربي خاصة مراقبة عملية تسليح الجيش الألماني وهو النظام الذي سمح بتحول الاتحاد الغربي على شكل مؤسساتي جديد يحمل اسم "اتحاد أوروبا الغربية" الذي يتمتع بمهام أمنية وعسكرية دفاعية نستطيع القول أنها مستقلة عن المهام العسكرية في إطار حلف الناتو الذي يضم دول خارج أوروبا¹.

ثانيا-مجلس أوروبا 1949:

يعتبر هذا المجلس بمثابة "الإطار الأساسي" لمجموعة الوحدة الأوروبية وهو منظمة فوق حكومية تهدف إلى حماية وتعزيز الديمقراطية والحقوق داخل الدول الموقعة عليها بتاريخ 05 ماي 1949 وهي الدول المؤسسة للاتحاد الغربي لأوروبا (دول بينيلوكس، فرنسا، المملكة المتحدة) التي تهدف المنظمة من خلال هذه الدول إلى تعزيز الحوار الفرانكو-بلجيكي والبريطاني، إضافة على كل من إيرلندا، إيطاليا، النرويج، السويد والدنمارك، والمجلس يضم ثلاث هيئات²:

- اللجنة الوزارية: التي تضم وزراء خارجية الدول الأعضاء.
- البرلمان: الذي يضم 92 ممثلا عن برلمانات الدول الأعضاء.
- الأمانة العامة: وتضم حوالي 900 موظف، وهي تحت إشراف اللجنة الوزارية والبرلمان.

حيث عمل المجلس على ترسيخ فكرة "أوروبا الحريات والتعاون ما بين كل الأمم والبلدان"، وذلك من خلال³:

- حماية وتقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان الأوروبي.
- البحث عن الحلول الناجعة لمشاكل المؤسسات.
- حماية الثقافات الأوروبية التي تعكس حضارة المجتمع الأوروبي المتجذرة عبر التاريخ.

ثالثا-المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وبداية الطريق لتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب DECE:

وهي الوجهة الاقتصادية للمرحلة الأولى من مراحل الوحدة الأوروبية في بعدها الاقتصادي، حيث أنشئت هذه المنظمة سنة 1948 بهدف إدارة وتوزيع المساعدات الأمريكية التي جاء بها مشروع "مارشال"، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة ذات الشكل "الكونفدرالي" المؤسساتي فتحت الباب بمصراعيه أمام مشروع البناء الاقتصادي الأوروبي التي عمل على تطبيقها فيما بعد التيار الفدرالي

¹-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص . 126-127.

²- حسن نافعة، المرجع السابق، ص . 128-129.

³- Maurice DUROUSSET, op.cit, pp. 17-18.

وذلك بإعلان وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" عن رغبته في تشكيل تعاون فرنسي-ألماني في ميدان الصناعات الكربونية والصلب¹.

إن كل الجهود الأوروبية والمساعي المشتركة في سبيل تحقيق مشروع "البناء الأوروبي" سواء من خلال "اتحاد غرب أوروبا" أو "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي"، وحتى حلف شمال الأطلسي، تكلفت في الأخير بتشكيل "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" التي عاشت طموحات الوزير الفرنسي "روبرت شومان"، حيث تم التوقيع على معاهدة الإنشاء في أبريل 1951 بباريس لتشمل إضافة إلى الدول المؤسسة (فرنسا وألمانيا) كلا من: دول البينيلوكس (بلجيكا؛ هولندا ولكسمبورغ) وإيطاليا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 25 ماي 1952 بعد مصادقة برلمانات الدول الست المعنية، واتخذت في إطار هذه المعاهدة مجموعة من الإجراءات الجديدة منها²:

- 1- إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الستة وتحديد كميات الاستيراد والتصدير.
- 2- إنشاء هيئات ومؤسسات أوروبية مشتركة لتنفيذ بنود المعاهدة وهو ما يكتسيه البعد المؤسسي في العلاقات الأوروبية، حيث تم تأسيس هيكل على شاكلة "مجلس الوزراء، محكمة العدل، البرلمان الأوروبي، وسلطة عليا مقرها لكسمبورغ".

الفرع الرابع: مرحلة التكامل الاقتصادي الشامل على ضوء معاهدة روما 1957

بعد النجاح الودودي الذي حققته "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، ارتأت المجموعة الأوروبية خوض مغامرة في المجال السياسي والأمن من خلال تأسيس "الجماعة الأوروبية للدفاع" سنة 1953 الذي أفضلته فرنسا بعدم التصديق، وهو ما اعتبر بمثابة عزوف عن هذا المجال، وتوجيه الجهود المشتركة نحو القطاع الاقتصادي فقط، على اعتبار أن الإطار الأمني والسياسي كان السبب وراء فشل المشاريع الودودية وحدث التصادم العسكري خلال الحربين العالميتين.

وبالفعل فقد بدأت معالم سياسة تكاملية أوروبية تظهر في إطار "المنهج الوظيفي" الذي يعتبر وحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، حيث يشير هذا المدخل في حقل "الجيوپوليتيك" إلى دراسة المناطق أو الإقليم كوحدة دولية مشتركة يضم العديد من الوحدات السياسية في ارتباط وثيق ببعضها البعض ودراسة الوظيفة الخارجية المتمثلة في العلاقات المكانية من دراسة الحدود وأنواعها وتقسيماتها، والعلاقات الاقتصادية من خلال دراسة الدولة في الجانب الإنتاجي والخدماتي، فهو يشير إذا من هذا المنظور إلى العلاقات السياسية للدول وانتماءاتها وعضويتها في التكتلات الدولية والإقليمية³.

¹ جمال الشلبي، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص. 130-131.

² ناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2000، ص. 60، أنظر أيضا: العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، مرجع سابق، ص. 131-132.

³ نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوپوليتيك، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص. 83-84.

أما "النظرية الوظيفية" وعلاقتها بالاندماج الأوروبي سواء في قطاع الفحم والصلب أو من خلال "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" فإننا نجد هذا الاقتراب يفسر بشكل دقيق ضرورة الاهتمام بالتكامل في المجال الاقتصادي بشكل أساسي دون باقي المجالات، ويرتبط هذا المدخل بأعمال "دافيد ميتراني" الذي أطلق وسيلة "الخيار الوظيفي" الذي يقوم أساسا على الفصل بين الجوانب السياسية والوظيفة في عملية الاندماج والتكامل، والتخلي في البداية عن فكرة "الوحدة السياسية"، وتقوم رؤية "ميتراني" على إنشاء تنظيمات وظيفية تعمل على تحقيق تكامل اقتصادي فوق حكومي دون المساس بالسيادة السياسية للدول، فهي حسبه تتعلق بتفويض جزء من السيادة الاقتصادية إلى مؤسسات فوق حكومية مشتركة، حيث أن عدم المساس بالسيادة السياسية للدول يشجعها على الخوض في مسار الاندماج الاقتصادي¹.

من خلال ما تقدم يتجلى لنا سبب النجاح الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل الذي أعلنته معاهدة روما التي اعتبرت مثابة وسيلة لإتمام المشروع الوحدوي الأوروبي خاصة بعد فشل "الجماعة الأوروبية للدفاع" 30 أوت 1954²

وبهذا الخصوص انعقد اجتماع "ميسين" جوان 1955 الذي ضم وزراء خارجية الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من أجل التباحث حول إيجاد السبل الضرورية لتحقيق "السوق المشتركة" والذي أعقبه عدة اجتماعات أهمها "ندوة باريس" 1956 ثم لقاء تنسيقي مشترك وعام ضم رؤساء حكومات الدول الأعضاء شهر فيفري 1957 أفضى في نهاية المطاف إلى إمضاء وتوقيع معاهدة أوروبية في روما بتاريخ 25 مارس 1957 التي أسست كيانا أوروبيا جديدا سمي "الجماعة الاقتصادية الأوروبية"، وكيانا آخر سمي "جماعة الطاقة الذرية الأوروبية" الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 جانفي 1958، وجاءت أهداف تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كما يلي³:

- 1- إنشاء السوق المشتركة والتي تهدف إلى تعميق وتمتين الروابط والجهود الأوروبية وتبادل المنتوجات وتسهيل انتقالها داخل حدود الدول الأعضاء.
- 2- تسهيل انتقال رؤوس الأموال والتخفيف التدريجي للرسوم الجمركية.
- 3- أهداف سياسية: وهي تقوية التعاون السياسي بين الدول ومجابهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية المشتركة.
- 4- إنشاء الصندوق الأوروبي الاجتماعي بهدف توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

أما عن "جماعة الطاقة الذرية" فقد كان الغرض من إنشائها واضحا من خلال البند الأول⁴ في الاتفاقية الذي حدّد الآليات والكيفيات التي يتحقّق من خلالها تعميم التصنيع الطاقوي على مستوى الدول الأعضاء بما يحقّق في الأخير الأغراض السلمية المنشودة¹.

¹ - مصطفى محمد كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001، ص.18.

² - Bernard YVARS, Economie européenne, Paris: édition Dalloz, 1997, p 25

³ - Louis CARTOU, L union Européenne: traités de Paris-Rome-Maastricht , 2^{ème} édition édition Dalloz, Paris , 1996, p .55.

⁴ - والذي ينص على ما يلي: "تطوير وتنظيم الشروط والظروف الأساسية للتكوين في مجال الصناعات الطاقوية والنوية السلمية على مستوى الدول الأعضاء، وتعميمها لباقي الأعضاء". أنظر : البروتوكول رقم 2 المرفق في القرار الذي يتضمّن التوقيع على معاهدة روما ، الوثيقة رقم 636 ، الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1957، ص.2.

فبالنسبة للدول الست الأعضاء؛ فإنّ هذه الخطوة كانت بمثابة فرصة لانفتاح اقتصادي شامل، حيث أن تصدير المنتوجات وتبادل السلع والبضائع خاصة مع التسهيلات الجديدة يمنح للدول انتعاشا اقتصاديا وصناعيا هائلا والوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة، غير أن الاستثناء الوحيد كان "بريطانيا" التي ظلت خارج إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية وذلك بسبب إحساسها بالذوبان والانصهار في الدول الأوروبية الصغيرة بالنسبة إليها وفقدانها لسيادتها الاقتصادية والسياسية جرّاء فتح الأسواق وإزالة القيود الجمركية؛ لتقوم بخطوة معاكسة للخطوة الأوروبية وهي إنشاء "الرابطة التجارية الحرة الأوروبية AFTA" عام 1959 التي ضمت إضافة إلى بريطانيا كلا من النرويج، الدنمارك، السويد، إسبانيا، سويسرا، فنلندا والبرتغال؛ كان الهدف منها إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسيادتها وهو ما اعتبر بمثابة مشروع موازي يهدد البنيان الاقتصادي الأوروبي المعلن عنه في روما؛ المشروع الذي سرعان ما عرف انهيارا بسبب النجاحات التي بدأت تحققها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ما أرغم المملكة المتحدة على إعادة النظر في موقعها خارج إطار الجماعة².

وفي هذا الإطار قدمت بريطانيا طلب لعضويتها في أوت 1961 وهو الطلب الذي قوبل بالرفض من طرف فرنسا ديغول التي كانت ترى في ألمانيا منافسا شرسا لها من جهة وعلاقتها مع الولايات المتحدة من جهة أخرى أي خوف "ديغول" من تزايد النفوذ الأمريكي في الجماعة عن طريق بريطانيا وهو ما يفسر الرفض الفرنسي لعضوية بريطانيا للمرة الثانية عام 1967، غير أن تغير زعامة فرنسا برحيل ديغول ومجيء "جورج بوميدو George BOMBIDOU" في يناير 1973 لم يعجل بقبول عضوية المملكة المتحدة فحسب، بل الدنمارك وإيرلندا ليصبح عدد أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية تسع أعضاء في يناير 1973 والذي اصطلح عليه سياسيا بـ"التوسع الأول"³.

كما شهد الفتح من يناير عام 1986 توسعا ثانيا لكن ليس ذو طبيعة اقتصادية، بل ذو طبيعة سياسية بالمقام الأول، نتحدث هنا عن اليونان ثم إسبانيا والبرتغال في الأول من يناير عام 1986، وهذا ما فتح الباب بمصراعيه أمام العديد من الدول التي التحقت فيما بعد بقطار الوحدة الأوروبية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي الذي بدأت دويلاته تنزاحم فيما بعد للالتحاق بركب الجماعة، وبدأ التفكير فعليا في حدود أوروبا موحدة وإلغاء كل الحواجز والحدود التي تحول دون تحقيق التكامل المنشود لتصبح بذلك أفق التوسع والامتداد مفتوحة على مصراعيها، واستقر الأمر في نهاية المطاف على التفاعل مع طلبات العضوية كلها وفق استراتيجيات ومراحل معينة⁴.

وفضلا عن التوسعات في عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو "الاتحاد الأوروبي" لاحقا، فإن الجماعة عملت على خلق مجالات اندماج جديدة خلال مرحلة السبعينيات وذلك بإقامة آلية للتعاون في مجال السياسة الخارجية (EPC-1970)، كما عملت على إقامة نظام نقدي أوروبي (1979) من أجل تحقيق استقرار مالي بين الدول الأعضاء، أما فترة الثمانينيات، فقد عرفت الموافقة على مشروع استكمال السوق الأوروبية الموحدة 1987 الذي دام إلى غاية نهاية 1992 (القانون

¹ - Louis CARTOU, Op.cit, p. 56.

² - مصطفى محمد كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.25-27.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - حسن ناعمة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص.153 و163.

الأوروبي الموحد)، حيث عرفت السنوات الأولى من عقد التسعينيات طفرة نوعية في مسار الوحدة الأوروبية الذي بدأ اقتصاديا وخلص إلى تكامل سياسي تام أعلنت عنه معاهدة "ماستريخت" التي أنتجت كيانا أوروبيا جديدا في 07 فيفري 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993؛ إنه "الاتحاد الأوروبي" المسمى الجديد للجماعة الاقتصادية الأوروبية والذي جمع بين البعد الاقتصادي والسياسي المنشود. كما أن الاتفاقية أضافت أطرا جديدة لتدعيم الاندماج والتكامل هي الوحدة الاقتصادية ومالية (اليورو)، السياسة الخارجية والأمنية، السياسات الداخلية¹.

المطلب الثاني: مأسسة البناء الأوروبي على ضوء معاهدة "ماستريخت"

لأن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة؛ فيمكن القول بداية أن عملية التكامل السياسي الاقتصادي التي عرفتها القارة الأوروبية – وإن كانت المسيرة صعبة- بدأت تتجسد كرهان على أرض الواقع مع "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" التي كانت بمثابة نواة حقيقية وصلبة في عملية البناء الأوروبي الاقتصادي الذي عرف طفرة نوعية في هذا الإطار في حقبة الستينات والسبعينات وحتى في عقد الثمانينات من القرن الماضي، أي عرفت أوروبا الدول الست جولات ماراطونية في إحياء جهود العملية التكاملية من خلال العديد من المؤتمرات والاجتماعات التي أثمرت في الأخير عن ميلاد نظام سياسي واقتصادي أكثر تكاملا ووحدة هو "الاتحاد الأوروبي" من خلال معاهدة "ماستريخت" 1992.

ووفق نظرية "الوظيفية الجديدة" أن الجماعة الأوروبية أخذت في الانتشار والتطور بفضل "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" التي كان نطاقها يقتصر على قطاعين صناعيين فقط والذي توسع بخطوات ثابتة ودقيقة ليشمل باقي القطاعات والمجالات خاصة السياسة والأمن، وقد نجحت الجماعة وفق أنصار هذه النظرية إلى توسيع اختصاصها لتصل في الأخير إلى صورة من الحوكمة الأوروبية لنطاق واسع من شؤون الدول الأعضاء، وهذا يعطينا تفسيراً واضحاً للمراحل التي خطتها الجماعة في تطورها لتصل إلى الانتقال من السوق الموحدة إلى العملة الموحدة، ثم سياسة خارجية أوروبية موحدة في مجال الأمن والدفاع، غير أن أنصار الطرح "الفدرالي" يؤكدون على أهمية المؤسسات المشتركة، ويرون أن تأسيس الاتحاد الأوروبي إنما جاء بسبب عجز الحكومات الأوروبية منفردة على التعامل بواقعية أكبر فعالية مع أزمات ومشاكل ذات صفة غير قومية تتجاوز نطاق الدولة، حيث تتعلق أكثر هذه المشاكل بالأمن والاقتصاد والبيئة².

لذلك تنطبق الدراسة في هذه الجزئية إلى تبيان أهمية معاهدة التأسيس "ماستريخت" في عكس الرغبة الأوروبية المشتركة في توحيد الرؤى والتوجهات خاصة في المجالات السابقة الذكر.

¹ - مصطفى محمد كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 28-29.

² - جون بيندر وسايمون أشرور، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، تر: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2010، ص. 15-16.

الفرع الأول: التأسيس لنظري لعملية البناء الأوروبي

عرفت عملية البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي تحولات عميقة مسّت البنى والهيكل الرئيسية وذلك بالتوازي مع اكتمال مراحل التكامل الأوروبي، ويأتي دراسة هذه العملية في سياق المقاربات النظرية الموالية:

أولا- إقتراب التفاعل ما بين الحكومات:

إن الفرضية الأساس التي ينطلق منها هذا المدخل هي أن "الدولة هي الوحدة الأساسية في الاتحاد الأوروبي"، وهذا يعطينا دلالة واضحة عن أن الحكومات هي العنصر المحدد للقرارات التي تتخذها المؤسسات، أي أن القرارات المتخذة من طرف المؤسسات هي في نهاية المطاف تعبر عن المصالح القومية العليا للدول في جميع المجالات، وينظر إلى السياسات الخارجية على المستوى الجماعي إلى أنها امتداد وانعكاس للسياسات الأحادية للدول الأعضاء أي أن عملية صنع القرار تتم بشكل هرمي من الأسفل إلى الأعلى، وهي العملية التي تؤثر عليها جملة من العوامل المحلية منها:

- دور الجماعات الضاغطة المحلية في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وكمثال على ذلك نجد تكتلات الفلاحين المحليين ودورهم في التأثير على السياسات الزراعية لوزارة بلادهم، والتي يصل مدى تأثيرها إلى المجلس الوزاري لوزراء الزراعة الأوروبيين.
- تأثير "الرأي العام" الأوروبي على مسار حركة الاندماج والتكامل، فهو الذي يضيف الشرعية عليها.

ومن زاوية أخرى يشير هذا الإقتراب إلى دور الدول الأعضاء في المجلس الوزاري الأوروبي، حيث نجد كل دولة تعبر عن مصالحها من خلال وزرائها الممثلين لها، أو من خلال لجنة الممثلين الدائمين، كما أن لكل دولة حق الاعتراض على أي قرار من شأنه التأثير على المصلحة الخاصة أو المصلحة المشتركة، كما يظهر دور الدولة أيضا في المجلس الأوروبي (اجتماعات القمة) وكذا الجانب التشريعي من خلال أداء البرلمان الأوروبي.

ومن الناحية السياسية والأمنية يظهر أيضا آليات التعاون السياسية المؤسسة على العمل التعاوني بين حكومات الدول الأعضاء (تعاون متداخل ما بين الحكومات) وهو ما نجده ممثلا في العمود الثاني والثالث من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ مجالات تعاون الشرطة وقطاع القضاء خاصة في القضايا الجنائية؛ إضافة إلى مجالات أخرى كالتعاون في مجال النزاعات المدنية وتغطية الشؤون الجمركية والنهج السياسي اتجاه إشكاليات اللجوء والهجرة، وهي كلها عناصر جمركية تتأسس عليها عملية "التفاعل ما بين الحكومات" وفق ما هو مبين في "أهداف التعاون المركزية"، حيث أشير إلى أن هذه الأهداف متطابقة مع المبادئ الواردة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة وهي²:

¹ - هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص.47-49، أنظر أيضا: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.63-65.

² - أندرياس فير إيكه وآخرون، مرجع سابق، ص.141-145.

- 1- الحفاظ على القيم المشتركة والاهتمامات الأساسية لبلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك على استقلاليتها وسلامته.
- 2- تدعيم الأمن والمحافظة على استتباب السلام.
- 3- دعم التعاون الدولي.
- 4- تطوير وتقوية نظم الديمقراطية ودولة القانون.
- 5- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانيا - اقتراب فوق القومية:

يشير مفهوم "فوق القومية" إلى "تجاوز سلطات وسيادة الدول"، ومن الناحية التطبيقية فإن وجود هياكل ومؤسسات أوروبية ذات طابع فوق قومي هو بالأساس إقرار صريح من الدول عن قبولها بتفويض جزء من صلاحياتها وسيادتها لصالح مؤسسات مشتركة، وقد بدأت المسيرة في ضوء جماعة الفحم والصلب التي تأسست على فكرة إقامة سلطة عليا تدير شؤون الفحم والصلب تتجاوز حدود وسيادة الدول، حيث يدرس هذا الاقتراب بشكل كبير دور البيروقراطية الأوروبية، وفي هذا نجد دور رئيس المفوضية في التأثير على عملية صنع القرار من خلال تبنيه لمشاريع وإقناع رؤساء الدول والحكومات على تبنيها، مثل الاتفاق على مشروع السوق الموحدة الذي تم في اجتماع ميلانو سنة 1992، ومن ناحية أخرى يتناول هذا المدخل دراسة دور جماعات المصالح الأوروبية أي جماعات المصالح المتكئة إقليميا وليس محليا وتأثيرها على عملية صنع القرار في مختلف المجالات، وقد لعبت هذه الجماعات أدوارا رئيسية في الترويج لفكرة "السوق الأوروبية الموحدة" وكان دورها الضغط على السلطات والمسؤولين في تبني هذا المشروع¹.

ثالثا - اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي:

وهو الاقتراب الذي يدرس أثر العوامل الدولية الخارجية (الاقتصادية والسياسية) في التأثير على عملية الاندماج والتكامل ثم التأثير في نهاية المطاف على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وهي العملية التي تأثرت بالظروف الدولية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال دورها في دفع عملية الاندماج الأوروبي، كما تجدر الإشارة إلى أن التغييرات الهيكلية التي أفرزتها حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة انعكست على البيئة الدولية ككل ما أثر بشكل مباشر على عملية الاندماج الأوروبي، حيث تأثر مشروع السوق الأوروبية الموحدة 1992 بالتغيير الذي عرفه النظام الدولي إثر صعود اليابان بسبب ضعف القدرة التنافسية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ما وضع أوروبا أمام حتمية التحالف الإستراتيجي مع اليابان في إطار استكمال مشروع التكامل بحيث تعمل كل دولة أوروبية على تطوير إستراتيجية منفردة للتعامل مع التحديات التي يفرضها الواقع

¹ - هشام صاغور، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط"، مرجع سابق، ص. 49-50، أنظر أيضا: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، "صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية"، مرجع سابق، ص. 66.

الدولي، ليتم في نهاية المطاف تبني مشروع السوق الأوروبية الموحدة الذي سخرت له المجموعة الأوروبية مجموعة من المؤسسات والهيكل واللجان والفروع المؤسساتية لتحقيق التكامل المنشود بالوحدة السياسية وهو ما نصّت عليه معاهدة "روما" في مادتها الرابعة على إنشاء 04 أجهزة رئيسية هي: المجلس الوزاري، البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية، كما نصّت أيضا على إنشاء مجموعة أخرى من المؤسسات ذات طبيعة استشارية وفنية.

وفي سياق العملية التكاملية فقد تم دمج عدة مؤسسات ذات طبيعة استشارية مع مؤسسات متشابهة أخرى كالمجلس الأوروبي سنة 1986، ولجنة الأقاليم والبنك المركزي بموجب اتفاقية ماستريخت¹.

وقد حددت المادة 30 من القانون الأوروبي الموحد لسنة 1986 شروط تولي الرئاسة ومسؤوليتها كما يلي²:

1. تتولى رئاسة التعاون السياسي الأوروبي الدولة التي تتراأس الجماعة الأوروبية خلال الفترة نفسها، أي بالتداول كل ستة أشهر.
2. تتمتع الرئاسة بصلاحيّة تنظيم جدول الأعمال وترتيبه وتنظيم الاجتماعات والقمة.
3. تتمتع الرئاسة بصلاحيّة اتخاذ المبادرة وتنظيم إدارة التعاون السياسي الأوروبي.
4. تعتبر الرئاسة المسؤولة عن تنسيق تمثيل الدول المتعاونة اتجاه الغير وفي المؤتمرات العالمية. وبخصوص تنظيم الأمور الإدارية المتعلقة بتسيير التعاون السياسي الأوروبي، تم تكليف "أمانة السر" بهذه المهمة، وهي الهيئة التي يقع مقرها في بروكسل.

الفرع الثاني: تطور البناء الأوروبي

"لن تُصنع أوروبا دفعة واحدة، ولا وفق خطة عامة واحدة، بل ستبنى من خلال خطة ملموسة تُخلق أولا تضامنا واقعيا"³ هي الكلمات التي وضح من خلالها "شومان" معالم الطريق نحو البناء الأوروبي المكتمل الذي نراه اليوم في صورة مؤسسات مشتركة أكثر صلابة وتوافقا حيث تطورت المؤسسات والصلاحيات خطوة بخطوة وذلك استنادا إلى الثقة المكتسبة من نجاح الخطوات السابقة التي بدأت بالعمل المشترك ووضع الملفات الخلفية جانبا.

ومع الأحداث التي شهدتها أوروبا والعالم سنة 1989 والذي فتح الباب بمصراعيه أمام توسيع الجماعة الأوروبية شرقا؛ توحيد الألمانيتين والرغبة الفرنسية لـ"ميتران" بربط ألمانيا مع نظام الجماعة ربطا وثيقا من خلال العملة الموحدة، كانت النتيجة هي "معاهدة ماستريخت" التي أعطت

¹ - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 67.

أنظر أيضا: جواس حسن، مرجع سابق، ص. 122.

² - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، 2009، بيروت، ص. 61-59. أنظر : Acte Unique européen, article 30, n°L169 , 0378- 7060, p.19

³ - مشار إليه في : جون بيندر وسايمون أشرور، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، مرجع سابق، ص. 19-20.

للجماعة اسما جديدا هو "الاتحاد الأوروبي" وعملة موحدة هي "اليورو" وحددت لها سنة 1999 لاكتمال توحيدها فضلا عن إصلاحات مؤسسية في مجال التعليم والشباب والصحة والثقافة، كما تعزز دور البرلمان المشترك الذي أصبح يعمل وفق سياسة "القرار الأوروبي المشترك".

فالاتفاقية وقّعت في "ماستريخت الهولندية" في فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 بعد جملة من التقلبات، حيث رُفِضت المعاهدة في الدنمارك في الاستفتاء الأول وتمت الموافقة عليها في الاستفتاء الثاني بعد إضفاء بعض التعديلات عليها، أما فرنسا وبريطانيا فيمكن القول أنهما شهدتا موافقة متواضعة من قبل الناخبين على عكس ألمانيا التي أبطلت فيها المحكمة الدستورية دعوى بعدم دستورية المعاهدة، وفي هذا الصدد نوضح ثلاث عناصر أساسية¹:

1- أن ماستريخت ليس نهاية الطريق، بل إنها تتطلب إسهامات تكميلية من جميع الشركاء والأعضاء لأنها أدت في الأخير إلى أوروبا اتحادية خرجت من نفق مظلم، وهذا البناء الجديد لم يوضع له ميثاق دستوري من طرف المؤسسين الأوائل.

2- إن الانتقادات التي وجهت منذ الوهلة الأولى إلى النظام الذي جاءت به ماستريخت كانت بسبب رؤية رجال القانون الدستوري بعدم منهجية النصوص، لأنه المعاهدة في حد ذاتها هي مجموعة من القوانين التي تقبل النقد والاعتراض والرفض في بعض الحالات.

3- هي في المقام الأول والأخير تتعلق ببناء أوروبي له مؤسساته التي تميزه على الأنظمة الاتحادية التقليدية كسويسرا والولايات المتحدة وعن المنظمات القائمة بين الحكومات، فالاتحاد الأوروبي يتسم بشراكة بين اللجنة الأوروبية وحكومات الدول الأعضاء، فنظام الاتحاد وإن كان جِدَّ معقد إلا أنه نظام رشيد أعطى للعالم تجربة رائدة في مجال التكامل والاندماج في جميع المجالات.

كما يمكن القول حيالها أنها عبارة عن معاهدين أدمجتا في معاهدة واحدة؛ فالأولى خاصة بالاتحاد أو الكامل السياسي، أما الثانية فتتعلق بالاتحاد النقدي الذي عبر عن التكامل في الشؤون المالية والإعلان عن عملة موحدة، وهو ما أدى في الأخير إلى انتقال تسمية "المجموعة الأوروبية" إلى مسمى جديد هو "الاتحاد الأوروبي"، حيث أن تحقيق التكامل في المجالين السياسي والنقدي كان بمثابة إعادة تنظيم تاريخي ناجح للجيوستراتيجية الأوروبية، فضلا عن دخول ألمانيا بقوة نحو تقوية هذا التكامل، حيث قدم "هيلموت كول" الضمان الضروري بأن ألمانيا الجديدة ستكون أوروبية أكثر منها قومية وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي قد قدم بهذا "مواطنة أوروبية تكميلية للمواطنة القومية وكثيرا من الأفكار الإبداعية في التكامل السياسي القانوني"².

أما بخصوص وظائف الاتحاد الأوروبي فإن العملية أصبحت أكثر اتساعا مما كانت عليه في إطار معاهدة "روما" وجاءت أهم وظائف الاتحاد التي سطرته معاهدة ماستريخت كما يلي³:

¹ - بيتر لودلو، معاهدة ماستريخت ومستقبل أوروبا، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1999، ص. 07.
² - رونالد تيرسكي، فرنسا الحنين إلى الماضي والنرجسية الواقعية، في: السياسات الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟، رونالد تيرسكي وجون فان أودينارن محررا، تر: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص. 256.

³ - Traité de Maastricht , article 3, Journal officiel des communautés européennes ,N°C 191 ,ISSN 0378-7052,pp.10-11. -الموقعة بتاريخ 7 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993.

1. الاتفاق على عملة أوروبية موحدة "اليورو".
2. الإشراف والتنسيق بين مؤسسات الاتحاد فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وشؤون الميزانية.
3. حماية السوق الأوروبية الموحدة التي تقوم على مبادئ المنافسة الحرة والعدالة واحترام البنود المتفق عليها في ماستريخت.
4. الحفاظ على العدالة والحق في الثروة بين المناطق الأشد غنى والأشد فقرا.
5. تقوية دعائم الصناعة الأوروبية في جميع تخصصاتها.
6. تطوير قطعت النقل والمواصلات.
7. دعم قطاع الصحة ورعاية شؤون المواطنين.
8. احترام الحقوق الأساسية للمواطنين والعمل على احترام القانون والنظام المشترك.
9. إنشاء إدارة للسياسات الخارجية المشتركة التي تغطي جميع مجالات السياسة الخارجية والأمن وتسهيل إجراءات وضع سياسة دفاعية مشتركة تؤدي لخلق دفاع أوروبي مشترك.
10. إن اللوائح التنظيمية والتنفيذية والقرارات التي جاءت بها ماستريخت تعكس الرؤية المؤسسية للقادة الأوروبيين مجتمعين على تحويل اهتماماتهم المشتركة إلى مشاريع، وهو ما عبرت عنه الاتفاقيات اللاحقة سواء في إعلان برشلونة، أو معاهدة أمستردام 1999 أو معاهدة "نيس".

ومع مطلع سنة 1993 تمّ إزالة وإلغاء كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، لتشهد أوروبا اكتمال مشروع انتقال الرساميل والأشخاص والسلع والبضائع بين دول الاتحاد الأوروبي بكل حرية، كما أن الاتحاد النقدي دخل مرحلته الثانية مع بداية سنة 1994 لتصبح بذلك كل المصارف والبنوك المركزية للدول مستقلة تماما عن السلطات والحكومات الوطنية، وحدث سنة 1995 خطوات تنفيذ اتفاقية "شنغن الخاصة بتوحيد العملة بشكل نهائي، حيث بدأت العملية بين تسعة دول أوروبية واصطلح على العملة الموحدة تسمية "اليورو" لتحل بذلك محل العملات الوطنية، اين اضح "اليورو" أكثر العملات تداولاً في الأسواق العالمية وأكثرها طلباً وصعوبة من حيث الحصول عليها، وأصبحت تضاهي "الدولار" في قيمتها؛ بل نستطيع القول أنها العملة الصعبة بامتياز¹، فعلى الرغم من إجهاض مشروع الدستور الأوروبي سنة 2005 إلا أن النجاح في تحقيق العملة الموحدة في ظل الهاجس الألماني يعتبر في حد ذاته إنجازاً، حيث واصل الأوروبيون الاجتهاد في مسعى توحيد المعاهدات السابقة وتأطيرها ضمن وثيقة عليا أوروبية مشتركة الأمر الذي تحقق مع معاهدة لشبونة².

¹ - جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية سياسية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، دار المعرفة، بيروت، 2010، ص. 111-112.

² - Pascal BONIFACE et Huvert VEDRINE, Atlas du monde global, Fayad Armand Colin, Paris, 2010, p. 74.

الفرع الثالث: الهيئات والمؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر كيانا سياسيا فريدا من نوعه في العالم له شخصيته القانونية الخاصة به، يجسد الإرادة المشتركة للدول الأعضاء والتي وصلت إلى درجة لا بأس بها من التعاون ثم التكامل والاندماج، وهو الأمر الذي ولد الحاجة الملحة من الناحية العملية لإنشاء مؤسسات وهيكل خاصة تقوم على تنفيذ الأهداف والمهام التي من أجلها أنشئ الاتحاد الأوروبي.

وبناء على المعاهدات والاتفاقيات المنشئة، نستطيع القول ببناء مؤسسات ذات هيكل وصلاحيات واسعة ووظائف محددة يجعل من هذه الأخيرة محل الدول الأعضاء في اتخاذ القرار وتنفيذ المهام، وهو ما يفرض على الدول الأعضاء التنازل بقدر بسيط عن جزء من سيادتها لصالح تلك المؤسسات القومية المشتركة وهي المؤسسات الرئيسية التالية:

أولا - المجلس الأوروبي:

وهو الهيئة المؤسساتية العليا في الاتحاد الأوروبي يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، يقتصر دوره في الغالب على تقديم توجيهات عامة واستصدار بيانات وتوصيات، يعمل كذلك على بلورة سياسات يكون من شأنها التعرض إلى كافة المشكلات التي تؤثر سلبا على المسيرة التكاملية وكذا البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي، ويمكن القول أن المجلس الأوروبي هو المؤسسة التي يُعرض أمامها مختلف الملفات التي تستعصي على المؤسسات الأخرى التي تستلم القضايا بعد إيجاد حلول عملية مناسبة لها، لذلك نجد أن العديد من القضايا المطروحة على طاولة المجلس الأوروبي، استطاع هذا الأخير التوصل إلى حلول تختلف درجة نجاعتها من بينها مشكلة التصديق على الدستور الأوروبي، وكان ذلك في قمة بروكسل 21 جوان سنة 2007 التي كادت أن تعصف بجهود الوحدة الأوروبية الأمر الذي تطلب إعادة النظر في مستقبل الاتحاد الأوروبي من خلال القيام بإصلاحات على مستوى التشريع الأوروبي من خلال إعادة النظر في مشروع الدستور الأوروبي، إلى أن تم التوصل بمدينة لشبونة البرتغالية في 13 ديسمبر 2007¹ إلى صيغة تفاهم جديدة تم بموجبها تعديل المعاهدات المنشئة للاتحاد الأوروبي ليحل محلها وثيقة عليا سميت بـ"الدستور الأوروبي" التي لاقت في الاستفتاء الأول في 12 جوان 2008 رفضا مطلقا من قبل الإيرلنديين والبولنديين، ليأتي الاستفتاء الثاني في أكتوبر 2009 الذي أعلن عن بعض التعديلات التي جعلت رئيس جمهورية التشيك هو الآخر يقبل بدخول دولته لهذه المعاهدة وذلك بتاريخ 01 ديسمبر 2009².

وفي ذات السياق أوضح رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك "خوزيه مانويل باروسو José Manuel BAROSO" أن "معاهدة لشبونة جاءت لتضع المواطنين في مركز المشروع الأوروبي، وأنا سعيد أنه يوجد لدينا الآن المؤسسات السلمية للعمل لفترة من الاستقرار لكي تتمكن من تركيز كافة طاقتنا على توفير المتطلبات الأهم لمواطنينا"³.

¹ - هي معاهدة اصلاح وتعديل للمعاهدات السابقة المنشئة للاتحاد الأوروبي " روما وماستريخت " ، أنظر:

Journal officiel de l'Union européenne (JOUE), N° C 306. [s.l.] , ISSN 1725-2431, 17/12/2007,p.1.

² - Stéphane LECLERC, Les institutions de l'union européenne, extenso éditions Gualino, Paris, 2012, pp. 47-48.

³ - المفوضية الأوروبية ترحب بدخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، على الرابط:

كما أن المجلس صار يمارس صلاحياته المخولة له قانونا ضمن اطار معاهدة لشبونة في الأدوار الرئيسية التالية:

- الأول: هو العمل على وضع سياسة عامة للاتحاد الأوروبي.
- أما الثاني: فهو الاجتهاد في حل مختلف المشاكل والقضايا المعروضة أمامه، والتي لم يتمكن المجلس الوزاري من حلها¹.
- ثالثا: منح عملية البناء الأوروبي دفعة جديدة.
- رابعا مناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بإنشاء الاتحاد الأوروبي وتحقيق التكامل السياسي.
- خامسا: تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.
- سادسا: التعبير عن المواقف الأوروبية المشتركة حول قضايا السياسة الخارجية والدفاع والأمن².

وعليه يمكن القول أن المجلس الأوروبي وباعتباره أعلى هيئة في الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي فإنه يتركز أغلب مهامه في إصدار مختلف اللوائح والسياسات وكذا التوجيهات العامة دون التدخل في إدارة الاتحاد الأوروبي، لذلك يصفه المختصون والباحثون على أنه مؤسسة "ما بين حكومية Intergovernment institution" وليست هيئة "فوق حكومية" Supernational Institution، وهذا يدل على أن الهيئة تضم في عضويتها رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء مباشرة ولا حاجة إلى خلق مسؤولية وسلطات أعلى من سلطات الدول الأعضاء لأن هذا الأمر قد يكون من شأنه الإخلال بالمنظومة المؤسسية للاتحاد الأوروبي³.

ثانيا-مجلس الوزراء:

إن مجلس الوزراء هو الآخر يُعد أحد الأجهزة الرئيسية التي يتضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الوحدة الأوروبية، غير أن الجانب القانوني والتنظيمي لألية عمل هذه الهيئة لم تتوضح بشكل فعلي إلا من خلال اتفاقية "ماستريخت" وذلك في مادتها 203، حيث عالجت تشكيلة المجلس التي تتكون من "ممثل واحد عن كل دولة: تفوض الدولة بتمثيلها والتحدث باسمها، ويكون الممثل الذي توفده الدولة سياسيا في مرتبة وزير".

إن أبرز الميزات والملاحظات التي ينفرد بها هذا المجلس هي ما يلي:

1. أنه لا يقبل تعبير مرتبة وزير في تمثيل حكومة أو دولة.
2. أنه يتميز بوتيرة اجتماعات عالية جدا (اجتماع كل شهر).

http://www.eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/091201_lisbon_treaty_ar.pdf

¹- جواس حسن، مرجع سابق، ص. 123-124.

²- صدام مريير الجميلي، "الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد"، مرجع سابق، ص. 62-63.

³- المرجع نفسه، ص. 124.

3. أن طبيعة الممثل تختلف حسب طبيعة الاجتماع أو المسألة المراد معالجتها، بحيث يتم إيفاد وزير للمالية مثلا إن كانت القضية ذات بعد مالي أو اقتصادي، ويتم إيفاد وزير للزراعة، إذا كانت المسألة تحمل طابعا زراعيا، بحيث يتم معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك من قبل أخصائيين.

غير أن الملاحظ ولغاية كتابة هذه الأسطر أن هناك تعددا وتنوعا في المجالس الأوروبية ما يطرح تساؤلات عدّة عن طبيعة هذا التنوع و الغاية الأساسية من ذلك.

لقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من قبل الهيئة المكلفة بإعداد مشروع الدستور الأوروبي سابقا، التي بررت ذلك بالرغبة في أن يكون للاتحاد الأوروبي "وزيرا للشؤون الخارجية" من ناحية، وتعدد تشكيلات "مجلس الوزراء" (تشكيلة وزارية في قطاع الزراعة، الاقتصاد، الأمن والسياسة... إلخ)

من ناحية أخرى وهذا أدى بالهيئة على التفريق بين ثلاث تشكيلات مختلفة لمجلس الوزراء¹:

- 1- المجلس المكلف بالتشريع والشؤون العامة، وتحضير مواعيد الاجتماعات والقيم (وهو المجلس الأوروبي المشار إليه سابقا).
- 2- مجلس وزراء الخارجية المكلف بمجال السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي.
- 3- التشكيلات الوزارية الأخرى التابعة للمجلس (وزراء من مختلف القطاعات، سياحة، زراعة، اقتصاد...).

أما بخصوص نظام التصويت وآلية صنع القرار داخل المجلس الوزاري، فإنه يُلاحظ عدم التوازن في توزيع نسبة الأصوات داخل المجلس، حيث تتساوى بعض الدول الأوروبية الكبرى ذات الوزن الديمغرافي الكبير مع دويلات أوروبية تقل عنها، حيث نجد دولا مثل ألمانيا التي يفوق عدد سكانها الوزن الديمغرافي لثلاث دول أوروبية هي: فرنسا وبريطانيا وإيطاليا تتساوى مع هذه الدول الأخيرة في نسبة التصويت داخل المجلس، والأمر نفسه بالنسبة لإرلندا التي تتساوى في عدد الأصوات مع الدنمارك وفنلندا على الرغم من أن الكثافة السكانية بها تقل بحوالي 50% عن نسبة السكان في الدنمارك وفنلندا².

الملاحظ أن هناك اختلالا كبيرا في نسبة التصويت داخل المجالس الأوروبية والتي من شأنها التأثير على مصالح الدول الكبرى ذات الثقل الاقتصادي والديمغرافي ويمكن القياس على ذلك الاختلال في باقي القطاعات؛ إذ لا يمكن تصور أن دولا داخل الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا وألمانيا تتحمل التبعات الاقتصادية لدول مثل اليونان وبلغاريا لتكون هذه أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ثالثا -المفوضية الأوروبية:

¹ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 194-195.

² - المرجع نفسه، ص. 196 - 197.

تعتبر المفوضية الأوروبية أحد أهم الأجهزة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، حيث تسند إليها مهام التسيير وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجماعة الأوروبية، يعين أعضاؤها من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الذين يكون ولاؤهم للجماعة أكثر من ولائهم لدولهم، حيث يصرحوا بذلك في القسم العلني بالقول: "أقسم أنني أتولى القيام بواجباتي باستقلالية تامة وفقا للمصالح العامة للجماعة وفي قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة"¹ ما يطرح السؤال عن مدى تفيد الأعضاء بهذا القسم واستقلاليتهم عن دولهم الأصلية وعدم انحيازهم لها.

أما بالنسبة إلى مرتبة الأعضاء داخل المفوضية، فهي تعادل رتبة "الوزراء" على المستوى القطري، فالمفوضية هي بمثابة الجهاز الحكومي للجماعة الأوروبية وكانت تعادل "السلطة العليا" للجماعة الاقتصادية للفحم والصلب؛ وفي هذا السياق يقول الباحث "هاشم بسيوني": "أهمية المفوضية الأوروبية بالنسبة للاتحاد الأوروبي... أنها تمثل دائما أهم قوة سياسية للتكامل والوحدة وتحاول دائما السير للأمام لتحقيق أهداف الاتحاد الأساسية بنشاط منقطع النظرير وذلك بهدف الانتقال إلى شكل أوثق من الاتحاد"².

وبعد التطور الكبير الذي شهدته المفوضية الأوروبية عبر المسيرة التكاملية للجماعة الأوروبية، أصبحت هذه المؤسسة بمثابة "المطبخ الرئيسي الذي تصنع وتدار فيه عمليات صنع القرار في البيت الأوروبي" وتتحدد بذلك الأدوار التي تقوم بها من خلال الوظائف التالية:

1- الوظيفة التشريعية: من أبرز الوظائف التي تُسند إلى المفوضية هو "التشريع" الذي تبادر إليه إما بطريقة تلقائية من اللجنة المختصة أو بناء على توصية من المجلس أو البرلمان الأوروبي، حيث تقوم بإعداد القوانين والتشريعات على اختلاف القطاعات والمجالات (تجارة، صناعة جماعات مصالح...)، فهي تلعب دور المخطط لعملية التكامل الأوروبي والمسؤول الأول عن إنجاح هذه العملية. وعليه فإن الدورة التشريعية هي قاعدة عامة تبدأ من المفوضية التي تلعب دورا كبيرا أثناء مختلف العمليات التشريعية أين تعمل على التوفيق بين البرلمان والمجلس وكذا إصدار اللوائح والتشريعات التي تتغير بتغير الظروف والمعطيات³.

2- الوظيفة التنفيذية: تمارس المفوضية تنفيذ ما يصدر من قرارات وتشريعات، بإدارتها للجنة ميزانية الاتحاد السنوية، فضلا عن قيامها بمجموعة من الوظائف التنفيذية الأخرى أبرزها:

- القيام بحماية السوق الأوروبية من مختلف السياسات الإغراقية للدول غير الأعضاء بما يحقق قواعد المنافسة الحرة.
- القيام بالعمليات التفاوضية مع الدول الأخرى في مجال التجارة والتعاون.
- ممارسة السلطات الممنوحة لها من قبل المجلس في تنفيذ القواعد المطروحة من طرفه.

¹ - صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص. 66-67.

² - مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص. 150-151.

³ - جواس حسن، مرجع سابق، ص. 150-151.

- الحفاظ على الطبيعة التعاونية والسلمية لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع باقي الشركاء الإقليميين والدوليين؛ مراقبة تنفيذ السياسات البيئية والمشاركة¹.

3- الوظائف الرقابية: تقوم وتسهر على عملية مراقبة ومتابعة كيفية تنفيذ الهيئات الوطنية (الجمارك، هيئات الزراعة، والتفتيش...) لبنود اتفاقيات الاتحاد في شتى المجالات فهي صمّام الأمان والضامن الأساسي لتنفيذ أحكام المعاهدات المبرمة بشأن العملية التكاملية المشتركة، وفي حالة مخالفة أحد الأطراف لأي بند أو اتفاق أو معاهدة؛ فإنها تقوم تلقائياً وبموجب السلطة المخولة لها من طرف المجلس والبرلمان بدراسة المخالفة وإخطار المخالف بتصحيحها وإلا يُحال على محكمة العدل الأوروبية من طرف المفوضية ذاتها وهذا ما يؤكد السلطة "الفوق قومية" للمفوضية فيما يتعلق بمعاهدات الاتحاد الأوروبي².

4- الوظيفة التمثيلية: باستثناء الأمور المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية والأمن والدفاع؛ يعتبر المفوضية الجهاز المخول بتمثيل الاتحاد الأوروبي والتحدث باسمه وقيادة مختلف المفاوضات الاقتصادية والتجارة الدولية، وهو ما أكدته مشروع الدستور في مادته 25، أما فيما يتعلق بتشكيل المفوضية، فهي مسألة طرأت عليها تغييرات كثيرة نظراً لعمليات التوسع الأفقي وانضمام أعضاء جدد، حيث تتكون المفوضية من 28 عضواً تختارهم الدول الأعضاء على أساس الكفاءة والقدرة على القيام بمختلف الأدوار والوظائف المنوطة بهم ويمكن أن يتدخل المجلس الأوروبي في إدخال تعديلات على هذا التشكيل بعد قرار يتم اتخاذه بإجماع الأعضاء³.

ووفقاً للنظام المعمول به فإن المجلس الأوروبي يقوم بتعيين "رئيس المفوضية" من بين مجموعة من الأسماء التي تقترحها الدول الأعضاء بقرار تتخذه الأغلبية الموصوفة ويصبح نافذاً بعد عرضه على البرلمان للموافقة عليه، ليقوم بعد ذلك الرئيس باختيار وانتقاء قائمة المفوضين الذين تقترحهم الدول وذلك باستشارة المجلس الأوروبي. وبعد التطور الحاصل على مستوى الدول الأعضاء والتوسعة بات لزاماً على المجلس الأوروبي الزيادة في صلاحيات وسلطات المفوضية وكذا إضافة وتوسيع العضوية، حيث كانت في البداية 15 عضواً ثم تطورت إلى 20 ثم 28 حسب عدد الدول الأعضاء في الاتحاد، أما بخصوص عدد كبير من الموظفين موزعين على عدد كبير من الإدارات والأقسام والخدمات يعملون في مقر العاصمة البلجيكية بروكسل، إضافة إلى البعثات الخارجية والتي لديها صفة أشبه بتمثيلات المنظمات الدولية في الخارج⁴.

رابعاً - البرلمان:

إدراكاً منها بأهمية مشاركة الشعوب الأوروبية في المسيرة التكاملية التي خطتها المجموعة الأوروبية منذ المعاهدة الأوروبية للفهم والفرح؛ هذه الأخيرة التي وإن انعدم ذكر وجود برلمان في مشروعها، إلا أنه سرعان ما تم التوصل آنذاك إلى إنشاء "جمعية برلمانية" التي افتقرت إلى صلاحيات وتمثيل فعلي بالاقتراع المباشر لئتم أخيراً وعلى مدى أكثر من ربع قرن من النضال من

¹ - مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص. 142.

² - جواس حسن، مرجع سابق، ص. 152-153.

³ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 201.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 203-205.

تزويد البرلمان بصلاحيات رقابية وتشريعية حقيقية وذلك اعتباراً من سنة 1962 بتقنين الأمر رسمياً بعد صدور القانون الأوروبي الموحد سنة 1986، وتم بذلك رفع عدد المقاعد من 87 مندوباً إلى 142 مقعداً منتخبا حيث استحوذت الدول الكبرى والمؤسسة للاتحاد الأوروبي على حصة الأسد في عدد المقاعد ليصبح البرلمان الأوروبي يتشكل من 626 مقعداً المجموعة بعد انتخابات البرلمان الأوروبي سنة 2004 لتعلن عن توسعة عضوية البرلمان لتشمل تمثيل شعوب 25 دولة أوروبية¹.

وبالعودة إلى نص الدستور الأوروبي طبقاً للتعديلات التي طرأت عليه بموجب اتفاقية لشبونة 2007، وعملاً بنص المادة 14 الفقرة 02 فإن عدد أعضاء البرلمان الأوروبي تم تحديده بـ 753 عضواً إضافة إلى الرئيس²، وهو العدد الذي تحقق بعد الانتخابات السابقة للبرلمان الأوروبي شهر جوان 2014 الماضية التي فتحت العهدة الثامنة للبرلمان الأوروبي الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019³.

خامساً محكمة العدل الأوروبية:

تعتبر بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي الذي ساهم في تحقيق عملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهذا راجع أساساً إلى الصيغة التعاقدية للجماعة الأوروبية المبنية على "احترام القانون" وكذا دورها في توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الأوروبية الواجبة التطبيق، وقد تغير تشكيل المحكمة مع تضاعف عدد الدول الأعضاء، غير أن القاعدة التي تقضي بضرورة تشكيل المحكمة من قضاة ينتمون إلى كل الدول الأعضاء يعاونهم مجموعة من المحامين يتم تعيينهم بالتراضي بين الدول الأعضاء لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد مع توفير الضمانات الكافية لتمكينهم من القيام بأعمالهم في إطار قانوني مضبوط، ويأتي إجمال وظائف المحكمة ومهامها فيما يلي⁴:

- 1- إزالة الغموض والخلافات حول تفسير القوانين وكيفية تنفيذها، وكذا الاتفاقيات والمعاهدات.
- 2- الفصل في النزاعات التي تنشب بين مختلف هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، أو بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي نفسها أو حتى بين الأفراد والشركات من جهة، وبينهم وبين الدول الأعضاء من جهة أخرى.
- 3- تفسير الاتفاقيات والمعاهدات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي.
- 4- تحديد آلية وكيفية معالجة القضايا المرفوعة إليها من طرف المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق.

¹ - حسن نافعة، المرجع السابق، ص. 207-209.

² - وقد أصبح نصيب دول الاتحاد الأوروبي داخل البرلمان الأوروبي من المقاعد كما يلي: ألمانيا 99، فرنسا 74، إيطاليا 73، المملكة المتحدة 73، إسبانيا 54، بولونيا 51، رومانيا 33، البلدان المنخفضة (هولندا) 26، بلجيكا 22، جمهورية التشيك 22، اليونان 22، المجر 22، البرتغال 22، السويد 20، النمسا 19، بلغاريا 18، الدنمارك 13، سلوفاكيا 13، فنلندا 13، إيلندا 12، ليتوانيا 12، ليتوانيا 09، سلوفينيا 08، إستونيا 06، قبرص 06، لكسمبورغ 06، مالطا 06.

ملاحظة: نتحفظ على عضوية أعضاء المملكة المتحدة بعد إستفتاء انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

³ - Stephane LECLERC, Les institutions de l'union européenne, op. cit, p 143.

⁴ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 216-217.

أما بخصوص الأهمية البالغة التي أحاطتها اتفاقية "ماستريخت" بالمحكمة الأوروبية فقد اعتبرتها المؤسسة المسؤولة عن إعداد القوانين وتوحيدها في إطار تكاملي وفرضها على الجميع بالاحترام، ولعل أهم تعديل أدخلته الاتفاقية على آلية عمل المحكمة هو ما ورد في نص المادة 228 في الفقرة (02)¹ حول مسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ أحكام المحكمة حتى لو اقتضى الأمر تعديل التشريعات والقوانين الوطنية التي تختلف وتتعارض معها، ويقع مقر محكمة العدل الأوروبية في "كسمبورغ" وينبغي إدراك الاختلاف بينها وبين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تعمل هذه الأخيرة في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وخارج مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أما الأولى فهي أحد أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتنشط ضمن إطار مؤسساته².

وفي سياق توضيح مسألة "فصل السلطات" داخل الاتحاد الأوروبي، يقول الأستاذ "جواس حسن" نقلا عن الدكتور حسن نافعة في كتابه "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا": "يفترض في النظم الديمقراطية أن تكون توزيع السلطات والمسؤوليات أن تتولى السلطة التنفيذية حكومة، ويتولى برلمان منتخب السلطة التشريعية، أما السلطة القضائية فمن المفروض أن يتولاها جهاز قضائي مستقل عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية مع التسليم بمسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية. هذا الفصل بين السلطات ليس قائما بهذا الشكل في الاتحاد الأوروبي لحد الآن... السلطة الوحيدة التي تمارس دورها في استقلال تام هي السلطة القضائية ممثلة في محكمة العدل الأوروبية"³.

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي على ضوء التحديات المشتركة

إن النجاح المحقق في صناعة مؤسسة إقليمية كالاتحاد الأوروبي طرح العديد من التساؤلات والاستفسارات تارة عن طبيعته وتارة عن أهدافه وطموحاته كأقوى الفواعل الدولية على الساحة العالمية، وكذا بعض التساؤلات التقنية حول شروط العضوية والانضمام خصوصا بعد الملفات السياسية الساخنة التي أعقبت الرفض الأوروبي لانضمام بعض الدول من شرق أوروبا والتي تم قبولها لاحقا أو الرفض المتكرر للملف التركي، هي تساؤلات تحاول الدراسة الإجابة عليها من خلال هذا العنصر.

الفرع الأول: تحديات المسيرة الأوروبية للتكامل

كما لا بد لأي برنامج تكامل من تحديات وصعوبات فقد واجه الاتحاد الأوروبي في مسيرته التكاملية جملة من التحديات على المستوى الداخلي والخارجي، ولذلك كان لزاما على دول الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في آليات ووسائل زيادة فاعلية الاتحاد وتحسين أدائه واستقراره الوظيفي وامتداده الأفقي والعمودي، وكذا إعادة النظر في مكانته الإقليمية والدولية مع باقي الشركاء والفاعلين الدوليين ثم تحسين أداء ومردودية سياساته الخارجية خصوصا في مجالات الأمن والدفاع. وبناء عليه قامت هيئات ومؤسسات الاتحاد سنة 1995 بإعداد تقارير حول تنفيذ معاهدة الاتحاد

¹- Traité sur l'UE (Maastricht)Op.cit ,pp.70-71.

²- حسن نافعة، المرجع السابق، ص. 218.

³- جواس حسن، مرجع سابق، ص. 150، أنظر أيضا: حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 244-245.

الأوروبي "ماستريخت" من خلال تشكيل مجموعة عمل مشتركة تضم ممثلين عن وزارة خارجية الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية وممثلان عن البرلمان الأوروبي أطلقت عليها تسمية "مجموعة تأمل" (réflexiongroup) مهمتها إعادة النظر في البنود القابلة للتعديل والتغيير خاصة ما تعلق بتوسيع العضوية وتعزيز الديمقراطية والحريات وغيرها¹.

إن تولد الإحساس لدى شعوب الدول الأوروبية بعدم جدوى الوحدة الأوروبية كان أكبر الهواجس التي رصدتها مجموعة تأمل، وذلك جراء مجموعة من المشاكل التي كان يعانيها المجتمع الأوروبي، والتي كانت بمثابة تحديات كبيرة تطّلت جهوداً معتبرة لمعالجتها خوفاً من أن تعصف بالمشروع الوحدوي للاتحاد الأوروبي، ويمكن رصد هذه التحديات بناءً على تقارير مجموعة "تأمل" كما يلي:

أولاً-تحديات داخلية

هي التحديات التي تهدد البنية المجتمعية وتخلّ بمنظومة الأمان والاستقرار الداخلي ، أبرزها:

- 1- ارتفاع المشاكل الاجتماعية كالبطالة وارتفاع تكاليف العيش.
- 2- تدهور بيئي كبير وغياب سياسات فعالة لحماية البيئة ومحاربة التلوث.
- 3- التفرقة الاجتماعية وبروز مظاهر عودة الطبقية.
- 4- تعقد الكيان الأوروبي.
- 5- نقص المعلومات وتراجع معدلات البحث العلمي وبراءات الاختراع وحقوق التأليف.
- 6- تزايد أشكال الجريمة المنظمة كالإرهاب وغسيل الأموال والمخدرات.

ثانياً-تحديات خارجية

وبهذا الخصوص حددت المجموعة جملة من التحديات الخارجية، أبرزها ما يلي:

- 1- عدم الاستقرار السياسي في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة خصوصاً بعد تزايد الهيمنة الأمريكية.
- 2- تزايد ضغوط ومعدلات الهجرة إلى أوروبا، سواء من دول أوروبا الشرقية أو دول جنوب المتوسط، وعدم القدرة على طرح حلول مقنعة لمختلف الإشكاليات التي تعترض العلاقات الأوروبية والمتوسطية.
- 3- تدهور التوازن البيئي وعدم التوصل على سياسات مشتركة فوق حكومية لحماية البيئة.
- 4- فقدان أوروبا لمكانتها ودورها الريادي بسبب عولمة الاقتصاد واشتداد التنافس الدولي خاصة من طرف الوم.أ والدول الصناعية الآسيوية (الصين واليابان).

وفي هذا الصدد؛ وإحساساً منها بخطورة الأوضاع وتزايد حجم التحديات من جهة والتهديدات من جهة ثانية، فقد أعدت المجموعة اقتراحات بشأن إعطاء الاتحاد الأوروبي "شخصية قانونية دولية"، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي اختلف عليه حول تحديد شخصيته القانونية فلا هو بالمنظمة

¹- جواس حسن، المرجع نفسه، ص. 112.

الدولية المتعارف عليها ولا هو بالدولة الفدرالية أو الكونفدرالية¹، ذلك أن الوحدات المكونة له لمتفقد وجودها القانوني المستقل كدول، كما أنها لم تفقد جوهر الصلاحيات السيادية المخولة لها بنص القانون الدولي على الرغم من تنازلها عن جزء من الصلاحيات لصالح المؤسسات المشتركة.

فعلى الرغم من أن "الاتحاد الأوروبي" لا يشبه أيًا من الفاعلين الدوليين المعروفين (منظمات حكومية تقليدية، دول) إلا أنه أقرب إلى "المنظمة الإقليمية الحكومية" ذات الصبغة الإقليمية، ويمكن القول بهذا الخصوص أن الاتحاد الأوروبي هو "نظام سياسي بالغ الخصوصية" يمزج بين "التعاون والتكامل والاندماج" ولهذا ارتأت "مجموعة تأمل" بأن يتم تحديد الشخصية القانونية للاتحاد الأوروبي حتى تسهل عملية "تحديد السياسة الخارجية" في شتى مجالاتها، وكذا اتخاذ القرارات بالإجماع خاصة في المجالات التي تتعلق بالسيادة الوطنية لأي دولة عضو.

وبهذا الشأن اقترحت المجموعة أن يُعيّن المجلس الأوروبي ممثلًا للسياسة الخارجية الأوروبية، يتلقى تعليماته من المجلس الوزاري، وعلى صعيد الدفاع الأوروبي فقد اقترحت المجموعة دعم وتطوير المؤهلات الدفاعية لاتحاد غرب أوروبا. كما قدمت المجموعة جملة من الاقتراحات بشأن تطوير السياسات المشتركة وتوسيع مساحة الانضمام واتخاذ آليات ناجعة في سبيل إصلاح المؤسسات.

وبعد أن حصلت المجموعة على رأي المفوضية والبرلمان في مقترحاتها قدمت تقريرها على المجلس الأوروبي بمدريد سنة 1995 ليتم إحالته إلى مؤتمر ما بين الحكومات في مارس 1996 الذي ناقش التعديلات في جلسات متعاقبة ليتم التوصل إلى اتفاق بشأنها في حزيران 1997، حيث تمّ التوقيع على معاهدة "أمستردام" عام 1997 التي دخلت حيز التنفيذ في ماي 1999 والتي تضمنت²:

- أسس المواطنة الأوروبية وتعزيز الرابطة بينها وبين المواطنة الأوروبية المشتركة.
- توسيع نطاق التعاون في مجال السياسة الخارجية في الجانب الاقتصادي والدبلوماسي.
- خلق منصب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي (كاترين آشتون حالياً).
- تعزيز إصلاحات البرلمان الأوروبي في عملية اتخاذ القرارات.
- تطوير المفوضية وتأكيد محكمة العدل في أمور تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية.

ولأجل تحديد مؤسسات الاتحاد وتوسيع مجالات اختصاصاتها عقدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قمة فرنسية في مدينة "نيس" في كانون الأول سنة 2000، وكذا مناقشة توسيع الاتحاد ليضم أعضاء جددًا من شرق أوروبا. ولعل أبرز المستجدات التي جاءت بها المعاهدة ما يلي:

- 1- تبني ميثاق الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي دون أن تكون له قيمة إلزامية.
- 2- التحضير لتوسعة الاتحاد وقبول عضوية دول أوروبا الشرقية.

¹ - جواس حسن، المرجع السابق، ص 113. أنظر أيضا: حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عريبا، مرجع سابق، ص 165.

² - إتفاقية أمستردام الموقعة بتاريخ 02 أكتوبر 1997، الوثيقة رقم 4-1652-828-92. أنظر:

- Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 1997, pp.7-8.

- 3- إجراء تعديلات جديدة على مؤسسات الاتحاد كإعادة توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي وتعديل الإجراءات الخاصة بتعيين أعضاء المفوضية ورئيسها.
- 4- إقرار توسيع نظام التصويت بالأغلبية كقاعدة أساسية والتصويت بالإجماع كاستثناء في بعض المجالات¹.

وفي نهاية هذا العنصر يمكن القول أن معاهدة "ماستريخت" وإن كانت المعاهدة التي أعطت للجماعة الأوروبية اسما جديدا وعملة موحدة ومؤسسات جديدة أكثر تكاملا واندماجا، فإنها معاهدة توجت مسيرة صعبة جدا من جهود الوحدة والتكامل المبذولة على أكثر من 40 سنة عكست مشروعا تكامليا نستطيع القول أنه وُلِدَ من رحم المعاناة وتمسك ببارقة ضوء في نهاية النفق المظلم الذي عبّرت عنه عقود من التناحر الجماعي الأوروبي.

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية والرؤى الإستشرافية للاتحاد الأوروبي.

بعد النجاح الباهر الذي تحقق للاتحاد الأوروبي والمتمثل في إنشاء صرح أوروبي أكثر صلة بين أعضائه، حددت معاهدة ماستريخت أهداف الاتحاد وألزمت الدول الأعضاء بتحقيقها سواء على الأمد القصير أو البعيد، وتتمثل الأهداف المنشودة فيما يلي²:

1. دفع المسار الديمقراطي لتحقيق الربط بين الشعوب الأوروبية خاصة شعوب أوروبا الشرقية بما يحقق تمثين وتقوية أسس الاتحاد وتوثيقها.
2. تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعمل على إيجاد حلول سريعة لمختلف المشاكل الاجتماعية فيما يحقق تنمية متوازنة وأكثر استقرارا، وذلك بإقامة منطقة خالية من الحواجز الداخلية، والتي من شأنها بعث الاقتصاد الأوروبي من جديد وتحقيق الوحدة النقدية الموحدة.
3. الدفاع عن الهوية الأوروبية على المستوى الدولي اعتمادا على مؤسسات السياسة الخارجية المشتركة، وسياسات الأمن والدفاع الأوروبي المشترك التي تعكس التكامل في المجال السياسي والأمني المكمل للمجال الاقتصادي.
4. إرساء دعائم حقيقية للمواطنة الأوروبية وحماية حقوق مواطني الدول الأعضاء.
5. تعزيز أواصر التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.
6. تقوية وتعزيز بنود اتفاقية ماستريخت خاصة ما تعلق بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وسيادة القانون واحترام الخصوصيات والوطنية للدول الأعضاء .
7. بدء مرحلة جديدة تقضي بإقامة اتحاد أكثر توازنا وقوة بين الشعوب الأوروبية تكون قراراتها أقرب على مصلحة المواطن الأوروبي من ذي قبل، وحسب ما ورد في المادة (03) من

¹- جواس حسن، المرجع السابق، ص 114.

²- مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص. 113-114.

معاهدة التأسيس من سياسات، فقد تم تعديل هذه المادة لنتضمن وسائل تحقيق ذلك من خلال ما يلي¹:

أولاً-المجال الاقتصادي:

- إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.
- انتهاج سياسات تجارية مشتركة.
- تقوية السوق الداخلية وإزالة العقبات الموجودة أمام الانتقال الحر للسلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال.
- اعتماد سياسات مشتركة كذلك في مجالات: الزراعة والشؤون الفلاحية، الصيد البحري، النقل والمواصلات، تعزيز القدرة الصناعية.

ثانياً-المجال الاجتماعي:

- العمل على تحقيق التقارب المجتمعي بين شعوب الدول الأعضاء في إطار الأمن المجتمعي الأوروبي.
- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي.
- تعزيز الاندماج في الشؤون الاجتماعية.

ثالثاً-مجال البحث العلمي:

- تشجيع البحث وتنمية التكنولوجيا.
- إقامة شبكات على المستوى الأوروبي في مجال المواصلات وتكنولوجيا الاتصال والإعلام.
- المساهمة في بلوغ مستويات عالية من الوقاية والرعاية الصحية.
- الرفع من مستويات التعليم والتدريب وفي تصدير ثقافات الدول الأوروبية.
- انتهاج سياسات تعاونية تنموية في مجال التكوين والتدريس.

رابعاً-مجالات أخرى:

- إنشاء انتساب للدول والأقاليم الأعضاء في ما وراء البحار بهدف تنشيط التجارة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

¹- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- المساهمة في تعزيز حماية المستهلك.
- اتخاذ إجراءات في مجال الطاقة والحماية المدنية ومجال السياحة.

إن هذه الأهداف والسياسات الموضوعة للاشتغال عليها لا تخرج عن نطاق الأهداف السياسية الخارجية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبية الذي يهدف من خلالها إلى تأسيس أوروبا مستقرة ذات نفوذ بارز في العالم، خصوصاً بعد الحروب الطويلة التي لطخت تاريخ أوروبا والتي امتدت إلى مرحلة ما بعد التسعينات من قبيل حرب البوسنة والهرسك، وكوسوفو والشيشان التي كشفت عن ضعف المنظومة الأمنية الأوروبية وهشاشتها¹.

حيث أكدت هذه الأحداث على أهمية أن يكون هناك اتحاد أوروبي أكثر قوة وتماسكاً يحترم الحقوق والحريات الإنسانية بأوروبا، لذلك يعتبر تحقيق هذه الأهداف بمثابة خطوة عملاقة نحو أوروبا أكر أماناً واستقراراً، وهو ما تحقق بالفعل إذا ما وضعنا ثقل الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الحالية (2017-2018) في ميزان التقدم والرقي الاقتصادي والثقافي وفي مجالات الأمن المجتمعي والبيئي والعسكري.

إن مجمل ما يستخلص خلال نهاية هذا المبحث هو الإشادة بالنجاح الأوروبي في تحقيق الوحدة بجميع أبعادها ومجابهتها لمختلف العقبات والانتكاسات التي وقعت منذ 1951 تاريخ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب؛ هذه النواة التي كانت بمثابة القاعدة الأساسية في هرم البناء الأوروبي الذي صعد إلى قمة التكامل والاندماج في مسيرة تكاملية أقل ما يقال عنها أنها صعبة وشاقة وطويلة، غير أن تحقق الأهداف التي وضعتها معاهدات التأسيس سواء "ماستريخت" أو "أمستردام" والمعاهدات والمشاريع التي تلتها تصطدم مرّة أخرى بصعوبة تحقيق أحد الركائز الأساسية في عملية التكامل الأوروبي ألا وهو قطاع السياسة الخارجية الأوروبية للدفاع والأمن الذي تعرضه الدراسة خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: التكامل الأمني والدفاعي في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي

بفضل نجاحها في تحقيق التكامل المنشود في القطاع الاقتصادي الذي ترسخت معالمه بتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآذ، بات لزاماً على هذه الأوروبيون بتوجيه الأنظار والجهود نحو باقي المجالات من أجل استكمال باقي مراحل التكامل والاندماج الكلي خاصة ما تعلق منه بالتكامل السياسي والأمني الذي ظلّ عصياً على المجموعة الأوروبية خلال بداية عملية التكامل بفعل مخلفات الحربين العالميتين التي بقيت عالقة في الأذهان، فضلاً عن انعدام الثقة بين الدول المكونة للجماعة الاقتصادية الأوروبية خاصة بين "فرنسا وألمانيا".

إنّ هذا الطرح لا ينفي الكثير من الجهود التي عكست وجود رغبة مشتركة في وضع الحجر الأساس لسياسة أوروبية ذات بعد أمني ودفاعي ينهي حالة اللاتقّة بين دول المجموعة الاقتصادية ويساهم في تقوية أركان البناء الأوروبي، وهي العملية التي شهدت مسارا متعرجاً؛ كانت معاهدة

¹ - مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص. 115-116.

"ماستريخت" بمثابة شارة الانطلاق لمسار تكاملي في مجالي الدفاع والأمن الأوروبي الذي ظل حكرا في إطار التوجهات الأطلسية.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها مشاريع الأمن والدفاع الإقليمي المشترك، جاءت السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي لتعبر عن مرحلة جديدة من التوازن الدفاعي والأمني الأوروبي المشترك الذي ظل مقتصرًا قبل اتفاقية "ماستريخت" على التعاون السياسي الاختياري والحر بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أين بدأ الاشتغال على بناء مؤسسات أوروبية ذات إهتمامات أمنية وعسكرية تنهي حالة الوصاية الأطلسية عليه.

لذلك تسعى الدراسة خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على المسار التكاملي الأوروبي في بعده الأمني والدفاعي عبر تسليط الضوء على أسس ودعائم بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن (المطلب الأول) ثم المراحل التي سلكتها هذه الأخيرة (المطلب الثاني) التي انتهت إلى طرح هياكل ومؤسسات خاصة بهذا المسار الأمني والدفاعي (المطلب الثالث) وفق ما تتضمنه العناصر المولية.

المطلب الأول: مرتكزات بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن

إن المشروع الأوروبي الرامي إلى بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الدفاع والأمن؛ عرف هو الآخر مسيرة صعبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت مرحلة الخمسينات من القرن الماضي أولى المساعي الأوروبية في هذا المسعى الذي ظل مستعصيا على المجموعة الأوروبية لأسباب عديدة من بينها انعدام الثقة وصعوبة إرساء صلاحيات تتجاوز شؤون الدولة الوطنية، ويمكن توضيح أبرز محطات بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن خلال العناصر المولية:

الفرع الأول: أهمية الدفاع الأوروبي في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

حظيت مسائل الأمن والدفاع الأوروبي المشترك بحيز كبير في التوجهات الاستراتيجية لكبار المسؤولين الأوروبيين في مختلف مراحل العمية التكاملية، حيث شهد تاريخ 27-05-1952 مبادرة فرنسية طرحها رئيس وزراء فرنسا آنذاك "رينيه بليفيين" تهدف إلى محاولة إنشاء كتل دفاعي مشترك سمي "إتفاق باريس" المنشئ لـ "مجموعة أوروبا الدفاعية" CED وقعت عليه كل من ألمانيا، فرنسا وإيطاليا ودول البينيلوكس، ويعتبر هذا الإتفاق بمثابة أولى المحطات لإقامة مشروع "الجيش الأوروبي الموحد" كمحاولة جريئة وشجاعة أعقبت إنشاء حلف الناتو، حيث وضع هذا المشروع تحت إشراف حلف شمال الأطلسي والجماعة الاقتصادية الأوروبية وهو ما جعلها موضع العديد من الانتقادات وتعرضت للفشل الذريع بعد رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها في 30 أوت 1954 ثم القيام بتجميده بعد ذلك!

¹ - بوزيد أعمار، شركاء أم متنافسون، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه المنطقة العربية (النفط والإرهاب نموذجا)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 365.
أنظر أيضا:

كما شهدت سنة 1970 للمرة الأولى طرح " آلية التعاون السياسي الأوروبي EPC" كأساس للتفاعل الوار الاستراتيجي ما بين الحكومات التي تم انتظار تفعيله إلى غاية معاهدة "ماستريخت" في إطار "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" GASP، حيث أن التعاون السياسي تم تبنيه عام 1987 تزامنا مع سريان مفعول القانون الأوروبي الموحد، ولم يكن قائما في تلك الفترة على التعاون بين مؤسسات الاتحاد من أجل التجانس في سياساتها وإنما تم طرحه كمشروع سياسي موحد تم المصادقة عليه في إطار معاهدة "ماستريخت" لتصبح "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" بمثابة "العمود الثاني" من أعمدة البناء الأوروبي سنة 1993 لتعلن عن تقنين مشروع الدفاع والأمن الأوروبي الموحد واتسعت بعد ذلك آفاق التعاون في ميادين السياسة الخارجية والأمنية بشكل واسع وأصبحت معالم هذا التعاون أكثر وضوحا من الخارج.

في إطار المادة 11/الفصل الخامس من معاهدة "ماستريخت" فقد وردت بشكل واضح "أهداف التعاون السياسي والأمني الأوروبي المشترك" مع التأكيد على أن هذه الأهداف متطابقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وهي¹:

- 1- ضرورة الحفاظ على القيم والاهتمامات المشتركة والأساسية بين بلدان الاتحاد وكذلك الحفاظ على استقلاليته وسلامته.
- 2- تدعيم الأمن والمحافظة على استتباب السلام.
- 3- دعم التعاون الدولي.
- 4- تطوير وتقوية نظم الديمقراطية ودولة القانون.
- 5- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفيما يلي يوضح المخطط "البيان الأوروبي" الذي يستند إلى ثلاث أعمدة رئيسية، من ضمنها العمود الثاني الذي يتضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي عكست أحد أوجه التكامل الأوروبي المستند على تقوية أركان البناء الأوروبي تماشيا مع التحول في طبيعة التهديد والتحول الكبير الذي طرأ على العلاقات الدولية، أين بات التكتل والتعاون الأمني ضرورة حتمية تفرضها التحولات الدولية المتعاقبة.

| الاتحاد الأوروبي | | |
|-----------------------------------------------------------|----------------------------|------------------------------------|
| تعاون في القضايا الجنائية على صعيد الشرطة والسلوك القضائي | سياسة خارجية وأمنية مشتركة | المجموعات الأوروبية EG. EURATOM |

Jean Louis QUERMONNE, Le système politique de l'Union européenne, 6^{ème} édition, Casbah édition, Alger, 2004, pp. 94-96

¹- أندرياس فير إيكه وآخرون، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية، تر: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت، 2012، ص.145.

| PJZS | GASP | EG |
|---------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ومن مجالاتها: الأمن الداخلي "شنغن"، البوليس الأوروبي، الإرهاب، الجريمة المنظمة. | ومن مجالاتها: الرقابة على التسلح، الحفاظ على السلام، مراقبة الانتخابات، حقوق الإنسان | أي المجموعة الأوروبية: ومن ضمنها: السوق الداخلية، التجارة الخارجية، النقد، البيئة، حماية المستهلك، السياسة الاجتماعية، الهجرة |
| ما بين الحكومات | | فوق أممية |
| معااهدات | | اتفاقيات |

نموذج الأعمدة التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي¹

الفرع الثاني: ملامح الهوية الأوروبية للدفاع والأمن

أظهرت العديد من الأحداث الدولية في أوروبا عن عمق الأزمة الأمنية والدفاعية التي يتسم بها البيت الأوروبي، حيث كشفت أزمة البوسنة ضعف النسيج الأمني والدفاعي للاتحاد الأوروبي عقب تدخل حلف الناتو في تسوية وإدارة الأزمة وهو ما اعتبره الجنرال "جون كوت" Jean Cot، قائد سابق للـ Forpronu² بأنه "ليس في المسار السليم"، كما اعتبره الباحث "هاسنر P. Hassner" بأنه خيار استراتيجي فاشل وذلك عقب المجازر التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء بسبب العدوان الصربي الذي وضع المؤسسة الأمنية للاتحاد الأوروبي على المحك، فهي التي فشلت في إدارة الأزمة داخل البيت الأوروبي³.

وفي السياق ذاته أكد الجنرال "جون كوت" "انه يتوجب علينا نحن الأوروبيين اتخاذ أبسط الوسائل في تسوية أزماتنا الداخلية دون الولايات المتحدة الأمريكية"⁴.

إنّ المحطة الأولى التي تضمنت تبني المجموعة الأوروبية بما يعرف بـ"الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" IEDS هي إعلان روما بتاريخ 1984/10/27 الذي هدفت في تلك المرحلة إلى إحداث نوع من التجانس في سياسات الدفاع للدول الأعضاء في منظمة "اتحاد أوروبا الغربية" الذي انتقلت مهامه إلى الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت، ورغبة من الدول الأوروبية في تطوير سياسات دفاعية خاصة بها، فقد بادرت قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في 1997/07/08 بمدريد إلى طرح مبادرة رسمية معروفة بـ:"الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" من أجل تقوية وتمكين الشركاء الأوروبيين من القيام بمهام أكثر انسجاما وتماسكا في إطار حلف الناتو، وتعزيز الشراكة الأور-أطلسية، كما أبدى حلف الناتو استعداداه التام لمساعدة الأوروبيين على قيادة مختلف العمليات والأنشطة

¹- أندرياس فير إيكه وآخرون، المرجع السابق، ص. 138.

²- قوات الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك.

³ - Marie François LÉBOUZ, Fabrice Belaich et autres, Le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers: conflits et convergences , Bruylant Bruxelles, Belgique, 2000, pp. 138-139.

⁴ - Marie François LÉBOUZ, Fabrice Belaich et autres, op. cit, p.139.

العسكرية دون تدخل أي قوى أطلسية أو أجنبية (الو.م.أ)، وتعزيز المشاورات بين الحلف والاتحاد الأوروبي خصوصا في مجالات: التنفيذ، التخطيط، تبادل المعلومات¹.

وضمن إطار إدارة العلاقات الأوروأطلسية ذات البعد الأمني والعسكري فقد جاءت وثيقة مدريد حول "الأمن والتعاون الأوروبي

الأطلسي" التي نصّت في فقرتها الثانية أن: "الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" تطورت داخل حل فالناتو وذلك رغبة من الحلف في تمكين الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولياته لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (آنذاك)، وذلك عبر تبني عقيدة إستراتيجية سنة 1999، وهي التهديدات التي تراها الوثيقة متعددة الاتجاهات، لذلك تم اقتراح عدة مبادرات من جملتها²:

- تفعيل قدرات الحلفاء العسكرية من خلال مبادرة القدرات الدفاعية 1999 والمشاريع الثنائية التي تليها.
- تطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن داخل الحلف بما يحقق نقلة نوعية في علاقة الحلف مع شركائه الأوروبين.

وفي ذات السياق أعلن رئيس الحكومة البريطانية آنذاك "توني بليز" خلال حملة الحلف على يوغسلافيا بتاريخ 13 ماي 1999 أنه: "إذا كان لأوروبا أن تأخذ دورا دفاعيا رئيسيا فهي تحتاج إلى قوات حديثة وفي حاجة على معرفة كيف نعمل معا ونتعاون معا ونكمل قدراتنا بعضها ببعض، وهو ما يعني ضرورة دمج الصناعات العسكرية وأيضا المشتريات العسكرية... إذا كانت لدينا شكوك في السابق، فقد أزالتها خيرة "كوسوفو"، ومن جهته فإن الجنرال الأمريكي "ويسلي كلارك"³ أقر برغبة الدول الأوروبية مجتمعة في امتلاك بنية عسكرية مستقلة تماما عن حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بقوله: "علينا أن نعترف بأننا نحن الأمريكيين شجعنا الأوروبين على الاعتقاد بأننا ربما لا نكون موجودين لتقديم المساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلا في أوروبا"⁴.

لذلك فإن عملية البحث عن "الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" دفعت إليه جملة من العوامل والأسباب التي أدت في نهاية المطاف إلى تأسيس سياسة أمنية ودفاعية ذات هوية أوروبية محضة لا تُقضي التعاون مع باقي الشركاء كالحلف الأطلسي والولايات المتحدة، نظرا للعلاقات والعوامل المشتركة، وكذا الأخطار والتهديدات المشتركة كالإرهاب الدولي، الأسلحة النووية، التلوث البيئي والجريمة المنظمة ما يتطلب إقامة علاقة شراكة خالية من أوجه التبعية التقليدية.

¹ - بوزيد أعمار، شركاء أم متنافسون، مرجع سابق، ص. 568-570.

² - بوزيد أعمار، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

³ - ويسلي كلارك: جنرال أمريكي، قائد القوات الأطلسية التي دخلت كوسوفو.

⁴ - مزاني راضية ياسينة، "البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث، جوان 2010، ص. 67-68 -أنظر أيضا: مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، مرجع سابق، ص. 201-202.

الفرع الثالث: مسار التكامل الأمني والدفاعي على ضوء اتفاقية أمستردام

هي الاتفاقية التي تندرج في سياق الجهود الأوروبية نحو استكمال باقي حلقات الوحدة الأمنية والدفاعية المشتركة بما يكفل وجود مؤسسات مشتركة قوية، تمّ التوقيع عليها بتاريخ 02 أكتوبر 1997 لتدخل حيز التنفيذ في 01 ماي 1999 وتعتبر بمثابة امتداد قانوني لمعاهدة "ماستريخت"، حيث أبت هذه الاتفاقية على ثلاث بنود أساسية لاتفاقية ماستريخت وهي¹:

- احترام خصوصيات السياسات الوطنية.
- تطابق سياسات الدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي مع تلك الموضوعة في حلف شمال الأطلسي.
- إمكانية التعاون الثنائي أو المتعدد بين الدول الأعضاء.

ومقارنة مع الاتفاقيات التي سبقتها، فإنّ الجديد المتضمّن في اتفاقية "أمستردام" يبدو عمليا أكثر لأنّها أضافت تغييرا جذريا لمحتوى الباب الخامس لماستريخت في إطارها السياسي والأمني المشترك الذي يتّضح بشكل دقيق من خلال ما يلي²:

1- تحديد مجموع الأعمال والأنشطة الجديدة الموجهة لصالح الوحدات العسكرية للدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية والعمل على إدماجهم في مجال السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة وفق ما تناوله تصريح مجلس وزراء المنظمة في 19 جوان 1992 .

2- تعطي اتفاقية أمستردام من خلال هذه المادة كافة الصلاحيات لاتحاد أوروبا الغربية من أجل وضع وتطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأمن والدفاع المشترك.

إنّ هذه التغييرات نجدها تهدف بالأساس إلى تقوية العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية وحلف شمال الأطلسي باعتبارها المؤسسات الأكثر تأثيرا في مجالي الدفاع والأمن الأوروبي المشترك، وذلك تلبية لرغبة العديد من الدول التي ترى أن أمن ودفاع أوروبا المشترك لا يخرج عن حيز وإطار حلف شمال الأطلسي، وهذا ما ورد في نص المادة 17، أي أن هذه الرغبة تقوي وتعزز تبعية الاتحاد الأوروبي لحلف شمال الأطلسي وعدم قدرته على بناء منظومة أمنية ودفاعية مشتركة خارج إطار الحلف.

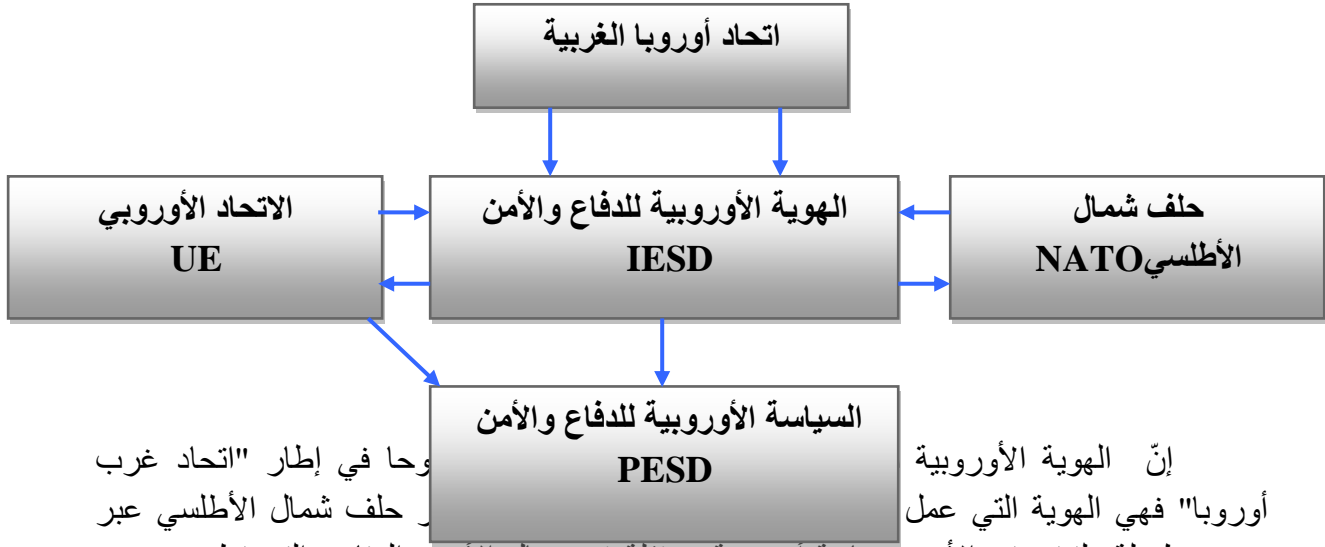
كما أنّ الاتفاقية هذه لم توضح موقع اتحاد أوروبا الغربية، إن كان تابعا مؤسساتيا للاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي، غير أن ابرز النقاط الإيجابية في نصوص الاتفاقية أنها أضفت نوعا من المرونة في العلاقات الأوروبية في مجالي الدفاع والأمن، كما أنها جاءت بتعديلات مناسبة تتوافق مع خصوصيات الدول ورغبتها في الاستعانة بالحلف الأطلسيين أو حتى اتحاد غرب أوروبا، لنستنتج بذلك أن الهوية الأوروبية للدفاع والأمن كانت في البداية هي الرابط المؤسساتي بين حلف شمال الأطلسي واتحاد غرب أوروبا والتي جعلت من الأوروبيين في إطار الاتحاد الأوروبي يعملون على تطوير دفاع مستقل الذي يعتبر امتدادا طبيعيا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وفي الوقت نفسه الاستفادة من حلف شمال الأطلسي في تطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن، وهي التي أفرزت في الأخير ما

¹ - Treaty of Amsterdam, N° 92-828-1652-4, op.cit.

² - مزاني راضية ياسينة، المرجع السابق، ص . 70-71 . ?

يُسمى بـ"السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" في أشغال المجلس الأوروبي بفيينا 11-12 ديسمبر 1998 والتي تطورت لاحقا في مؤتمرات: كولون، هلسنكي ونييس¹.

وفيما يلي يوضّح المخطّط الموالي عناصر السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.



إنّ الهوية الأوروبية أوروبا" فهي الهوية التي عمل مسيرة طويلة لتنتج في الأخير سياسة أوروبية مستقلة في مجال الأمن والدفاع والتي تطورت عبر مراحل عديدة وأدت في الأخير إلى إنشاء واقتراح أجهزة ومؤسسات ذات طبيعة أمنية وعسكرية يتمّ الاشتغال على تطويرها حسب الظروف والمعطيات في إطار رغبة أوروبية مشتركة.

المطلب الثاني: مراحل بناء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي

إن مشروع "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" يدخل في إطار المسعى الأوروبي الذي يهدف على تقوية وبناء دفاعه الأمني المشترك بما يعزز دعم القدرات الأوروبية في مجابهة مختلف التحديات المشتركة والذي لا بد له من المرور عبر بناء مؤسسات قادرة على تحقيق هذا المسعى الذي يعتبر آلية من آليات الميز الوظيفي الذي سطرته قمة ماستريخت، وفي هذا الصدد تعد القمة المشتركة بين فرنسا وبريطانيا بمدينة "سان مالو St Mâlo" بتاريخ 04-12-1998 أولى المحطات التي تجسد من خلالها فكرة إنشاء "قوة أوروبية مشتركة" قادرة على تأسيس دفاع أوروبي موحد على النحو الذي أقرته اتفاقية "ماستريخت لتصبح بذلك "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" أحد أهم مكونات "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"² التي تأتي الدراسة على عرضها في سياق الفروع الموالية.

الفرع الأول: مرحلة تعزيز وتقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

تجلت معالم هذه المرحلة مع انعقاد قمة "كولون" في 03 و04 يونيو 1999 أثناء الأزمة اليوغسلافية والتي اعتُبرت بمثابة حافز قوي للمجموعة الأوروبية اتجاه تطوير منظومتها الأمنية والدفاعية المشتركة التي شكلت اختبارا حقيقيا للقدرات الأوروبية في حماية وتحصين أمنها الإقليمي

¹ - بوزيد أعمر، "شركاء أم متنافسون" مرجع سابق، ص. 571-572.

² - مزاني راضية ياسينة، مرجع سابق، ص. 72-73.

المشترك، حيث وعلى الرغم من تأجيل قيادات الدول الأوروبية لاتخاذ قرارهم بشأن القضايا الإقليمية المشتركة؛ إلا أنهم أجمعوا على تقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال تعزيزها بقوة عسكرية ومؤسسات مشتركة، واتضح ذلك بعد أن وافق القادة الأوروبيون على تكليف مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات المنافسة حيال مختلف القضايا والأزمات في إطار العناصر الآتية¹:

- 1- تشكيل مجلس للشؤون العامة، يضم وزراء الدفاع من أجل عقد اجتماعات دورية وطارئة.
- 2- تشكيل لجنة ذات طابع سياسي وأمني، مقرها ببروكسل تضم خبراء سياسيين وأمنيين وأوربيين.
- 3- العمل على تشكيل هيئة عسكرية خاصة بالاتحاد الأوروبي، تقوم بالتوجيه.
- 4- التأكيد على ضرورة امتلاك الاتحاد القدرة على العمل المستقل نابعة عن قيادات وكفاءات أوروبية، مثل تعيين "خافيير سولانا" ممثلاً أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوروبي من خلال خطوة "كولون" سعى إلى تدعيم وتقوية قدراته ووسائله الدفاعية في وجه مختلف المخاطر والأزمات والقضايا المشتركة التي كانت قضية "يوغسلافيا" بمثابة اختبار حقيقي لها، غير أن المسيرة لم تتوقف عند قمة "كولون" بل تواصلت إلى انعقاد قمة "هلنسي" التي أعطت نفساً جديداً للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: مرحلة القيام بالوظائف الدفاعية وتطوير القدرات العسكرية

أثناء انعقاد قمة "هلنسي" بالعاصمة الفنلندية أيام 10 و 11 ديسمبر 1999 تمّ اتخاذ قرار من أبرز القرارات المجسّدة لفكرة الدفاع الأوروبي، حيث تم الاتفاق خلال البيان الختامي لهذه القمة من طرف الدول الـ15 العضو آنذاك في الاتحاد الأوروبي على مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات "حفظ السلام والأمن الدوليين" وذلك وفق مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، كما تضمّن البيان أيضاً أن مجلس أوروبا وبناء على المحاور الأساسية التي سطرّها قمة "كولون" والتقارير الرئاسية وبعد إنشاء وحدة التخطيط السريع وكذا إنشاء ممثل أعلى للشؤون الخارجية والأمنية المشتركة قرر الاتحاد إنشاء أعضاء جدد وهيكل سياسية وعسكرية داخل المجلس الأوروبي تقوم بالمهام الآتية:

1- ضمان التوجيه الاستراتيجي الضروري للتخطيط وتسيير عمليات "بيترسبورغ" وكذا التعبير عن الإرادة الأوروبية لوضع قاعدة مهمتها تسيير الأزمات وتعريف الأهداف المشتركة ذات الطابع العسكري².

2- العمل على تحقيق "الأهداف العامة أو القدرات" وذلك بإنشاء هيكل سياسية وعسكرية داخل المجلس، أبرزها³:

- اللجنة العسكرية والأمنية الدائمة.
- اللجنة العسكرية.

¹ - مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص. 202-203.

² - مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق، ص. 204-205.

³ - Michel Bacot- DECRIAND, La PESD: montée en puissance et perfectibilité, la défense en Europe: avancées et limites, documentations française, paris, 2005, P. 183.

■ الهيئة العسكرية.

3- الإتفاق على تطوير القوى العسكرية في ظرف 60 يوما و نشر قوات قوامها من 50 إلى 60 ألفا رجلا مكونين خصيصا للمهام الصعبة خاصة الدفاعية منها، وذلك في إطار مهام "بيترسبورغ"¹.

إنّ الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يقتضي مجموعة من الوسائل والآليات التي تمّ إسنادها إلى مجموعة من الضباط الذين شكلوا خلية المختصين العسكريين يعملون تحت إشراف الأمين العام للمجلس الأوروبي، كما تم تعزيز هذه الخلية بمجموعة من الضباط الذين تم إحضارهم من مختلف العواصم الأوروبية وذلك تطبيقا لمبدأ "التشاركية" في المهام وتوزيع الأعباء. أما بخصوص مسألة التقييم العسكري للحاجيات، فقد انعقدت قمة المجلس الأوروبي "بسانتا ماريا" البرتغالية في 19 و20 جوان 2000 وذلك من أجل مناقشة التسيير المدني للأزمات، وبهذا الخصوص تمّ إنجاز ما يلي²:

1- تنصيب لجنة مكلفة بتسيير الأزمات والعمل مع المختصين الإداريين للدول الأعضاء لتزويدها بآراء تقنية حول مختلف الجوانب.

2- تأسيس جهاز خاص بتحديد قاعدة معلومات حول قدرات جهاز الشرطة في الدول الأعضاء حفاظا على المعلومات وتقاسمها، وكذا تحديد الأهداف الخاصة بالأعمال غير العسكرية.

وفي هذا الإطار تبرز جدلية العلاقة بين المجلس الأوروبي وحلف شمال الأطلسي التي تم مناقشتها من خلال تحديد المبادئ والإجراءات التي تسيّر المشاورات بين الجانبين في مختلف القضايا، حيث تقوم العلاقة بينهما على النحو التالي³:

- ضمان استشارة فعالة وتعاون وشفافية حول الإجابة العسكرية المقدمة في حالة الأزمة وضمن تسيير ناجح للأزمات.

- احترام استقلالية القرار للمنظمتين.

- الحفاظ على التعاون والشفافية.

- الاحترام المتبادل بين الجانبين فيما يتعلق بالطبيعة المختلفة لهما.

- التساوي بين الاثنین، وعدم التمييز بين الدول الأعضاء إنّ دراسة العلاقة ما بين حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية دفاعية تضم في عضويتها دول غير أوروبية والاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى بناء سياسة أمنية دفاعية أوروبية مستقلة عن الناتو وفي نفس الوقت سياسة تعاونية مع هذا الأخير تجعل من الصعوبة بما كان تحديد شكل وطابع العلاقة بينهما، فمن الزاوية الوظيفية المؤسسية، يجب أن يقع تنسيق في الأدوار والإجراءات والهيكل بين الحلف والاتحاد وهذا ما يتجلى من خلال طرح أنصار النظرة "الواقعية" حيث يؤكدون على ضرورة

¹ - مزاني راضية ياسينة، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق - الحوار مع الجنوب- والأمن القومي العربي، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا 2003، ص. 196-197.

تحقيق تماسك وتناغم في جميع الأحوال، وأن لا تؤثر عملية التوسع في عضوية الحلف على حساب العضوية في الاتحاد الأوروبي¹.

الفرع الثالث: الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية

تعتبر قمة "نيس" الفرنسية التي انعقدت بتاريخ 08-09 ديسمبر 2000 بمثابة اللبنة الأساس لنواة القوة العسكرية الأوروبية التي ترسمت معالمها بعد أن طرحت خلال القمة الفرنسية-البريطانية في مدينة "سان مالو" بعد إقرار وزراء الدفاع للاتحاد الأوروبي خلال قمة "هلنسي" 1999 على تبني فكرة بناء "قوة عسكرية أوروبية". وفي هذا الصدد تم الاتفاق خلال قمة "نيس" على تشكيل "قوة أوروبية للتدخل السريع" EUROFOR يبلغ تعدادها من 60 إلى 100 ألف جندي يتم تدعيمها بـ400 طائرة استطلاع وقاتل؛ 100 سفينة حربية، فضلا عن إعطائها إعطائها القدرة على الانتشار في مناطق الأزمات مباشرة بعد انتهاء 60 يوما من الإعلان عنها وعلى مسافة 04 آلاف كيلومتر².

ويمكن القول بهذا الخصوص أن وجود قوة عسكرية أوروبية ذات غطاء مستقل عن حلف شمال الأطلسي طرح تحولا في إدارة الملفات الأمنية والعسكرية الأوروبية، وهذا ما تأتي دراسته من خلال العنصرين المواليين:

أولا: العلاقة الأوروبية الأمريكية بعد الإعلان عن "القوة العسكرية الأوروبية"

إن هذه الخطوة الأوروبية الهامة جدا في مجال بناء الأسس العملية لتقوية الدفاع الأمني الأوروبي المشترك كشفت عن عمق الفجوة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد معارضة هذه الأخيرة لامتلاك الاتحاد الأوروبي مؤسسة عسكرية خاصة به ومستقلة تماما عن قيادة حلف شمال الأطلسي، وهو الأمر الذي كشف أيضا تباينا واختلالا في الموقف الأمريكي حيال بناء قوة عسكرية أوروبية، فلطالما نادى الولايات المتحدة الأمريكية بأن يلعب الاتحاد الأوروبي دوره المنوط به في الساحة الدولية وأن يمتلك قدرة أكبر على تحمل الأعباء الدفاعية في مواجهة مختلف التحديات الأمنية.

يُعد الهدف الرئيسي من إنشاء القوة العسكرية الأوروبية هو تعزيز الدور الدفاعي الأوروبي المشترك بما يعزز النسيج الأمني داخل الاتحاد الأوروبي والتخلي تدريجيا عن تبعية حلف الناتو، غير أن واقع الحال يثبت أن الجانب الأوروبي لا يزال يضع جزءا من مسؤولية الدفاع عنه على عاتق الحليف الأمريكي في إطار حلف الناتو، لذلك يتضح جليا أن الهدف الأول المشار إليه ليس تحقيق قوة عسكرية أوروبية منفصلة تماما عن حلف الناتو، وإنما تدعيم مهام الحلف ومؤسساته بمؤسسة أوروبية ذات طابع أمني دفاعي خارج الأطر الأطلنطية يدعم الكفاءات الأوروبية داخل الحلف، وهذا طبعا من خلال مراعاة العلاقات الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقة التي سعت دول الاتحاد الأوروبي على صيانتها والحفاظ عليها خاصة فرنسا وألمانيا³.

ثانيا: الاتجاه الفرنسي في إدارة وبلورة سياسة دفاعية أوروبية

¹ - بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص. 573.

² - المرجع نفسه، ص. 574.

³ - جواس حسن، مرجع سابق، ص. 377.

تلعب فرنسا دوراً قيادياً في إدارة القوة الأوروبية الرامية إلى القيام بدور ريادي داخل البيت الأوروبي المتوسع وهو الدور الذي يهدف أساساً إلى "بلورة سياسة دفاعية أوروبية خاصة" وذلك من خلال السعي لإيجاد آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية والعسكرية بحيث يبقى حلف شمال الأطلسي هيئة أساسية للدفاع والأمن، بينما تكون القوة الأوروبية مكتملة ومعززة للحلف، تسهر على تنفيذ مهام صنع السلام والوقاية من النزاعات والمساعدة في إجلاء الرعايا وتحقيق الاستقرار خصوصاً عندما لا ترغب الولايات المتحدة في التدخل، وقد عبّرت وزيرة الدفاع الفرنسي "ميشال أليو-ماري" عن أهمية المكانة الأوروبية والدور الأوروبي الذي يجب أن يتحقق في العالم ككل وذلك خلال المحاضرة التي ألقته في النادي الدبلوماسي بالقاهرة سنة 2005، بالقول: "ستكون أوروبا للدفاع لا محالة، قاعدة للارتكاز التي ستنتقل منها أوروبا للمضي قُدماً في مسيرتها"¹.

وهذا يعني -حسب الوزيرة السابقة- أنه يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي أن يُشكل مركز ثقل قوي في العالم ووجود ضروري من أجل إعادة التوازن في العلاقات الدولية، ليس فقط من خلال التصريحات والمحاضرات، بل من خلال تقوية البنية العسكرية أيضاً، بمعنى أن أوروبا الدفاع هي التي تركز قدرة الأوروبيين على تحمل مسؤولياتهم في المجال الأمني والعسكري خاصة في عصر العولمة، وتضيف الوزيرة السابقة قائلة: "في عصر العولمة الذي نحن فيه اليوم ليس لدينا خيار غير ذلك الذي يقضي في تنظيم صفوفنا -أي صفوف الأوروبيين- للدفاع معاً وعلى أفضل وجه عن قيمنا ومصالحنا المشتركة. إن أوروبا الدفاع هي التي ستدُلنا على الطريق"².

بالعودة إلى قمة "نيس"، فإنها اختُتِمت على صيغة التوافق بين الطرفين الأوروبي والأمريكي وذلك بعد حذف الفقرة التي تمّ الاعتراض عليها من الطرف الأمريكي الذي كان ممثلاً بوزيرة الخارجية "مادلين أولبرايت" آنذاك، وهي الفقرة التي تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف شمال الأطلسي، كما جاء التخلي أيضاً عن فكرة "استقلالية هيئة التخطيط العسكري" تحت وطأة الضغوط الأمريكية وهو المقترح الفرنسي الذي كان ينص على ضرورة أن تكون هيئة التخطيط للقوة العسكرية الأوروبية مستقلة عن الشؤون القيادية لحلف

الناتو، بما يسمح لها باستعمال وسائله ومعداته العسكرية بحرية واستقلالية تامة تعكس نوعاً من المرونة في العلاقات الأمنية بين الجانبين التي كثيراً ما تنتهي بالتوافق بالنظر إلى تشابه المصالح فضلاً عن تشابه التحديات والتهديدات في شتى مناطق الصراع والنفوذ الحيوي الاستراتيجي³.

يمكن القول أن تأثير العولمة والتقدم التكنولوجي كان كبيراً على حركية الدول في الجوانب الأمنية خصوصاً الدور التقليدي لمؤسسة الجيش والقوات المسلحة في توجيه السياسة الخارجية، وذلك بفعل الترتيبات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي عبرت عنها مشاريع عديدة كمشروع

¹ - جواس حسن، المرجع نفسه، ص. 378.

² - مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص. 206.

³ - مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق، ص. 207.

الشراكة، الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط، وكذا تعدد الأبعاد الخارجية للأمن: البعد الاقتصادي والاجتماعي للأمن، البعد السياسي والاستراتيجي، البعد الطاقوي، البعد البيئي... وغيرها¹.

المطلب الثالث: الإطار الهيكلي والمؤسسي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن

مرت العملية التكاملية للاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي والأمني بعدة مراحل وخطوات، كان أبرزها القمم الثلاث التي أشرنا إليها سابقاً (كولون، هلسنكي، ونيس) وهي المحطات التي أعطت لمشروع الدفاع الأوروبي نفساً جديداً من خلال التعريف بالأهداف العامة ورسم الخطوط العريضة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة المستقلة نوعياً عن حلف الأطلسي، كما عرف مشروع الدفاع الأمني الأوروبي إنشاء مؤسسات وهيكل ذات طابع عسكري وأمني تحت قيادة أوروبية محضة من طرف فرنسا وألمانيا الدولتين الفاعلتين والأكثر طموحاً لتعزيز البعد الأمني في المشروع التكاملي الأوروبي ومحاولة تغطية وتعويض العجز في مجال السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي مستلهمة من السياسة الأمنية والدفاعية التي اعتمدها فرنسا بقيادة شارل ديغول في حقبة الستينيات.

الفرع الأول: الهياكل والمؤسسات الأوروبية في مجالي الدفاع والأمن

بناء على النقص المسجل في الإطار المؤسسي الدفاعي من ناحية، والرغبة في مواصلة المسيرة التكاملية في مجال الأمن والدفاع المشترك كان من الضروري خلق مؤسسات جديدة في هذا المجال؛ المؤسسات التي استحدثتها اتفاقية "نيس" على وجه الخصوص وهي الهيئات التالية²:

أولاً- المجلس الأوروبي:

وهي الهيئة المخولة قانوناً بتولي زمام السياسة الخارجية والأمنية المشتركة خاصة ما تعلق بتحديد المبادئ والتوجهات الكبرى، وكذا إعداد وتحضير الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها.

ثانياً- مجلس الوزراء:

وهو السلطة العليا في هرم الاتحاد الأوروبي المخول بصنع القرار الفعلي في إطار التوجهات العامة التي يصدرها ويقرها المجلس الأوروبي، وهو الهيئة التي يتفرع عنها اللجان والمؤسسات التالية:

1- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة: تمّ في إطار معاهدة لشبونة من دمج منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن مع منصب المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الأمن وهو الشخص المكلف بمساعدة مجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالتخطيط وتوجيه السياسة الخارجية للأمن والدفاع وتنفيذ قراراتها، وحسب القانون الداخلي للجهاز، فإن ممثل السياسة

¹-مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة الفكر، العدد 11، بيروت، 2014، ص 278.

²- مزاني راضية ياسينة، مرجع سابق، ص 86.

الخارجية والأمنية المشتركة يعمل تحت إشرافه مجموعة من المستشارين والخبراء الدبلوماسيين والتقنيين والإداريين ويقود أكثر من 150 بعثة تمثل الإتحاد الأوروبي في الخارج¹.

2- اللجنة الدائمة للسياسة والأمن: وهي الهيئة التي تم إنشاؤها في 22 جانفي 2001 بعد قرار المجلس الأوروبي، وقد تم تحديد مهامها السياسية والأمنية المتمثلة أساسا في المراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية لمختلف الأنشطة التي يقوم بها مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية، وهي اللجنة التي عوضت اللجنة السياسية التي كانت مقررة في نص المادة 25 من اتفاقية الإتحاد الأوروبي، أين نصّ التعديل الجديد على هذه المادة على "تنصيب لجنة سياسة وأمنية تراقب الوضع الدولي في مجالات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة... دون المساس بمهام الرئاسة والمفوضية" وفق ما أورده الفقرة الأولى، ثم ممارسة اللجنة السياسية والأمنية للمهام الموكلة إليها تحت مسؤولية المجلس الرقابة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعملية إدارة الأزمات الذي يسمح لها في إطار عملية تسيير الأزمات ومواصلتها أخذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية" وذلك حسب التعديل الوارد في الفقرتين 2 و 3².

3- اللجنة العسكرية للإتحاد الأوروبي: وهي الهيئة التابعة لمجلس الإتحاد الأوروبي، جرى تعيينها في 14 فيفري 2000 واتخذ القرار رسميا في 22 جانفي 2001، حيث أسست هذه اللجنة نظرا لحاجة الإتحاد إلى لجنة تُشرف على التعاون العسكري مع الدول الأعضاء وكذا تسيير النزاعات والأزمات، سواء التي تقع داخل الإتحاد أو قريبا من حدوده، وهي اللجنة المطالبة دائما بتقديم توجيهات وتوصيات إلى نظيرتها "اللجنة السياسية والأمنية" في كل المسائل العسكرية³.

4- أركان جيش الإتحاد الأوروبي: استجابة لتوصيات قمة "هلنسي" ونظرا لحاجة الإتحاد الأوروبي إلى قيادة أركان وجيش أوروبي، فقد تم تكليف 06 خبراء من دول أوروبية في 01 أفريل 2000 بإعداد المهام والتنظيم ووسائل أركان الجيش الأوروبي، فضلا عن تقديم مقترحات جادة لمجموعات العمل المكلفة بإعداد برنامج مفصل عن المشروع، حيث كان أول اجتماع رسمي لقيادة أركان الجيش الأوروبي في 23 ماي 2001، ليتم تنصيبه رسميا في 11 جوان 2001، وقد جرى تقسيم الجيش إلى مجموعة فرق تعمل تحت إشراف جنرال برتبة "لواء"، وقد تم تجميع هذه الفرق لتقوم بمهام التخطيط والاستعلام واللوجستيك والاتصال⁴.

إن الهدف الرئيس من إنشاء الجيش الأوروبي هو وضعه تحت تصرف "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، خصوصا في مراحل الأزمات والقضايا الدولية ذات الطابع العسكري، أو محاربة مختلف التهديدات الأمنية والتحديات التنموية في المجال الأمني⁵.

1 - حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول من المجلد 25، دمشق، 2009، ص. 629-630.

2- مزاني راضية ياسينة، مرجع سبق ذكره، ص. 87.

3- المرجع نفسه، ص. 88-89.

4- مجدان محمد، مرجع سابق، ص. 278-279.

5- عبد الوهاب بن خليف، الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 188-189.

الفرع الثاني: الهيئات الأوروبية الثانوية في مجال الدفاع والأمن المشترك

إن إنشاء "الجيش الأوروبي الموحد" والذي بدأ بتشكيل فرق عملياتية تشرف عليها قيادة أركان أوروبية مشتركة؛ يهدف أساساً إلى محاولة التخلص من تبعية الاتحاد الأوروبي لحلف شمال الأطلسي، بمعنى آخر هو محاولة تحقيق التكامل والاندماج الأوروبي الكامل في المجال الدفاعي والأمني الذي يبقى مشروعاً قيد الإنجاز، لكنه بعيد التحقق بالنظر إلى المعطيات التي تفرزها الأحداث الدولية، والتي بينت مدى التبعية المفرطة لحلف شمال الأطلسي الذي يحقق الريادة في مختلف مهامه الأمنية والدفاعية التي تُسند إليها غالباً بعد العجز الأوروبي المسجل في عدة مناسبات. وبالإضافة إلى هذه الهيئات والمؤسسات، يمكن الإشارة إلى مجموعة أخرى من اللجان والهيئات التي تمارس دوراً مكملًا للمؤسسات السابقة وهي:

أولاً- المعهد الافتراضي الأوروبي للدفاع والأمن:

وهو المؤسسة التي أسهمت بشكل كبير كل من فرنسا وألمانيا في تأسيسها، بدأ نشاطه في شهر سبتمبر 2004، وهو عبارة عن شبكة أوروبية من المعاهدة الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، يهدف على تكوين كفاءات وإطارات في مجال السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، وذلك من أجل بعث مفهوم "التنشئة السياسية" وتطوير التفكير الأوروبي بهذا المجال¹.

ثانياً- المجموعة البحثية للدراسة وتحليل القضايا الدولية:

وهي تضم مجموعة من الباحثين والأكاديميين الذين يتبعون إدارياً للمجموعة العسكرية للتخطيط والإشراف على العمليات الميدانية (اللجان والمؤسسات السابقة) مهمتها جمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية والإستراتيجية حول العالم خاصة مناطق التوترات والأزمات الإقليمية والصراعات الدولية².

ثالثاً- الوكالة الأوروبية للدفاع:

تعد من بين المبادرات التي أقرها المجلس الأوروبي بتاريخ جويلية 2004، تهدف أساساً إلى الرقي والنهوض بالأنشطة الأمنية والدفاعية للاتحاد للأوروبي من خلال بعث عملية البحث في مجالي الدفاع والأمن الأوروبي المشترك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة تعمل تحت إشراف المفوضية الأوروبية، وينشطها مجموعة من الشخصيات الأوروبية ذات الاهتمام بالمجال الأمني والدفاعي³.

رابعاً- المنظومة الأوروبية للتعاون الهيكلي الدائم في مجال الدفاع PESCO:

يعدّ هذا المشروع آخر ما توصلت إليه الجهود الأوروبية في مجال تقوية مؤسساتها الأمنية والعسكرية المشتركة بعدما وقّعت 23 دولة أوروبية على إتفاقية "التعاون في مجال الدفاع PESCO" الذي وصفه وزير الخارجية الإيطالي " أنجلينو ألفانو " بأنه " يمثل تقدماً استثنائياً في نظام الدفاع الأوروبي " وأضاف قائلاً في معرض حديثه أثناء اجتماع مجلس الشؤون الخارجية في بروكسل يوم

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص. 188-189.

³ - مجدان محمد، مرجع سابق، ص. 278-279.

الإثنين 2017/09/17: " نحن نضع بين أيدينا اليوم أداة أساسية للسياسة الخارجية الأوروبية أيضا، لأنه من الصعب أن نكون أقوى في السياسة الخارجية إن لم تكن هناك أداة عسكرية لحماية هذه السياسة "، وهو الأمر الذي رحبت به قيادة حلف الناتو معتبرة إياه عاملا داعما لما يقوم به الحلف في المجالات العسكرية واستثمارات الدفاع¹.

إنّ هذه الخطوة الأوروبية الجريئة في مجال الدفاع والأمن المشتركة توضح بشكل منقطع النظير أنّ أوروبا تتجه نحو تحقيق الإنكفاء الذاتي في حقل الدفاع بالبحث عن الآليات الكفيلة بضمان أمنها الإقليمي المشترك، وقد تمّ بهذا الخصوص إنشاء "صندوق الدفاع الأوروبي" الذي بلغت قيمته 500 مليون يورو من أجل تمويل كل المشاريع الخاصة بالصناعات العسكرية ومبلغ 90 مليون يورو لتمويل المشاريع البحثية إلى غاية سنة 2020 ليتم رفعها بعد ذلك إلى سقف 500 مليون يورو، وهو المشروع الذي حظي بموافقة تامة من قبل القيادات العليا في الأجهزة والمؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي، حيث صرحت بهذا الشأن الممثلة الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية " فريديريكا مورغيني " أن هذا المكسب يعد حدثا تاريخيا "وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الألماني " زيغمار غابرييل " بالقول " إنّ هذا التعاون يمثّل خطوة كبيرة في اتجاه الاستقلال وتدعيم السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وأنها نقلة نوعية في التطور الأوروبي"².

إن ما يمكن استخلاصه خلال هذا المبحث هو أن الاتحاد الأوروبي ككتل إقليمي قد بدأ أولى محطات نجاحه من خلال تمكّنه من تحقيق التكامل المنشود في القطاع الاقتصادي الذي وُدّ الهمة والرغبة في مواصلة مسيرة التكامل الصعبة التي انتقلت نجاحها إلى النجاح في توحيد الرؤى ووضع الخلافات السياسية التي تحول دون تحقيق المشروع الأمني والدفاعي الأوروبي المشترك، الذي- وإن بدا صعبا ومستحيلا- إلا أنّ الأوروبيون تمكّنوا من التنازل عن الكثير من الخلافات ذات الطابع الإيديولوجي والسياسي من أجل مجابهة مختلف التحديات المشتركة التي لا تتأتى إلا عبر توحيد الرؤى والجهود والسياسات في قالب مؤسّساتي ترسّمت معالمه في إطار اتفاقية ماستريخت، وتأكّدت طموحاته من خلال الانتقال من "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" إلى "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن".

هذه الأخيرة التي أعطت لمسيرة التكامل بُعدا مؤسّساتيا وهيكلية مؤسّساتية في مجال الدفاع والأمن، التي -وإن كانت تلازمها صعوبات وعقبات عديدة- بعدم وصولها لحدّ الآن إلى تكامل مطلق إلا أنها استطاعت تجاوز عقبة الخلاف السياسي حول المجال الدفاعي والأمني ولا يزال الإشتغال على هذا المشروع قائما، حيث توصل الأوروبيون مؤخرا إلى استحداث مستويات جديدة تمّ عرضها في قالب جديد حمل عنوان " حزمة الاتحاد الأوروبي للدفاع والأمن " بهدف تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي في هذا المجال الذي تأثر بجملة التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الداخلي الأوروبي، في مقدمة ذلك التهديدات القادمة من جنوب المتوسط كالإرهاب والاتجار الغير مشروع وشبكات التهريب والهجرة السرية فضلا عن ارتفاع أعداد اللاجئين في الدول الأوروبية ما تطلب

¹ - 23 دولة أوروبية يوقعون على اتفاقية تعاون في مجال الدفاع المشترك، على الرابط:

badrnews.net/home/single_news/82994

² - آية عبد العزيز، الخروج الأمن.. الإستراتيجية الأمنية والدفاعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي بعد البريكست، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: <https://elbadil-pass.org/2017/11/24>

إعادة النظر في السياسات الأوروبية اتجاه مناطق الجوار والتي كانت قائمة فيما سبق على علاقات ثنائية ذات طابع تعاوني في المجال الاقتصادي، لتأتي التحولات الأمنية الأخيرة وتفرض نوعاً جديداً من العلاقات الأوروبية مع دول الجوار تزامنت مع المشاريع الدفاعية والأمنية التي ينتهجها الأوروبيون في سبيل دعم منظومة أمنهم القومي، وهو ما اعتبرته الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية " فريديريكا مورغيني " بأنّ " الأمن أولوية قصوى اليوم بالنسبة إلى غالبية الأوروبيين "1.

يمكن القول أنّ المشروع الأوروبي الرامي إلى تقوية مؤسساته الأمنية والدفاعية المشتركة بات غير كافٍ من أجل التصدي لشتى أنواع التهديد القادم من وراء الحدود ما استدعى إعادة النظر في التوجّهات الاستراتيجية الأوروبية اتجاه أهم مناطق الجوار التي يعتبرها الأوروبيون منبعاً لمهدّدات أمنهم القومي ألا وهي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الفضاء الجيوستراتيجي الأهم في توجّهات السياسة الخارجية الأوروبية ليس باعتباره مصدر الأخطار والتهديدات، بل لكونه الخزان الحيوي للمصالح الاقتصادية الأوروبية التي تتأثر بعوامل جغرافية وأخرى تاريخية، ما جعل الأوروبيون يراجعون سياساتهم اتجاه المتوسط وينقلونها من الطابع التعاوني التقليدي الجامد إلى علاقات ذات طبيعة تشاركية تارة و ذات علاقة تبعية تارة أخرى؛ وهو ما يأتي عرضه خلال المبحث الثالث .

المبحث الثالث: تحول المنظور الأوروبي في إعادة مفهومة الأمن المتوسطي

إنّ التحول في إعادة قراءة "مفهوم الأمن المتوسطي" يعود أساساً إلى التغير الهائل في مصدر وحكم التهديدات الأمنية التي باتت تعيشها دول الحوض المتوسط وبعد أن حقق الإتحاد الأوروبي مؤسسات قوية تعكس عملية التكامل الأوروبي بجميع الصيغ والمستويات التي تم تناولها سابقاً، وذلك في إطار وظيفي منسجم ساهم في الأخير في طرح مقاربات عملية سمحت بفرض التصور الأوروبي للأمن في المتوسط بصورة جماعية أكثر تماسكاً وانسجاماً من ذي قبل.

إنطلاقاً من الأهمية الجيوستراتيجية لفضاء حوض البحر الأبيض المتوسط (المطلب الأول) تأتي دراسة التوجّهات الأوروبية الجديدة اتجاه مسألة الأمن في المتوسط التي تأثرت بالمعطيات التي فرضتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ما تطّلب إعادة النظر في العلاقة التي تحكم الطرف الأوروبي بجواره المتوسطي، وهي العلاقة التي عرفت نقلة نوعية من طابها الكلاسيكي القائم على التعاون الاختياري إلى طابع جديد في صورة شراكة وسياسات موجهة (المطلب الثاني)، حيث تعكف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على التحول في القراءة الأوروبية لمفهوم الأمن في المتوسط (المطلب الثالث) الذي فرض أطروحات جديدة ساهمت في نقل العلاقات الأورومتوسطية من مرحلة التعاون إلى مراحل أخرى، وهو ما يأتي عرضه خلال المطلب الموالية.

1-حزمة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع على الرابط:

https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_ar/17107

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط

إن كيفية الوصول إلى تأمين مكانة جيواستراتيجية في عالم يتسم بالصراع حول مناطق النفوذ؛ باتت بمثابة المتغير الرئيسي في أي علاقة ذات طابع دولي؛ وهو ما أشار إليه الباحث "شاتو بريان Chateau BRIAND" في مذكراته الـ49 ضمن الفصل الخامس بقوله: "العلاقات الدولية هي موجودة الآن في المجالات الغير وطنية الموجودة بين الدول"¹ مؤكدا في ذلك على الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي باتت من أكثر المتطلبات الحيوية لدى الدول. ولعل الاتحاد الأوروبي من أكثر التجمعات بحثا عن موقع الاستراتيجي في العالم، وهو الموقع الذي وجده في أقرب فضاء جيو-استراتيجي بالنسبة إليه، يتعلق الأمر بالبحر الأبيض المتوسط الذي يحتوي على الكثير من المقومات الجغرافية والاقتصادية والبشرية التي يأتي ذكرها خلال العناصر الموالية:

الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط

إن الحديث عن "حوض المتوسط" يجعل من الصعوبة بما كان تحديد التعريف الأدق لهذا المصطلح، مما يدفعنا إلى توظيف المفهوم الأكثر بساطة في مجال الجغرافيا الطبيعية والذي يعرف "حوض المتوسط" على أنه: "المسطح المجانب للأطلسي، الواقع بين أوروبا الجنوبية وإفريقيا الشمالية وآسيا الغربية، يغطي مساحة 2,5 مليون كلم².

في تعريف آخر فإن المتوسط هو "المسطح الذي يقع وسط أوروبا، آسيا، وإفريقيا يمتد على مساحة 2,5 كيلومتر مربع بمسافة 4000 من الشرق إلى الغرب و700 كم من الشمال إلى الجنوب، وهو البحر الذي سمي كذلك "ببحر العالم"³.

وفقا للقراءة الجيوسياسية للأقاليم البحرية نجد أنّ "ألفريد ماهان" الذي يعتبر أول من كتب في "استراتيجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافية السياسية" يشير إلى إبراز الشرط الأساسي للقوة العالمية، والمتمثل أساسا في "التحكم في البحر" مؤكدا على دور القوة البحرية في العالم، حيث أن البحار والمحيطات تمثل حسب نظاما للربط والاتصال بين أرجاء العالم⁴.

وفي السياق ذاته ووفق نظرية "القوة البحرية" فإن "ماهان" يرى أن القوة البحرية كانت أساس قوة الدول؛ وذلك بقوله "إن الدولة التي تسيطر على أعالي البحار بإمكانها السيطرة على العلاقات الدولية"⁵. أما الجغرافي البريطاني "هلفورد ماكيندر" فإن له رأيا مغايرا تماما لوجهة نظر "ماهان" فهو يعتقد أن "الدولة التي تمتلك القوة هي الدولة التي تتحكم "بالمركز البري" بأوراسيا"

¹ - Brice SOLLD, Relations internationales, éditions paradigme, Saint-Laurent, France, 2008, p. 137.

² -Chafik SAID, Rapport introductif des relations euro-méditerranéens- Etat des membres, Actes de colloque, centre des études méditerranéennes et internationales, 5 impact, Tunisie, 2010, p. 12.

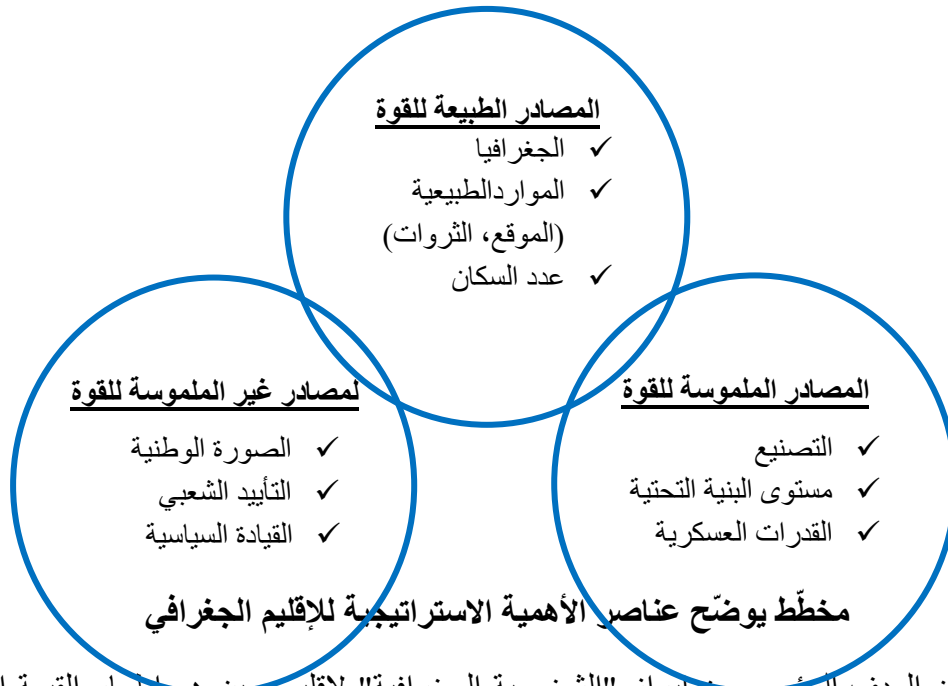
³-Pascal GAUCON et Jean-Marc HUISSOUD, Les 100lieux dela géopolitique, 2^{ème} édition, Grenoble ESC, Aout 2009, p. 40.

⁴ - خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص. 58.

⁵ - نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، مرجع سابق، ص. 154.

وذلك في قوله: "من يحكم أوروبا الشرقية يتحكم بالمركز البري الأوراسي، ومن يتحكم بالمركز البري يتحكم بالجزيرة العالمية في أوروبا وآسيا وإفريقيا، ومن يحكم الجزائري العالمية يتحكم بالعالم"¹.

من خلال ما تقدم يتجلى لنا بوضوح ما يصطلح عليه بـ"المصادر الطبيعية للقوة"، إضافة على "المصادر الملموسة وغير الملموسة" لمفهوم القوة الذي نلخصه من خلال الشكل التالي²:



إن الهدف الرئيسي من إبراز "الشخصية الجغرافية" لإقليم معين هو إظهار القيمة الاقتصادية له وإمكانياته الطبيعية التي تضمها أراضيه بما يعكس مستقبلا على تقدم دوله، لذلك فإن الدراسة الجغرافية لها أهمية كبيرة في اكتشاف عناصر القوة والضعف لأي دولة أو إقليم، بما يتيح للباحثين والمختصين بشؤون التخطيط والتنظيم الإقليمي إلى توضيح أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عن المصادر الطبيعية للقوة، والتي تنعكس إما سلبا أو إيجابا على باقي مصادر القوة الأخرى التي سمينها سابقا بالمصادر الملموسة وغير الملموسة³.

وإذا ما ربطنا أهمية السيطرة على المسطحات المائية الكبيرة بالعالم، فإنه يتجلى لنا أهمية السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم يتضح لنا سبب اشتداد التنافس الدولي على المتوسط خاصة بين القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي، الو.م.أ، الصين).

¹ - كارين إ. منغست وإيفيان أريغوين تفت، "مبادئ العلاقات الدولية"، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للنشر و التوزيع، دمشق، ص . 188-189.

² - الشكل من إعداد الباحث، اعتمادا على معلومات الجدول في: كارين إ. منغست وإيفيان أريغوين تفت، مرجع سابق، ص . 192.

³ - محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999، ص. 15.

وبهذا فإن حوض المتوسط يعتبر من أكبر المسطحات المائية وأهم الأحواض الداخلية في العالم، ذلك أنه يقع في منطقة تعتبر مركز التقاء لأهم قارات العالم (أوروبا، آسيا، إفريقيا) وبالتالي فهو يتضمن نسيجا ديمغرافيا مختلفا وغير متجانس للعديد من شعوب المنطقة التي شكلت مرفأ من مرفأ التجاذب والتنافس والصراع المستمر الذي يعد قديما قدم المنطقة، وذلك نظرا للمكانة الجيوسياسية والاقتصادية التي تتمتع بها. فقد شكلت المنطقة نقطة عبور وتلاقح أو بمثابة قناة اقتصادية لمختلف الأمم التي تداولت عليها، أو حتى لأطراف خارجية؛ أفضى هذا التواصل والترابط إلى وجود إشعاع حضاري كبير طوال الأزمنة والعصور، والذي أنتج لنا أعظم الحضارات الإنسانية التي عاشت على ضفاف هذا المسطح المائي الكبير كالفينيقيين وبلاد ما بين النهرين والمصريين، فضلا عن البربر الأمازيغ الذين استوطنوا شمال إفريقيا منذ القديم¹.

كما أنّ حوض المتوسط يتميز بعراقة خاصة، فهو المسطح المائي الذي يقع "وسط الكرة الأرضية"، فضلا عن أن المناخ الذي يميز المتوسط هو من أكثر العوامل التي "شجعت على التواصل الحضاري" على ضفافه، أي أن عامل الجيوبوليتيك هو العنصر الأصلي والأساسي الذي شجع على العيش والاستقرار ثم بناء حضارات وأمم اختلفت من حيث الجوانب السوسيوثقافية².

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين تزامنا مع التحول الكبير في العلاقات الدولية، ومع تعاضم الاهتمام الدولي بالمسطحات المائية ذات الوزن الاستراتيجي، فإن حوض المتوسط بات "مركزا للأرض" حسب رؤية المفكر الاستراتيجي الفرنسي "إيف لاقوست" فهو يصل ما بين أوروبا والعالم الإسلامي أو العالم العربي الإسلامي الذي اقتصر قديما على صراع الهوية ما بين الشرق والغرب على أرض شمال إفريقيا، والذي لا يزال مستمرا إلى اليوم في ظل وجود نماذج ثقافية مختلفة ومتصارعة في إطار العلاقات شمال-جنوب³.

إن المساحة الشاسعة لحوض البحر المتوسط تجعل من هذا المسطح المائي نقطة التقاء وتماس مع العديد من المسطحات المائية الأخرى، فهو يتصل بالمحيط الأطلسي من خلال "مضيق جبل طارق" بالمغرب الأقصى والذي يقدر طول سواحل 15 كلم، كما يتصل في شرقه مع "البحر الأحمر" عبر قناة السويس التي افتتحت سنة 1869م، وللمتوسط عدة امتدادات أخرى داخل القارات الثلاث وهي تبعا للخريطة تنقسم إلى مجموعات ثلاث:

1. المجموعة الأوروبية، وتضمن 09 دول: فرنسا، إسبانيا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، قبرص، مالطا.

¹ - بنون مصطفى، "المسألة الأمنية في المتوسط"، في الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط-واقع وآفاق"، عبد المجيد قموح مشرفا، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008، ص. 333-334.

² - Michel. G. RENON et Michel BATISSE, de plan blue: Avenir du bassin méditerranéen, centre d'activités régionales du plan blue pour le méditerranéenne, Sophia Antipolis, Economica, France, 1988, pp. 3-4.

³ - Yves LACOSTE, Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui, France: Larousse essais et documents, 2012, p. 239.

انظر أيضا: محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا: التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2014، ص. 340.

2. المجموعة الآسيوية، وتضم 05 دول: تركيا لبنان، الأردن، إسرائيل، سورية.
3. المجموعة الإفريقية، وتضم 05 دول: الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب.

ويُتصل المتوسط بالعديد من المسطحات المائية أبرزها البحر الأسود عبر مضيق الدردنيل الذي يربط الشمال التركي بالجنوب الروسي، و البحر الأدرياتيكي الذي يعتبر بمثابة حد فاصل بين شبه الجزيرة الإيطالية وغرب شبه جزيرة البلقان، كما نجد أيضا بحر "إيجة" بجزره العديدة الرابطة ما بين تركيا وشبه جزيرة البلقان، كما تجدر الإشارة إلى أن قناة السويس تشكل امتدادا بحريا يربط المياه المعتدلة لحوض المتوسط بالمياه الدافئة للمحيط الهندي.

| المضيق | السيادة الدولية | الطول بالميل البحري | متوسط السفن اليومي | العمق بالمتر |
|----------|-----------------|---------------------|--------------------|--------------|
| جبل طارق | إسبانيا/المغرب | 36 | 140 | 1000-82 |
| الدردنيل | تركيا | 31 | / | 90-45 |
| البوسفور | تركيا | 15 | 57 | 7 |

الجدول يوضح أهم الممرات والمضايق المستخدمة في الملاحة البحرية الدولية لحوض البحر الأبيض المتوسط¹.

لقد ساهمت هذه القنوات والممرات المائية في جعل حوض المتوسط من أهم المسطحات المائية التي ساهمت في رواج التجارة وتنشيطها عبر العصور الماضية وحتى خلال عصرنا الحالي، لأن الموقع الاستراتيجي لحوض المتوسط وموقعه الجغرافي؛ الفلكي والقاري، وكذا امتداداته المائية تجعله في قلب العالم ومركز الكرة الأرضية، فضلا عن الحالة المناخية التي تساعد جميع الصنوف البحرية على القيام بعملها بشكل دائم وملائم، علاوة على الانتشار الكبير للجزر ذات الموقع الاستراتيجي والتباعد الجغرافي عن بعضها البعض، والذي يجعلها قبالة للتحكم بمسار السفن والأحواض والممرات والقدرة على المراقبة والتفتيش مثل جزر: مالطا، صقلية، كريت، سردينيا، كورسيكا وغيرها، دون تجاهل الجزر التي تقع قبالة سواحل بعض الدول المتوسطية والتي تدخل ضمن مياها الإقليمية التي تجعلها كذلك قبلة لحركة السياحة، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن عدد السياح الذين توافدوا على الدول المتوسطية بلغ خلال السنوات ما بين 1950-1990 حوالي 250 مليون سائح وهو العدد المرشح للارتفاع ليبلغ سنة 2025 حوالي 350 مليون سائح وذلك بالنظر إلى المناخ المعتدل الذي يطبع المنطقة وكذا التنوع في الثروات الطبيعية وعوامل أخرى كالقرب الجغرافي وتوفر الأمن على وجه الخصوص².

¹ حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008، ص 228-229.

² ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، مكتبة المركز بالسليمانية، العراق،

وبلغة الأرقام فإن حوض المتوسط يتكون من 06% من اليابسة و07% من سكان العالم و08% من الثروة العالمية، وهنا لابد من التمييز جيدا بين المساحة البحرية لحوض المتوسط وبين مساحة الدول المشاطئة له؛ فهذه الأخيرة أكبر بكثير من مساحة المسطح المائي وذلك لعدة أسباب منها:

1- أن الكثير من هذه الدول منفتحة على حوض الأطلسي مثل المغرب عن دول الجنوب، فرنسا وإسبانيا عن دول الشمال، فهي دول تمتد أراضيها على مسافة تبعد حتى الألف كيلومتر عن شواطئ المتوسط.

2- أن اتساع دول المتوسط يمتد لشمول مساحات كبيرة من الأراضي الممتدة على حوالي 2000 كم داخل الصحراء التي تحتوي على منابع كبيرة للمحروقات خاصة بدول كالجزائر وليبيا¹.

الفرع الثاني: المكانة الاقتصادية للمتوسط

يحتل حوض المتوسط مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر المنطقة شريانا حيويا للتجارة الدولية ومختلف المبادلات خاصة التي تقع ما بين ضفتيه منذ قديم العصور وإلى غاية اليوم.

حيث يعتبر حوض المتوسط وعلاوة عن كونه ملتقى حضاري وجيوسياسي وثقافي، فهو يعتبر كذلك ملتقى اقتصادي وذلك لأن المنطقة تزخر بمختلف الثروات الطبيعية خاصة دول الضفة الجنوبية ما جعلها قبلة للأطماع الاستعمارية، كالاستعمار التقليدي (فرنسا وبريطانيا) الذي قضى عقودا طويلة يستنزف ثروات الدول كما حدث بالنسبة للاستعمار الفرنسي للجزائر، أو الاستعمار الحديث الذي عكف على نفس استقرار العديد من بلدان الحوض الجنوبي للمتوسط تحت ذريعة "التدخل لحماية حقوق الإنسان" كما يحدث الآن بليبيا الشقيقة التي كان يُقدر احتياطي النفط بها قبل الأزمة الحالية حوالي 40 مليون برميل مقابل احتياطي من الغاز بك 850 بليون متر مكعب وتقدر نسبة 30% من إجمالي الصادرات الليبية تذهب إلى إيطاليا، والأمر نفسه يتعلق بدول نفطية أخرى تزخر بثروات طبيعية هائلة تعتبر العصب الأساسي لاقتصادها كما هو الشأن في الجزائر التي تغذي السوق الأوروبية بكميات ضخمة من الهيدروكربونات والنفط الخام والغاز الطبيعي، فضلا عن دول أخرى مثل تونس والمغرب اللتان تزخران بثروات لا يستهان بها كالفوسفات والأسمدة الكيماوية وكذا الثروة السياحية².

إن الموارد الطبيعية التي تزخر بها دول جنوب المتوسط تعتبر بمثابة مادة أولية في الصناعات الأوروبية نظرا لجودتها وقربها من الموانئ والمطارات، غير أن هذه العلاقة الاقتصادية تتميز عادة بالاختلال وعدم التوازن؛ ذلك أن تسيير الشؤون الاقتصادية للمنطقة يقع في أيدي الجماعات

2013، ص. 32. أنظر أيضا: أحمد حلواني، "أمن البحر المتوسط والأفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"، في: عبد المجيد قموح مشرفا، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط-واقف وأفاق"، مرجع سابق، ص. 262-263. أنظر أيضا:

- ينون مصطفى، "المسألة الأمنية في المتوسط"، مرجع سابق، ص. 334.

1- إيف لاکوست، الجغرافية السياسية للمتوسط، تر: زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010، ص. 55.

2- ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص. 48-49.

والشركات الاحتكارية ومراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي في كبريات العواصم الأوروبية مع منح الامتياز لشركاتها¹.

فعلى الرغم من عديد السلبيات المسجلة فيما يتعلق بحجم ونوعية العلاقات الاقتصادية في حوض المتوسط؛ إلا أنه لا يمكن تجاهل العديد من الجوانب المضيئة التي تجسدت من خلال "اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومتوسطة" والتي تم التوقيع عليها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي اعتبر أيضا بمثابة حجر الزاوية في مأسسة علاقات جديدة في حوض المتوسط؛ اكتسى الجانب الاقتصادي حيزا واسعا فيها مرورا بمشاريع وسياسات الجوار وصولا إلى المشاريع التمويلية لمختلف القطاعات المشتركة.

إذن تتلخص الأهمية الاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال النقاط التالية:

1. احتوائه على منابع الثروات الباطنية باختلاف أنواعها (المحروقات، المعان، الثروة الحيوانية، الثروة المائية، الثروة السياحية).
2. احتكار أهم القنوات المائية التي شكلت شريان الاقتصاد والملاحة البحري امتداده عبر العديد من البحار والمحيطات والمضايق.
3. وجود علاقات شراكة وتعاون اقتصادي ما بين الشركاء المتوسطيين في ضفتيه الشمالية والجنوبية.
4. الموقع الجغرافي لحوض المتوسط مقارنة بباقي المسطحات المائية (يتوسط قارات ثلاث)، والتي تمنحه أفضلية معتبرة كسهولة تنقل السلع والبضائع والأشخاص، وسهولة التحكم في الملاحة البحرية وعملية التبادل التجاري وكذا مجابهة مختلف التحديات والأخطار والتهديدات الأمنية المشتركة.

الفرع الثالث: العامل الديمغرافي

استنادا إلى "المنهج الأصولي" للبحث في الجغرافيا السياسية، يعتبر المعيار "الديمغرافي" من أبرز المعايير المعمول بها في تحديد أهمية أي منطقة بالعالم انطلاقا من معادلة "كلما زاد الوزن الجغرافي كلما تضاءلت أهمية المنطقة"؛ بمعنى كلما كان التجمع البشري كبيرا كلما كانت المنطقة ذات أهمية قصوى، فمن المعروف أن أماكن التجمعات السكانية تدل على وفرة متطلبات العيش، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية منطقة حوض المتوسط بالنظر للكثافة السكانية المعتبرة على ضفافها خاصة دول الضفة الجنوبية التي بلغ فيها عدد الفئات التي لا تتجاوز 24 سنة حوالي 100 مليون نسمة سنة 2007 أي بنسبة 40% من إجمالي سكان الجنوب، بينما نلاحظ العكس من ذلك تماما لدى دول الشمال التي تبلغ بها نسبة الفئات تحت 24 سنة حوالي 19% وهذا راجع أساسا على السياسات المنتهجة فيما يتعلق بتحديد النسل وغيرها دون أن نتجاهل أن سكان شمال المتوسط يعيشون أعمارا أطول من سكان الجنوب، علاوة على رفاهية العيش الكريم².

¹-هاني الشميطي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، 2008، ص. 146.

²- ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سبق ذكره، ص. 44.

كما سجلت الإحصائيات المتعلقة بالنمو الديمغرافي بتاريخ الفاتح من شهر جانفي 2009 عدد سكان الاتحاد الأوروبي 499,7 مليون نسمة خلف كل من الصين والهند، وبلغ عدد سكان الولايات المتحدة 300 مليون نسمة. وفي مقابل ذلك بلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 30 مليون نسمة سنة 1960 ليرتفع سنة 1989 إلى 60 مليون ثم 90 مليون سنة 2010¹.

ويشير الجدول الموالي إلى الارتفاع المتزايد لعدد سكان دول المغرب العربي وفق إحصائيات سنة 2009 كما يلي²:

| البلد | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | تونس |
|----------------------------------------|---------|-------|--------|-----------|-------|
| السكان/ الوحدة: مليون نسمة | 35,6 | 6.46 | 38.4 | 3.2 | 10.58 |
| متوسط النمو السنوي/ الوحدة: نسبة مئوية | 1.17 | 2,12 | 3.01 | 2.37 | 0.96 |
| مؤشر الخصوبة / طفل لكل امرأة | 1,76 | 3.01 | 4.26 | 4.37 | 1.70 |

حيث يتضح لنا من خلال الجدول تزايد الكثافة السكانية للدول المغاربية بنسبة 2,3% سنويا؛ نلاحظ المغرب في الصدارة بكثافة سكانية متقدما نوعا ما مقارنة بباقي الدول المغاربية وهي نسب معقولة إذا ما أخذنا في الحسبان طبيعة المجتمعات العربية عموما والمغاربية على وجه التحديد وهي دول تتميز بارتفاع معدلات الولادة.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية متوسطة في إطار مرحلة التعاون

عرفت العلاقات بين ضفتي المتوسط تحولات عميقة تأثرت بالأحداث الدولية المتعاقبة، حيث أن النمط الذي كان سائدا قبل مرحلة الشراكة هو النمط التعاوني القائم على المبادلات التجارية بين ضفتي المتوسط وحاجة دول الشمال إلى اليد العاملة دونما الخوض في علاقات ذات طابع آخر، وذلك نظرا لغياب دوافع واقعية من الطرفين، فضلا عن أن طبيعة التهديد كانت ذات مصدر واحد وهو الدولة على عكس التحول في طبيعة التهديد الذي عرفه عالم مابعد الحرب الباردة الذي تطلب الخوض في علاقات متنوعة أفضت في نهاية المطاف إلى قيام علاقات شراكة أوروبية متوسطة.

وحتى يتم فهم سياق مرحلة الشراكة لا بد من التطرق أولا إلى مرحلة التعاون التي ميزتها جملة من السياسات والمشاريع التعاونية على مراحل متفرقة في شكل سياسات متوسطة يأتي تفصيلها كما يلي:

¹-Abderahmane MEBTOUL , la coopération Europe/Maghreb face au mutations géostratégiques mondiales ,centre indépendant de recherche Ifri, bruxelles, 2011, pp. 6-7.

²- CIA World Fact Book 2009 نقلًا عن: Abderahmane MEBTOUL,op. cit , p. 7.

الفرع الأول: السياسة المتوسطة الجزئية

إن فكرة إقامة جسر تواصل بين ضفتي المتوسط لم تكن وليدة العقدين الأخيرين بعد التحولات التي عرفتها الساحة الدولية مطلع التسعينات، بل هي فكرة راسخة منذ ستينيات القرن المنصرم، وإن كانت هذه الفكرة تقوم على خيط رفيع يربط دول الشمال المتوسطي بنظيرتها في الجنوب، وذلك بسبب وقوع العديد من دول الجنوب تحت وطأة الاستعمار الأوروبي، وهو ما دفع بالجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد سنة 1957 إلى التفكير في إبرام سلسلة من العلاقات ذات الطابع التجاري أهمها "الاتفاقية التجارية لسنة 1965" التي كان لبنان أول المستفيدين منها، وقد سبق هذه الاتفاقية ما سمي بـ "اتفاقيات المشاركة Accord créant une association" التي تم إبرامها مع اليونان بتاريخ 01 نوفمبر 1962 من طرف الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ثم تركيا في 12 سبتمبر 1963، لتليها ثلاث اتفاقيات مع كل من تونس في 28 مارس 1966 والمغرب بعد ثلاث أيام من ذلك أي بتاريخ 31 مارس 1969، ثم الاتفاقيتين التجاريين مع الكيان الصهيوني في نفس السنة¹.

ويمكن القول أن هذه المرحلة الأولى تعتبر بمثابة الفترة التي تضمنت أولى المفاوضات بين المجموعة الأوروبية ممثلة في "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" والمجموعة المتوسطية ثم دول شرق وجنوب المتوسط، ويمكن اعتبار هذه الفترة بمثابة "نواة" الشراكة المتوسطية حيث أن الدوافع الرئيسية للخوض في علاقات أوروبية-متوسطية لم تكن اقتصادية فحسب، بل إن الهدف الأساسي وراء ذلك هو "العمل على تحقيق الاستقرار في الواجهة الجنوبية للمتوسط لمواجهة ما اعتُبر آنذاك بالخطر الأكبر" والذي يُقصد به "المد الشيوعي" على حد تعبير السيد "إبرهارد راين" (Eberhurd RHEIN) المسؤول السابق عن دائرة حوض البحر الأبيض المتوسط في المفوضية الأوروبية، حيث تجدر الإشارة أن "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" بإعلانها عن المرحلة الأولى للسياسة المتوسطية تحاول عدم تكرار الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة بإهمالها للأهمية الإستراتيجية للمنطقة التي استغلها الاتحاد السوفياتي في حادثة بناء "السد العالي" بمصر وكذا تدخله في وقف العدوان الثلاثي عليها حيث بدأ الاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة ومن خلال استغلاله لهذه الحادثة بجني ثمار تسرب موقفه في المنطقة وهو ما أفضى إلى إعلان المجموعة الأوروبية عن جملة أخرى من السياسات تهدف إلى تحقيق التقارب الأوروبي المتوسطي خلال حقبة السبعينيات².

الفرع الثاني: السياسة المتوسطة الشاملة

إحساسا منها بضرورة تحديد "سياسة متوسطة شاملة" (Une politique méditerranéenne globale) خلال عقد السبعينات اتجه ما اصطلح عليه بـ "الدول الثالثة المتوسطية" أي الدول المتوسطية التي تنتمي إلى العالم الثالث والتي تطلب إقامة علاقات خاصة مع الجماعة الأوروبية باستثناء اليونان وتركيا لسببين وجيهين³:

-الأول: أنهما شرعتا في مساعي الانضمام إلى المجموعة الأوروبية.

-ثانيا: لأنهما دولتان لا تنتميان إلى دول العالم الثالث.

1- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، دار الروافد الثقافية ناشرون، 2013، بيروت، ص. 111-112.

2- أحمد كاتب، المرجع السابق، ص. 113.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وتم إقرار "السياسة المتوسطة الشاملة" لأول مرة في قمة باريس 19-21 أكتوبر 1972، والتي هدفت بالأساس على خلق نظام للتعامل في مجال التجارة والولوج إلى الأسواق الأوروبية، حيث سارعت دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) إلى إبرام اتفاقيات تعاون شامل مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 25 و26 و27 أبريل 1976 ثم تلتها مصر والأردن، وسورية في 18 كانون الثاني 1977، ولبنان في 03 مايو 1977، ثم يوغسلافيا في 02 أبريل 1980 باستثناء ليبيا وألبانيا بسبب طبيعة نظامها السياسي، دون أن ننسى اليونان التي قُبل ملف انضمامها إلى الجماعة سنة 1981 متبوعة بإسبانيا والبرتغال سنة 1986، وهو ما أفضى في الأخير إلى حدوث خلل في آلية تنفيذ هذه السياسة وتحقيقها لأهدافها التي أنشأت من أجلها، وهي الأسباب التي نلخصها في النقاط التالية¹:

- إن إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الثالثة المتوسطة أدى إلى قيام كل دولة من هذه الأخيرة إلى طلب معاملات تفضيلية على حساب بعضها البعض مستغلة في ذلك التفاوت الموجود بينها في المؤهلات الزراعية والثروات.
- صعوبة تسويق منتجات كالخمور والنسيج إلى الدول الثالثة المتوسطة بسبب طبيعة هذه الدول.
- اختلال كبير على مستوى التبادلات بين الطرفين، حيث يوضح الجدولين المواليين هذا الاختلال بصورة أوضح، أين تُقدر نسبة صادرات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى دول حوض المتوسط 48,6% مقارنة بدول الخليج (30%) والدول الآسيوية 15,5% ودول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بمجموع 48,13%، في مقابل 8,3% فقط صادرات دول المتوسط الثالثة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كما هو مبين في الجدولين المواليين:

| الجماعة الاقتصادية الأوروبية | |
|------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 48,6 | دول حوض البحر الأبيض المتوسط، الدول العربية إضافة إلى مالطا وقبرص ويوغسلافيا + تركيا وإسرائيل. |
| 30,0 | الخليج العربي: البحرين، العراق، إيران، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات. |
| 15,5 | آسيا. |
| 22,5 | أمريكا اللاتينية. |
| 26,9 | أوروبا الشرقية: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا، المجر، بولونيا، رومانيا، الاتحاد السوفياتي سابقا (روسيا حاليا). |

1- صادرات الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتجاه بعض المناطق في العالم لسنة 1985².

الوحدة: نسبة مئوية (%)

¹- المرجع نفسه، ص. 114.

²- أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية متوسطة"، مرجع سابق، ص. 115.

| دول البحر الأبيض المتوسط | |
|------------------------------|-----|
| فرنسا | 4,2 |
| ألمانيا الفدرالية | 3,8 |
| إيطاليا | 2,4 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1,9 |
| الجماعة الاقتصادية الأوروبية | 3,8 |

02- صادرات حوض المتوسط إلى بعض المناطق في العالم لسنة 1985¹

الوحدة: نسبة مئوية (%)

وبالتزامن مع المحتوى الذي جاءت به "السياسة المتوسطة الشاملة" في بعدها التجاري فقد صاحبها مجموعة من الأحداث أبرزها حرب أكتوبر 1973 بين إسرائيل والدول العربية؛ هذه المحطة الساخنة التي وضعت دول الجماعة الأوروبية في موقع الوسيط لحل الصراع حيث قامت الدول العربية أثناء مؤتمر القمة الذي انعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973 بالضغط على الجماعة الأوروبية لإيجاد حل وتسوية الملف الفلسطيني. وفي هذا الإطار تم إيفاد أربع وزراء خارجية دول عربية على مؤتمر القمة بكوبنهاغن في ديسمبر 1973 وهو المؤتمر الذي تبنى في أشغاله إعلان "الحوار الأوروبي-العربي" على ضوء التقارب بين جامعة الدول العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية في ظل الهاجس الأوروبي والتخوف من قطع الإمدادات النفطية العربية، وقد تحقق الاعتراف بمركزية القضية الفلسطينية في مؤتمر "البندقية" بإيطاليا بتاريخ 19 فبراير 1975، وتأكيد الأطراف المجتمعة على ضرورة إيجاد حل عادل يرضي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

غير أن التطورات الدولية اللاحقة (اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، تهوي أسعار المحروقات، هيمنة الولايات المتحدة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، حرب الخليج الثانية 1991، زيادة حدة الأزمات وتوسع نطاقها في الدول العربية كالجزائر وليبيا) أدت إلى زوال الحوار الأوروبي-العربي بعد استحالة تنسيق الدول العربية لمواقفها وتوحيد جهودها لمعالجة مختلف القضايا المشتركة، لذلك طرحت فرنسا من خلال رئيسها السابق "فرانسوا ميتران" فكرة عقد اجتماع يجمع الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، وهي الفكرة نفسها التي دعا إليها رئيس الوزراء الإيطالي السابق "بettino CRASSI" سنة 1986 وكذلك رئيس الحكومة الإسبانية السابق "فيليب غونزاليس" Felipe GONZALES، غير أنها مبادرات باءت بالفشل بسبب ارتفاع الأزمات الاقتصادية وتنامي حدة الخلافات بين دول الضفتين².

وخلال الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية سنة 1991 شهدت منطقة المتوسط كثافة في أطروحات التفاهم والتعاون المشترك بين قطبي المتوسط لتطوير وخدمة المصالح المشتركة للدول المتوسطية، حيث أقر مجلس الاتحاد الأوروبي أواخر سنة 1991 برنامج عمل المفوضية "الأوروبية"

1- أحمد كاتب، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

2- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص. 115-117.

الرامي إلى تبني "سياسة أوروبية جديدة" تمتد على مدار 05 سنوات (إلى غاية 1996) وفق توجيهين رئيسيين¹:

- إلغاء العقبات والعراقيل التي تحول دون إدخال المنتوجات المتوسطية إلى داخل الاتحاد الأوروبي.
- تحقيق الزيادة الملموسة في حصص الدعم المالي الملحوظ في البروتوكولات المالية السابقة.

وإبداء منه عن حسن نية الطرف الجنوبي لإقامة شبكة علاقات تعاونية مع الطرف الآخر ممثلاً في الاتحاد الأوروبي، أعلن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك عن اقتراح دعمته فرنسا بقوة، يتضمن دعوة الجميع إلى إعادة النظر في مستوى العلاقات المشتركة وعقد منبر للقاء بين الضفتين أطلقت عليه تسمية "المنتدى المتوسطي"، وكان ذلك أمام البرلمان الأوروبي بستراسبورغ سنة 1991، وقد عُقد أول لقاء لهذا المنتدى بالإسكندرية في جويلية 1994 ضم وزراء خارجية الجزائر، تونس، مصر إسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، المغرب وتركيا، وقد تصدر الملف الليبي آنذاك المتعلق بقضية "الوكربي" واتهامها بالإرهاب الدولي، كما عالج المنتدى في محوره الأهم "تحقيق شراكة أوروبية-متوسطية تتوافق مع الطرح الأوروبي الذي جاءت به "السياسة المتوسطية المتجددة" للاتحاد الأوروبي لسنة 1992، وتطرق المؤتمر كذلك إلى عدة مشاكل تهم الأطراف المتوسطية، أهمها المشاكل المتعلقة بالحوار في بعده السياسي والاقتصادي والحضاري، وهي المسائل نفسها التي تطرق إليها الاجتماع الثاني للمنتدى المتوسطي المنعقد بفرنسا في أبريل 1995، وكذلك الاجتماع الثالث لهذا المنتدى في مدينة "طبرقة" التونسية يومي 27 و28 يوليو 1995، ليتفق الأطراف في الأخير على ضرب موعد في مدينة "برشلونة" الإسبانية يومي 27 و28 نوفمبر 1995².

في ذات السياق اقترحت اللجنة التابعة للمجلس والبرلمان الأوروبيين في مداخلة لهما على دول المغرب العربي الثلاث إبرام اتفاقيات مماثلة للاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية والوسطى، وذلك على أساس "الشراكة" التي تم تحديد 04 محاور أساسية تقوم عليها:

- الحوار السياسي.
- إقامة تبادل حر تدريجي في المجال الصناعي.
- تطوير العلاقات في كافة الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والعلمية.
- التعاون في المجال العلمي.

وتم طرح هذه المبادرة في افريل 1992 وأطلق عليها لاحقاً لقب "السياسة الأوروبية المتجددة أو المحسنة"، وقد أوصت "المفوضية الأوروبية" الاتحاد الأوروبي سنة 1994 بالعمل على إيجاد منطقة اقتصادية أوروبية-متوسطية مع منطقتي شمال إفريقيا وشرق المتوسط تكون "أوسع منطقة

¹ - بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص. 239-240.

² - أحمد كاتب، مرجع سابق، ص. 120-121.

للتجارة الحرة في العالم"، وقد عبّر المجلس الأوروبي بعد ذلك نهاية سنة 1994 عن أهمية هذا الاقتراح، وعن ضرورة دعمه لتحقيق الشراكة المنشودة مع المنطقة¹.

المطلب الثالث: مفهومة الأمن الأورومتوسطي من منظور أوروبي

دفعت التحولات الدولية التي أعقبت سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة إلى إعادة التفكير في صياغة وبناء الأمن العالمي خصوصا بعد الفراغ الرهيب الذي تركته الفواعل الدولية التقليدية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بمنطق السيد والمنتصر.

إن مرحلة نهاية الحرب الباردة قد أماطت اللثام عن نظرية "الدومينو" التي عبرت على نظام دولي "غير مستقر" معقد وأكثر صعوبة من ذي قبل، تمثلت أبرز معالمه في ظاهرة "العولمة" ذات الطبيعة العبر وطنية، والتي تنبأ بها العديد من منظري العلاقات الدولية من أمثال "هانس موغنثاو" Hans MORGENTHAU و"كنيث وولتز Kenith WALTZ"، و"ريموند آرون Raymond AROND"، التي رأوا بحتمية تغيير العالم وعدم بقاء العلاقات الدولية على ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، وهذا ما ترافق مع التحول الكبير في مفهوم الأمن الذي تأثر بظاهرة العولمة².

ولأن الأمن المتوسطي يندرج في إطار منظومة الأمن العالمي بدأ التفكير الأوروبي بإعادة صياغة الترتيبات الأمنية في المتوسط نظرا للحاجة الكبيرة إلى إعادة التوازن في المنطقة وفرض الهيمنة الغربية على اعتبار أن منطقة المتوسط ذات أهمية إستراتيجية قصوى بالنسبة للمصالح الأوروبية، وهو ما تجسد فعليا في مختلف محاور التعاون الأمني المشترك مع دول جنوب المتوسط لمجابهة مختلف التحديات المشتركة وصولا إلى مرحلة الشراكة الأورومتوسطية؛ إذ يأتي الملف الأمني في مقدمة الاهتمامات المشتركة بين الصفتين. فما هو التصور الأوروبي الجديد للأمن في حوض المتوسط؟

الفرع الأول: عوامل القوة الأوروبية

ولدراسة أهمية المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي لابد قبل ذلك من التطرق إلى المؤهلات والإمكانات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي التي يأتي تلخيصها على النحو التالي:

أولا - المؤهلات الاقتصادية:

تشير الدراسات المهمة بالعلاقات الدولية إلى أن القدرات الاقتصادية للدول هي المعيار الأول الذي نقيس به مدى إمكانية تحولها إلى أقطاب دولية، وفي هذا السياق يوضح الأستاذ "قيس جواد العزاوي" أهمية المؤهل الاقتصادي بقوله: "إن أيا من القوى الاقتصادية اليوم سواء كانت ألمانيا أو اليابان أو أحد النور الآسيوية بإمكانها أن تتحول إلى قوة عسكرية لو أرادت لأنها بكل بساطة تمتلك الإمكانيات

¹ -- بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص. 241.

² - Bertrand BADIE, Quel système international ? in: Frédéric Charillon, « Les relations internationales », les notices de la documentation française, France, 2006, p. 07.

المادية والتقنية اللازمة التي يقتضيها هذا التحول في وقت لا تستطيع روسيا وهي قوة عسكرية عظمى لا الحفاظ على تفوقها العسكري ولا التحول إلى قوة اقتصادية¹.

وهذا يعني حسب رأي الأستاذ أن القاعدة الأساسية أو المجال الأساسي الذي تتوقف عليه باقي المجالات هو القطاع الاقتصادي، فالدولة أو التكتل الدولي الذي يفتقر إلى المؤهلات الاقتصادية يصعب عليه أن يصبح قطبا دوليا، وبالعودة إلى الاتحاد الأوروبي فلا شك أن هذا الأخير لديه من المقومات ما جعلته في أحسن رواق لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تفسره النزاعات التجارية بين الطرفين، حيث سجل الاتحاد عدة مزايا تجارية أنعشت اقتصاده في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة منشغلة بحروبها التجارية مع اليابان وكذلك تدخلاتها العسكرية في أفغانستان، العراق، وأخيرا في سورية والشرق الأوسط.

إن الاتحاد الأوروبي؛ وبفضل إمكانياته الاقتصادية الهائلة أصبح الشريك الأول لدول العالم الثالث خاصة الإفريقية منها وهذا بفضل حجم المساعدات التي يقدمها. من الناحية المعنوية فإن التواجد الأوروبي في فضاء العالم الثالث ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعكسه بصورة واضحة الدور الكبير لدوله خاصة فرنسا وبريطانيا لأن هاتين الأخيرتين تتمتعان بعلاقات وطيدة مع مستعمراتها السابقة خاصة العلاقات الفرنسية مع دول شمال إفريقيا من بينها الجزائر ومستعمراتها القديمة بإفريقيا؛ ثم العلاقات البريطانية مع باقي دول جنوب الحوض المتوسط على غرار دول الخليج العربي والشرق الأوسط عموما، فضلا عن التواجد المكثف للثقافتين الفرنسية والبريطانية في العالم ككل، وذلك عبر العديد من المؤسسات سواء القنصليات أو المراكز الثقافية (المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر مثلا والذي تحولت تسميته إلى المعهد الفرنسي) أو المكتبات وحتى المسرح والفنون².

وبلغة الأرقام والإحصائيات؛ فإن الاتحاد الأوروبي يُعد أول مصدر عالمي بنسبة 83% من مجموع المبيعات التي بلغت سنة 2000 من قيمته 2712 مليار دولار، حيث أدى ذلك إلى فائض قدره 7,6 مليار يورو في السنة المالية (2001)³.

وبالعودة إلى اتفاقية "ماستريخت" فإنها أعطت للتكامل الأوروبي في إطار الاتحاد الأوروبي دفعا قويا من خلال "العملة الموحدة"، حيث تَوَجَّ الأوروبيون التكامل الاقتصادي والسياسي بسياسة نقدية موحدة دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1999 وُحِّد لها تاريخ الفتح من جانفي 2002 كأخر أجل للانتقال الفعلي إلى اليورو، وبعد مرور 15 سنة من هذا التاريخ هاهم الأوروبيون اليوم يمارسون معاملاتهم التجارية والمصرفية بعملة موحدة أطلق عليها تسمية "الأورو" التي باتت تتزاحم وتتنافس الدولار بشدة، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ "فيليب بونزوم Philippe BONZZOM" بالقول: "إن المؤسسات الأوروبية بحاجة إلى سوق واسعة لتدعيم قدراتها التنافسية، لكن دون عملة موحدة ستكون السوق الأوروبية ناقصة وهشة: ناقصة لأن عمولات الصرف ستبقى موجودة؛ فتورات الحجم غير مستغلة كليا، كما أن قابلية الأسعار للمقارنة لن تكون مضمونة، هشة لأن منطقة اقتصادية مندمجة

¹-شمامة خير الدين، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 561.

²- المرجع نفسه، ص. 562.

³- شمامة خير الدين، المرجع نفسه، ص. 564.

كالاتحاد الأوروبي ستعاقب فيها التجارة، الاستثمار، النشاط والشغل فيها معاقبين بصورة مباشرة بسبب عدم استقرار الصرف"¹.

ثانيا- العنصر البشري:

وبالانتقال إلى دراسة أهمية العنصر البشري الأوروبي؛ فإن مستوى هذا الأخير هو الذي يحقق النقلة النوعية في جميع المجالات، فالمنتج الأوروبي مهما كانت طبيعته فإنه يحظى بسمعة طيبة في العالم خاصة المنتج الألماني، حيث يشرح الأستاذ "شمامة خير الدين" هذا العنصر في قوله: "إذا انتقلنا إلى العنصر البشري يمكننا أن نُذكَرَ بمهارة العامل الألماني؛ تصاميمه الراقية وإتقانه الفائق، كل ذلك يرجع على الرعاية الخاصة التي يحظى بها هذا الأخير منذ سن مبكرة ولاسيما الدور الذي تلعبه الدولة في مجالي التعليم والتكوين المهني، فالتلاميذ الذين لا يلتحقون بالجامعة يوجهون إلى التعليم الصناعي وهم في سن السادسة إلى السابعة عشر سنة ليصبحوا بعد ثلاث سنوات عمال، وبعد ثلاث سنوات أخرى من العمل والدورات الدراسية عمالا مهرة... فالألمان لا يتفوقون على خريجي الجامعات الأمريكية من حيث عمال القمة؛ ولا على اليابان من حيث عمال القاعدة؛ لكن ألمانيا تنتصر على كليهما من حيث المهارات ذات المستوى المتوسط أو مهارات غير خريجي الجامعات"².

وبهذا الخصوص نستحضر المعجزة الألمانية في مجال التصنيع منها صناعة السيارات ذات الجودة العالية في العالم والكفاءة العالية في مجال الهندسة والبناء والتعمير، دون أن ننسى غزو السيارات الفرنسية للعالم خاصة دول العالم الثالث كشركتي "Peugeot و Renault" اللتان تعتبران أحسن سفير للصناعة الفرنسية.

وما يستوقفنا في هذا العنصر هو حالة العنصر البشري في دول العالم الثالث ودول جنوب المتوسط من بينها الجزائر؛ إذ نجد أن ارتفاع معدل الشباب الذي يمثل عند الدول الأوروبية مؤشر نجاح وارتفاع نسبة الكفاءات يساوي عندنا ارتفاعا في معدل البطالة والأفات الاجتماعية وسببا كافية للهجرة الشرعية نحو أوروبا، هذه الأخيرة التي ستكون محور دراستنا خلال العناصر اللاحقة.

ثالثا- عامل التوسعة:

إن من أهم الأوراق الراحبة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو المجتمعية هو حصوله على مكتسبات عديدة جراء اتساعه إلى 28 دولة، بعد أن كان سنوات التسعينات لا يتعدى عقبة 12 دولة، فعلى الرغم من أن هذه التوسعة لها تكاليف مادية معتبر وقد تطرح إشكاليات صعبة فيما يتعلق بالتواجد على مستوى المؤسسات وحسن سيرها وكذا الجانب الأمني؛ إلا أن الفوائد التي يجنيها الاتحاد الأوروبي تحجب النقائص والمشاكل المطروحة وهذا ما يلخصه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "دومينيك دي فيليبين Dominique DE VELLEPIN": "إن التوسع سيجلب دما جديدا لأمننا؛ أسواقا لمؤسساتنا ومقوّ لأفكارنا"³.

¹بشارة خضر، أوروبا والطن العربي: القرابة والجوار، تر: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993 ص. 108-109.

²- شمامة خير الدين، مرجع سابق، ص. 567.

³-المرجع نفسه، ص. 568.

ولذلك قال أيضا الباحث: "ألفريد فالادو Alfredo VALLADAO" في هذا السياق أن: "الشرط الضروري لمواصلة البناء الأوروبي يظل الصحة الجيدة الاقتصادية"، غير أن هذا الاقتصاد لا يتطور إلا إذا انفتح على أسواق خصبة، فمنذ عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، فقد أكد "فرانسوا ميتران François MITTERRAND" وزير فرنسا لما وراء البحار أنه: "بدون إفريقيا... لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، وبمجيء الجمهورية الفرنسية الخامسة، أكد هو الآخر رئيسها "شارل ديغول" على أهمية التعاون الفرنسي مع إفريقيا، ليعلق على ذلك الأستاذ ب. بيرنيس P. Piarnes بقوله: "لقد احتفظت فرنسا إلى يومنا هذا بتبعية معظم مستعمراتها الإفريقية لها، ولقد استطاعت بذلك أن تستمر في التمتع بقل متزايد في شؤون العالم، أكثر بكثير مما كانت ستحظى به لو أنها رضيت في 1960 بالانطواء على نفسها"¹.

طبعا هذا التصريح من باحث هو في الأصل مواطن فرنسي، لكن الواقع أيضا يؤكد ذلك وليس ببعيد أن نستقرئ الوضع العام بالجزائر الذي يشير إلى تبعية منقطعة النظر لفرنسا في كل المجالات وليس الجزائر فقط، بل إن التواجد الفرنسي موجود في كثير من الدول الإفريقية، ويتحكم في ذلك العامل التاريخي والجغرافي².

الفرع الثاني: المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط

تعد منطقة المتوسط خاصة الجنوبية منها الفضاء الجيو-استراتيجي الأهم بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي نظرا لارتباطها بشبكة العلاقات الاستراتيجية لدوله مع مستعمراتها القديمة، الأمر الذي فرض ملفات إستراتيجية للتعاون بين الطرفين أهمها: أمن المتوسط باعتباره "الحد الجنوبي لأوروبا الذي يشكل منطقة حدودية تتضح من خلال إغلاقه لفضاء شنغن، ولهذا تم اعتبار تركيا دولة آسيوية أكر منها متوسطة ما يطرح السؤال حول المعايير الحقيقية التي يتم عبرها انتقاء الدول الراغبة في الانضمام"³.

إن المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط يرتبط بالرغبة الأوروبية في جعل المنطقة فضاء للتعاون الاستراتيجي بما يحقق السلام والاستقرار في المنطقة، غير أن هذا المفهوم عادة ما يتسم بالتعقيد نظرا للمصالح الحيوية الأوروبية في المنطقة التي تجعله يخفي الأسباب الحقيقية للدخول في حوارات سياسية ذات بعد أمني، ويمكن وصف ذلك كما يلي:

- الرغبة الأوروبية في جعل دول جنوب المتوسط بمثابة "شرطي" يقوم على الحد من توافد المهاجرين السريين إلى الشواطئ الأوروبية، مقابل مساعدات مادية وبرامج دعم ذات طابع اقتصادي.
- شمولية المفهوم الأوروبي للأمن الذي يشمل ليمتد أبعادا أخرى للأمن كالأمن الإنساني والمالي والتكنولوجي والبيئي، وهذا ما يظهر في مشاريع الشراكة 1995، والجوار 2004، ومشروع

¹ - شمامة خير الدين، المرجع السابق، ص. 570.

² - المرجع نفسه، ص. 568

³ - PHILIP DUGOT, Un géopolitique de l'Europe géodynamiques du continent européen, Nathan, Paris, 2017, p. 22.

الاتحاد من أجل المتوسط 2007 مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات النظام الدولي الجديد كالعولمة وثورة المعلومات، والأمن الإلكتروني وغيرها¹.
- العمل على تسوية مختلف الملفات الشائكة كالقضية الفلسطينية، والأزمات التي أعقبت سنة 2011، في مقدمتها الأزمة الليبية والأزمة السورية.

وفي محاولة لإدماج المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي في حوارات دائمة ومستمرة، تأخذ في الحسبان القضايا والمصالح ذات الاهتمام المشترك؛ أقر مؤتمر هلسنكي 1992 فكرة توسيع الحوار بين دول مؤتمر الأمن والتعاون والدول الغير أعضاء بحوض المتوسط، وهذا دفعا لمسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأمين الاستقرار في المتوسط².

وبخصوص الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، فقد شخّص الرئيس الفرنسي الأسبق هذه الأهمية بالقول: "إن هذه المنطقة تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية"، أي أن المسيطر على مجال النفوذ في حوض المتوسط، سيكون بمقدوره فرض السيطرة وزمام المبادرة على مستوى الشرق الأوسط وباقي الدوائر الجيوسياسية القريبة³.

إن الاتحاد الأوروبي من خلال مساعيه لفرض السلام والاستقرار في المتوسط إنما يسعى إلى تأمين حدوده من شتى أنواع الصراعات والتهديدات التي تخلفها النزاعات في المنطقة، وهذا ما تضمنه مؤتمر مدريد للسلام سنة 1999 لوقف العنف في الشرق الأوسط كمحاولة لبناء إطار جديد للأمن الأوروبي ومتوسطي يضم الجميع، وهذا ما أكدته الدول الأوروبية مجتمعة بالتأكيد على الالتزام بمبدأ "الأرض مقابل السلام" ورفض مبدأ ضم الأراضي بالعدوان، تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، ضمان حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وحماية الاستقلال السياسي لدول المنطقة، وضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية والدولية" أي ضمان بيئة آمنة ملائمة لتحقيق التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب، مع تدعيم هذا التوازن بشراكة حقيقية في جميع المجالات⁴.

إن الاهتمام الكبير الذي يوليه الطرف الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط، راجع بالأساس إلى الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة، وهذا ما دفع به إلى إعادة النظر في نوع التهديد وطبيعته ومدى تأثيره على المنطقة، وهذا ما أدى إلى تغيير كبير في النظرة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه مسألة "أمننة المتوسط".

الفرع الثالث: التصور الأوروبي للأمن الأورومتوسطي

نظرا للتحول الكبير الذي طرأ على مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، فإن الاتحاد الأوروبي بدأ منذ المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إعادة النظر في استراتيجيته الأمنية ذات البعد

¹ - عياد محمد سمير، العلاقات الأوروبية المغربية، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص. 262-263.

² - المرجع نفسه، ص. 264.

³ - غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقضايا الأمن والتعاون والبيئة، دار الولاية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص. 55.

⁴ - غازي فيصل حسين، لمرجع السابق، ص. 56.

الإقليمي وذلك في إطار فكرة "خدمة الأمن عن بعد" أي مجابهة الأخطار والتهديدات، في مكان وقوعها ومنع وصولها إلى حدود أوروبا لأن حجم التهديدات القادم من خارج أوروبا بدأ يتعاظم، وهذا ما نجده واضحا في نص وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن" التي اقترحتها الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" أثناء اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003، النص الذي صرح فيه قائلا: "إن مفهومنا التقليدي للدفاع الذاتي (حتى الحرب الباردة وطوال كل مدتها) كان يقوم على أساس تهديد بالغزو في مواجهة التهديدات الجديدة، فإنه في الخارج غالبا ما سيقع الخط الأول للدفاع"¹.

من خلال هذه الوثيقة، يتم الوصول إلى تفسير التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي في رؤيته للأمن في المتوسط، حيث أنه وعلى الرغم من التفوق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي مقارنة بدول جنوب المتوسط، فإن هذا لن يؤدي على وقف والحد من انتشار التهديدات الأمنية الراهنة كالإرهاب والهجرة السرية وغيرها، أي أنه مهما بلغت القدرات العسكرية لتلك الدول فإنها لن تستطيع العيش في مأمّن عن هذه الظواهر مما يستدعي إعادة النظر في إستراتيجيتين²:

- الأولى: إستراتيجية التعامل مع الدول الجنوبية من أجل إيجاد حلول غير عسكرية لهذه الظواهر لأن الحل العسكري غير ناجح في هذه الحالات، وهذا ما كشفت عنه الأحداث الدولية المتلاحقة بعد سنة 2011 أين تحولت الدول التي عرفت تدخّلات عسكرية كسورية وليبيا إلى مصدر لشتّى أنواع التهديد إسقرّ في أوروبا التي وجدت نفسها قبلة للأجنيين الوافدين إليها من هذه الدول والذين تقدّر أعدادهم بالملايين دون ذكر اللاجئين الأفارقة والمهاجرين الغير شرعيين لأسباب غير أمنية كسوء المعيشة وغياب آفاق وفرص العمل في دولهم.

- الثانية: لا بد من انتهاج أسلوب أمني واضح يشجع دول الجنوب على الدخول في حوارات أمنية حقيقية تضمن لها في الأخير أمنها وأمن الضفة الشمالية ويدخل في ذلك حجم المساعدات التقنية والمالية التي يجب أن تقدّم في سبيل ذلك، وهذا يتطلب أن لا تكون السياسات من جانب واحد، كما لا بد أن لا تكون النتائج لصالح طرف دون آخر.

إنّ الاتحاد الأوروبي الذي يمثل نكتلا إقليميا شبيها بالمنظمة الدولية يضم حاليا حوالي 28 دولة ومرشح للتوسع، يعتبر بمثابة الوحدة الدولية الأكثر قربا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر أيضا التجمع الدولي الأكثر تأثيرا وتأثرا في المنطقة خاصة بعد النجاحات التي حققتها في القطاعات الثلاث: الاقتصاد، السياسة والأمن والدفاع.

إن العلاقات الأورومتوسطية التي تميزت خلال فترات سابقة بالجمود نتيجة للسياسات ذات الطابع التعاوني في الشقّ الاقتصادي فقط، تأثرت بالظروف الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة سواء الأحداث الداخلية في أوروبا كسقوط جدار برلين وزوال الاتحاد السوفيتي، أو الأحداث الخارجية التي فرضت منطقتها على الأوروبيين الذين وجدوا أنفسهم أمام حتمية التصدي للتهديدات الأمنية الراهنية التي فرضت إعادة النظر في مفهوم الأمن مع التحول في مفهوم القوة، فالأوروبيون

¹ - عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص. 134.

² - المرجع نفسه، ص. 138-139.

وعلى الرغم من نجاحاتهم المحققة في الجوانب الاقتصادية، السياسية، النقدية وحتى الأمنية والدفاعية إلا أنهم لم يستطيعوا حماية أمنهم القومي الذي تأثر بالأحداث الدولية المتلاحقة في دول الجنوب، ما استدعى دعوة هذه الدول للإنخراط في مختلف المشاريع التي تهدف ظاهرياً إلى تحقيق أمن أوروبتوسطي شامل، وتبطن حماية الأمن القومي الأوروبي بأي وسيلة كانت حتى ولو على حساب دول الجنوب، وهو ما تناقشه الدراسة خلال الفصل الثاني من الباب الأول.

الفصل الثاني
الشراكة الأورو متوسطة:
أبعادها ومحاورها

سعيًا من الاتحاد الأوروبي الاستثمار في النجاح المحقق الذي عبّر عنه التكامل في جميع القطاعات، بدأ الأوروبيون في توجيه استراتيجياتهم نحو احتواء المقومات الاقتصادية والطبيعية والأمنية التي تزخر بها منطقة المتوسط، واستنتج الأوروبيون أن السبيل الأمثل لذلك هو بناء علاقات من الشراكة الإستراتيجية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط تقوم على احترام أسس الجوار، وتسعى للانتقال من الطابع التقليدي للعلاقات الأوروبية المتوسطة التي كانت مبنية على أساس تعاوني للعلاقات ذات طابع تشاركي تهدف في الأخير إلى توحيد الرؤى والاهتمامات المشتركة بما يضمن في الأخير مصالح جميع الأطراف الشريكة وفق ما تم الإعلان عنه في شتى مشاريع الشراكة والجوار الأوروبية؛ المشاريع التي تتعرض لها الدراسة بالتحليل من خلال هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث تناقش ثلاث محاور رئيسية، أولها يتعلق بمشاريع الشراكة والجوار التي أطلقها الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة، أما الثاني فيحاول وضع السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط تحت امتحان التهديدات الأمنية الراهنة ومدى تأثيرها على الأمن الأوروبي والمتوسط، هذا كله في ظل المحور الذي يعالجه المبحث الثالث المتمحور أساسًا حول التحديات التي تواجه مستقبل الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

-المبحث الأول: تطوّر الشراكة الأوروبية متوسطة.

-المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الراهنة وانعكاساتها على الأمن الأوروبي متوسّطي.

-التحديات الثالث: التحديات المشتركة حول تحديد إستراتيجية إقليمية مشتركة.

المبحث الأول: تطوّر الشراكة الأوروبية متوسطة

بناءً على الأهمية الكبيرة للمنطقة المتوسطية ومكانتها المعتبرة في الأجندة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ فقد سعى هذا الأخير إلى توظيف مقاربات شاملة تهدف إلى الإبقاء على دوره القيادي في المنطقة التي تعتبر بمثابة مجالاً حيويًا لنفوذ الاستراتيجي الذي تغذيه مختلف العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية. حيث تعكف الدراسة خلال هذه الجزئية إلى تسليط الضوء على شتى السياسات والمشاريع التي تعزز الدور الريادي للاتحاد الأوروبي إعتباراً من الأهمية الجيوستراتيجية للمتوسط، وذلك انطلاقاً من التطور الذي عرفته العلاقات بين ضفتي المتوسط بانقائها من السياسة المتجددة إلى الشراكة (المطلب الأول) التي سطرّت مجالات جديدة للحوار شمال – جنوب (المطلب

الثاني) ثم الانتهاء إلى سياسة الجوار الأوروبي (المطلب الثالث) باعتبارها مسارا جديدا لتصحيح مسار برشلونة.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية متوسطة من السياسة المتجددة إلى مشروع "برشلونة"

شكلت العلاقات بين ضفتي المتوسط منذ حقبة الستينيات محور اهتمام العديد من الدول الأوروبية، حيث لاحظت هذه الأخيرة أن معظم السياسات المنتهجة اتجاه دول جنوب المتوسط لم ترق إلى المستوى الذي يُرضي الطرف الآخر وهذا راجع أساسا إلى السياسات الاستعمارية للقوى الأوروبية في مقدمتها فرنسا وبريطانيا؛ أين كانت العديد من دول جنوب المتوسط بما فيها العربية منها تقبع تحت نير الاستعمار التقليدي، فضلا عن اختلال العلاقات الاقتصادية بين الضفتين ما دفع بالأوروبيين على التفكير في إعادة ربط شبكة علاقاتها مع دول جنوب المتوسط خصوصا بعد جنوح هذه الأخيرة إلى الدول ذات النهج الشيوعي التي قدّمت يد المساعدة إليها (الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع مصر والجزائر خاصة) وبالنظر أيضا للأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها دول جنوب المتوسط إذ يرى "فليب مانين Phelippe MANIN" أن "الشراكة الأوروبية متوسطة إنما تنطلق من زاوية واسعة أكثر انفتاحا على الجميع وفق قاعدة "التوازي في العلاقات" فهو يصفها بأنها الشراكة الغير محدودة بمدة زمنية معينة¹.

الفرع الأول: الظروف الإقليمية والدولية التي سبقت الإعلان عن مسار برشلونة

من أجل فهم التوجهات الجديدة للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ودراسة مضامين الشراكة الأوروبية المتوسطية التي حملها مؤتمر برشلونة ينبغي أولا التطرق إلى الوضع الجيوسياسي الإقليمي والعالمي الذي سبق مرحلة إعلان برشلونة، حيث عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تحولا عميقا على مستوى طبيعة "الفاعلين الدوليين"، فلم تعد الدول لوحدها مفتاح العلاقات الاستراتيجية الدولية في شتى مناطق الصراع والنفوذ بالعالم بل أصبحنا أمام وضع جديد يسوده ما يطلق عليه "اللاعبين الجدد" في ظل تراجع دور الدولة التي اصطلح عليها بـ"اللاعبين التقليديين"، هذا كله في ظل تنامي ظاهرتي العولمة والاعتماد المتبادل، ولعل أبرز أشكال اللاعبين الجدد هم²:

- الأحزاب السياسية التي استثمرت في جو الديمقراطية، حيث باتت علاقاتها تتعدى حدود الدولة الوطنية.
- المنظمات الوطنية ذات الطابع المدني.
- الجماعات المسلحة التي تنشط في أقاليم النزاعات والتوترات.
- اللاعبين الاقتصاديين (الشركات، المؤسسات المالية، المافيا).
- وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الإلكتروني.

¹ - OtmaneBELKENICHE, La coopération entre l'Union européenne et l'Algérie: l'accord d'association, Office des Publications Universitaires, Algerie, 2006, pp. 121-123.

² - Stephane ROSIERE, Géographie politique et Géopolitique: une grammaire de l'espace politique, 2^{ème} édition Ellipses, France, 2007, pp. 302-303.

كما عرفت المرحلة التي أعقبت سقوط جدار برلين الكثير من الأحداث الإقليمية والدولية التي فرضت نهجا جديدا في العلاقات الدولية، لعل من أبرزها ما يلي:

- بروز الولايات المتحدة كأحادية قطبية ذات توجهات إمبريالية وأطماع للهيمنة على مناطق النفوذ الإستراتيجية في العالم أهمها منطقة المتوسط.

- موقف الدول الأوروبية من الصراع العربي-الإسرائيلي وإعلان العديد منها دعما للكيان الصهيوني على حساب حق الفلسطينيين في السلام، وكذا عدم إدانتهم للعديد من المجازر الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني.

- أزمة الخليج 1991 وتأثيرها السلبي في العلاقات العربية-الأوروبية خاصة العلاقات الفرنسية-المغربية.

- دخول الجزائر في أزمة أمنية سنة 1992 وما صاحبها من انعكاسات سلبية على دول الجوار الإقليمي، وتنامي ظاهرة الإرهاب والعنف والهجرة الغير شرعية.

- بدء التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي على ضوء اتفاقية أوسلو 1993.

- حاجة دول الاتحاد الأوروبي إلى فتح أسواقها أمام المستثمرين القادمين من دول جنوب المتوسط والحاجة على المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة.

- التوقيع على اتفاقيات "الغات" والآثار المتوقعة جراء فتح الحدود الجمركية أمام بعض بلدان جنوب المتوسط على أسس تفضيلية.

- غلق المنافذ من طرف الولايات المتحدة وكذا الدول الصناعية الصاعدة (الصين واليابان) وسيطرتها على جل الدوائر الجيوسياسية في العالم (الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز...)، مما يولد والإحساس الأوروبي بضرورة الاستفادة من أقرب منطقة نفوذ جيو-إستراتيجي، ومن ثم قرر الأوروبيون العمل على خلق منطقة اقتصادية أوروبية متوسطة إلى تعزيزي التبادل الحر شبيهة بمنطقة آسيا والمحيط الهادي (APEC) ومنطقة أمريكا (NAFTA)¹.

إن الجمود في العلاقات الأوروبية-المتوسطة الذي شهده عقد الثمانينات من القرن المنصرم والذي اقتصر على بعض الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين على معايير تفضيلية؛ قد وُجد فراغا كبيرا على مستوى العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين، والتي كانت تتأثر بالأحداث المتسارعة التي عرفها العالم في تلك المرحلة، حيث كانت أوروبا تراقب عن كثب تلك التطورات المتلاحقة خاصة في جنوب وشرق المتوسط، دون أن ننسى منطقة الشرق الأوسط، فالإتحاد الأوروبي وبعد أن تم الإعلان عنه من خلال "ماستريخت" بدأت تتولد لديه الرغبة الشديدة في الاستثمار في مكاسب السلام الذي بدأت ملامحه تظهر مع بداية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وبهذا الخصوص توجه الأوروبيون إلى وضع جملة من السياسات المتوسطة تم تنويعها بمبادرة "برشلونة".

¹ -بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، تر: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص. 19-20.

الفرع الثاني: مرحلة تجديد السياسات المتوسطة

مرت عملية بناء علاقات أوروبية-متوسطة بمحطات عديدة أفضت في الأخير إلى الإعلان عن منتدى "برشلونة" الذي شكل قاعدة لإطلاق المشاريع الأوروبية الرامية إلى إعادة سكة العلاقات مع الشركاء المتوسطيين في شتى المجالات؛ العملية التي نأتى إلى تسليط الضوء عليها عبر المرور على المحطات الموالية¹:

-إعلان الاتحاد الأوروبي سنة 1989 بيانا يتضمن ضرورة تجديد سياساته المتوسطة.

- مصادقة المجلس الأوروبي على "توجهات" السياسة المتوسطة الجديدة للفترة الممتدة من سنة 1992-1996 في مجالي الديمقراطية القائمة على احترام حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق دائرة المعاملة التفضيلية على صعيد العلاقات التجارية مع باقي الشركاء المتوسطيين وكان ذلك في دورته المنعقدة في ديسمبر 1990، كما أطلقت الدبلوماسية الفرنسية من نفس السنة مسارا تعاونيا يرمي إلى تعزيز مجالات التعاون في مختلف المجالات بين 05 دول أوروبية تنتمي على حوض المتوسط وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ومالطا، بالإضافة إلى البرتغال غير المطلة على المتوسط، و05 دول تنتمي للضفة الجنوبية للمتوسط، وهي دول شمال إفريقيا: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا غير المطلة سمي مسار 5+5.

أما التحول الاستراتيجي في الخطاب الأوروبي اتجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فكان في أشغال مؤتمر المجلس الأوروبي الذي انعقد في لشبونة البرتغالية أكتوبر 1992، حيث أصدر الاتحاد الأوروبي إعلانا تضمن فيه "تصنيف دول الضفة الجنوبية للمتوسط" كدول ذات أهمية استراتيجية على صعيدي الأمن والاستقرار الجماعي، وهو ما اعتُبر تمهيدا لقيام "سياسة أمنية أوروبية واضحة المعالم اتجاه منطقة جنوب المتوسط". بما يُفضي إلى جعل المتوسط فضاءا للسلم والأمن والاستقرار مع ما يتطلبه من تعاون اقتصادي وعسكري متشعب، وهو ما تم تأكيده خلال مؤتمر القمة الذي جمع قاعدة دول الاتحاد الأوروبي بألمانيا في ديسمبر 1994، وهو ما يدل على أهمية السلم والاستقرار في منطقة المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي يُعد الفضاء الجيوسياسي الأقرب إليه².

إن تفعيل الاتحاد الأوروبي لسياساته المتوسطة لا يكون إلا من خلال إقامة "شراكة أورو-متوسطة" قائمة على التعاون والتفاهم؛ تبادل الخبرات والمعلومات؛ وكذا احترام خصوصيات كل طرف لنظيره، وهي الشراكة التي تم الإعلان عنها في أكبر تجمع أورو-متوسطي بمدينة برشلونة الإسبانية سنة 1995. فما هو مضمون هذا الإعلان؟ وما هي انعكاساته على دول الضفة الجنوبية للمتوسط؟ وما هي العوامل التي ساعدت على تطبيقه؟ وما هي العراقيل التي اعترضته؟ هذه الأسئلة تجيب عنها الدراسة من خلال المطالب اللاحقة.

¹ - خاني الشميطي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت 2008، ص. 148-149.

² - خاني الشميطي، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: مضامين الشراكة الأوروبية متوسطة على ضوء مسار برشلونة

يعد مؤتمر برشلونة 1995 الذي جمع أغلب دول الضفتين بمثابة اللبنة الأساس لمرحلة جديدة في العلاقات الأوروبية متوسطة التي تحولت من الطابع التقليدي الجامد المبني على التعاون إلى علاقات أكثر شمولية واتساعاً قائمة أساساً على مبادئ الشراكة ذات الأبعاد الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية. وقبل الخوض في مضامين الشراكة التي جاء بها المؤتمر، تأتي الدراسة في البداية على الإحاطة بالإطار التعريفي لمؤتمر الشراكة الأوروبية متوسطة كما يلي:

الفرع الأول: محتوى الشراكة الأوروبية متوسطة

وهو الجزء الذي يأتي عرضه على ضوء العناصر الموالية:

أولاً: مؤتمر برشلونة 1995

يعدّ المؤتمر الذي انعقد بمدينة "برشلونة" الإسبانية في نوفمبر 1995، وسمي بـ"مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة" هو الإنطلاقة الفعلية التي حاول من خلالها الاتحاد الأوروبي فتح صفحة جديدة في العلاقات الأوروبية متوسطة المنقلة الذي يعكس الانتقال من طابع المساعدات في بعدها التعاوني إلى طابع الشراكة المتجانسة، حيث شارك في المؤتمر وزراء عن 28 دولة مقسمة على النحو التالي:

- 17 دولة أوروبية عضو في الاتحاد الأوروبي.
 - 11 دولة متوسطة هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سورية، تونس، تركيا، موريتانيا، أما ليبيا فحازت على صفة دولة مراقب سنة 1999.
- كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع الشراكة هذا جاء نتيجة لثلاث توجهات أوروبية¹:

1- التوجه الألماني: حيث هدف مشروع الشراكة بالنسبة لألمانيا بالأساس على خلق منطقة استقرار اقتصادي وسياسي في جوارها الشرقي، وذلك من خلال تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية.

2- التوجه البريطاني: وهي الدولة الأوروبية ذات الخلفيات الأطلنطية، حيث تولدت الرغبة لدى بريطانيا في دعم جهود الشراكة الأوروبية متوسطة حماية منها للمصالح الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في حوض المتوسط، ومن هنا نستنتج أن بريطانيا لم يكن يهمها قضايا المتوسط الأمنية بقدر ما يهمها حماية مصالحها الإستراتيجية.

3- التوجه الرباعي للدول الأوروبية المتوسطة: وهي فرنسا وإسبانيا، وإيطاليا واليونان، وذلك بالنظر للعامل الجغرافي (القرب الجغرافي مع دول الجنوب) وكذلك الرغبة في بناء أسواق استثمارية واحتواء منطقة المتوسط.

بالنظر إلى الأهمية الجيو-إستراتيجية لحوض المتوسط، التي يحكمها عوامل التاريخ والجوار الجغرافي، وإدراكاً لحكم الرهانات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على مستوى

¹- أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة بالاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة أنموذجاً"، مرجع سابق، ص. 86.

حوض البحر الأبيض المتوسط، اجتمع المؤتمرين في منتدى "برشلونة" المتوسطي رغبة منهم في جعل منطقة المتوسط منطقة جوار وتبادل وتعاون بما يحقق الازدهار المنشود، وتأمين السلام، وترسيخ القيم الديمقراطية، وكذا مكافحة مختلف الأخطار والتهديدات في إطار الحوار السياسي المنتظم، والرغبة في تنمية التعاون الاقتصادي والمالي، فضلا عن إعطاء قيمة أكبر للبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

ثانيا- المحاور الأساسية لمسار برشلونة:

ويمكن تلخيص مجالات مؤتمر برشلونة في ثلاث محاور رئيسية هي كالتالي:

1- البعد السياسي والأمني للشراكة "إنشاء منطقة للسلام والاستقرار المشترك".

على اعتبار أن عملية تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة المتوسط تُعد رهانا ومكسبا مشتركا في نفس الوقت، فقد تعهد المشاركون في بيانهم الختامي ما يلي¹:

- الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة وكذا البيان الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي في أي خطوة نحو أداء الواجبات والالتزامات الإقليمية والدولية.
- العمل على تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي، مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار النظام السياسي وكذا أشكال المؤسسات.
- ضمان حق الشعوب في التمتع بحقوقها وحرّياتها الأساسية المكفولة وطنيا ودوليا، خاصة ما تعلق بحرية التفكير والمعتقد، وحرية التجمع والتظاهر السلمي، مع احترام الفوق الاجتماعية وخصائص اللغة والعرق والجنس والديانة.
- المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والعمل على احترام الخصائص المجتمعية لشعوب المنطقة.
- احترام سيادة كل دولة شريكة والامتناع عن أي تدخل مباشر (عسكري) أو غير مباشر (اقتصادي) في الشؤون الداخلية للدول الشريكة.
- اعتماد الوسائل السلمية في تسوية الخلافات المشتركة والابتعاد عن النهج العسكري وأسلوب استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي طرف في المؤتمر، وذلك طبقا ومراعاة لأحكام الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- توحيد الجهود في مجال مكافحة الإرهاب العابر للحدود التزاما بالأدوات الدولية، وكذا محاربة مظاهر الجريمة المنظمة وأفة المخدرات بجميع أشكالها.
- العمل على تحقيق الأمن "الإقليمي" وذلك من خلال الحرص على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية التزاما بالاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بعدم انتشار الأسلحة والحد من التسلح ونزع السلاح.

وبناء على هذه المرتكزات، فقد تعهد الأطراف بالعمل على ما يلي²:

¹ - أحمد كاتب، مرجع سابق، ص. 139-140

² - أحمد كاتب، المرجع السابق، ص. 143 و153

- اتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من انتشار الأسلحة النووية والاستخدام المفرط لها.
- تقادي امتلاك قدرات عسكرية تفوق الحاجيات العسكرية الموضوعة للدفاع المشروع من خلال ضمان نفس المستوى الأمني الذي يكفل أجواء الثقة المتبادلة في إقامة علاقات حسن الجوار لإحلال الأمن والاستقرار وكذلك التعاون الإقليمي والمحلي.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية.

- ومن أبرز ما سعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال بعثه لمسار برشلونة هو تحقيق النتائج التالية¹:
- العمل على ترقية الإصلاحات في الدول المتوسطية الشريكة (د.م.ش)، وذلك بإدخالها إلى معترك المنافسة الاقتصادية وافتتاح الأسواق من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر حُدِّت لها سنة 2010 الماضية كحد أدنى لتنفيذها.
- احترام التزامات الدول اتجاه المنظمة العالمية للتجارة.
- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي إلى معدل 07% بهدف خلق 03 ملايين منصب شغل للدول الجنوبية في اتفاق برشلونة بهدف الحد من وتيرة الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا.
- تحقيق الاندماج الاقتصادي جنوب-جنوب بهدف ترقية المبادلات داخل المناطق وإنشاء هياكل اقتصادية، لأن التجارة البينية في منطقة جنوب المتوسط تعد الأضعف على الإطلاق في العالم حيث تتراوح من 07% إلى 08% من مجموع المبادلات الاقتصادية في العالم.
- جعل منطقة جنوب المتوسط بيئة خصبة لتدفقات المستثمرين الأجانب، حيث كان من المتوقع أن ترتفع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة الجنوبية للمتوسط.
- ربط وتنسيق التعاون في المجال البيئي.
- تفعيل الدور الرئيسي للنساء في التنمية وتشجيع بروزها في الحياة الاقتصادية والاستثمار.
- الاهتمام بقطاع الطاقة نظرا لدوره الفعال في بناء اقتصادات الدول الجنوبية للمتوسط، خاصة الجزائر، ليبيا.
- تشجيع النمو داخل قطاع الزراعة ودعم السياسات الزراعية.
- تشجيع الحوار الجماعي دول السياسات الاقتصادية، وحول أسلوب التعاون المالي من أجل إنجاز مشروع الشراكة².

3- الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني

من منطلق الرغبة في تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم والحوار بني الثقافات والتبادل مع المجتمعات المدنية، فقد احتوى مشروع برشلونة على إطار خاص بالشراكة في بعدها الاجتماعي والثقافي وذلك اعترافا من المشاركين بقيم الحضارة والتاريخ والعادات المتواجدة على ضفاف المتوسط التي تشكل محورا هاما في التقارب والتفاهم بين شعوب الضفتين وتحقيق ذلك من خلال

¹ - المرجع نفسه، ص 153-155

² - Ministerial conclusions on strengthening the role of women in society:

In : www.euromedgenderquality.org

ما يلي¹:

- تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان بناء على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، ودعوة وسائل الإعلام الجماهيري على إثراء هذا المجال.
- اتخاذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.
- ضرورة توفير الرعاية الصحية اللازمة لمواطني دول المنطقة في إطار احترام حقوق الإنسان (الحق في النمو، الحق في العيشة الكريمة والرعاية الصحية).
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في إضاعة الجوانب الاجتماعية للشراكة الأوروبية متوسطة تحقيقاً لحق الشعوب في المشاركة السياسية.
- تشجيع أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق دولة القانون، والمجتمع المدني.
- العمل على خلق فرص الشغل للحد من تنامي ظاهرة الهجرة وكذا تأمين حقوق المهاجرين والشعور بالمسؤولية المشتركة اتجاه هذه القضية.
- إبرام اتفاقيات ومعاهدات تخص تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين وإعادة قبولهم في دولهم.
- التعهد بإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية.
- تعزيز وتفعيل دور المرأة في جميع المجالات، وتأمين حقها في الحصول على حياة كريمة، وكذا حقوقها المدنية والسياسية التي يكفلها القانون.

وبهذا الخصوص فقد اعتبرت السيدة "بينيتا فيرورو-ولندر" المفوضة الأوروبية السابقة للعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي أن مستوى المساواة بين الرجل والمرأة في العالم كله بدأ يتطور في مجالات الصحة والتعليم وسوق العمل وحتى على مستوى الأجور. غير أن هذا التطور لا يخفي الكثير من أنواع التمييز على أساس النوع، وكذلك اللامساواة في الحقوق والموارد والسياسات.²

وفي سبيل تفعيل دور المرأة وحضوره في حقل العلاقات الأوروبية متوسطة، فقد احتضنت مدينة برشلونة سنة 2005 قمة احتفالية بمرور 10 سنوات عن المشروع الأوروبي المتوسطي للمساواة بين الرجال والنساء، لينعقد بعدها بسنة أول مؤتمر وزاري متوسطي حمل عنوان "تعزيز دور المرأة في المجتمع" بأسطنبول التركية والذي كان بمثابة شارة انطلاق كما اصطلح عليه فيما بعد بـ"مسار أسطنبول".³

ويمكن القول أن مسألة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة يُعد إشكالا حقيقيا، خاصة في دول العالم الثالث، حيث يصطدم هذا التوجه مع كثير من العقبات، لذلك بُذلت في المنطقة الأوروبية متوسطة جهودا كبيرة للنهوض بدور النساء في المجتمع ومساهماتهن على كافة الأصعدة، لتضيف السيدة "بينيتا-ولندر" قائلة: "ويرتبط النجاح بنا كلنا: السلطات الحكومية والمجتمع المدني، والسكان

¹ - أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 196-204

² - Ministerial conclusions on strengthening the role of women in society, op .cit.

³ - بوزيد أعمار، "شركاء أم متنافسون" مرجع سابق، ص . 246-247.

المواطنون ككل، ولكي نسجل تقدما، فمن الضروري أن نعمل على نشر هذه المعلومات في المنطقة- الأوروبية متوسطة. فالرفع من مستوى الوعي الجماعي وتحقيق الحسّ المدني يكتسبان أهمية كبرى... وتبقى الرسالة واضحة طالما لم تمارس المرأة دورها بشكل كامل في المجتمع، لن يتمكن هذا الأخير من اقتناص كل فرص التنمية المتاحة¹.

وفي سياق البعد الثقافي لمسار برشلونة، فقد اجتمع وزراء خارجية منتدى برشلونة بمدينة لاهاي سنة 2004 من أجل مراجعة ما تم إنجازه على الصعيد الثقافي في عملية برشلونة وسياسة الحوار، وتمخض عن ذلك تأسيس مؤسسة "أناليد" للحوار بين الثقافات وذلك تنشيطا لهذا البعد الأضعف في حلقة الحوار الأوروبية متوسطة، وذلك بمشاركة الجزائر و24 دولة متوسطة وذلك سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية²:

- تفعيل الحوار بين الثقافات عبر ضفتي المتوسط من خلال إعطائها طابعا رسميا مؤسساتيا من أجل ضمان التواصل والاستمرارية.
- التأكيد على المحتوى الثقافي والتبادل الفكري للمشاركة الأوروبية متوسطة بما يوازي المحتوى الاقتصادي والأمني.
- وضع الشعوب الأوروبية متوسطة ضمن قلب عملية المشاركة بحيث تصبح لا تقتصر على الحكومات والدوائر الرسمية، وإنما تسعى لتوصيل أواصر التعاون والتآزر بين شعوب الضفتين التي لها ماضي مشترك وتاريخ مشترك

الفرع الثاني: آليات تطبيق محتوى برنامج "برشلونة"

تعتبر برامج المساعدات المالية العمود الفقري في آلية تطبيق مشروع الشراكة التي تستهدف إعادة تأهيل اقتصاديات دول جنوب المتوسط وبعث حركية التجارة بينها وبين الضفة الشمالية، حيث يقدم "البنك الأوروبي للاستثمار" دعما ماديا للشركاء الجنوبيين للاتحاد الأوروبي في شكل قروض ميسرة وبرنامجا آخر في شكل منح وهبات ضمن ما يُعرف ببرنامج "ميديا" للنمو بمنطقة المتوسط، وهو اختصار لعبارة "برنامج المساعدات للتنمية بالمتوسط" - Development Aid programme - mediteranean، وهذا البرنامج عبارة عن إطار مالي للتعاون حدّدت له مدة 05 سنوات قابلة للتجديد، وجاء هذا البرنامج كبديل لبرامج المساعدات التقليدية، ويهدف هذا البرنامج بالأساس في ظاهره إلى تقديم مساعدات لدول الجنوب لتخطي مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتغطية نفقاتها العسكرية؛ بما يسهل عملية اندماجها في منطقة التبادل الحر؛ البرنامج الذي يأتي عرضه في سياق النقاط التالية :

أولا - مراحل برنامج " ميديا " : عرفت برامج "ميديا" مرحلتين أساسيتين :

¹- بوزيد أعمر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

²- ناهد عز الدين، في خبرة عملية المأسسة: المسار والدوافع والأهداف والآليات "قراءة في وثائق وإجراءات القمم الأوروبية"، في: أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية متوسطة، رؤية عربية للتفصيل، نادية محمود مصطفى مشرفا ومنسقا، مصر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص . 206-207.

-**المرحلة الأولى:** وهي الفترة التي امتدت من سنة 1995 إلى سنة 1999 وسميت ببرنامج "ميدا 01"، وقد تحصلت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا) على غلاف مالي قدره 1,252 مليار أورو¹.

-**المرحلة الثانية:** وهي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2006 الماضية، والتي عرفت فيها حجم المساعدات ارتفاعا محسوسا بلغ 12,75 مليار أورو انقسمت إلى صيغتين: الأولى جاءت في إطار برنامج "ميدا 02" بقيمة 5,3 مليار أورو، أما الثانية فكانت قيمتها 7,4 مليار أورو في شكل قرض تحسيني من البنك الأوروبي للاستثمار².

ثانيا -مسار التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية:

كانت دول المغرب العربي الخمس السبّاقة إلى التوقيع على اتفاقيات "الشراكة"، حيث كانت تونس المبادر إلى ذلك سنة 1995، تلتها باقي دول الفضاء المغاربي، أما الجزائر فتأخرت نظرا للظروف الأمنية التي كانت تمر بها، والجدول الموالي يلخص مسار التوقيع على اتفاقيات الشراكة:

| الدول المتوسطة | تاريخ التوقيع على الاتفاقية | دخوله في السريان |
|-----------------|-----------------------------|---------------------|
| تونس | 17 فيفري 1995 | 01 مارس 1998 |
| المغرب | 26 فيفري 1996 | 01 مارس 2000 |
| الجزائر | 22 أفريل 2002 | 01 سبتمبر 2005 |
| ليبيا | عضو ملاحظ | |
| موريتانيا | عضو ملاحظ سنة 1995 | نوفمبر 2007 |
| فلسطين | 24 فيفري 1997 | 01 جويلية 2007 |
| مصر | 25 جوان 2001 | 01 جوان 2004 |
| الكيان الصهيوني | 20 نوفمبر 1995 | 01 جوان 2000 |
| الأردن | 24 نوفمبر 2002 | 01 ماي 2002 |
| لبنان | 17 جوان 2002 | 01 مارس 2003 |
| سوريا | أكتوبر 2004 | لم تتم المصادقة بعد |

¹-علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد العرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص. 271-275.

²- أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأورومتوسطية"، مرجع سابق، ص. 137.

جدول يوضح مختلف مراحل التوقيع على إتفاقية الشراكة من طرف دول حوض المتوسط¹

الفرع الثالث: الأبعاد الأمنية في مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة

لطالما اعتُبرت دول حوض المتوسط الجنوبية؛ سواء العربية منها وغير العربية مصدرا للكثير من الصراعات لتصبح بذلك المنطقة الأكثر سخونة لأسباب عديدة؛ تبرز بالنظر للأهمية الإستراتيجية للمنطقة كونها منطقة عبور إلى بقية مناطق العالم، وكذلك نظرا لحجم الرهانات المتنوعة والصراعات السياسية والاقتصادية والأمنية خاصة، وغدت على ضوء هذه الصراعات مسرحا لمجموعة من النزاعات الإقليمية التقليدية والجديدة (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الصراع الدائر في سورية، الأزمة في ليبيا، الأزمة في مالي والنيجر... إلخ)، مما دفع بالقوى الدولية إلى تكثيف تواجدها العسكري في المنطقة لحماية أهدافها ومشاريعها الإستراتيجية.

فالاتحاد الأوروبي إلا واحدا من هذه الفواعل الدولية التي تسعى لإحكام سيطرتها على المنطقة أمام ازدياد أهمية الدائرة المتوسطية في بعدها الإستراتيجية والأمني، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار "برشلونة" يعيد النظر في أهداف سياساته اتجاه المنطقة وعمل على تكثيف تواجده الأمني بها للحدّ من الآثار الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة (والتي كان في كثير من الأحيان سببا فيما مثل الدور الفرنسي في الأزمة الليبية والصراع الدائر في مالي) والتي من شأنها أن تتعكس سلبا على دول الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار البحث عن الصيغة الملائمة لتحقيق الدفاع الأوروبي المشترك في المنطقة المتوسطية، تختلف دول الاتحاد الأوروبي حول تحديد مجال الدفاع حيث تختلف النظرة الفرنسية اختلافا جوهريا عن بقية دول الاتحاد الأوروبي، فهي ترى ضرورة إتباع إستراتيجية متوسطة ضمن هيئة أوروبية مستقلة تماما عن حلف شمال الأطلسي أو على الأقل إحداث قيادة جنوبية لحلف شمال الأطلسي توكل مهامها إلى قيادتين من دول أوروبا الجنوبية في ظل معارضة شديدة من طرف القوس الشمالي (ألمانيا-بريطانيا-الدنمارك) التي ترى بضرورة عدم الانفصال عن الأطروحات الأمنية لحلف الناتو.

وبغضّ النظر عن المبادرة الأمنية الأوروبية في إطار "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" التي تناولتها الدراسة سابقا، فإنّ فرنسا تلغي نهائيا فكرة تدخل حلف شمال الأطلسي لمعالجة قضايا الأمن الأوروبية متوسطي بحجة أنه "لا يمكن للمقاربة الأطلسية أن تكون مقاربة شاملة، أي تهتم بالشؤون الأمنية في كل الدوائر الجيوسياسية، بل هي مقاربة جريئة مكتملة لمبادرات أكثر شمولية"، ويوجد هياكل أخرى ومؤسسات تباشر مهامّ متعدّدة لتحقيق "الأمن في حوض المتوسط" نجملها على النحو التالي²:

¹ - خليفي عبد النور، " الشراكة الاقتصادية الأوروبية متوسطة، المنجزات والعوائق 1995-2008"، مرجع سابق، ص. 115.

² - أحمد كاتب، مرجع سابق، ص. 135-136.

| المبادرة | الهدف | التوقع | الصلاحيات |
|-----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| الاتحاد الأوروبي | -تحقيق الاستقرار في المتوسط. -حماية مصالح دوله. -تجنب التهديدات الأمنية الجديدة. -ضمان أسواق جديدة. | -الاستقرار بواسطة التكامل السياسي و الاقتصادي بين دوله. -الأمن المجتمعي والحوار الثقافي. | -اقتصادية -اجتماعية -أمنية دون بعد عسكري |
| حلف شمال الأطلسي | -تحسين صورته. -دعم الفهم والحوار والتعاون العسكري. | -للحلف صورة سيئة في العالم العربي، يمكن أن تتحسن بعد الشروع في حوار عسكري نزيه. | -تبادل المعلومات العسكرية والتعاون الملموس |
| منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. | -يسعى لتوسيع تجربته باتجاه الدول المتوسطية. | -عرض التسهيلات العملية في المنطقة. | -أمنية، تبادل المعلومات |
| مجموعة العمل حول مراقبة التسليح والأمن الجهوي | -منتدى متعدد الأطراف المراقبة للتسلح. | مرتبط بالسلام الدائم من أجل مراقبة التسليح في المنطقة. | -أمنية، تبادل المعلومات والتعاون الملموس |

ما نلاحظه بعد استقرارنا لمعطيات الجدول هو أنه توجد تناقضات عديدة حول توجهات الدول الأوروبية خاصة فرنسا وما تم ذكره في الجدول، فالموقف الفرنسي مثلا الراض للمقاربات الأطلسية في المتوسط يصطدم مع ما حدث قبل سنوات قليلة أثناء تدخل الحلف لإسقاط النظام الليبي السابق بحجة حماية المدنيين، وقد لاحظ كل المتابعين والمهتمين بالشؤون الأوروبية ومتوسطة الدور القيادي لفرنسا في حملة الحلف على ليبيا دون أن ننسى الانتهاك الفرنسي لسيادة مالي. ويمكن تلخيص المخاوف الأوروبية والأطلسية من التحولات الأمنية في منطقة المتوسط في ثلاث نقاط رئيسية¹:

- محاربة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية.
- التعامل بحذر مع قضايا السلام في الشرق الأوسط.
- العمل مع المجموعة الدولية على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في حوض المتوسط.

وبالرجوع إلى خلفيات الشراكة الأوروبية متوسطة التي جاء بها إعلان برشلونة 1995 يتجلى لنا بوضوح أهداف هذا المشروع لنقوم بقراءته من زوايا متعددة، فلا يمكن الجزم بأن مشروع الشراكة جاء رغبة في بعث مسار التنمية في دول الجنوب ومساعدتها على حل مشاكلها، كذلك أن البحث في شؤون السياسة الدولية يجعل الباحث يتيقن إلى درجة لا يرقى إليها الشك أن الدول ليست بجمعيات خيرية تطوعية، بل إن المصلحة والبحث عن الأهداف الإستراتيجية هي المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، لذلك نرى أن البعد الأمني تصدر مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة وحتى المشاريع التي تلتها (سياسة الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط... إلخ) ويمكن رصد ذلك من خلال التصريحات الرسمية للعديد من المسؤولين الأوروبيين على شاكلة وزير الدفاع الألماني سابقا "رودلف شاربينغ" (Rudolf SHARPRING) (1998-2002) الذي لخص التحديات التي يواجهها الأمن الأوروبي والتي مثلت حسيبه -مخاطر تواجه أمن أوروبا- في عناصر: الحقد الديني، التعصب الإثني، الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة وحركات اللاجئين، وذلك في تصريح خص به مجلة "السياسة الدولية" الفرنسية مستشهدا برأي المستشار الألماني الأسبق "وايلي برانت" Willy BRAN بقوله: "لقد رأيت مرتين الحرب تفرز المجاعة، ولا أريد رؤية المجاعة تفرز الحرب" وهو ما يؤكد أيضا مواطنه "كريستوف زوبل" Christoph ZOPEL الذي يرى بأنه ونظرا للقرب الجغرافي الذي يربط أوروبا بجنوب المتوسط والشرق الأوسط فإن "بلدان أوروبا هي أكثر تأثرا بشكل مباشر ومختلف مقارنة بالولايات المتحدة... فمن مصلحتها إذا، وأكثر من أمريكا في استباق الانزلاق، وتشجيع حل الأزمات"².

لذلك فإن محددات السلوك الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط يحركها الرغبة في تفادي وصول أزمات المنطقة إلى حدودها الجغرافية، فضلا عن الرغبة في الهيمنة والاستحواذ على مناطق الأسواق وصرف المنتجات، ومن هنا تتلخص أهداف الاتحاد الأوروبي من مبادرة الشراكة في تحقيق التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمن حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي، وتوسيع المركز الأوروبي في تيار العولمة، فالإتحاد الأوروبي يعي جيدا أن دول المنطقة تتطلع على الاستفادة الإيجابية من مشروع برشلونة من خلال محاولة الارتباط بقوة اقتصادية عالمية (الإتحاد الأوروبي)، حيث يستغلها

¹ - بوزيد أعمار، مرجع سابق، ص 249.

² - بوزيد أعمار، مرجع سابق، ص 250-251.

هذا الأخير في تأمين كيانه من أي خطر محتمل يكون مصدره دول الجنوب لأن أغلب الدول لا تزال تعاني من هشاشة منظومتها الأمنية والاقتصادية وحتى المجتمعية، وثانيا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تأمين سوق استهلاكية واسعة تضم ما يعادل 91 مليون مستهلك (دول المغرب العربي الخمسة) وهو ما يطلق عليه تسمية "المحيط الجوّاري الخارجي" مع ضمان تبعية دائمة له ضد أي منافسة خارجية محتملة من الولايات المتحدة أو الدول الآسيوية¹.

يمكن القول في ختام هذا العنصر أن دول الحوض الجنوبي للمتوسط إذا كانت تبتغي من وراء مشروع الشراكة تحقيق التنمية المنشودة في جميع القطاعات فإن دول الاتحاد الأوروبي لا يهّمها سوى تحقيق "الأمن" بجميع صورته وأشكاله، وهي البراغماتية التي لطالما اتّسمت بها دول تحركها المصالح الذاتية دون أدنى اعتبار لمصالح الدول الشريكة في المنطقة².

المطلب الثالث: سياسة الجوّار الأوروبي كإطار جديد في علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين

سعى منه لتدارك مكان النقص على مستوى مسار الشراكة، طرح الاتحاد الأوروبي مشروعا جديدا تمثل في "سياسة الجوّار الأوروبي" كمسار تصحيحي تضمن جملة من الإضافات نعرضها وفقا للعناصر الآتي ذكرها:

الفرع الأول: التعريف بسياسة الجوّار

عرف شهر ماي سنة 2004 انضمام 10 دول جديدة إلى قاطرة الاتحاد الأوروبي، بات لزاما على هذا الأخير القيام بعملية رسكلة لسياساته القديمة محاولا التأقلم مع التطورات الحاصلة على كافة الأصعدة والمجالات، لهذه الأسباب وأخرى قامت اللجنة الأوروبية بتقديم تصريح جاء فيه الإعلان عن سياسة الجوّار بعنوان "أوروبا توسيع الجوّار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والغرب"، وهو التصريح الذي أدخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة تاريخية جديدة، حيث فاق عدد سكانه بعد انضمام 10 دول عقبة 450 مليوناً، ليرتفع ناتجه الداخلي الخام إلى 10.000 مليار دولار، وذلك بإعلانه عن سياسة الجوّار الجديدة كمشروع مكمل لمشروع برشلونة³.

¹- المرجع نفسه، ص. 254..

²-خلفي عبد النور، "الشراكة الاقتصادية الأوروبية متوسطة: المنجزات والعوائق، 1995-2008"، مرجع سابق، ص. 118.

³-خلفي عبد النور، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

كما قام الاتحاد الأوروبي في إطار سعيه لاستعادة مفهوم "الجوار" بإطلاق مبادرة "تجمع بلدان الحكم الراشد" بإشراك الجيران الذين تعرف بلدانهم النزاعات العنيفة وانتشار الجريمة المنظمة والنمو الديمغرافي الانفجاري على حدود أوروبا الذي يخلق لها الكثير من المشكلات¹.

لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبي التي تنبثق عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة تهدف أساساً إلى إقامة منطقة استقرار؛ منطقة أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالٍ من التعاون الاقتصادي والسياسي. فمفهوم الجوار ينطوي على ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها؛ وينطوي أيضاً على بناء علاقة بين مختلف الشركاء، وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة: فصل الحدود (ترسيم الحدود) و التعاون المشترك بين الشركاء المتوسطيين².

وبهذا الخصوص قدم الرئيس السابق "رومانو برودي" عرضاً لسياسة الجوار الأوروبية واصفاً جيران الاتحاد بـ "حلقة الأصدقاء" وكان ذلك في جامعة "لوفان الكاثوليكية" في نوفمبر 2004 ملخصاً سياسة الجوار بالقول: "كل شيء ما عدا المؤسسات" فاتحا الباب بمصراحيه على كل فرص المبادلات مع مختلف الشركاء³.

في إطار معاهدة لشبونة التي أكدت على طابع "الجوار" الذي يربط الاتحاد الأوروبي مع شركائه في المتوسط فقد أكدت أيضاً على حتمية التعاون الذي تقتضي الضرورة تحديد معالمه من أجل تفاعلي وجود علاقات أوروبية متوسطة تتجه نحو نفق مظلم، حيث يمكن القول أن مسألة "الجوار" هي مسألة جيوبوليتيكية في المقام الأول، أي من المفروض أن أي دولة تلامس حدودها حدود الاتحاد الأوروبي؛ أو تقع على مقربة من القارة الأوروبية فهي دولة تقع ضمن الفضاء الجغرافي للاتحاد الأوروبي الذي يدخل ضمن سياسة "الجوار" أو بمعنى آخر فإن الاتحاد الأوروبي يبقى اللاعب الذي يقوم بالدور الأكبر ضمن هذه السياسة دون إهمال البعد التاريخي للعلاقات في المتوسط التي تتميز بالكثير من التعقيد؛ في فضاء تاريخي شكل مجالا للعديد من العلاقات الاقتصادية والثقافية⁴.

وضمن فضاء المتوسط تشكل منطقة الشرق الأوسط منبعا لعدم الاستقرار في المنطقة الأوروبية متوسطة بالنظر للأزمات التي يحويها والتي تلحق آثارها دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول الجوار، مما يؤثر على سياسة الجوار الأوروبي (القضية الكردية، الصراع في سورية، الأزمة اليمنية، الأزمة بالعراق) دون أن ننسى أن المنطقة تحوي نسبة 70% من المحروقات⁵.

¹ - بشارة خضر، بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، مرجع سابق، ص. 182.

² - سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص. 346.

³ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 182.

⁴ - Philippe DUGOT, Europe et son visionnage méditerranéen, in: Bernard Elissad, Géopolitique de l'Europe, op. cit, p.359.

⁵ - Ibid.

الفرع الثاني: مضامين سياسة الجوار الأوروبي

إن الرغبة الأوروبية في بناء منظومة أمن واستقرار وفق المعايير الأوروبية يعد من أبرز دوافع طرح سياسة الجوار الأوروبية تضمّن طوقاً من الأصدقاء يشكلون فضاءاً ملائماً لتحقيق أهداف هذه السياسة والتي نلخصها على النحو التالي:

1- دعم ومساندة عملية الإصلاح السياسي التي تقوم بها دول الجوار وذلك بتشجيع التعاون بين الشركاء في مختلف المجالات.

2- تعزيز علاقات "الاعتماد المتبادل" على مستوى الصعيدين الثنائي والإقليمي؛ وذلك عبر تعزيز عملية الاندماج الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار وفتح السوق الأوروبية أمام حركة انتقال السلع والخدمات في إطار "أوروبا الموسعة" وإتاحة الفرص للاستفادة من المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي التي من شأنها تفادي اندلاع الصراعات والصدمات بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار والعمل على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي نجملها كما يلي¹:

أ- التصدي للهجرة غير الشرعية مما لا يؤثر على حرية انتقال اليد العاملة والأفراد عبر الحدود من دول الجنوب إلى الاتحاد الأوروبي.

ب- تكثيف التعاون في المجالات المتعلقة بالتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة المتمثلة في خطر الإرهاب والتلوث البيئي والمخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ج- العمل على منع اندلاع صراعات إقليمية وإدارة الأزمات في حدود ما يكفله القانون الدولي، وهذا يعني قيام الاتحاد الأوروبي بدور سياسي بارز لتسوية شتى أنواع النزاعات، سواء التقليدية منها مثل: النزاع في الصحراء الغربية، الصراع العربي-الإسرائيلي الذي تحول إلى صراع فلسطيني-الإسرائيلي بعد تراجع دور الدول العربية وترك المجال شاغراً أما القوى الأجنبية أو النزاعات الجديدة والراهنة كالصراع في سورية، النزاع اليمني، التوتر في جنوب السودان، الأزمة الليبية ودور الاتحاد الأوروبي سواء في اندلاعها أو مساعي التسوية.

د- تكثيف التعاون في المجالات الاجتماعية المتعلقة باحترام حقوق الأقليات والحوار بين الحضارات، وذلك من خلال إجراء حوار ثقافي مع البلدان المتوسطية وتعزيز الممارسة الديمقراطية، حقوق المرأة، الحكم الرشيد، والمشاركة السياسية.

هـ- تشجيع أدوات الاستثمار والترويج لها داخل دول الجنوب مما يكفل تحقيق الدمج الكامل لأسواق دول الجوار في أسواق الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تحقيق تعاون إيجابي في مجالات النقل، الطاقة، والاتصالات.

وعندما نتفحص بدقة بيان المفوضية الأوروبية لسنة 2004 الخاص بسياسة الجوار-وثيقة توجيهية، فإن البيان يذكر بالأهمية الكبرى المتوخاة لسياسة الجوار الأوروبية (PEV) وي طرح البيان

¹ - عبير الغندور، "الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل.. دراسة مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة، 2006، ص. 12-14.

"القيمة المضافة" التي جاءت بها سياسة الجوار مقارنة بالسياسات القديمة للاتحاد الأوروبي (مشروع برشلونة) فيما يلي¹:

1- قدمت سياسة الجوار الأوروبي فرصة ثمينة للجيران في إمكانية تبني مقاربة "أكثر تهديفاً وأفضل فهماً".

2- السماح بالانتقال من التعاون البسيط إلى "أعلى درجات الاندماج" ويتضمن مشاركة البلدان المعنية بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي.

- تقوية التعاون السياسي والأمني بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في المتوسط.
- تحديد الأولويات من خلال وضع برامج وخطط عمل واضحة المعالم.
- تسمح سياسة الجوار بفتح برامج أوروبية أمام دول الجوار للاستفادة منها (برامج مالية، تعاون تكنولوجي، أمني...).
- تسمح هذه السياسة كذلك بتوفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الراغبين في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي.

وهذا يعني أن نجاح سياسة الجوار مرهون بمدى التزام الجيران بالإصلاحات أو بالأحرى الالتزام "بالإملاءات" لأننا نرى أن هذه البرامج والمساعدات هي أقرب منها إلى الشروط من الإرادة الحرة.

الفرع الثالث: آليات تطبيق السياسة الأوروبية للجوار

بعد إتمام إجراءات مناقشة محطات العمل مع شركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين تمّ التوصل إلى صيغة توافق حول تطبيقات السياسة الأوروبية للجوار وذلك بعد انتهاء ما سمي بـ"تقرير البلدان" الخاص بشركاء الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم إجراءات تطبيق سياسة الجوار على عنصرين أساسيين²:

1-العنصر الذي يخص المظاهر السياسية: ويمكن تلخيصها في عبارة "البعد السياسي في الجوار" الذي يهتم بمجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، إرساء دعائم دولة القانون، الاستقرار السياسي، العدالة، الشؤون الداخلية للدولة المعنية بالانضمام.

2-البعد الاقتصادي والاجتماعي في سياسة الجوار: والمتعلق أساساً بتطوير الاقتصاديات المحلية للبلدان الشريكة، إدارة الميزانية، السياسات المالية والنقدية، الوضع الاجتماعي والسياسي للتنمية البشرية، الإصلاحات الهيكلية في مجالات النقل، الطاقة، الصحة...إلخ.

أما بخصوص عملية تمويل الطاعات المذكورة في إطار سياسة الجوار الأوروبي الخاصة ببلدان جنوب المتوسط، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي على آلية جديدة للتمويل تقوم على أنقاض برامج

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 188-189.

² - بوزيد أعمار، مرجع سابق، ص. 266-267.

"ميديا 01 و02" سميت بـ"الآلية الأوروبية للجوار والشراكة" (IEVP) وهي الآلية التي أطلقت في شهر جانفي 2007 وقامت على إطلاق جملة من المساعدات على مرحلتين¹:

-**المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي امتدت من سنة 2000 إلى سنة 2006 استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة من ما يقارب 8,5 مليار أورو، أما بخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت خلال فترة (2004-2006) من غلاف مالي قدره 135 مليون أورو باستثناء الجزائر التي لم تتبنَّ خطة عمل سياسة الجوار.

- **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي امتدت من سنة 2007 إلى سنة 2013 الماضية، واستفادت الدول بموجبها من حصة مالية قدرها 15 مليار أورو أي بمقدار 75% مقارنة بالمرحلة الأولى.

وفيما يلي يوضح الجدول بالتفصيل المسار الاندماجي للدول المتوسطة في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة².

| الدول الشريكة في سياسة الجوار | تاريخ الدخول في علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي | تاريخ إقرار سياسة الجوار في كل بلد | خطة عمل سياسة الجوار | تاريخ تبنيها من طرف الاتحاد الأوروبي | تاريخ تبنيها من طرف الدولة الشريكة |
|-------------------------------|----------------------------------------------------|------------------------------------|------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|
| الجزائر | إش في سبتمبر 2005 | / | / | / | / |
| مصر | إش في حزيران 004 | مارس 2005 | تم التبني في خريف 2006 | 2007/03/06 | / |
| الكيان الصهيوني | إش يونيو 2000 | مارس 2004 | نهاية 2004 | 2005/02/21 | 2005/01/11 |
| الأردن | إش أيار مايو 2002 | مارس 2004 | خريف 2006 | 2005/02/21 | 2005/01/11 |
| لبنان | أفريل 2006 | مارس 2005 | خريف 2006 | 2005/10/17 | قيد الانتظار |
| المغرب | إش مارس 2000 | مارس 2004 | نهاية 2004 | 2005/02/21 | 2005/07/27 |
| فلسطين | إش يوليو 1998 | مارس 2004 | نهاية 2004 | 2005/02/21 | 2005/05/04 |
| تونس | ش.ت مارس 1998 | مايو 2004 | نهاية 2004 | 2005/02/21 | 2005/07/04 |

المفتاح: إ.ش: اتفاق شراكة

ش.ت: شراكة تعاون.

جدير بالذكر أن بقية دول المتوسط لم توقع أي اتفاق شراكة أو تعاون مع الاتحاد الأوروبي بما فيها ليبيا التي اكتفت بعضو ملاحظ في مسار برشلونة، وكذلك سورية وبقية الدول.

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، مرجع سابق، ص. 196.

إن التوسع الذي عرفه الاتحاد الأوروبي من الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2007 ساهم في تمديد حدود الاتحاد وعرضتها لتحديات جديدة لتجبر الاتحاد على التأكد من "حسن الجوار" مع شركائه في المتوسط وحتى البلقان والشرق الأوسط دون أن ننسى العلاقات مع تركيا.

كما أنّ سياسة الجوار إذا أرادت لنفسها أن تكون "حلا وسطا" على حدّ تعبير الأستاذ "بشارة خضر" ما بين الشراكة والعضوية، فهي بذلك تتطلع إلى ما هو أبعد من التبادل الحر، فالإتحاد الأوروبي يمزج سياسات التعاون مع سياسات الدفاع المشترك من المخاطر الجديدة التي يتعرض إليها، والتي يمكن محاربتها بوسائل السياسة الخارجية فقط، وهو في ذلك يبني سياساته الجوارية على أسس ثلاث¹:

1-الملائمة: أي أن الاتحاد الأوروبي يبحث عن تطابق سياساته مع وجهات نظر الدول الشريكة، فهو بذلك يناقش مع كل بلد على حدة الأولويات وخطة العمل.

2-التمايز: أي أن الاتحاد الأوروبي وفي كل خطوة يخطوها، يأخذ في الحسبان الميزات وخصوصيات كل بلد.

3-التدرج: ذلك أن لكل بلد وتيرة تقدم خاصة به، وفق عملية دينامية تختلف من بلد لآخر.

ومن وجهة نظر المفوضية الأوروبية فإن سياسة الجوار تحتوي على ميزات إضافية، فهي تنطلق من موقع المفاوضات الإيجابي في محيطها المباشر وسوف تسمح خطط العمل بمفاوضات ملموسة على أولويات مهدّقة لنرى في الأخير علاقة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، علاقة قوية ومتينة تدخل في سياق "اللعبة المربحة للجميع"².

أما عن العلاقة الوظيفية بين "سياسة الجوار" و"الشراكة الأورومتوسطية" فإنهما تجمعهما الرغبة الأوروبية في التطلع إلى البحث عن تأمين الجوار الأوروبي، وهو الموضوع الذي أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام لدى الطرف الأوروبي على حساب باقي الأبعاد والمجالات، فضلا عن الرغبة الأوروبية الملحة في تأمين الموارد الطاقوية (الجزائر، ليبيا) وهو ما نلمحه في تصريح المحافظ الأوروبي المكلفة بالسياسة الجوارية سابقا "ف.ب. فالندر" التي دعت إلى "إقامة سوق مدمجة للطاقة تكون مفيدة للدول المستهلكة والمنتجة معا"³.

ويمكن القول في نهاية هذا العنصر أن سياسة الجوار عبارة عن بادرة أحادية الجانب يتضح ذلك من خلال ثلاث أصعدة⁴:

1-على الصعيد البنيوي: إن الاتحاد الأوروبي هو الذي يشرف على وضع القواعد والإجراءات ويفرضها على دول الجوار تحت ذريعة توفير الأمن ومحاربة التهديدات والتصدي لها، فهو الذي ينظم العمل ويحدد أطرافه.

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 198-201.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - بوزيد أعمار، مرجع سابق، ص. 268-270.

⁴ - سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص. 353.

2- على الصعيد الإداري: هو الذي يملئ المعايير الواجب إتباعها والآليات والوسائل الإدارية والتقنية الكفيلة بذلك.

3- على صعيد الأداء: الاتحاد الأوروبي دون غيره من الشركاء يتحكم في القدرة التكتيكية والتنظيمية للوصول إلى الحلول المتطابقة مع أهدافه، ويتضح ذلك كله من خلال ما تضمنته سياسة الجوار من وثائق إستراتيجية وتقارير خاصة بكل دولة (تصل عن طريق الممثلات القنصلية للدول الأوروبية وممثلات المفوضية الأوروبية) وخطة العمل والبرامج المالية وفقا لمعادلة: 01+27 سابقا أي 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي (أصبحت الآن 28 دولة بعد انضمام أوكرانيا) مع دولة جارة من حوض المتوسط.

إن العمل وفق هذه الآليات والصيغ المصلحية، سيجعل من حوض المتوسط مجالا لعدم الاستقرار والتوازن في العلاقات، لأن العلاقات الثنائية قد تخلق مزيدا من الانقسامات وحالة من الشك وعدم اليقين في العلاقات الأوروبية متوسطة، وتضيف دول الجوار إلى دولة صديقة، ودولة فاشلة، وأخرى فاسدة على شاكلة التصنيف العالمي الذي تنتهجه الولايات المتحدة مع دول العالم الثالث¹.

فعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الأوروبية متوسطة بالنسبة للضفتين؛ إلا أن هذه الأهمية لا تمنع وجود العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون وجود رؤية إقليمية موحدة، ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك هو أن دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد انضمام العديد من الدول الغير متوسطة، تعتبر أن هذا الفضاء إقليميا فرعيا يشكل حاجزا بين ضفافه وليس جسرا للتواصل، وربما التهديدات الأمنية التي بات يصدرها المتوسط هي أكثر الأسباب وراء ذلك. هذا كله في ظل التباين الكبير في طبيعة الأنظمة الحاكمة في الشمال ذات النظم لديمقراطية، وبين جنوب تحكمه نظم أوتوقراطية تدّعي الديمقراطية وهي تتنافى تماما مع مبادئها².

يمكن القول أن السياسة الأوروبية اتجاه دول الجنوب طغى عليها عامل الاستعمار وارتبطت "بالماضي الاستعماري" كما أن بعضا من تلك الدول كانت لاتزال تحت نير الاستعمار كالجائر، لكن خلال مرحلة الستينات تطورت العلاقة الإستراتيجية بين دول المجموعة الأوروبية ودول جنوب المتوسط كليبيا والجزائر باعتبارها "زبائن المرحلة الاستعمارية"، التي بلغت نسبة المبادلات التجارية معها حوالي 40% مقابل 60% مع دول أمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية الأخرى.

ارتفعت نسبة الصادرات الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط سنة 2001 إلى 60% وهي لم تكن تتجاوز 32% سنة 1990، في مقابل عجز كبير لدى دول الجنوب في مجارة دول الاتحاد الأوروبي اقتصاديا وهذا ما يجعل الهوة بين الطرفين تتسع في ظل عجز معدلات النمو لدى هذه الدول واقتصادها في كثير من الأحيان على منتوجات ذات قيمة اقتصادية ضعيفة، وفي ظل غياب نية حسنة

1- سهام حروري، المرجع نفسه، ص. 354.

2- محمد بيلي العلمي، "الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي"، مجلة دفاتر السياسة الدولية العدد 191، القاهرة، يناير 2013، ص. 39.

من الطرف الأوروبي في مساعدة هذه الدول على بناء اقتصاد قوي يتيح لها المنافسة، وهذا ما يساهم في توليد التبعية المطلقة التي تؤدي في الأخير إلى هيمنة الطرف الأوروبي على تلك السوق¹.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الراهنة وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

عادة ما يشار إلى التهديد عندما يرتبط بمجموعة القدرات العسكرية والنوايا السيئة، حيث عرف حقل الدراسات الأمنية مفهوم التهديد حين تمتلك الدولة القدرة على المساس بأمن غيرها، فحين يوظف مصطلح الأمن فهذا يدل على وجود مجموعة من التهديدات ودرجة خطورتها، سواء كانت آتية من الدول أو من الفواعل الدوليين أو غيرهما، لذلك تتعد تعاريف ومفاهيم الأمن بتعدد أنواع ودرجات التهديد من غير العسكرية ومن هنا يمكن تقديم نظرة أكاديمية حول أهم الأطروحات العلمية في هذا الشأن.

تعكف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مختلف التهديدات الأمنية التي تشكل تحديا إستراتيجيا لكل الشركاء المتوسطيين، سواء ما تعلق منها بظاهرة "الهجرة غير الشرعية" (المطلب الأول) أو مظاهر "الجريمة المنظمة" بجميع تفرعاتها (المطلب الثاني) أو ظاهرة "الإرهاب" (المطلب الثالث).

المطلب الأول: أمنة الهجرة الغير شرعية كمتغير أساسي في العلاقات الأوروبية متوسطة

قبل التطرق مباشرة إلى تحليل ظاهرة الهجرة السرية في منطقة المتوسط، تعرّج الدراسة على إطلالة نظرية حول مفهوم التهديد في فصول بعض المدارس النظرية في العلاقات الدولية.

الفرع الأول : التهديد وفق المدرسة الواقعية والليبرالية

ركزت الواقعية التقليدية على التهديدات المادية التي تمس بسيادة الدولة ووحدتها الترابية، وفي هذا يرى "أرلوند وولفز" أن "الأمن هو غياب التهديد على المصالح والقيم المكتسبة، ومن الزاوية الذاتية هو غياب الخوف من وجود مساس بهذه المصالح"، غير أن "الواقعية الجديدة أدرجت مجموعة جديدة من التهديدات المرتبطة أساسا بالعوامل السياسية والاقتصادية في تحديد الأمن، وذلك بإدراج تهديدات عسكرية". حيث يعتبر "مايكل ديلون" ضرورة توسيع طبيعة التهديدات وفي مفهوم الأمن، كما يرى "باري بوزان" بأن المسائل الأمنية تدور حول مسألة استمرارية التحرر من التهديد، ليس العسكري فقط، بل بكل ما يمكنه تهديد أمن الدولة وبقائها².

¹ - Dalila NICE HENAF et Armand WACHIS, le risque d'un effet d'éviction des pays du bassin méditerranéen avec l'élargissement de l'union européenne,, in: Maurice Catin et Henri Regnault, op. cit, p p.24-25.

² - فريدة حموم، "الأمن الإنساني، والتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 02، الجزائر، 2014، ص. 25.

أما الليبراليين فقد تبنا مفهوم "السلم الموجب" الذي يعتمد على التداخل والاندماج مع المجموعة الدولية نظرا لتنوع التهديدات، وعجز الدول لوحدها عن معالجتها، فالأمن مسألة تهم كل الدول ما يدفعها للتعاون معا لمواجهة الكثافة في أنواع التهديدات الأمنية وفق مفهوم الأمن المجتمعي¹.

حيث دفعت التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بالدول إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وكذا طبيعة التهديدات التي تمس بأمن واستقرار الدول، وذلك بعد الفراغ الرهيب الذي خلّفته الصراعات الدولية من تفشي ظاهرة الإجرام العابر للحدود، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، فضلا عن الارتفاع المحسوس في وتيرة الهجرة غير الشرعية، والإرهاب الدولي ومخاطر الفقر والسلاح، فلقد انتقل العالم من مرحلة التعامل مع القضايا الأمنية من مفهوم "العدو" إلى مفهوم "التهديد" الذي تنوعت أشكاله، فالتحول في مفهوم "القوة" من الصلبة إلى المرنة إلى الناعمة، رافقه التحول في نوع التهديد: من التهديد العسكري إلى التهديد الاقتصادي، فالتكنولوجي فالطاقوي، مما فرض أنواعا جديدة للأمن، وأصبح لزاما على الدول، توفير الأمن في بعده: العسكري، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، علاوة على أنواع أخرى كالأمن التكنولوجي والطاقوي.

لقد تجاوزت المقاربة الأمنية الجديدة وفق منظور "الأمن الإنساني" التصور التقليدي للأمن، فتوسّع مفهومه بتوسع المواضيع التي تعد من اختصاصه لأن سياسات الدول أضحت مرتبطة بلعبة أكثر تعقيد مرتبطة بتعدد الفاعلين المساهمين في وضع سياسات أمنية وتنفيذها بوسائل ومستويات مختلفة عما كانت عليه بدءا بالأفراد، الدولة، اللوبيات، وغيرها².

حدد برنامج الأمم المتحدة تسمية سنة 1994 التحديات الجديدة للأمن تمثلت في: النمو الديمغرافي غير المراقب، الاختلالات الاقتصادية، ضغوطات الهجرة، تدهور البيئة، إنتاج وتجارة المخدرات والإرهاب الدولي³.

وبناء على هذا التقرير يمكن التطرق خلال هذه الدراسة إلى أهم التهديدات التي تتعلق بمنطقة المتوسط، هذه المنطقة التي لطالما شكلت فضاء إستراتيجيا لإقامة علاقات إستراتيجية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية في جميع المجالات والميادين سواء الاقتصادية منها، السياسية والأمنية والعسكرية.

حيث أصبح لزاما على المجموعة المتوسطية العمل على الحفاظ على وتيرة العلاقات المشتركة خاصة بين الدول الأوروبية التي يمثلها الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط التي تفاوض منفردة، في ظل العديد من التحديات الأمنية المشتركة التي تفرضها التحولات الدولية الراهنة وما يصاحبها من تنامي دور الجماعات "الخارجة عن القانون" التي تمارس نشاطها مستغلة حالة الفراغ الرهيب في المنظومة الأمنية خاصة في جنوب المتوسط، حيث أصبحت هذه الأخيرة ملاذا حيويا لمختلف العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية التي يغذيها صراع المصالح بين القوى الدولية في المنطقة.

¹ - المرجع نفسه، ص. 27.

² - المرجع نفسه، ص. 28.

³ - فريدة حموم، المرجع السابق، ص 29.

الفرع الثاني : مفهومة الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي تطرح عددا لامتناهيا من الإشكاليات المتعلقة أساسا بعنصري "الأمن والتنمية" فالقارة الأوروبية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية باتت في حاجة ماسة إلى سواعد وعقول المهاجرين الذين كانوا بمثابة "المنقذ" من حالة الانهيار والفضي والدمار التي خلفتها الحربين العالميتين ولا تزال أوروبا بحاجة ماسة أكثر من ذي قبل إلى المهاجرين، وذلك لتعويض معدلات التناقص في النمو السكاني وكذا تعويض النقص المسجل في اليد العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج.

وتعد قضية الهجرة غير المشروعة أحد إفرازات الهوة الحضارية بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، وبين شرق أوروبا وغربها، وهذه الظاهرة تثير مخاوف العديد من دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بريطانيا وإسبانيا، على اعتبار أن هذه الدول هي أكثر البلدان الأوروبية إقبالا من طرف المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، ما يطرح مشاكل وظواهر سلبية متعلقة أساسا بالمخدرات، الاتجار بالبشر، الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال وغيرها، فالإحصائيات تفيد بأن هناك ما يفوق 150 مليون شخص يمثلون نحو 2,2% من إجمالي سكان العالم يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، إذ تمثل القارة الآسيوية المرتبة الأولى لعدد المهاجرين الذين يعيشون فيها بنسبة 40%، تليها الولايات المتحدة 20% ثم أوروبا 19%.

أولا - الإشكاليات المرتبطة بظاهرة الهجرة السرية:

من بين أبرز الإشكاليات التي تطرحها قضايا الهجرة غير المشروعة وحركات اللاجئين وما شابهها هو ما يلي:

-الإشكالية الأولى: وهي تنقسم بدورها إلى نقطتين رئيسيتين²:

1- هو تحول قضايا الهجرة من كونها قضايا ذات طابع اقتصادي في الماضي (الحاجة على اليد العاملة، البحث عن شغل...) إلى قضايا ذات طابع أمني وسياسي في الأونة الأخيرة.

2- تتعلق بالطابع الغير حكومي لطريقة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بقضايا الهجرة واللجوء السياسي، بمعنى طغيان القرارات الفردية لدولة على القرار الجماعي المشترك الذي من المفروض أن تتخذه المؤسسات الأوروبية فوق الحكومية (وهي المؤسسات التي اشرفنا إليها سابقا).

الإشكالية الثانية: وهي الإشكالية التي تتعلق بحقيقة مفادها أن أوروبا هي قارة "للمهاجرين" على حد تعبير الأستاذ "محمد مطاوع" وأنه يوجد تناقض في سياسات دول الاتحاد الأوروبي اتجاه المهاجرين، ففي الوقت الذي تتخذ فيه قرارات لتقييد حركة المهاجرين والحد من تدفقاتهم، تشير المعطيات إلى أن

¹ ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة، يناير 2005، ص 188.

² محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، بيروت، يناير 2015، ص 23.

اقتصادات الدول الأوروبية تظل في حاجة ماسة إلى اليد العاملة الرخيصة من دول جنوب المتوسط خصوصا دول الشمال الإفريقي¹.

الإشكالية الثالثة: مرتبطة أساسا بعدم وجود تقارب أوروبي موحد اتجاه التعامل مع قضايا الهجرة، حيث نسلط الضوء على الخلاف الأوروبي حول تحمل تكاليف المهاجرين وطالبي اللجوء، حيث يرى أنصار الاتجاه الأول الذي يضم الدول الأوروبية الواقعة جنوب المتوسط على خط التماس مع حركات الهجرة (إسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا) أنه يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي تقاسم الأعباء معها. بينما يرى أنصار الاتجاه الثاني الذي يمثل دول وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا،.. وغيرها) أن هذا مخالف لاتفاق "دبلن" أن مسؤولية التعامل مع وضعية المهاجرين تقع على عاتق الدولة المستقبلة، فضلا عن وجهة نظر أوروبية أخرى مخالفة تماما لإجراءات القيود المفروضة على حركة اللاجئين ومسألة استقبالهم، وهي وجهة نظر لدول أوروبية لا ترى مانعا من تشجيع حركة الهجرة وانتقال العمالة الأجنبية إليها كالسويد مثلا².

الإشكالية الرابعة: أما الإشكالية الرابعة التي تطرحها مسألة الهجرة غير المشروعة وتبعاته فهو ما شهدته السنوات الخمس الأخيرة من تسارع رهيب في وتيرة الهجرة إلى أوروبا جراء ما عُرف بـ"أحداث الربيع العربي" من دول الشرق الأوسط (سورية، اليمن) وشمال إفريقيا (ليبيا وتونس) حيث باتت تعاني دول الاتحاد الأوروبي من التكاليف الباهظة لاستقبال اللاجئين والمهاجرين خاصة إيطاليا التي باتت تهدد بشكل علني السماح لهؤلاء المهاجرين بالمرور إلى باقي الدول الأوروبية في حالة عدم تلقيها مساعدات من بقية الدول الأوروبية المجاورة، فضلا عن احتضان ألمانيا لأكثر من مليون مهاجر أغلبهم من اللاجئين السوريين³.

أما **الإشكالية الخامسة:** فتتناول رغبة الاتحاد الأوروبي في محاولة إيجاد توازن بين:

- الرغبة في منع وتقييد حرية المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء إليها.
- احترام حقوق الإنسان واحترام بنود الاتفاقيات والمعاهدات التي تنص على احترام حقوق المهاجرين.

ثانيا- الإطار النظري لمفهوم الهجرة غير الشرعية:

لقد عالجت مدرسة "كوبنهاغن" الجوانب الذاتية والموضوعية لتوضيح كيف تصير قضية معينة إلى مشكلة أمنية حيث يقول "ويفر": "إن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا يحدد للسلوك، بالممارسة الاستدلالية الاستطردية للعاملين الاجتماعيين، بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تقديم رهان اجتماعي ما على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن وبالتالي يحصل على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية الأخرى التي تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية"⁴.

¹ - محمد مطاوع، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² - المرجع نفسه، ص. 24.

³ - المرجع نفسه، ص. 27.

⁴ - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، أبريل 2005، ص. 58.

وبالتالي فإن تحول قضية معينة من طابعها الاجتماعي مثلا إلى طابع أمني يتوقف حسب "ويفر" على المعالجة التي يتم تسليطها على تلك القضية دون غيرها من القضايا لذلك فإن وصف أي قضية بأنها قضية "أمنية" يشرع لها استخدام وسائل استثنائية، حيث يرى الأستاذ "عبد النور بن عنتر" ضرورة تفادي "الاستخدام المفرط لمبررات الأمن" فالهجرة -حسبه- أصبحت رهانا أمنيا منذ ثمانينات القرن الماضي لأن الأمن الثقافي الأوروبي أصبح مهددا، فالربط بين الأمن والهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة مسألة "أمنية" يتناولها "ديدي بيجوي Didier BIJUIE" بالقول: "إن الهجرة مشكلة أمنية "كبرى بالنسبة لأوروبا" أي أن صيغة مضمون الكلام هي التي غيرت المدلول الاجتماعي للهجرة إلى "مدلول أمني"¹.

فما عدا "التهديد العسكري" قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، فأى قضية تصبح مسألة أمنية إلا إذا عولجت في مسارها العلمي الصحيح عندما تعتبرها النخبة كذلك وهذا ما دلت عليه أفكار "باري بوزان" في مواضيع "الأمن المجتمعي" وغيرها، وكذلك دراسات "مدرسة كوبنهاغن" النقدية للأمن حيث أن مسألة الربط بين الهجرة والأمن تقودنا إلى الوقوف على أهم الإشكاليات التي طرحتها الدراسات الأمنية الاجتماعية في أوروبا وهي: طبيعة العلاقة بين الهجرة والصدام الحضاري الذي قدمه "صامويل هنتكتون" الذي كان سببا في نجدة الغرب فقط بوصلته الحضارية، وهنا يرى "بوزان" أنه: "من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الوضع خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (أي الغرب) والأطراف (أي الجنوب) وذلك بالرجوع إلى مسائل "الهجرة والتصادم بين الحضارات المتنافسة" أي أن الهجرة القادمة من الجنوب تعتبر من أهم المخاطر المهددة للأمن الغربي بتهديدها لهويته الثقافية والحضارية².

ثالثا -التعريف الاصطلاحي لمفهوم الهجرة غير الشرعية:

قبل الخوض في مفاهيم الهجرة غير الشرعية نقف أولا عند مفهوم الهجرة الشرعية.

1-التعريف اللغوي: تعرّف الهجرة في معجم "لسان العرب" لابن منظور بأنها ضد الوصل، وهي الانتقال من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب هي خروج البدوي من البادية إلى المدن فيقال: "هجرت الشيء أي تركته"، ويقول الله عز وجل في القرآن الكريم: "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة"، (النساء). وفي الحديث النبوي: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها...فهجرته إلى ما هاجر إليه"³.

2-الهجرة اصطلاحا: تعني مغادرة الشخص إقليم دولته إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذا الدولة الأخيرة بصفة دائمة، ومن منظور علم الاجتماع فإن ظاهرة الهجرة تعني "تغيرا في الحالة

¹ - المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

² - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 59.

³ -ياسين خذايرية، "نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2013، ص . 114-115.

الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وما شابهها" ومن هنا تم اقتباس التعريف الاجتماعي للهجرة الذي يركز على عنصر التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة¹.

أما مفهوم الهجرة من الناحية السياسية فيمكن القول أن مفهوم الهجرة الحديث أصبح متعلقاً بما يسمى بـ"الدولة القومية" و"قانون الجنسية" و"قانون المواطنة"، فالمواطنة في الدولة القومية تمنح الحق الغير قابل للتحويل في الإقامة داخل هذه الدولة، لكن إقامة غير المواطنين تخضع للشروط التي يحكمها قانون الهجرة، حيث أن ظهور هذه الدول جعل من موضوع الهجرة موضوعاً سياسياً، وأصبحت الهجرة تُعد حسب هذا المفهوم خرقاً للمجموعات السكانية المتجانسة إثنياً وعرقياً ودينياً، وأصبح من الواجب فرض قيود قانونية وسياسية على الأجانب من طرف دول كان مواطنوها متواجدين في دول غير دولهم الأصلية (أثناء مرحلة الحربين العالميتين توافد الأوروبيون على دول عربية مثل سورية ومصر ودول أمريكا الشمالية)².

3-المفهوم الديمغرافي للهجرة: يذهب علماء الديمغرافيا والسكان إلى تعريف الهجرة الغير شرعية على أنها الانتقال الفردي أو الجماعي من مكان لآخر بحثاً عن حياة أفضل في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بطريقة غير موافقة لقوانين الهجرة³.

4-المفهوم الدولي للهجرة غير الشرعية: وهنا نقف عند أهم الاجتهادات الدولية في تعريف الهجرة غير الشرعية، نذكر :

أ-تعريف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة: هي الدخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود لعدم حيازته الوثائق اللازمة للسفر والتنقل أو اعتماده على التزوير، والتهرب من الرقابة الجمركية والأمنية سواء كان ذلك برّاً أو بحراً أو جواً⁴.

ب- تعريف المفوضية الأوروبية: تعرّف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة ثلاثية تشمل جنسيات ثلاث دول (الدولة الأصل، دولة العبور، دولة الاستقبال) حيث يعبر المهاجرون إما براً أو بحراً أو جواً بطرق مختلفة منها: العبور في المطارات بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات تعريب البشر أو الدخول بصفة قانونية وبتأشير صالحة ثم البقاء أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة سلطات الدولة المستقبلية في وضعية غير قانونية، فضلاً عن النوع المتعلق بطالبي اللجوء السياسي الذين يبقون داخل تراب الدولة المستقبلية دون الحصول على إذن أو ترخيص بالبقاء⁵.

¹ -زرورق العربي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة"، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2014، ص. 20-21.

² - سها عادل أحمد، "دور الأنظمة العربية في الهجرة الطوعية والقسرية للسكان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01، العراق، العدد 20، دون تاريخ نشر، ص. 303.

³ -عباسة دربال صورية، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، في: محمد غربي و آخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص. 81.

⁴ - عباسة دربال صورية، مرجع سابق، ص. 81.

⁵ - عباسة دربال صورية، المرجع السابق، ص. 82.

ج-تعريف منظمة الصحة العالمية: حسب المنظمة، فإن مصطلح "الهجرة الدولية" يشمل طيفا عريضا من حركة المجموعات السكانية، وأسبابها والوضع القانوني للمهاجرين وهو الذي يحدد الفترة الزمنية التي يمكنكم البقاء خلالها في البلد المضيف وتحديد الوضع الذي يعيشون فيه، ففي الوقت الحالي تشير أرقام المنظمة إلى أن عدد من يعيشون خارج أوطانهم فاق 175 مليون بنسبة 2,9% من سكان العالم دون احتساب العدد الهائل للمهاجرين غير الشرعيين أو كما يسمون بـ"المهاجرين غير المنتظمين أو "غير الموثقين" تعرّفهم المنظمة على أنهم" كل من دخل البلد المضيف دون ترخيص رسمي أو مكوث في البلد فترة أطول من الفترة المصرح بها" وهم على سبيل المثال الزوار أو السياح، الطلبة الأجانب أو العمال بعقود مؤقتة فضلا عن المهاجرين "المجبورين" نتيجة لأسباب: الصراعات، الكوارث الطبيعية أو البيئية (الهجرة البيئية)¹ أو بسبب الكوارث الكيميائية والنووية، أو لأسباب تتعلق بالمجاعات ومشاريع التنمية، حيث يتضح من خلال العرض المفاهيمي المقدم أنه لا يوجد مفهوم شامل لظاهرة الهجرة غير الشرعية فالمفهوم تختلف أسبابه وتصنيفاته من تخصص لآخر، ومن منطقة لأخرى وهو الأمر الذي حدا بالعديد من الباحثين إلى التأكيد على عدم حدوث توافق نظري مفاهيمي حول بلورة الأبعاد النظرية لمفهوم الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الصدد يستنتج "تابينو Tapinos" أنه "لم يحدث أن وجدت نظريات للهجرة" ويقول "هيسال Hisel" أنه "لا يوجد تعريف نظري موحد يخص الهجرة الدولية"².

لكن برغم الاختلاف المفاهيمي إلا أنه حدث توافق أكاديمي حول التحديد الفئوي للمهاجرين غير الشرعيين الذي قدمه "Tapinos" الذي يعتمد على 04 حالات أساسية³:

الحالة الأولى: دخول قانوني-إقامة قانونية-عمل غير قانوني.

الحالة الثانية: دخول قانوني-إقامة غير قانونية-عمل غير قانوني.

الحالة الثالثة: دخول غير قانوني-إقامة قانونية-عمل قانوني.

الحالة الرابعة: دخول غير قانوني-إقامة غير قانونية-عمل غير قانوني.

الفرع الثالث: أسباب الهجرة غير الشرعية بالمتوسط

بعد التعرّيج على بعض مفاهيم الهجرة وأنواعها، نلج إلى المحور الرئيسي للهجرة والمتعلق بدراسة "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" والبحث في أسبابها وانعكاساتها، ثم مظاهر الردع الأوروبي لها من منظور سياسياته الأمنية.

إنّ تقديرات المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أحصت ما يزيد على 1500 شخص لقوا مصرعهم غرقا في مياه البحر الأبيض المتوسط خلال الشهر الأولى من سنة 2011 وذلك على الرغم من كثافة

¹ وهي الهجرة التي تتسبب فيها كوارث بيئية كالفيضانات أو ظواهر طبيعية أخرى.

² -التقرير العالمي حول الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، ديسمبر 2003، ص. 09.

³ -فريجة لدمية، "الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة الغير شرعية"، مجلة المفكر، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2015، ص. 188.

حركة المرور البحري التي تقوم بها الغواصات الأوروبية وخفر السواحل، فقد أصبح الموت في البحر النتيجة الحتمية لمختلف التنقلات التي تتم عبر فضاء المتوسط بين شمال إفريقيا وأوروبا منذ عقود خلت، خاصة مع فرار العديد من الليبيين والأفارقة نحو دول الاتحاد الأوروبي¹.

فما هي أبرز الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط على الرغم من إدراك المصير المحتوم؟

للإجابة على هذا السؤال تقف الدراسة عند رصد أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك على ضوء العناصر التالية:

أولاً- الأسباب الاقتصادية: نلخصها في النقاط الآتية:

1- التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين بصفة أوضح في المستوى الاقتصادي بين الدول "الطاردة" للمواطنين والدول المستقبلة لهم كمهاجرين، ويأتي هذا التذبذب نتيجة بتراجع وتيرة التنمية في البلدان الطاردة التي تعتمد في اقتصاداتها على الفلاحة والموارد النفطية² ومع بدء عصر العولمة وانفتاح العالم على بعضه البعض، أصبح العامل أو التاجر أو الحرفي يفتش لنفسه عن السوق الأفضل التي تلبي حاجياته وتدر عليه أرباحاً أكثر، وتتوفر فيها مجالات عمل أوسع من غيرها³.

2- سوق العمل: يتعلق هذا العنصر بدراسة حجم السكان على عروض العمل في سوق الشغل، أي ارتفاع نسبة البطالة إلى معدلات قياسية في دول كالجائر، حيث أصبحت البطالة تمس عدد كبير من الشباب بما فيهم حَمَلَة الشهادات الجامعية والمقدرة بـ 23,7%⁴.

ويمكن تلخيص باقي الأسباب من خلال اقتراب "الرفاهية الإنسانية" Human well being، الذي يتناول بالتحليل آثار الأزمة على حركات المهاجرين من خلال تسليط الضوء على الأسباب المادية المباشرة المؤدية إلى ذلك كما يلي⁵:

- انكماش سوق العمل، البطالة، ارتفاع معدلات المديونية للدولة المرسله للعمالة.
- ارتفاع عدد القطاعات الخاصة غير المحمية والصناعات الحرفية العشوائية غير المقننة.
- انخفاض الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وتقييد الهجرة الدولية في الدول المضيفة.

ثانياً -العوامل السياسية⁶:

¹-مادلين غارليك وجوان فان سليم، "استجابة الاتحاد الأوروبي: من الالتزام إلى الممارسة"، في: نشرة الهجرة السرية الصادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحد لشؤون اللاجئين، العدد 39، دبت، ص 18.

²- شاقوري عبد القادر، وحميدي بوجلطية بوعلي، "الهجرة الغير شرعية في حوض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص 49.

³- مصطفى عبد الغني، عرب أوروبا: الواقع والمستقبل، دار الجمهورية للصحافة، بيروت، نوفمبر 2009، ص 89.

⁴- عباسة دربال صورية، مرجع سابق، ص 83.

⁵- نهي نصار، "الهجرة والتنمية الاقتصادية"، مجلة آفاق التنمية، العدد 05، مصر، دون تاريخ نشر، ص 12.

⁶- المرجع نفسه، ص 12-13.

- تفاقم الصراعات الداخلية من حروب أهلية وحروب عصابات وانتشار السلاح خاصة في الدول الإفريقية.
- انتشار "الفقر" بسبب انعدام سياسات تحسين الشغل والقضاء على البطالة.
- صعوبات الخطاب العنصري المناهض للهجرة في الدول المضيفة ودوره في زيادة العداوة، والتهميش ضد السكان المهاجرين.

ثالثا - الأبعاد الثقافية والاجتماعية¹:

- انهيار العلاقات الزوجية بفعل المشاكل الاجتماعية.
- مستويات عالية من القلق والاكتئاب.
- منافسة الإناث للذكور في مناصب كانت حكرًا على الرجال (الجيش، الشرطة...).
- استعداد كل من الرجال والنساء للقبول بشروط كل عمل أقل ملائمة وأقل تحقيقًا للمتطلبات المعيشية.

الفرع الرابع: التشريعات الأوروبية اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن التشريع الدولي الوارد في إطار البند "13" للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء" نجده يؤكد على أحد أهم حقوق الإنسان ألا وهو "الحق في التنقل دون قيود" وهو المطلب الذي انعقد لأجله "الحوار الدولي رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية" يومي 03 و04 أكتوبر 2013 في مقر الأمم المتحدة، فمن جملة ما تم الاتفاق عليه ما يلي²:

- ضرورة التصدي في إطار التعاون الدولي على نحو كلي وشامل لتحديات الهجرة غير القانونية من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة وقانونية في إطار مراعاة حقوق الإنسان.
- ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وحمايتهم على نحو فعال أيا كان وضعهم كمهاجرين، مع التأكيد على الحاجة لوضع تدابير خاصة بحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات.
- إدانة كل الأفعال والمظاهر والتعبير العنصرية التي تتم عن التمييز والكرهية ضد الأجانب والمهاجرين، وما يصاحب ذلك من تعصب ضدهم، والصور النمطية التي تلصق بهم في كثير من الأحيان، مع إدراك المجموعة الدولية بأن الهجرة هي ظاهرة دولية واقعية متعددة الأبعاد، وتكتسي أهمية كبرى لتنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، وأن الهجرة الدولية

¹ - نهى نصار، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² - العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية، مشروع مقدم من طرف رئيس الجمعية لهيئة الأمم المتحدة في إطار الإعلان المنبثق عن "الحوار رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية"، الدورة 68، البند رقم 21 من جدول الأعمال، أكتوبر 2013، ص . 01-05.

ظاهرة شاملة ينبغي معالجتها وفق منهج متنسق وشامل ومتوازن مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمهاجرين واحترام حقوق الإنسان¹.

أولاً: النصوص والقوانين الأوروبية المنظمة للهجرة غير الشرعية

في هذا الإطار جاءت العديد من النصوص القانونية التشريعية لبلدان الاتحاد الأوروبي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع اختلاف ملحوظ في آليات تطبيقها ودرجات تأثيرها، حيث كان ظهور التشريع الأوروبي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية في النصف الأخير من عقد التسعينيات من القرن الماضي بالنظر لما عرفته الدول الأوروبية من ارتفاع محسوس في الظاهرة حيث تصدر إيطاليا الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة نظراً لأن سواحلها هي الأقرب إلى الضفة الجنوبية للمتوسط فهي تعتبر بذلك منطقة "عبور" و"استقبال" في آن واحد. وبخصوص السياسات الإيطالية المنتهجة في تنظيم الهجرة غير الشرعية والحد منها ما يلي²:

- 1- قانون مارس 1998: هو أول قانون وضع لتنظيم الهجرة غير الشرعية في أربعة جوانب رئيسية، هي:
 - أ. إعادة برمجة الهجرة من جديد.
 - ب. النظر في شروط دخول الأجانب إلى إيطاليا وسبل الإقامة بها.
 - ج. تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
 - د. الحفاظ على دعم المهاجرين المقيمين بصفة قانونية.
 - هـ. قوانين رديعة مثل قانون "بوسي فيني" سنة 2002 من خلال تفعيل إجراءات الحبس وإعادة الترحيل.

أما فرنسا فلم يوجد في دستورها مكان لموضوع "الهجرة" ولا على مبدأ حرية تنقل الأشخاص كما ورد ذلك في الفصل السادس من دستور إيطاليا، غير أن قيام فرنسا بالتصديق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أصبحت ملزمة (في إطار الفصل 12- الفقرة 02 الذي ينص على حرية تنقل الأشخاص) على جعل هذا المبدأ يكتسي قوة دستورية، حيث نجد أن الفصل 55 من الدستور الفرنسي يمنح للاتفاقيات الدولية أولوية على القوانين الوطنية، لذلك اعتبر المجلس الدستوري في قراره رقم 75-76 الصادر في 12 يناير 1977 أن حرية تنقل الأشخاص لها قوة دستورية³.

وبعد تولي "نيكولا ساركوزي" حقيبة "الداخلية الفرنسية" (أصبح رئيساً فيما بعد) ومن منطلق أن "الهجرة تمثل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على فرنسا وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي إلا إلى ضم بانسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد سارع "ساركوزي" إلى سن قانون

¹ العولمة والترابط، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 04، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، جانفي 2011، ص. 259-260.

³ ماهر عيد مولاه، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، بيروت، أبريل 2012، ص. 36.

جديد للهجرة اعثُر "أسوأ قانون للمهاجرين في تاريخ فرنسا" أصبح معروفا فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة وهو القانون رقم 911-2006¹.

وفيما يتعلق ببريطانيا فقد كشف وزيرها للداخلية سابقا "ألن جوشون" سنة 2009 أن "المملكة المتحدة ستقوم بتغيير النظام الحالي للهجرة بنظام جديد يمكن من خلاله وفقا لسلوكهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم الدراسية من اكتساب النقاط من أجل الحصول على جوازات سفر والجنسية البريطانية بعد مرور 10 سنوات، وفي المقابل فإن سوء السلوك سوف يكلفهم خسارة النقاط"².

وفي السياق ذاتها أعربت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق المهاجري عن قلقها إزاء هذه القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان خاصة في إسبانيا أين صادق البرلمان الإسباني على وضع قيود تلحق الضرر بالمهاجرين في إسبانيا ومن يأويهم، إضافة على حالتهم في مراكز الهجرة واللجوء من سوء المعاملة وتعرضهم للضرب والإهانة وحتى الطرد والترحيل، كما أن فرنسا أقدمت سنة 2009 على طرد حوالي 10.000 مهاجر جزائري بحجة أنهم يقيمون بطريقة غير شرعية³.

ثانيا: التحول في منظومة التشريع الأوروبي متوسطي حول مسألة الهجرة السرية

حرصت بلدان جنوب المتوسط على إدخال تعديلات حول قوانين الهجرة لديها مثل التخلي عن اعتبار المهاجرين غير الشرعيين كمجرمين؛ وفي نفس الوقت تشديد العقوبات على شبكات تهريب المهاجرين؛ ونبداً بالمغرب حيث صدر بهذا الخصوص قانون خاص في عام 2013 دخل حيز التنفيذ في يناير 2014 يعاقب كل أجنبي يدخل إلى دولة المغرب بصفة غير قانونية بالسجن مدة تتراوح ما بين 06 أشهر على سنة وغرامة مالية بين 2000 إلى 10.000 درهم مغربي، غير أن الإيجابي في هذا القانون هو أنه لا يعتبر المهاجرين غير الشرعيين كمجرمين، بل يقدم تسهيلات من أجل تسوية وضعيتهم وهو ما استفاد منه حوالي 18 ألف مهاجر غير شرعي في أقل من سنة⁴.

وتعتبر "السودان" أكثر الدول العربية قساوة فيما يتعلق بقوانين الهجرة غير الشرعية حيث يعاقب القانون الذي صدر سنة 2014 بالإعدام كل مهاجر يقيم بطريقة غير قانونية، أما ليبيا فقد أصبحت أكثر البلدان العربية كثافة من حيث المهاجرين باعتبارها بلد عبور نحو أوروبا نتيجة الأزمة والانفلات الأمني الذي تشهده منذ الإطاحة بالنظام الليبي الأسبق، وفي تونس تتراوح العقوبة من ثلاث سنوات إلى 20 سنة ودفع غرامة مالية تصل إلى مائة ألف دينار تونسي⁵.

كما وجدت نفسها الدول الأوروبية الأكثر استقبالا للمهاجرين ملزمة على إدخال بعض التعديلات على قوانين الهجرة لديها حيث كانت القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية في إيطاليا

1- محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مرجع سابق، ص 262.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة: بين واقع الغربة وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص. 100.

3- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 100-101.

4- عبد الواحد أكميز، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، بيروت، مارس 2015، ص. 31.

5- المرجع نفسه، ص. 32.

(قانون 2002 و 2007 و قانون 1998) وذلك بعد مأساة السفينة التي غرقت في المتوسط بالقرب من جزيرة "المبيدوزا" الإيطالية لأنه كان بالإمكان تقديم يد المساعدة من طرف سفن الصيد الإيطالية، حيث خافت هذه الأخيرة من الوقوع في مخالفة القوانين الإيطالية ليتم تغيير القانونين بقانون جديد صادق عليه البرلمان الإيطالي في يناير 2014 يلغي اعتبار الهجرة الغير قانونية جريمة، وكذلك الحال بالنسبة إلى فرنسا التي حذت حذو إيطاليا في إلغاء اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة منظمة وهو الاتجاه الذي يتماشى مع قرارات محكمة العدل الأوروبية التي تمنع اعتقال المهاجرين غير قانونيين إلا في الحالات التي توجب سجنه وتم استبدال الحبس بالطرد وإرجاع المهاجر إلى بلده¹.

وتعتبر بريطانيا أكثر الدول الأوروبية صرامة في تقنين الهجرة غير القانونية وذلك بإصدارها قانونا جديدا يسمح باعتقال المهاجرين غير الشرعيين ويحرمهم من عدة حقوق منها: فتح حساب بنكي، الحرمان من العلاج، منع أصحاب المساكن إيواء المهاجرين واكتراثهم وفرض عقوبات أكبر لمن يشغل المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لخفض عدد المهاجرين الذين يدخلون بريطانيا من مئات الآلاف إلى عشرات الآلاف حسب تقدير رئيس الحكومة البريطانية سابقا "ديفيد كامرون"².

يتضح أنّ الحكومة البريطانية من خلال هذا القانون تضرب عرض الحائط بكل المواثيق الدولية الراحية لحقوق الإنسان والمهاجر مهما كانت وضعيته يعتبر إنسانا يتمتع بحرية التنقل والإقامة، شرط عدم الإخلال بنظام وقوانين البلد المستقبل.

إنّ الدول الأوروبية من خلال تعديلها لقوانين الهجرة لديها تماشيا مع تحولات البيئتين الدولية والإقليمية تمارس سياسة الهروب إلى الأمام، فبدلا من محاولة حل المشاكل التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين في بلدانهم والتي تظل الدول الأوروبية والقوى الكبرى متسببا رئيسيا لها؛ تتجه نحو مزيد من التقنين الغير إنساني اتجاه ظاهرة الهجرة الغير شرعية، لذلك تتجه الدراسة خلال العنصر الموالي على تسليط الضوء على "سياسات الردع التي تنتهجها دول الاتحاد الأوروبي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية" في حوض المتوسط.

الفرع الخامس: السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط

بعد أن شهدت دول الاتحاد الأوروبي موجات هائلة لجحافل المهاجرين غير القانونيين خلال السنوات الأخيرة؛ وبغية تأمين الحدود الجغرافية لفضاء شنغن أصبح من الضروري على اتحاد الأوروبي إيجاد السبل الناجحة لمواجهة تفشي ظاهرة الهجرة غير المشروعة في موطنها قبل وصولها على أعتاب الباب الأوروبي، ولعل أبرز التدابير الأمنية المنتهجة في هذا السياق هو ما تأتي الدراسة على تفصيله فيما يلي:

أولا- إنشاء مراكز اعتقال:

¹ عبد الواحد أكبير، المرجع السابق، ص. 33.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هو التكريس العملي للقانون الصادر عن البرلمان الأوروبي سنة 2008 القاضي بإنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين لمدة أقصاها 18 شهرا وإعادة ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية مع حظر دخولهم لمدة 05 سنوات، غير أن هذا الإجراء لقي ردود فعل معارضة من طرف المنظمات والهيئات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق اللاجئين والمهاجرين؛ على اعتبار أن هذه المراكز تفتقر لأدنى شروط الإنسانية والعيش الكريم وهو ما حذا ببريطانيا وألمانيا إلى طرح فكرة نقل هذه المعتقلات إلى دول شمال إفريقيا (أي إلى بلدانهم الأصل أو بلدان مجاورة لدولهم الأصلية) مع توفير الدعم التقني والمادي لها، وذلك للتوصل من مسؤولية الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين¹.

ثانيا- إعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين:

هي السياسة التي عرضتها الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي سنة 2008، التي طرحت مشروع قانون لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى بلدانهم سمي "الاتفاق الأوروبي للهجرة"، وهو اتفاق غير ملزم يفرض رقابة شديدة على المهاجرين ويقضي بتجميعهم وإعادة طردهم إلى بلدانهم مباشرة مع تزويدهم ببعض المال، كما يهدف هذا الإعلان إلى الدخول في اتفاقيات مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وبهذا الخصوص يشير الأستاذ "لويس مارتناز" أستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس إلى إبرام حوالي 40 اتفاقية لطرح المهاجرين غير الشرعيين الذين يُقدَّر عدد ضحاياهم إلى أكثر من 10 آلاف حاولوا عبور مياه المتوسط².

ثالثا- الاتفاقيات والمبادرات الأمنية:

تركيزا على الطابع الأمني لسياسات الاتحاد الأوروبي في تعامله مع قضية "الهجرة غير الشرعية"، فقد اتضحت المقاربة الأمنية للاتحاد الأوروبي منذ قمة "إشبيلية" سنة 2002 حين تم الاتفاق على إجراءات عقابية في حق أي بلد يثبت تورطه في دعم حركات تنقل المهاجرين، كما جرى التعهد في نفس القمة على تقديم مساعدات تقنية ومالية إلى الدول التي تعرف ارتفاعا في الهجرات لمساعدتها على ضبط حركة الهجرة، كما تناولت القمة دراسة الجوانب المتعلقة بحماية الحدود وتشديد الرقابة عليها، واعتماد آلية المراقبة الدورية بين الدول المتطوعة، وهو ما اعتُبر بمثابة إعلان لشن حرب شاملة على الهجرة، وقد حذرت منظمة "العفو الدولية" من خطر الانغلاق المتزايد لأوروبا ليجتمع الاتحاد الأوروبي بعد ذلك بسنة في "سالونيك" اليونانية للتخفيف من حدة الخطاب الذي ميَّز الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية. فبالإضافة إلى الإجراءات العقابية التي تبنتها المجموعة الأوروبية في التصدي للظاهرة، حيث طرحت مجموعة من الإجراءات الوقائية تتمثل فيما يلي³:

1- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية كتنظيم دوريات مشتركة لحراس وخفر السواحل.

¹ عمروش عبد الوهاب، "الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية"، مرجع سبق ذكره، ص. 219.

² المرجع نفسه، ص. 220.

³ بلعيفة أمين، "السياسات الدولية لمكافحة الهجرة الغير شرعية: دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص. 376-377.

- 2- إطلاق مبادرات ثنائية للتعاون مثل الاتفاق الليبي الإيطالي السابق الذي تضمن تزويد روما لطرابلس بـ: 30 آلية عسكرية وطائرتين بمحركين، مروحية من نوع 412IB وطائرتين استطلاع بحري 42ITR و 04 سفن حربية نقل بالتناوب بين خفر سواحل البلدين وذلك كله من أجل التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية¹.
- 3- إيطاليا ومصر: تنص على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية إعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي للأعباء المالية.
- 4- اتفاقية ثنائية بين إسبانيا والمغرب: والتي تعد نموذجا ناجحا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث يسمح لـ 3000 عامل مغربي من العمل في إسبانيا في مدة لا تزيد عن 09 أشهر بشكل موسمي.
- 5- اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا: تمت هذه الاتفاقية في إطار تسوية وضعية المهاجرين الذين علق سفينتهم بموريتانيا عندما أرادوا التوجه نحو إسبانيا، فالترمت موريتانيا بترحيلهم مقابلهم التزام إسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين².
- 6- الندوة "الأورو-إفريقية" بالرباط سنة 2006: أين تم إعطاء موضوع "الهجرة السرية" الأولوية في خانة العلاقات بين الجانبين عبر تقوية التعاون الأورو-إفريقي في مراقبة الحدود البرية لدول الجنوب وكذا مراقبة الحدود البحرية المشتركة على فضاء المتوسط مع إطلاق وعود تسوية وضعية المهاجرين الغير شرعيين، كما تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 2152 مليون أور لتغطية أنشطة مراقبة الحدود للفترة التي امتدت من سنة 2007 إلى 2013³.

وبالرجوع إلى مضمون وثيقة "الشراكة الأوروبية متوسطة" فقد احتوى هذا المشروع على التقليل من ظاهرة الهجرة واحتوائها وهو ما ستناقض مع فتح المجال أمام حرية التنقل للأشخاص والبضائع المعلن عنها في هذا المشروع، أين أدرجت الهجرة ضمن الجوانب الاجتماعية للشراكة ولم تُدرج ضمن الجوانب الاقتصادية، حيث أن إدراجها في هذا الجانب (أي الاقتصادي) يضع الاتحاد الأوروبي أمام مسؤولية فتح المجال أمام حرية تنقل الأشخاص الذي من المفروض أن يتماشى مع حرية تنقل السلع والبضائع. لذلك يُلاحظ أن هذا الإعلان يحمل دول جنوب المتوسط مسؤولية محاربة الهجرة السرية، ويتكفل الاتحاد الأوروبي ببعض التكاليف المادية والتقنية والتعاونية في مجال الجمارك والإدارة والقضاء⁴.

1- المرجع نفسه، ص. 378.

2- محمدي بوزينة آمنة، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع التركيز على حالة الجزائر، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص. 253-254.

3 - Catherine WHITOL WENDEN, Pour accompagner les migrations en méditerranée, l'harmattan, Paris, 2013, p. 15.

4- عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص. 404-405.

ونستخلص معاناة المهاجرين سواء الذين يقيمون بطريقة شرعية أو غير شرعية في أوروبا على ضوء النقاط التالية¹:

1- طبيعة القوانين المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي والتي تربطها بدول المصدر اتفاقيات ثنائية توحى بوجود تمايز كبير في مجال وشروط وظروف العمل باستثناء بعض القوانين المتعلقة بالسيادة والأمن القومي التي يمكن تبريرها بعدة اعتبارات أمنية وسياسية.

2- عدم وجود مصداقية في تطبيق القوانين الخاصة بشؤون المهاجرين القانونيين إذا ما استثنينا الهجرة الغير شرعية التي باتت تخلق مشاكل لدول المصدر أكثر من دول الاستقبال.

3- تفاقم المأساة وتدني الأوضاع الاجتماعية نتيجة ظروف المعيشة وقساوة ظروف العمل؛ نقص فرص التشغيل بسبب ظهور منافسة من طرف مهاجري أوروبا الشرقية إذا ما أخذنا في الحسبان أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة استبعدت "حرية تنقل الأشخاص" بين بلدان ضفتي المتوسط.

وما يزيد من تأزم أوضاع المهاجرين في أوروبا أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية ليس بمقدورها توفير الظروف المناسبة للتكفل بهؤلاء المهاجرين إذا ما قرروا العودة إلى بلدانهم الأصلية، ليتم التأكيد في الأخير أن الهجرة جزء من "التواصل الحضاري" الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغائه أو محوه، كما أن الحرص على الاهتمام بأوضاع المهاجرين سواء القانونيين أو الذين يقيمون بطرق غير قانونية هو جزء لا يتجزأ من الاهتمام بالإنسان مهما كان جنسه أو هويته أو ثقافته وديانته².

فالعلاقة ما بين السيادة الوطنية للدولة وما بين عمل مشترك أو متعدد الأطراف هي مسألة تهم جميع الدول، والملاحظ أن كل تقدم في إطار الاتحاد الأوروبي كان يصطدم عن نقطة ما تخص مفهوم السيادة وتفرض على دول الاتحاد المراجعة التي تقوم على المفاضلة ما بين التنازل أو التكيف الجزئي لسيادتها أو التراجع عن المسيرة المشتركة كما حدث لبريطانيا وتخلفها عن الانضمام إلى السوق المشتركة حينها وإعلان الخروج من الاتحاد الأوروبي مؤخرا، لذلك فإن حل قضية المهاجرين الغير شرعيين لدى دول الاتحاد الأوروبي لازالت تصطدم بالعديد من العقبات وعدم الرضى الكامل وأولها الاختلاف في التشريعات والتفسيرات التي تعالج ظاهرة الهجرة، حيث لا تزال الأنظمة البوليسية متأصلة في دول لا ترغب في التنازل عن جزء بسيط من سيادتها لصالح الإنسانية³.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في المتوسط

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر أنواع التهديدات؛ ليس في منطقة المتوسط فحسب بل في العالم بأسره، وتكمن درجة خطورتها في احتوائها على مجموعة كبيرة من الأنشطة الغير شرعية في

¹- العربي كسال، "نظرة مستقبلية لهجرة العمالة العربية للاتحاد الأوروبي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص. 93.

²- المرجع نفسه، ص. 94.

³- عبد اللطيف شهاب زكري، "ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة أفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، العراق، 2008، ص. 34-35.

مجالات شتى، يأتي في مقدمتها: جريمة المخدرات والاتجار بالبشر، تبييض الأموال، كما توجد بعض الدراسات تربط الإرهاب والهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة، لكن وبالنظر إلى حجم الظاهرتين الأخيرتين في منطقة المتوسط، فإن الدراسة ترمي ضرورة معالجتها على حدة.

الفرع الأول: تبييض الأموال

ظاهرة غسيل أو تبييض الأموال ليست ظاهرة جديدة بل ظاهرة ارتبطت منذ القدم بالاتجار غير الشرعي بالأموال، ويعود سبب تسمية الظاهرة إلى عقد العشرينيات من القرن الماضي أين لجأت عصابة مافيا إلى إنشاء "غسالات لغسيل الملابس" تعمل بالفئات المالية الصغرى المتحصل عليها من هذا النشاط، ثم تضاف إليها أموال تجارة المخدرات تدريجياً دون أن يرتاب رجال الأمن في طريقة تحصيلهم للأموال الكبير التي يجمعونها¹.

ويأتي دراسة هذه الظاهرة باعتبارها أحد أكثر الظواهر الإجرامية العابرة للحدود، والتي فرضت على الدول ضرورة التجنّد حماية للمنظومات المالية وللإقتصاد الوطني، وهي الظاهرة التي تعالجها الدراسة في سياق العناصر الموالية.

أولاً- تعريف عملية تبييض الأموال:

تعرف عملية غسيل الأموال اصطلاحاً "بأنها تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال الناجمة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، والأنشطة غير الشرعية مثل أعمال الفساد، المخدرات، التهريب...إلخ، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الإقتصاد المشروع عن طريق سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ويتم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة"².

ثانياً- مراحل العملية: تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل³:

1-مرحلة التوظيف/الإحلال: وهي العملية التي يقوم من خلالها غاسلو الموال إلى توظيفها في مشاريع واستثمارات دون أهداف ربحية حيث تكتسب هذه الأموال طابع المشروعية، كما أن جزءاً من هذه الأموال قد يذهب إلى مشاريع خيرية كبناء المساجد والمستشفيات وغيرها.

2-مرحلة التغطية والتعقيم: وهي المرحلة التي يتوجه فيها غاسلو الأموال إلى إجراء جملة من العمليات المصرفية في البنوك والقيام بتعاملات مالية تخفي نهائياً صفة الشك عن مصدر هذه الأموال خاصة عندما يتم تدعيمها بالمستندات وغالباً ما تُجرى هذه المرحلة في مناطق بعيدة عن مكان الحصول على الأموال، وكثيراً ما يتم إيداعها في بنوك أجنبية.

¹- أكرم حنا خليل، "مصر ومكافحة غسل الأموال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة، 2005، ص. 241.

²- أكرم حنا خليل، المرجع السابق، ص. 241.

³- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3-مرحلة التكامل والاندماج: وفي هذه المرحلة يتم استيعاب الأموال الغير مشروعة داخل الاقتصاد الرسمي بالكامل، حيث تظهر مختلطة ومندمجة كأنها أموال متحصل عليها بطرق شرعية، وفي هذه المرحلة يصعب ويستحيل تمييز هذه الأموال أو فصلها عن العائدات المالية للأعمال القانونية المشروعة.

إن عملية تبييض الأموال تُسهّل ارتكاب عدة جرائم منها: التجارة بالمخدرات والأسلحة، وتوسيع دائرة الفساد والرشوة وغيرها، وبسبب هذه الظاهرة تنقوى عمليات الجريمة المنظمة نظرا لتوفر عامل المال، وتجدر الإشارة إلى أن جرائم تبييض الأموال والإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات كلها جرائم مرتبطة ببعضها البعض بالنظر أيضا لوحدة الهدف وهو: تحصيل الأموال، وهذا ما يُصَبّ عملية مكافحتها لأنها شبكات إقليمية تتحرك في العدد من الدول، تضم أفرادا من مختلف الجنسيات، مما يجعل عملية محاربتها عملية مركبة ومعقدة، حيث قدر صندوق النقد الدولي سنة 1996 حجم المبالغ التي يتم غسلها دوليا بما يقارب 02% إلى 05 من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما يتراوح بين 590 مليار و1,5 ترليون دولار أمريكي¹.

ثالثا: الآثار الاقتصادية الناجمة عن عمليات غسل الأموال

أ-تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تعميق التفاوت الفئوي في توزيع الدخل، حيث تحصل فئة من الناس على مداخيل منتزعة من فئات منتجة في المجتمع، فهي بذلك تعتبر استقطاعا من الدخل القومي للدولة خاصة عند تهريبها إلى بنوك أجنبية، وهذا يُحدث شرا كبيرا في الاقتصاد وإضعافه، فضلا عن انتشار مظاهر كالحرمان والتعسف والفساد.

ب-إضعاف فاعلية السياسات المالية والنقدية للدولة، حيث أن الغسيل المرتبط بالتهرب الضريبي الذي يؤثر سلبا على الموارد المخصصة لتمويل التنمية المحلية والتسبب في زيادة الأعباء المالية وارتفاع المديونية، فضلا عن إضعاف قيمة العملة الوطنية.

ج-تؤثر عمليات غسل الأموال على استقرار أسواق المال في العديد من الدول خاصة الدول الناشئة مما يعرضها سريعا إلى الانهيار، لأن أموال الغسيل تتحول سريعا من سوق مال الدولة إلى أسواق أخرى، وهذه الظاهرة يطلق عليها "سرعة انتقال الأموال الساخنة بين الأسواق المالية في مختلف أرجاء العالم"².

رابعا-الجهود الدولية في مكافحة "تبييض الأموال"

تتلخص جهود المجموعة الدولية في مكافحة "غسيل الأموال" في "لجنة المال المالي لمكافحة غسل الأموال"، وهي هيئة دولية حكومية تهدف إلى تطوير وتعزيز سياسات محاربة غسل الأموال على المستويين القومي والدولي، وتعتبر "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DCDE" الجناح الذي يتكفل بأنشطة اللجنة التي يقع مقرها في باريس؛ تأسست سنة 1989، وهي تضم في عضويتها 31 دولة (سنة 2005) من ضمنها دولا أوروبية كفرنسا وألمانيا وإسبانيا والاتحاد الأوروبي ممثلا في

¹- فريدة حموم، مرجع سابق، ص. 32.

²- أكرم حنا خليل، المرجع السابق، ص. 242.

المفوضية الأوروبية، وأقرت المنظمة سنة 1990 مجموعة من التوصيات تمّ تعديلها سنة 1996 تشمل المحاور الآتية¹:

- 1- الإطار القانوني: تحت فيه التوصيات على تجريم عمليات غسل الأموال.
- 2- دور المؤسسات المالية: حيث لا تقتصر التوصيات على البنوك فحسب، بل تشمل المؤسسات المالية غير البنكية وتحثها على التعرف بجدية على عملائها من مختلف الدول والتحقق من مراكزهم المالية وحقبة أنشطتهم، ثم القيام بتنفيذ الإجراءات القضائية في حالة ثبوت تورطهم في جريمة "تبييض الأموال".
- 3- تنمية التعاون الدولي: بالحث على التنسيق الدولي في تبادل المعلومات حول عملية تدفق رؤوس الأموال بمختلف العملات، وضرورة تدعيم التعاون الدولي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة².

الفرع الثاني : الاتجار بالمخدرات

تعتبر ظاهرة "الاتجار بالمخدرات" واحدة من أكبر التهديدات التي يعاني منها المجتمع البشري، وهي الظاهرة التي عرفت انتشارا سريعا واكل التطورات السريعة على الساحة الدولية التي أتاحتها العولمة، حيث ساهمت هذه الأخيرة في توسيع نشاطها، إذ لم يبق في العالم مكان إلا ودخلته عصابات المتاجرة بالمخدرات التي تعددت مصادرها، سواء أكانت المخدرات عبارة عن عقاقير ذات أصل نباتي كالحشيش مثلا النيترزج بطرق خفية في مناطق غابية وجبلية أو المخدرات التحويلية كالهروين والكوكايين التي تنتج داخل مخابر سرية، التي يتم تهريبها من قنوات التجارة الدولية المشروعة وقنوات التجارة الوطنية إلى السوق الغير شرعية للمخدرات إما بالسرقة أو السطو والتواطؤ بين العاملين في مجال صنع العقاقير المخدرة وبين عصابات الاتجار غير الشرعي، ويساعدهم في ذلك ضعف الرقابة الكافية لدى بعض الدول على الاستيراد والشحن والتوزيع أو ضعف الرقابة بالنسبة لقنوات التوزيع المحلي، كما أن للمخابر دور رئيسي في عملية تزويد العصابات بالمخدرات من خلال القيام بعمليات تكرير المنتوجات الخام للنباتات المنتجة للمخدرات³.

أولا: إطار مفاهيمي للاتجار غير المشروع بالمخدرات

يشير مصطلح "الاتجار غير المشروع" بالمخدرات والعقاقير المخدرة ليشمل مجموعة من الأنشطة الإجرامية التي تهدف إلى تحقيق أرباح، حيث تبدأ عملية الاتجار بالمخدرات من محطة الإنتاج الزراعي، ثم الإنتاج التحويلي وصولا إلى عملية التهريب والترويج عبر الحدود، وتتم عملية الترويج للمخدرات بدءا من تجارة الجملة مرورا بتجارة نصف وربع الجملة وصولا إلى تجارة التجزئة، وتنتهي عملية البيع في الشوارع ليتم استهلاكها عادة من طرف فئة "الشباب"؛ وهي عملية تكون عادة مدروسة بدقة عالية لأنها تضم أفراد مختصين في التنظيم والإدارة والتجنيد والتسويق وإعداد أماكن لتعاطي المخدرات.

¹ - أكرم حنا خليل، المرجع السابق، ص. 245.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - محمد فتحي عيد، مقومات التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص. 09.

وتجارة المخدرات لا تعتبر انتهاكا للقوانين الوطنية والدولية فحسب، بل تنطوي على انتهاكات أخرى، حيث يصبح بمقدور عصابات الاتجار بالمخدرات أن تؤثر في المسؤولين والسياسيين والعاملين في قطاعات الشرطة والعدالة وكذا التأثير في وسائل الإعلام وغير ذلك من الممارسات التي تفرضها هذه الجماعات، فتجارة المخدرات تأتي على رأس قائمة الجرائم المنظمة، لذلك يرى الدكتور "جيا كوميللي" الأمين العام المساعد الأسبق لهيئة الأمم المتحدة والمدير التنفيذي الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات أن "الأرباح الطائلة المتحصل عليها من الاتجار غير المشروع للمخدرات هي شريان الحياة الرئيسي لتنظيمات الجريمة المنظمة ولذلك تُحارب هذه المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيسي ووسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد والإفساد، هذا ليس غريبا أن نجد أن النشاط الإجرامي المشترك بين هذه المؤسسات الإجرامية المنظمة هو الاتجار بالمخدرات"¹.

ثانيا: التشريع الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات:

إنّ التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتنظيم التجارة المشروعة يحكمه ثلاث اتفاقيات رئيسية:

1. الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 المعدلة سنة 1972 والتي تتضمن جملة التدابير الوطنية والدولية الواجب اتخاذها لمراقبة زراعة وإنتاج وتوزيع المخدرات الطبيعية ونظائرها التكوينية كالأفيون.
2. اتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971 التي تُخضع للمراقبة عددا من المؤثرات العقلية (المنشطات والمهلوسات).
3. اتفاقية الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1971 التي تعتبر بمثابة اتفاقية تعديلية لما ورد في الاتفاقيتين السابقتين، حيث تنطبق إلى جوانب النقص في الاتفاقيات الدولية السابقة.

إضافة إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة" لسنة 2000 التي كانت بمثابة توافق دولي حول ضرورة مجابهة تنامي هذه الظاهرة الممتدة عبر الحدود الوطنية، وتقوم هذه الاتفاقية على محاربة إنتاج وتهريب العقاقير المخدرة، غسيل الأموال.

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 لمحاربة جرائم الرشوة والاختلاس التي يرتكبها العاملون في مجال مكافحة المخدرات وجرائم عرض الرشوة وجرائم الوساطة واستغلال النفوذ وغيرها من جرائم إفساد العاملين في مجال مكافحة المخدرات بالترغيب أو الترهيب².

ثالثا: إتساع رقعة "تجارة المخدرات" في حوض المتوسط:

إن الحصار الذي يشهده بارونات تهريب المخدرات في قارة أمريكا الشمالية والجنوبية أدى بهؤلاء إلى البحث عن مناطق أخرى لنشاطهم التسويقي وتحويله إلى دوائر جغرافية أقل انتشارا لهذه الظاهرة، فعلى الرغم من أن ظاهرة "الاتجار بالمخدرات" لم تترك مكانا في العالم، إلا أن بعض

¹ - المرجع نفسه، ص 10-11.

² - محمد فتحي عيد، مرجع سابق، ص 13-15.

المناطق في العالم لا تعرف كثافة في هذه الأنشطة، فحول الحوض الجنوبي للمتوسط بدأت تعرف تنامي لظاهرة "الاتجار بالمخدرات" مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بفعل تنامي الصراعات الداخلية والإقليمية في المنطقة خصوصا بعد سنة 2011؛ أين أصبحت دولاً مثل "اليبسا" و"مالي" تشهد فراغا رهيبا في منظومتها الأمنية، الأمر حفز هؤلاء على تكثيف أسطنتهم الإجرامية في القارة الإفريقية كلها خصوصا المنطقة الشمالية منها¹.

فبعدها كان عدد البلدان المنتجة للمخدرات خلال عقد التسعينيات لا يتجاوز 20 دولة فقد انتشر الإنتاج مؤخرا إلى أغلب دول العالم خاصة إنتاج المؤثرات العقلية الجديدة، الأمر الذي حذر منه الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وذلك في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للمخدرات يوم 26 جوان 2013².

وبخصوص انتعاش أسواق المخدرات في العالم، فإن أحدث الأرقام المسجلة سنة 2005 تشير على أن عائدات الجريمة المنظمة بشكل عام تشكل 2,1 تريليون دولار أمريكي، نصيب تجارة المخدرات منها يعادل النصف أي 1,5 تريليون دولار أمريكي كمداخل يجنيها بارونات المخدرات عبر العالم، مما يجعل هذه الميزانية الناتج المحلي لدولة كالسويد مثلا³.

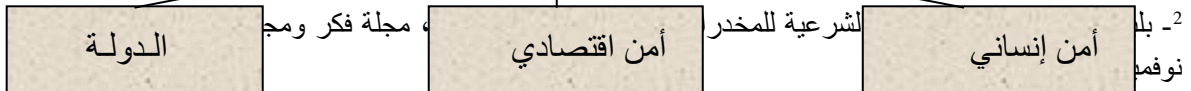
أما قارة إفريقيا فأضحت أكثر القارات في العالم في معدلات العجز الأمني وفي قدرة دولها على محاربة جميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية وكذا مدى جاهزية وأولويات الدول الإفريقية في محاربة تلك التهديدات، حيث أشار تقرير هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الاتجار بالمخدرات أن "قارة إفريقيا تشهد ضعف الآليات المحلية للتصدي، فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا كمناطق عبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا الشمالية وتوزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية"⁴.

وفيما يلي مخطط يوضح مستويات التهديد الأمنية التي سببتها ظاهرة الاتجار بالمخدرات⁵.

تجارة المخدرات: نشاط إجرامي منظم عبر التراب الوطني يحمل تهديدات أمنية

المستويات الأمنية

- 1- أبصير أحمد طالب، "التهديدات اللاتمتانة"، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2015، ص. 145.
- 2- بلبل، "التهديدات الأمنية للمخدرات"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 02 و03، نوفمبر 2015.



- | | | |
|---------------------------------|-----------------------------|----------------------------|
| الدولة | أمن اقتصادي | أمن إنساني |
| - فقدان الدولة لوحدها الترابية | - اختلال التعاملات المادية | - تهديد حياة الأفراد |
| - انتشار الميليشيات | - غسل الأموال | - انتشار الأمراض المعدية |
| - والعصابات المسلحة | - تزوير العملة | - انتشار ظاهرة الانتحار |
| - إمكانية التخطيط لإسقاط النظام | - اختلال الميزان التجاري | - ارتفاع معدلات الإجرام |
| - الاغتيالات السياسية | - تراجع اقتصادي | - زيادة معدلات العنف |
| - فساد النظام الإداري | - انخفاض مستوى الدخل القومي | - الإدمان على المخدرات إلى |

فليبيا مثلا أصبحت دولة إقامة وعبور إلى شمال المتوسط، حيث باتت مقصدا لعشرات الآلاف من المهاجرين الفارقة، والعشرات من عصابات السرقة والإجرام، والاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها من أنواع الجريمة المنظمة، خصوصا بعد الأزمة الأمنية التي تعيشها ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي" وما تبعه من أحداث، حيث أصبحت الجريمة المنظمة في ليبيا عنوانا لغياب مفهوم الدولة، وأصبحت ليبيا مسرحا تتجسد فيه كل مظاهر الجريمة المنظمة، لتصبح بذلك نقطة الضعف الأكبر في منطقة شمال إفريقيا، حيث تدعمت قوة الجماعات والعصابات الناشطة في الاتجار بالمخدرات، فسيطرت هذه الأخيرة على جزء كبير من التراب الليبي، وشمال مالي، لتمنح امتيازات لبارونات المخدرات مناجاد ممرات آمنة لعبور المخدرات بأنواعها من الصحراء الإفريقية إلى دول المغرب العربي وصولا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث انتهجت جماعات الاتجار بالمخدرات هذا المعبر الآمن كبديل لها عن طرق التهريب التقليدية من شمال أمريكا وجنوبها نحو أوروبا، أين لم تعد كارتلات التهريب تمرّ عبر حدود الدول الأوروبية المحمية جيدا، بل اتّجهت إلى الصحراء الإفريقية الكبرى طريقا رئيسيا لتمرير بضاعتها"¹.

وأشارت في تقرير لها "صانداي تليغراف" البريطانية أنّ الجماعات الإرهابية المسلحة، خصوصا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يجمع ملايين الدولارات سنويا جراء مرافقته لبارونات الكوكايين عبر الصحراء الإفريقية، وأضافت في تقرير لها نشر في يناير 2013 نقلا عن مدير برنامج مكافحة الإرهاب في معهد واشنطن "مات ليفيت" أن "كميات متزايدة من الكوكايين تصل إلى الأسواق في بريطانيا وأوروبا من غرب إفريقيا"².

رابعا: جهود الاتحاد الأوروبي في محاربة المخدرات

إن التعاون الأمني الأوروبي اتجه مجابهة ظاهرة "الجريمة المنظمة" بدأت تتجسد ملامحه بعد اتفاقية "ماستريخت" التي أعطت للتعاون الاقتصادي دفعا قويا خاصة ما تعلق بحرية انتقال السلع والأشخاص داخل دول الاتحاد، حيث أدلى وزير خارجية بريطانيا سنة 1997 بتصريح حول مواجهة أوروبا للجريمة المنظمة، فقال: "إننا سنعمل مع الآخرين لمواجهة المخدرات، الإرهاب، والجريمة"³.

وفي سنة 1993 أنشئت "وحدة شرطة المخدرات الأوروبية EDU" داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي، ليتفق وزراء الاتحاد سنة 1995 على امتداد اختصاص الوحدة إلى مكافحة الاتجار غير المشروع في المواد المشعة، الهجرة غير الشرعية، تهريب السيارات المسروقة، وقد تركزت أنشطة "شرطة المخدرات الأوروبية" على التبادل البيئي للمعلومات والتقارير بين أجهزة الاتصال داخل الاتحاد الأوروبي⁴.

¹ - عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات - شمال إفريقيا نموذجا"، مجلة سياسات عربية، العدد 08، أبريل 2014، ص. 91.

² - المرجع نفسه، ص. 92.

³ - محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، دار الحام للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص. 254.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي شهر جويلية 1995 تمّ إنشاء "مكتب للشرطة الجنائية الأوروبية" يختص في مجال توثيق التعاون الأوروبي لمحاربة كل أشكال الجريمة المنظمة، وهو الجهاز الذي أنهى عمل "الشرطة الأوروبية للمخدرات"¹.

وبالرجوع إلى معاهدة "ماستريخت" فقد نصت هذه الأخيرة على العديد من أوجه التعاون الأوروبي في مجال مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة في مادتها الخامسة التي تضمنت تشكيل لجنة من كبار المسؤولين (لجنة ك4) تُسند إليها مهام العمل في مجال العدالة والشؤون الاجتماعية تحت رئاسة الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، وتكمن مجالات عمل اللجنة فيما يلي:

- 1- ملفات الهجرة واللجوء السياسي (المجموعة الأولى).
- 2- تعاون الشرطة والجمارك (المجموعة الثانية).
- 3- التعاون القضائي (المجموعة الثالثة).

أما مجال "المخدرات" ومكافحة "الجريمة المنظمة" فيتم إسناده إلى مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية Europol تحت مظلة المجال الثاني من مجالات عمل لجنة ك4 (تعاون الشرطة والجمارك)، كما توكل مهام تبادل المساعدة القضائية، والتعاون لمنع مرتكبي الجرائم من الفرار إلى دولة من الدول الأعضاء إلى المجموعة الثالثة ك4².

إن الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات يلقي العديد من الصعوبات، ويستحيل في بعض الأحيان إيجاد السبل الكفيلة بمحاربتها، لذلك توجه المختصون والباحثون عبر العالم إلى حل ثانوي يكفل محاربة الظاهرة بشكل توسعي قصد القضاء عليها، وهو التوجه إلى جمهور المتعاطين للمخدرات من خلال وسائل وحملات التوعية والإرشاد والوقاية لأن عملية كبح عصابات "العرض" لم تنجح، فإن البديل هو العمل على الحد من "الطلب"، وهذا يتطلب إمكانات مادية وبشرية كبيرة تختلف من دولة لأخرى، الأمر الذي يقتضي تنسيق الجهود الإقليمية والدولية خاصة في منطقة كحوض المتوسط الذي بات سوقا استهلاكية وإنتاجية في نفس الوقت³.

المطلب الثالث: الإرهاب والتطرف في الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي

تعد ظاهرة الإرهاب الدولي من أبرز عناوين مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة خصوصا مع كثافة الأعمال العدائية التي سجلت ضد أمن وسيادة العدد من دول العالم والتي صُنِّفت في أغلبها إلى أعمال إرهابية منظمة، فطبيعة الظاهرة وبُعدها الدولي وكذا قدرتها على المساس بمنظومة الأمن الدولي، جعل منها حجر الزاوية في العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات العلمية التي لازالت تبحث في حيثيات الظاهرة دون التوصل إلى تعريف شامل لظاهرة الإرهاب التي تُصنَّف في خانة أخطر التهديدات التي تمس بالأمن الإنساني؛ وهي تعتبر كذلك من أبرز "المتغيرات" في دراسة العلاقات الدولية عامة، والعلاقات الأوروبية متوسطة على وجه الخصوص بالنظر إلى حجم الظاهرة

¹- المرجع نفسه، ص. 255.

²- محسن عبد الحميد أحمد، المرجع السابق، ص. 256-257.

³- أحمد ميزاب، "الطريق نحو بناء استراتيجية مغربية لمكافحة المخدرات"، مجلة الشرطة، العدد 133، الجزائر، نوفمبر 2016، ص. 29.

ومكانتها في الملفات الأمنية المطروحة دائما على طاولة "التعاون الأمني" بين ضفتي المتوسط؛ وبالنظر أيضا على ارتباطها بنشاط الجماعات الإرهابية المسلحة في جنوب وغرب المتوسط. هذه الجماعات التي تعمل على تنفيذ مشاريع أغلبها لصالح لأجندة الأمنية والإستراتيجية للقوى الكبرى المتنافسة على النفوذ في المنطقة.

وما يزيد من تعقيد "الظاهرة" هو عدم قدرة المجتمع الدولي على إيجاد تعريف موحد وشامل للظاهرة، أو بعبارة أخرى "رفض القوى الكبرى" وفي مقدمتها الولايات المتحدة لفكرة إيجاد تعريف شامل للإرهاب لأنه وبكل بساطة العديد من تدخلاتها وانتهاكاتها لسيادة الدول تحت ذريعة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة يُعدُّ في حد ذاته إرهابا منظما.

الفرع الأول: نحو تفسير علاقة الإرهاب بمفهوم "الأمن الفكري"

ارتبط مفهوم الأمن الفكري خلال السنوات الأخيرة بتداعيات ظاهرة الإرهاب التي باتت تشكل خطرا على منظومة الإستقرار الداخلي للدول، خصوصا بعدما أصبحت الجماعات الإرهابية تضم في تشكيلاتها المسلحة عناصر من جنسيات مختلفة حتى أوروبية وأمريكية وليس عربية فحسب، وهذا ما ساهم في تعميم الأخطار التي تسببها إنتشار الفكر المتطرف الذي لم يعد يستثنى أي دولة أو إقليم، وهو ما ترمي الدراسة إلى تناوله من خلال العناصر التالية:

أولا: أهمية "الأمن الفكري" في محاربة ظاهرة الإرهاب

يعتبر مفهوم "الأمن الفكري" من أحدث المصطلحات التي ميزت مفهوم "الأمن" بشكل عام، خصوصا بعد تنامي نشاط الجماعات الإرهابية بسبب ضعف واختلال "الأمن الفكري" لدى أفرادها، حيث أن هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بمجالات الأمن الأخرى؛ وأن أي اختلال في الأمن الفكري سيؤدي حتما إلى اختلال في الجوانب والأبعاد الأخرى للأمن بصفة شاملة مما ينتج عنه انحرافات سلوكية تهدد استقرار الأفراد والمجتمعات ما يؤدي إلى "الإرهاب والعنف".

تكمن أهمية الأمن الفكري باعتباره أهم سلاح لمحاربة ظاهرة "الانحراف الفكري" و"التطرف" ومنه محاربة الجماعات المتطرفة التي تهدف إلى تشويه عقول الأفراد بأفكار تشجع على العصيان وارتكاب جرائم وأعمال إرهابية وذلك من خلال الاستفادة من الأخطاء التي ترتكبها الحكومات في سياساتها وعلاقاتها مع شعوبها ما يفتح المجال واسعا أمام دعاة التطرف والإرهاب لتبرير أعمالهم التي تؤدي في الغالب إلى تشويه منظومة القيم التي يتمتع بها مجتمع المتطرف، ونلاحظ ذلك من خلال ممارسات الجماعات المتطرفة في الدول العربية والإسلامية تحت ذريعة "الجهاد" ومحاربة "الأنظمة الطاغية" التي جعلت من الإسلام والمسلمين في عين الإعصار، بحيث توجه إليها دائما أصابع الاتهام بالإرهاب وأن "الإسلام" منهج يدعو إلى "الإرهاب" وهي الذريعة التي تتخذها القوى الكبرى حجة في حربها المزعومة على "الإرهاب" التي تتيح لها اختراق وانتهاك سيادة الدول كما هو عليه الحال بالنسبة للتدخل الأمريكي بالعراق وأفغانستان، وتدخل حلف الناتو في ليبيا،

والصراع الدولي القائم في سورية، كلها أحداث تكشف الغموض عن حقيقة مفادها أن "أمن واستقرار الدول مرتبط بأمن عقول أفرادها"¹.

ثانياً: الإدارة غير الأمنية لظاهرة الإرهاب

إن أول مجال ينبغي استخدامه في مواجهة ظاهرة الإرهاب هو جانب "الأمن الفكري" أي المواجهة المرنة اللينة التي عادة ما تكون نتائجها سليمة، وهذا يتطلب جهوداً على كافة الأصعدة أبرزها:

1- سياسياً: ينبغي الاهتمام بمجال "الديمقراطية العربية" ذات البعد الديني الاجتماعي التي نستقي بنوده من تعاليم ديننا الإسلامي السمح؛ حتى يتم حل بؤر التوتر القائمة في منطقتنا العربية والإسلامية وما يتطلبه ذلك من تكثيف الجهود العربية في محاولة صياغة مفهوم حقيقي للإرهاب بعيداً عن ربطها بالمتغير الإيديولوجي².

2- اقتصادياً: ينبغي الاهتمام بتعزيز فرص التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة، الانقطاع المبكر عن الدراسة، إضافة إلى القضاء على كل مظاهر الفساد المالي الذي ينخر جسد الاقتصاد مع إعطاء الأولوية للتنمية الريفية دعماً للاقتصادات الوطنية³.

3- اجتماعياً: ينبغي تعزيز مفهوم "التنشئة الاجتماعية السلمية" القائمة على التربية الحسنة والاهتمام الأسري وتحسين مستوى التعليم والإدراك لدى الناشئة، والاهتمام بالشرائح الاجتماعية الهشة حتى لا تتسلل عليها التيارات الأصولية التي تستثمر في الفئات المهمشة داخل الدولة التي تتأجج لديها مشاعر الكراهية والحقد اتجاه النظام السياسي والاجتماعي، بما يؤدي على تولد الرغبة لديها في الانتقام⁴.

ثالثاً: إشكالية تعريف الإرهاب من منظور الاتحاد الأوروبي

إن تباين المواقف السياسية الدولية وتعدد الأجهزة التي تدّعي مكافحة الإرهاب أدت إلى غياب الثقة والرغبة بين أفراد المجتمع الدولي في تبني إستراتيجية وتعريف واضحين لظاهرة الإرهاب التي أخذت في التوسع في ظل غياب الدور التوعوي التوجيهي لوسائل الإعلام، وكذا وجود دول داعمة لإرهاب مادياً وسياسياً ولوجيستياً (الو.م.أ، إسرائيل) مع الخلط بين مفهومي "الإرهاب" و"المقاومة المشروعة"، كلها عوامل وأسباب تصعب على الباحثين في هذا التخصص (العلوم السياسية والعلاقات الدولية) إيجاد الأسباب الحقيقية وراء تفشي هذه الظاهرة، والعوامل المساعدة عليها، وكذلك سبل مواجهتها.

¹ شعبي عبد الجبار، "نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، في: الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، مرجع سابق، ص. 145-146.

² محمد بن علي كومان، "أسباب الإرهاب في المنطقة العربية وسبل مواجهته"، في: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص. 185.

³ شعبي عبد الجبار، المرجع السابق، ص. 145.

⁴ شعبي عبد الجبار، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

إن كل المقاربات والإجراءات التي اعتمدها الدول في مجابهة الإرهاب بجميع صورته وأشكاله هي "المواجهة العسكرية" دون البحث عن إستراتيجية دولية ناجعة في مواجهة هذا التهديد الذي لم تتغير وسائل مواجهته على الرغم من التحول الحاصل في مفهوم الأمن (من الأمن الصلب الذي يقتضي القوة العسكرية إلى الأمن المرن) ومفهوم القوة (من القوة الصلبة إلى القوة المرنة إلى القوة الناعمة) وفي نظرنا فإن البحث في مفهوم "الأمن الفكري" وسبل تحقيقه هو بداية الطريق في أي مشروع يهدف إلى محاربة ظواهر الإرهاب والتطرف، فلقد اثبت الواقع المعاش بأن "مكافحة الإرهاب" ما هي إلا ذريعة تحجّت بها الوم.أ بعد سيناريو 11 سبتمبر 2001 لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ذات الخصائص الهيمنية. كما أنها استغلته كحجة للاقتصاص من الدول المناوئة لها في ظل تواطؤ وعجز واضح من طرف مجلس الأمن الدولي الذي دأب على إدارة ظهره للأسباب الحقيقية للإرهاب¹.

وفي ظل انتقال مفهوم "الإرهاب" من بُعد "الوطني" إلى بُعد "الدولي" وبالنظر إلى تأثير الجماعات الإرهابية على أمن واستقرار دول الاتحاد الأوروبي خصوصا بعد تفجيرات مدريد (2004) ولندن (2005) أضحت لزاما على الاتحاد الأوروبي اتخاذ إستراتيجية أمنية واضحة حيال الظاهرة، وكذا تنسيق التعاون مع الدوائر الجيوسياسية ذات الاهتمام المشترك، يأتي في مقدمتها الفضاء المتوسطي.

وفي ما يتعلق بتعريف "الإرهاب" وفق المنظور الأوروبي فقد أصدر الاتحاد الأوروبي قرارا بشأن محاولة تقديم تعريف شامل ومنسق لمفهوم الإرهاب في 13 جوان 2002 مع التفريق بينه وبين الجرائم العادية، فالقرار يعرّف الجرائم الإرهابية في مادته الأولى بأنها: جرائم بموجب القانون الوطني، والتي نظرا لطبيعتها وسياقها تلحق ضررا بالغا بدولة أو منظمة دولية، حيث ارتكبت بهدف: تخويف خطير للسكان، ضغط مفرط على حكومة أو منظمة دولية للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل، زعزعة الاستقرار بشكل خطير أو تدمير الهياكل الأساسية، السياسية، الدستورية، الاقتصادية أو الاجتماعية في أي بلد أو منظمة دولية².

إن هذا التعريف يضاف إلى تعريفات أخرى افترقت على توضيح العوامل المؤدية إلى الإرهاب وكذا سبل محاربتها ومن هو المخوّل قانونا بمجابهة كل ماله صلة بأعمال عدائية، كما أن التعريف لا يزال يصنف حركات الجهاد والمقاومة التحريرية ضمن "الحركات الإرهابية"، ففي بيان أخير أصدرته "محكمة العدل الأوروبية" بتاريخ 25 جويلية 2017 أكدت فيه على تصنيف حركة المقاومة في فلسطين "حماس" بأنها مدرجة على قائمة الإرهاب لدى الاتحاد الأوروبي مع الإشارة إلى أن دولا عديدة تعتبرها حركة مقاومة ضد الاحتلال من ضمنها الجزائر³.

¹ - حكيم غريب، "الإرهاب بين إشكالية التعريف، والغموض المنطقي للمكافحة، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 06، الجزائر، 2016، ص. 132-133.

² - آسيا لعمراني، "دور الاتحاد الأوروبي في الترتيبات الأمنية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص. 217-218.

³ - الخبر نُشر عبر قناة الشروق الإخبارية بالجزائر، 2017/07/25، سا 15.30

الفرع الثاني: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه "ظاهرة الإرهاب" في المتوسط

تبنّى الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة "ماستريخت" في إطار سياسته الخارجية الأمنية المشتركة آليات نوعية في مكافحة الإرهاب الدولي خاصة في الإستراتيجية التي اعتمدها "المجلس الأوروبي" في ديسمبر 2003 والتي عبّرت عن العمق الإستراتيجي للأمن الأوروبي في مواجهته للتهديدات الأمنية الراهنة اعتماداً على إستراتيجية نوعية تقوم على أربعة محاور أساسية هي: الحماية، المنع، المتابعة، والرد، ومن خلال توثيق التعاون بين الدول الأعضاء لربط مختلف مجالات السياسة الأمنية المشتركة ويأتي تلخيصها على ضوء السياستين الموالتين:

أولاً: الإستراتيجية الأوروبية 2003 :

التي تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

-الهدف الأول: منع مواطني الدول الأوروبية من التحول إلى إرهابيين من خلال مواجهة الأسباب التي تؤدي إلى التطرف والبحث في سبل علاجها بما يحقق مفهوم "الأمن الفكري".

-الهدف الثاني: تهدف الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي إلى حماية المواطنين والبنية التحتية من التعرض لهجمات إرهابية عبر تنسيق التعاون الأمني والاستخبارات بين الدول بما يحقق تحسين أمن الحدود والنقل والبنية التحتية الحيوية.

-الهدف الثالث: السعي الحثيث إلى تحقيق مكافحة الإرهاب والإرهابيين عبر الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي عن طريق عرقلة فرص تواصل الجماعات الإرهابية مع بعضها البعض من خلال عرقلة التخطيط والسفر والاتصالات والحصول على الأسلحة، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة.

-الهدف الرابع: استعداد الدول الأعضاء للتضامن من أجل تحسين القدرات للتعامل مع آثار الهجمات الإرهابية، وتنسيق الاستجابة أو الرد¹.

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي لا يكفي فقط بهذه الأهداف لتحقيق سياساته الأمنية، بل يسعى إلى تفعيل دور مؤسساته لنهوض أحسن بالمنظومة الأمنية الأوروبية وتحسينها في وجه أي اعتداء إرهابي خارجي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1-المفوضية الأوروبية: تلعب دوراً رئيسياً على المستوى التشريعي في مواجهة شتى أشكال الممارسات الإرهابية داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه ومع عدة هيئات ومؤسسات أمنية مشتركة، مثل: تعيين المنسق العام لمكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي بعد أحداث مدريد 2004 الذي كُلف بمهمة تعزيز الأمن الأوروبي مستخدماً في ذلك جميع الوسائل والمعدات البشرية واللوجستية لمكافحة الإرهاب².

¹ - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 220.

² - آسيا لعمراني، مرجع سبق ذكره، ص. 221.

إضافة إلى تعيين الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد ومجلس الشؤون الخارجية واللجنة السياسية والأمنية وغيرها من الآليات التي اقتضتها "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" فضلا عن تعيين بعض الهيئات الأوروبية في إطار مكافحة الإرهاب، من أهمها¹:

أيوروبول Europol: هو مكتب الشرطة الأوروبي الذي أنشئ بموجب معاهدة "ماستريخت"، هدفه تنسيق التعاون المشترك في مجال محاربة الجريمة المنظمة، بما فيها الإرهاب الدولي.

بيوروجاست Eurojust: هي مؤسسة ذات نشاط قضائي تضم شبكة واسعة من السلطات القضائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتأسست بقرار من الاتحاد الأوروبي في 28 فيفري 2002، تقوم أساسا على تسهيل تنفيذ المساعدة القانونية الدولية بما يحقق تسليم المجرمين ومقاضاتهم في إطار المعاهدات المبرمة ودون المساس بالسيادة الوطنية لأي دولة، إضافة إلى مجموعة أخرى من الهيئات الأوروبية التي تعمل في نفس الإطار المحدد والذي لا يخرج عن مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الأوروبي المشترك كالوكالة الأوروبية لإدارة التعاون المحلي على الحدود الخارجية (Frontiers)، وكالة الحدود الأوروبية (EBA)، مركز العمليات المشتركة للاتحاد الأوروبي (Sitlen) المسؤولة عن تقديم كل أشكال الدعم الفني للجنة السياسية والأمن فيما يتعلق بتقديم المعلومات الاستخباراتية حول قضايا الأمن الداخلي والخارجي والإرهاب الدولي، بناء على التعاون المعلوماتي بين أجهزة المخابرات لدول الاتحاد الأوروبي².

وبهذا فإنه حسب "جاريث" (2001) "إن تكنولوجيا حماية الحدود أصبحت مطلبا ملحا وبشدة عن ذي قبل، فالاعتماد على الجيش والبوليس بواسطة الحكومات لمقاومة الإرهاب... لم يعد يكفي"، وهذا في ظل انفتاح الحدود وتطور وسائل التهريب خصوصا تلك التي طورها واستحدثها مخربو المخدرات والذين هم في علاقة مع الإرهاب³.

ثانيا: مدونة السلوك الأوروبية متوسطة لمكافحة الإرهاب

وهي المدونة التي صدرت عن القمة الأوروبية متوسطة ببرشلونة 27-28 نوفمبر 2005، وكانت بمثابة محطة لتقييم مستوى التعاون والتقارب الذي توصلت إليه المجموعة الأوروبية متوسطة منذ انطلاق مسار برشلونة 1995، وإعطاء دفعة لتعميق الشراكة ببُعديها الثنائي والجماعي، وعرفت القمة آنذاك مشاركة دول الاتحاد الأوروبي التي قُدر عددها سنة 2005 بـ25 دولة في مقابل 10 دول من حوض المتوسط الجنوبي هي: مصر، لبنان، سوريا، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، تركيا وإسرائيل، وكان من أهم الملفات التي طُرحت للنقاش ملف الإرهاب الذي تصدّر جميع الملفات؛ وقد

¹- المرجع نفسه، ص. 222.

²- المرجع نفسه، ص. 222-223.

³- عبد العاطي أحمد العياد، "الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة-تساؤلات تبحث عن إجابة"، في: "أعمال ندوة الإرهاب والعولمة"، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص. 171.

صدر عن القمة المدونة التي تضمنت التأكيد على إدانة الإرهاب بجميع صورته وأشكاله وتأكيد العزم أيضا على مكافحته باعتباره تحديا عالميا يتطلب تعاونا دوليا من أجل تفكيك الشبكات الإرهابية¹.

إن أسباب الظاهرة الإرهابية لم تعد كما في السابق " ... فبعد أن كانت التدخلات الإكراهية بصورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العلاقات الدولية تتم غالبا بشكل منفرد بعيدا عن الأمم المتحدة وتحمل فيها الأطراف القائمة بها مسؤولية تداعياتها بفعل توازن القوى آنذاك، أصبحت الآن وبعد نهاية الحرب الباردة تتم بشكل منفرد وجماعي وغالبا باسم الأمم المتحدة وبتزكية منها لمكافحة الإرهاب، وفي ظل غياب تعريف دقيق له تشارك في صياغته كافة أعضاء الجماعة الدولية بشمالها وجنوبها، لا يمكن أن تتم إلا وفقا للاتفاقيات الدولية، تلافيا للتوسع المنحرف في تفسير بنود الميثاق أو العمل على تعديل هذا الأخير بالشكل الذي يسمح بوضع إطار واضح ودقيق لمكافحة هذه الظاهرة التي أضحت نتائجها تعادل العدوان ومخاطرها تتجاوز حدود الدول"².

ويمكن القول أن الطرف الأوروبي وعلاوة على سياساته الأمنية في إدارته لمختلف الأزمات والتحديات الأمنية على مستوى منطقة المتوسط، فإنه يقع على عاتقه ضمان مستقبله في المنطقة في ظل العديد من التحديات التي ترهن دوره المستقبلي؛ التحديات التي تشخصها الدراسة على ضوء المبحث الموالي.

المبحث الثالث: التحديات المشتركة حول تحديد إستراتيجية إقليمية مشتركة

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته الإقليمية المشتركة اتجاه دول حوض المتوسط إلى ضمان النفوذ الأوروبي داخلها بما يحقق مستقبلا أوروبا آمنة في ظل المنافسة الشرسة للقوى الدولية الأخرى الراغبة في حماية مصالحها الإستراتيجية ومزاحمة الأوروبيين في منطقة تُعتبر واقعة ضمن الفضاء الجيوسياسي للاتحاد الأوروبي.

لقد ازدادت أهمية المتوسط بالنسبة للأوروبيين مع تنامي درجة الاهتمام الدولي بها، خصوصا بعد فترة نهاية الحرب الباردة؛ أين وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الطريق معيدا أمامها لتحقيق مصالحها الإمبريالية في المنطقة بعد التراجع في الدور السوفياتي وشغوره، ليجد الأوروبيون أنفسهم مرغمين على إيجاد سياسات مشتركة تضمن لهم سلامة مصالحهم المهددة في منطقة المتوسط بالنظر أيضا لعوامل أخرى من بينها عدم القدرة على بناء موقف موحد اتجاه الأزمات الدولية في المنطقة، فضلا عن الآثار السلبية التي خلفها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هذه الدولة العظمى التي تحظى بعلاقات قوية مع عدة دول جنوبية إضافة إلى وزنها الإستراتيجي والدبلوماسي داخل هرم الاتحاد الأوروبي وخارجه.

¹ - شعبي عبد الجبار، "نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، مرجع سابق، ص. 147.

² - إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، المطبعة والوراقة الوطنية حي المحمدي، مراكش، 2005، ص. 46-47.

تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء عن أهم التحديات التي تواجه مستقبل الدور الأوروبي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وهي التحديات ذات الطابع الدولي على غرار الدور الأمريكي في المنطقة (المطلب الأول) إضافة إلى العديد من التحديات الداخلية المشتركة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الدور الأمريكي في منطقة حوض المتوسط بين النفوذ والهيمنة

إن من أبرز التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة هو الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقة المتوسط خاصة الجنوبية منها؛ ما يؤهلها لتكون أحد أكبر الفواعل الدولية التي تدير الأمن في منطقة المتوسط، حيث يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط إلى سنة 1820م؛ أين أعلنت واشنطن عن تشكيل "الأسطول الحربي الأمريكي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط" وهو ما عُرف آنذاك بـ"الأسطول الأمريكي السادس" الذي ظهر فعليا في مياه المتوسط بدءا من سنة 1830 أين انتشرت القوات البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في المياه المتوسطية بشكل رسمي، ويُعتبر هذا الأسطول حاليا بمثابة "القوة العسكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة ذات التماس المباشر مع مسرح العمليات في الشرق الأوسط"، وهو ما نجده موضحا في التقرير الإستراتيجي الأمريكي لعام 1995 الذي يؤكد على ضرورة سيطرة الولايات المتحدة على حركة الملاحة البحرية في العالم ككل، والمتوسط على وجه الخصوص، وذلك تأكيدا منها على التفوق العالمي في المسطحات المائية المهمة، وتكمن أهمية الحضور الأمريكي في المتوسط من خلال¹:

- 1- تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط.
- 2- تعزيز القدرات الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على المتوسط عبر إقامة شبكة من القواعد العسكرية تمهيدا منها للهيمنة على المنطقة.

وبالرجوع إلى دراسة طبيعة العلاقات الأوروبية الأمريكية، نجد أنها تتسم بالعمق الإستراتيجي خاصة في الجوانب الأمنية والاقتصادية، غير أن هذا التوافق لا يتحقق إلا عندما يتعلق الأمر بقضايا خاصة يعتبرها الطرفان ذات أهمية وتخدم مصالحهما المشتركة، فالاتحاد الأوروبي نجده دائما ما يحاول الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها الولايات المتحدة سواء أكان ذلك في إطار حلف شمال الأطلسي أو في مختلف الميادين الأخرى، وذلك رغبة منه في تفادي الميول الهيمنية للولايات المتحدة التي تسعى دائما إلى ضمان هيمنتها وراقبتها الإستراتيجية للقوى الإقليمية الأوروبية وكذا مراقبة أنشطتها ومشاريعها في المنطقة المتوسطية، وهو ما يكشف لنا بصورة جلية حجم الهوة بين الطرفين، والخلاف الإستراتيجي بينهما على مناطق النفوذ. فبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت من أكثر الدول تشجيعا لمسيرة التكامل الأوروبي، إلا أنها تنظر دائما إلى التقليل من مستوى الأداء الأوروبي على المستوى الدولي، وأن الاتحاد الأوروبي ليس قادرا على حماية منظومة الأمن الأوروبي دون حماية أمريكية، وهو الاعتقاد الذي يبقى راسخا عند صانعي القرار الأمريكيين وكذا الباحثين

¹ - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص . 201-202.

والدارسين من أمثال "بريجنسكي" الذي يؤمن باستحالة بناء دور أوروبي في العالم دون دعم أمريكي له، إلا إن حدث توافق أوروبي-روسي لاستبعاد أمريكا من القارة¹.

كما أثارت دراسات "صامويل هنكتون" و"هنري كيسنجر" مسألة الصراع الأورو-أمريكي من خلال تركيزها على القوة الأوروبية بشقيها: الغربي (أوروبا) والشرقي (أوراسيا) التي بإمكانها تشكيل خطر إستراتيجي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم يمح من أذهان صنّاع القرار الأمريكيين فكرة أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى كتل عالمي يهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية خصوصا في منطقة حيوية وإستراتيجية كمنطقة المتوسط².

وفيما يلي تعرّج الدراسة على التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة اتجاه المتوسط باعتبارها المنافس الأقدر على مزاحمة نفوذ الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية.

الفرع الأول: مشاريع وأهداف الإستراتيجية الأمريكية في غرب المتوسط

تعتبر الإستراتيجية الأمريكية اتجاه غرب المتوسط التي ظهرت منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي عبر مشروع شراكة أمريكية-مغربية بمثابة سياسة موازية للإستراتيجية الأوروبية في المنطقة التي تهدف إلى توسيع نفوذها وتعزيز قدراتها التنافسية مع التكتلات الإقليمية والقوى الدولية، أبرزها الصين والولايات المتحدة.

وباعتبارها جزءا من الأمن والسلام في منطقة المتوسط؛ دخلت المنطقة المغربية ضمن ركائز الإستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى امتلاك مفاتيح الأمن والطاقة في كل منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر مجموعتين من الاعتبارات:

-الأولى: تتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية خاصة الاستحواذ على منابع الطاقة (النفط والغاز في الجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا بعد انحصارها في دول الشرق الأوسط) إضافة إلى الرغبة في جعل المنطقة سوقا استهلاكية للمنتجات الأمريكية خصوصا في ظل المنافسة الرهيبة للقوى التقليدية (الاتحاد الأوروبي) والقوى الصاعدة (الصين، اليابان)³.

-الثانية: تتعلق بالمجال الأمني والعسكري والمصالح الإستراتيجية المرتبطة بالرغبة الأمريكية وتجفيف منابع الإرهاب حول العالم ومنها منطقة المغرب العربي، ووفقا للرؤية الأمريكية فإن منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء تشكل تهديدا كبيرا للأمن الأمريكي⁴.

حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001 كورقة ضغط على الأنظمة العربية، حيث أعلنت عن وضع مشروع إصلاح سياسي عن طريق جملة من المقاربات جمعت في توليفة بين الترغيب السياسي والضغط الاقتصادي، واستغلت الولايات المتحدة تلك الأحداث

¹ عبد الوهاب بن خليف، "الثابت والمتغير في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيغيا"، العدد 02، السداسي 02، الجزائر، 2014، ص. 75-76.

² المرجع نفسه، ص. 76.

³ آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 203.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في الترويج لفكرتها القاضية بمحاربة الإرهاب الدولي وتشكيل تحالف يجمع بين الكثير من دول العالم بهذا الغرض، ومن ثم فإن الحرب ضد الإرهاب التي قادتها واشنطن أخذت منحى "صدام الحضارات" ¹ التي تناولها المفكر "صامويل هنتكتون" حيث تحولت البيئة الدولية إلى صراع دائم بين الدول الغربية التي تدعي الديمقراطية ونظيرتها من دول الجنوب التي تعاني من نقص فادح في مجال الديمقراطية والحريات العامة.²

وقد حظيت منطقة المتوسط بحيز كبير في السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها تجمعا اقتصاديا كبيرا وفضاءا هاما لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم (أي تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة) وهو ما دفع بمساعد كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية سابقا "ستيوارت أيزنستان" إلى الاعتراف بقوله: "إن الأمن في المتوسط وازدهاره الاقتصادي؛ كما مستقبله الديمقراطي يمثلان مصالح هامة بالنسبة للولايات المتحدة"، وهو ما أكد عليه الباحث الأمريكي والمستشار الأسبق للرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" سابقا "يان ليسر Ian LESSER" في محاضرة له بالجزائر في 26-10-1999 بالقول: "إن استقرار المتوسط مرتبط وبشدة بحالة السلم في العالم" وهذا ما يتطابق مع رؤية الأستاذ بمعهد الحلف الأطلسي بروما "مصطفى بن شنان" بأن هناك "قناعة سائدة في الولايات المتحدة مفادها أن أوروبا ليس بمقدورها معالجة موضوع الاستقرار بالمتوسط والتعاطي معه لوحدها، وأنّ الولايات المتحدة أضحت حاليا متعاملا لا يمكن الاستغناء عنه"³.

الفرع الثاني: الآليات المعتمدة من طرف الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها اتجاه منطقة غرب المتوسط

وتشمل جملة من المبادرات والمشاريع التي حملت أبعادا اقتصادية في بعض الأحيان، كما حملت أبعادا ذات طبيعة أمنية هيمنية في كثير من الأحيان ما يعكس التوجّهات الأمبريالية التي طالما ميّزت الاستراتيجيات الأمريكية ليس على مستوى حوض المتوسط فحسب، بل على المستوى الدولي ككل في تعاملها مع مختلف دوائر الصراع الجيوسياسي، ويأتي دراسة هذا العنصر عبر النقاط الآتية:

أولا- مبادرة "أيزنستان":

¹ - في وقت تراجع فيه دور الدولة على مستوى التفاعلات الإقليمية والدولية، تم فسح المجال لظهور فاعلين جدد من غير الدول ولا الشركات المتعددة الجنسيات، فالمجموعة الأولى تضم شركات التكنولوجيا العصرية التي تملك وسائل التحكم في الاتصال والإنتاج والتوزيع والرقمنة، تماشيا مع تنوع قيم النظام الدولي، ومجموعة ثانية تتمثل في جماعات العنف والقتل التي تشتغل على المتغير الإيديولوجي والإثني على شاكلة الميليشيات المسلحة في اليمن وسورية وليبيا في اقتباس صريح لما تناوله "صامويل هنتكتون" في كتابه "صراع الحضارات" أين اثبت أن الصراع الديني هو البديل المستقبلي عن الصراع بني الحضارات. للمزيد أنظر: أحمد قنديل وآخرون، "الصعود الأوراسي: أبعاد التغييرات الراهنة في النظام الدولي، في: التفاعلات الدولية"، التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، محمد عز العرب محررا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2015، ص. 33.

² - إسماعيل معراف، "الرؤية الأمريكية للحرب على الإرهاب"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، السداسي الثاني، العدد 02، الجزائر، 2016، ص. 142-143.

³ - بوزيد أعمار، مرجع سابق، ص. 295-296.

وهو مشروع أطلقت مساعدا كاتب الدولة الأمريكي للشؤون التجارية في إدارة كلينتون "ستيوارت أيزنستان" التي أطلقتها الحكومة الأمريكية في جوان 1998، وعرفت باسم "برنامج الاقتصاد الأمريكي لشمال إفريقيا"، وكذلك باسم "الشراكة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA"، ويهدف مشروع "أيزنستان" إلى تأهيل دول المغرب العربي للدخول في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية شبيهة بمبادرة الشراكة التي جاء بها الاتحاد الأوروبي في إطار برشلونة 1995، وهذا ما يكشف الهدف الحقيقي وراء مبادرة "أيزنستان" وهو قطع الطريق أما الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة كما تتمثل الأهداف المعلنة فيما يلي¹:

1- دعم الحوار في أعلى المستويات في موضوع السياسات الاقتصادية (خلق منطقة تجارة حرة، تسهيل دخول الشركات الأمريكية للعمل والاستثمار في المغرب العربي، تعزيز وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، رفع الحواجز الجمركية ما بين دول المغرب العربي).

2- العمل على قيام "الاتحاد المغاربي UMA" الذي اعتبره "أيزنستان" مفتاح نجاح مبادرته، غير أن المبادرة لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب من بينها²:

- أ- أزمة الصحراء الغربية، استبعاد ليبيا وموريتانيا بعد أزمة لوكربي.
- ب- تباين مواقف دول المغرب العربي حيال المبادرة، عدم نجاح قيام اتحاد المغرب العربي وهذا ما أكدته مساعدا كاتبة الدولة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط سابقا "إدوارد وولكر" (2000-2001) قبل زيارته لمنطقة المغرب العربي في 08-12-2000 حين قال: "إن بناء سوق إقليمية يتطلب أن تتوفر علاقات إقليمية، وهذا هو السبب في أن من المهم أن تقوم الجزائر والمغرب معا بتحسين علاقاتها"، وفي هذا التصريح إشارة إلى وزن الجزائر والمغرب في المنطقة خاصة الجزائر بحجمها الاقتصادي والدبلوماسي وحتى الجغرافي.

ثانيا- مشروع "الشرق الأوسط الكبير":

هو المشروع الذي جاء على أنقاض مبادرة "أيزنستان"؛ بعد نموذجا للسياسات الأمريكية بالمتوسط عامة ومنطقة المغرب العربي خاصة، حيث تحول المشروع من "مبادرة الشراكة للشرق الأوسط" إلى مشروع "الشرق الأوسط الكبير" أو "الشرق الأوسط الموسع" والذي تضمنته الوثيقة الأصلية الأمريكية باسم "مستقبل العالم العربي"، وهي المبادرة التي تلخص في محتواها مجموعة الإصلاحات والتغييرات الواجب إحداثها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أطلق عليها تسمية الموسع بعد ضم دول المغرب العربي، أفغانستان، باكستان، تركيا، إيران وإسرائيل أي حوالي 600 مليون نسمة³.

وقد حمل المشروع في طياته جملة من الأهداف الخفية التي يمكن عرضها كالتالي⁴:

¹- بوزيد أعمر، المرجع نفسه، ص . 297-298

²- المرجع نفسه، ص . 300.

³- بوزيد أعمر، المرجع السابق، ص . 306-307.

⁴- المرجع نفسه، ص . 314-315.

- 1- ربط اقتصاديات المنطقة بالاقتصاد الأمريكي عبر إقحامها في اتفاقيات وعمليات مؤسساتها التجارية والبنكية.
- 2- إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة ككل بما يرضي طموحات الولايات المتحدة؛ المنطقة التي تقع ضمن ما يسمى بـ"قوس الأزمات" الغني بالنفط واعتباره بيئة حاضنة للإرهاب وعاملا يهدد مصالحها ومصالح حلفائها على امتداد المساحة التي يشغلها.
- 3- الرغبة الأمريكية في جعل المنطقة وبحكم موقعها الجيو-استراتيجي إحدى أهم القواعد الرئيسية لإدارة مخططاتها وضمان تبعية حلفائها الغربيين والعرب، والإطاحة بالأنظمة المعادية لها (التي تصفها بالأنظمة المارقة) كالعراق، ليبيا سابقا، سورية، إيران، حزب الله، حركة حماس... إلخ.
- 4- دمج المنطقة في منظومة القيم والتطورات الأمريكية والغربية أي دمجها في ما يسمى بـ"العولمة الأمريكية" وفق ما يضمن انقيادها وانسجامها مع الرؤى السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة في مقدمتها: أمن إسرائيل+ضمان النفط+بناء قواعد عسكرية في أغلب النقاط الإستراتيجية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفرع الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من التغلغل الأمريكي في المتوسط

إن هذه المشاريع الأمريكية تعكس أكبر التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في منطقة نفوذه التقليدي خصوصا وأنه يهدف إلى إلغاء أي دور أوروبي إقليمي في المتوسط، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن المغرب العربي منطقة حيوية تقع ضمن مناطق النفوذ الإستراتيجية للولايات المتحدة، وتتجلى أهميته في كونه يقع في منطقة تطل على البحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية التجارية الكبيرة (5/1 من التجارة الدولية)، فضلا عن كونه مسرحا للأسطول الأمريكي السادس، فالاهتمام بالمنطقة يدل على الرغبة الأمريكية في تصغير وتقزيم دور الاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط¹.

وبخصوص مواقف دول الاتحاد الأوروبي من المشاريع الأمريكية المطروحة في إطار الشراكة الأمريكية-المتوسطية، فقد تباينت هذه المواقف من دولة إلى أخرى، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** هي المجموعة التي ترى في المشروع أداة منافسة للاتحاد الأوروبي فيمنطقة المتوسط واعتبرته بديلا لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، حيث انتقد بشدة الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" هذه المبادرة بقوله: "إن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست في حاجة إلى مبشرين بالديمقراطية"، أما الممثل الأعلى الأسبق للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة "خافيير سولانا" فقد أشار إلى عدم وجود "أي ضرورة لخلق مؤسسات جديدة من الوزن الثقيل خارج مسار برشلونة" وهو الموقف الذي وافقت عليه ألمانيا وفرنسا، حيث أردف وزير خارجية هذه الأخيرة قائلا: "إن المبادرة تجمع ما بين دول متباينة وتمتيزة عن بعضها البعض، بحيث لا يمكن معالجتها

¹ - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 205.

بنفس الطريقة والأسلوب، وأنها أعطت البعد الأمني أهمية كبرى واعتباره محور كل القضايا الأخرى¹.

- **المجموعة الثانية:** وهي تضم غالبية دول الاتحاد الأوروبي التي أبدت موافقتها أو عدم اعتراضها، ولكن بشكل مستقل، وهذا تحت إطار "المنافسة المشروعة" أو "الصدام والمواجهة المشروعة"، حيث تجدر الإشارة إلى أن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" والمشاريع الثنائية التي أبرمتها الولايات المتحدة مع كل من المغرب؛ (منذ معاهدة الصداقة عام 1987) وتونس (1963: اتفاق استثمارات القطاع الخاص بما وراء البحار)، والجزائر (اتفاقية صداقة وسلام سنة 1975 واتفاق سنة 1969، جاءت كأداة قوية لاستمالة دول المتوسط وإدراجها ضمن مخططاتها الكونية في مواجهة المخططات الأوروبية وهو الصراع أو الصدام أو التنافس الذي عبّر عن حقيقة جوهرية مفادها أن "منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية جيو-إستراتيجية كبيرة جدا" جعلت واشنطن تركز عليها كجزء من معادلة الأمن الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط مدفوعة من قبل مجموعة من المشاغل العالمية بدلا من الإقليمية، بما في ذلك الإرهاب والأمن البحري، الطاقة، انتشار الأسلحة النووية، الدفاع الصاروخي، وهي الرغبة التي باتت محل المخاوف الأوروبية من حصول انتداب أمريكي يحلّ محل النفوذ الأوروبي في المنطقة².

الفرع الرابع: التوجهات الإستراتيجية لحلف الناتو في ظل الخلاف الأمريكي الأوروبي حول النفوذ في المتوسط

إن افتقاد الاتحاد الأوروبي للمؤهلات العسكرية التي توازي ما يمتلكه حلف شمال الأطلسي، يفرض عليه القبول بمعادلة "التقسيم المؤقت للأدوار"، بحيث يختص الأطلسي بالعمليات العسكرية التي تتناسب مع توجهاته الإستراتيجية ولا يكون ذلك إلا في إطار إدارة أمريكية لكل تحركاته القتالية؛ بينما يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي إدارة عمليات إعادة البناء وتوفير الاستقرار في مناطق التدخلات العسكرية، ما يجعل حلف شمال الأطلسي يشكل "إطارا بين قطبين" حيث يرى "بريجنسكي" أن "أوروبا القوية سياسيا والقادرة على المنافسة اقتصاديا وغير المعتمدة على الدعم العسكري الأمريكي ستنافس دون شك السيادة الأمريكية في منطقتين حيويتين من الناحية الإستراتيجية هما: الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وسيظهر التنافس في الشرق الأوسط بحكم قرب الجغرافي من أوروبا واعتماد هذه الأخيرة كثيرا على نفط تلك المنطقة"³.

وبهذا فإن العامل الجيوبوليتيكي في العلاقة بين دول المتوسط النفطية ودول الاتحاد الأوروبي تعطي حوض المتوسط أهمية كبيرة، وميزة لا يمكن بأي حال من الأحوال التغافل عنها في الفكر السياسي الأوروبي لمسألة الأمن والاستقرار، حيث يقع على عاتق الأوروبيين أن يضمنوا وصول إمدادات النفط والغاز، وأن لا يعترض سبيلها أحداث لا يمكن التعامل معها بما هو لصالحها أو لدرء

¹ - بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص. 316-317.

² - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص. 207-208.

³ - عز الدين قطوش، "منظمة شمال الأطلسي والحوار المتوسطي (2009-1989)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص. 108.

المخاطر عنها وهو ما يضمن في الأخير سلامة "الأمن الاقتصادي" للاتحاد الأوروبي الذي يبقى مرهونا بهاجس الأمن والاستقرار في المناطق المصدرة للمحروقات بما في ذلك سلامة الممرات الإستراتيجية، فالاعتماد على نפט المتوسط أصبح كبيرا لدول مثل: ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا، فمن الناحية الاقتصادية، يبدو المتوسط في أعين الأوروبيين أكثر من مسألة جوار وحسب، فالتطورات الدولية المتلاحقة تكشف أن حوض المتوسط لم يعد منطقة توريد نפט وغاز قريبة جغرافيا في أوروبا، وإنما بات يرتبط بمجالات أوسع أصبغت عليه مضامين ذات صلة بالأمن لم تكن تقع ضمن مناخ الحرب الباردة، خصوصا بعد أن أصبح المتوسط في علاقة متداخلة مع المجال العام في الشرق الأوسط والوطن العربي، وحتى منطقة بحر قزوين؛ ليشكل تلاحم هذه الأقاليم فضاءا جيوبوليتيكي له صلة بالأوضاع السياسية والاقتصادية في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في المتوسط¹.

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يكون لاعبا مؤثرا في عالم السياسات الأمنية في القرن الواحد والعشرين، فإن عليه مواصلة التقدم نحو مزيد من المرونة في علاقاته مع الحلف الأطلسي الذي يضم كبرى دول الاتحاد الأوروبي وأن تكون سياسته الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة تصب في الاتجاه الذي رسمه الحلف وهو استنباط الوسائل اللازمة لتنسيق السياسات الإستراتيجية والقبول بتشكيل التحالفات التي تخرج من داخل الإطار الجماعي².

المطلب الثاني: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات الداخلية المشتركة

في أقل من عشر سنوات، الاتحاد الأوروبي عرف ثلاث أكثر تحديات تهديدا للمؤسسة الأوروبية الموحدة، أزمة اليورو، قضية اللاجئين، والمهاجرين، أزمة خروج بريطانيا، فالتقارب بالنسبة للأولى والتضامن بالنسبة للثانية، وعدم الرجوع بالنسبة للثالثة، هي أهم الحلول المطروحة أمام صانع القرار الأوروبي لتفادي المساس بمشروع الوحدة الأوروبية الذي اشتغل عليه الأوروبيون لعقود من الزمن، ليس فقط لحل هذه المشاكل والتحديات؛ بل للتغلب عليها نهائيا في ظل جو من "الفوضى السياسية" و"الفراغ المفاهيمي" غير المعتاد³. ويمكن حصر أهم التحديات التي تواجه البيت الأوروبي من خلال العناصر الموالية:

الفرع الأول: التحديات الداخلية.

على الرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي والسياسي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات أبرزها:

أولا: تحدي النمو الديمغرافي:

¹ - كاظم هاشم نعمة، "حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق - الحوار مع الجنوب- والأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص. 263.

² - عز الدين قطوش، "منظمة شمال الأطلسي والحوار المتوسطي (2009-1989)"، مرجع سابق، ص 109.

³ - Gilles ANDREANI, « Les crises et la nécessité », in: L'Europe entre crises et rebond, op. cit, p. 04.

البلدان العربية في المتوسط عرفت نموا ديمغرافيا مضاعفا ما بين سنة 1949 إلى سنة 1970، غير أن معدل الإنجاب لدى الدول العربية عرف نموا رهيبا سنة 2010 حيث بلغ معدل الولادة عند المرأة السورية 03 أطفال، وعند المرأة الفلسطينية 4,6، تونس وتركيا بمعدل 2,1، أما الجزائر ومصر كأكبر دولتان عربيتان من حيث الكثافة السكانية، فقد ارتفع معدل الولادة لدى المرأة الجزائرية وتساويا مع المرأة المصرية سنة 2009 من 2,3 إلى 3 طفل، ليصل سنة 2015 من 3 إلى 3,5، وهو ما يعتبر تحديا ديمغرافيا كبيرا في المتوسط إذا ما قورن بمعدل الولادة لدى دول شمال المتوسط، وهذا ما يطرح عدة قضايا كتكاليف المعيشة، الهجرة، البطالة وغيرها من المشاكل المرتفعة لدى دول الجنوب بسبب غياب سياسة تنظيم النسل¹.

وفيما يلي يوضح الجدول حجم الكثافة السكانية لدى دول جنوب المتوسط²:

| الدول / الإقليم | عدد السكان لسنة 2015 | نسبة المواليد لكل 1000 نسمة | نسبة الوفيات لكل 1000 نسمة | نسبة السكان سنة 2050 (استشراف) |
|-----------------|----------------------|-----------------------------|----------------------------|--------------------------------|
| الجزائر | 39,9 | 26 | 06 | 60 |
| مصر | 89,1 | 31 | 06 | 162 |
| ليبيا | 6,3 | 21 | 04 | 08 |
| المغرب | 34,1 | 22 | 06 | 42 |
| تونس | 11,0 | 19 | 06 | 13 |
| الكيان الصهيوني | 8,4 | 21 | 05 | 14 |
| الأردن | 8,1 | 28 | 06 | 11 |
| لبنان | 6,2 | 15 | 15 | 06 |
| تركيا | 78,2 | 17 | 05 | 93 |
| دولة فلسطين | 4,5 | 32 | 04 | 09 |

¹-Philippe DUGOT, Europe et son visionnage méditerranéen, in: Bernard Elissad , Géopolitique de l'Europe op. cit, p. 362.

² - Source: (INED), «Tous les pays du monde », population et société n° 525, septembre 2015.

نقلا عن:

Philippe DUGOT, Europe et son visionnage méditerranéen, in: Bernard Elissad , Géopolitique de l'Europe ,op.cit,p. 363.

| | | | | |
|--------|------|----|----|-----|
| سوريا | 17,1 | 23 | 07 | 31 |
| أوروبا | 742 | 11 | 11 | 728 |

الوحدة: مليون نسمة.

إن الملفت للانتباه بعد استقراء معطيات الجدول هو أن القارة الأوروبية قد تعرف تراجعاً ملموساً في عدد السكان آفاق سنة 2050، وهو العدد الذي يراجع من 742 مليون نسمة إلى 728 م/ن، وهذا بسبب سياسات الحد من الولادة الذي قد يؤثر سلباً على النظام الديمغرافي للسكان.

لذلك فإن المسألة الديمغرافية تبقى إشكالا مطروحا، ليس على مستوى دول الجنوب وذلك بسبب ارتفاع المواليد، بل تبقى إشكالا كبيرا لدى دول القارة الأوروبية بسبب تناقص عدد المواليد سنويا¹.

ثانياً- أزمة اليورو:

نهاية سنوات الثمانيات؛ كانت أوروبا في موقع أقل ما يقال عنه أنه الأحسن على الإطلاق مقارنة بتموضع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفياتي على اعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي لم تكن ضمن خط المواجهة المباشر إذ أنها كانت ضمن طور البناء والتكامل.

20 سنة من بعد أضحي يصدق على أوروبا مصطلح "قارة السوء" وذلك عقب الأزمة المالية الخائفة التي عرفتها بدءاً من سنة 2007 تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت شرارتها من الولايات المتحدة، وهو ما تطلب إعادة النظر في عملية "الحوكمة الأوروبية" على الرغم من أن نموذج التكامل الأوروبي كان فيما مضى يطلق عليه "النموذج النظيف"².

وهي الأزمة التي كادت أن تعصف بالعديد من دول الاتحاد الأوروبي متأثرة بالأزمة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بالعديد من الدول الأوروبية، كما أثارت الشارع الأوروبي الذي خرج عدة مرات مطالباً بالعدول على سياسات التقشف التي بادرت بها عدة دول كالليونان، وهو ما أثر على الاستقرار المجتمعي بأوروبا مما استدعى بدول الاتحاد الأوروبي في ماي 2010 إلى محاولة تسيير الأزمة عبر إنشاء صندوق سمي "مرفق الاستقرار المالي الأوروبي" الذي لم ينجح في إخراج اليونان من الأزمة وذلك بعد عجز حكومتها نهاية 2015 عن الوفاء بديونها لدى الدول الأعضاء كألمانيا والتي بلغت قيمتها 300 مليون يورو³.

¹ - Philippe DUGOT, op. cit, p. 364.

² - Alain LIPIETZ, « l'Union Européenne épice de crise systémique ? », in: La cassure: l'Etat du monde 2013, sous la direction de Bertrand Badie et Dominique Vi Dan, éditions la découverte, Paris 2012, pp. 49-51.

³ - منى زنودة، التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحولات الراهنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جامعة باتنة، جانفي 2018، ص. 239.

ثالثا-خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

يعتبر انسحاب بريطانيا من البيت الأوروبي الموحد إيذانا ببداية الانقسام، وهو الانسحاب الذي قد يثير شهية الكثير من الدول الأعضاء التي بدأت ترى في الاتحاد الأوروبي سببا في ارتفاع التكاليف وازدياد أعداد اللاجئين والمهاجرين، حيث أنه من بين أبرز أسباب الانسحاب هو تحملها لإخفاق سياسات العديد من الدول كاليونان، أين وجدت نفسها ملزمة بتقديم المعونات المالية وديون هي في غنى عنها لو لم تكن عضوا في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن ارتفاع نسبة المهاجرين واللاجئين بأوروبا الذين -حسب الدعاية الإعلامية البريطانية- لهم دور في ارتفاع نسبة الاعتداءات على المواطنين وكذا ارتفاع الهجمات الإرهابية وكل مظاهر الجريمة المنظمة، وذلك حسب منا نشره الباحث "إيبوس موريس" IPOS Moris في دراسة له سنة 2014، التي أوضحت أن ارتفاع أعداد المهاجرين في أوروبا من بين الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع نسبة التخوف العام¹.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 23 جوان 2016 طرح سؤالا جوهريا عميق حول "متانة البناء الأوروبي"، مما استدعى عقد ندوة لدراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد هذا الشرخ الكبير الذي أحدثته بريطانيا على مستوى أسس البيت الأوروبي، فمع النصف الثاني من سنة 2017 وتحديدا في اجتماعات المجلس الأوروبي ما بين 14 و15 ديسمبر الماضي طرح رئيس المجلس السيد "جون كلود جانكر Jean Claude Juncker" جملة من الإشكاليات العويصة التي اعتبرت بمثابة تحديات كبيرة للتماسك الأوروبي في مقدمتها: الأزمة المالية، أزمة المهاجرين، والأزمة الأوكرانية، مؤكدا أن أوروبا شهدت محطات وأزمات أكثر من هذه التي تمر بها منذ الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من المقرن المنصرم التي تصاحبت مرع الارتفاع الرهيب لمعدلات البطالة بفضل أسلوب الحوار ووجود إرادة سياسية مشتركة تحمل تطلعات الشعوب الأوروبية².

تجدد الإشارة إلى أن الاستفتاء الشعبي حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد جرى عقده يوم 26 جوان 2016 بنسبة 52% لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو القرار الذي يطرح بقوة سيناريو التفكك بعد أكثر من نصف قرن من الانضمام³.

رابعاً-التحدي الجغرافي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي نظام مفتوح على جميع الدول في القارة الأوروبية وهذا يعني أن فضاءه جغرافي حتما يكون متطابقا مع فضاء أوروبا الجغرافي، الأمر الذي يطرح إشكالات عويصة ذات طابع جغرافي وحتى سياسي وثقافي، إذ أن القارة الأوروبية تغطي إقليما شاسعا، امتداده من جبال الأورال حتى الأطلسي، فضلا عن أن أوروبا تتداخل جغرافيا مع آسيا وهو ما يطرح إشكالية صعوبة الفصل بينهما، ثم إشكالية دولة "تركيا" التي تقع جغرافيا ضمن النطاق الجغرافي للقارتين، دون أن ننسى أن "روسيا" هي الأخرى دولة أوروبية، لو استندنا إلى عامل الجغرافيا، فإنه يقع لزاما إدخالها

¹ - أحمد باي وشعيب قماز، "الدعاية السياسية وأثرها على مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة عمار تليجي بالأغواط، جوان 2017، ص. 80-83.

² - Philippe HUBERDEAU, « 1985-2017: une nouvel acte unique serait-il possible aujourd'hui ? », in: « l'Europe entre crises et rebond », la documentation française N° 88, novembre-décembre 2017, pp. 23-24.

³ - منى زنودة، مرجع سابق، ص. 240.

إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يتنافى تماما مع الأبعاد الإيديولوجية والماضي التاريخي للعلاقات الأوروبية-روسية¹.

خامسا تحدي اللاجئين بالاتحاد الأوروبي:

في ظل الأزمات الجيوسياسية فكل من الشرق الأوسط وإفريقيا؛ استقبلت أوروبا صيف سنة 2015 حوالي مليون شخص أكثرهم من فئة اللاجئين، وحسب تصريح صادر عن المفوضية الأوروبية فإن السواحل الإيطالية لوحدها استقبلت ما بين شهر جانفي وجويلية سنة 2017 أكثر من 100.000 مهاجر غير شرعي قادمين من شمال إفريقيا، أما اللاجئين السوريون المتواجدون بأوروبا جراء الصراع المسلح القائم ببلادهم فقد أحصت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين حوالي 04 ملايين لاجئ سوري، 500.000 من جنسيات أفريقية مختلفة، وحوالي 200.000 لاجئ نيجري، إضافة إلى مليوني لاجئ وطالب لجوء من جنوب السودان².

إن هذه الأرقام تطرح بشكل لا يكتنفه غموض عن حجم الأزمات التي تعيشها دول اللاجئين بأوروبا، وهو الأمر الذي يثير إشكاليات أكثر تعقيدا بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي تتعلق أساسا ب: من لهم الأسبقية والأحقية في طلب اللجوء والحصول عليه، هل هي فئة الأطفال، أم العائلات أم أي شخص يثبت شروط طلب اللجوء³؟.

إن هذه الأسئلة ليست جديدة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي فهي إشكاليات بدأ طرحها منذ سنة 1990 أي بعد أن تم إنشاء فضاء "شنغن" للانتقال الحر بين الدول الأعضاء؛ فعلى الرغم من شعار الذي حملته الأوروبيون سنة 2000 وهو "صفر مهاجرين"، إلا أن الحاجة إلى الأيدي العاملة المؤهلة أبطلت هذه الرؤية الأوروبية، في ظل الحاجة الألمانية إلى اليد العاملة التي تضاعفت سنة 1998، ثم في فرنسا سنة 2006، مما استدعى إنشاء ما سمي بـ"البطاقة الزرقاء" للأشخاص القادمين من دول الجنوب المؤهلين للعمل في أوروبا⁴.

إن مثل هذه الإجراءات يصعب تطبيقها في كل دول الاتحاد الأوروبي لكنها تبقى إستراتيجية موجهة على المدى الطويل.

وكإستراتيجية وقائية للحد من تدفقات المهاجرين الغير شرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يستغلون حرية التنقل في فضاء شنغن، فقد اتخذت العديد من دول الاتحاد الأوروبي إجراءات احترازية على الحدود نذكر من بينها⁵:

¹ - محمد مراد، "أوروبا: من الثورة الفرنسية إلى العولمة - الاقتصاد-الإيديولوجيات-الأزمات"، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص. 259-260.

² - Barbara LOYER, « La crise migratoire et ses conséquences », in: l'Europe entre crises et rebond questions internationales, la documentation française N° 88, novembre-décembre 2017, p. 78.

³ - Ibid.

⁴ - Barbara LOYER, op. cit, p. 79.

⁵ - op. cit, p. 80.

-إعلان الوزير الأول المجري "فيكتور أوربان Victor Urban" صيف 2015 عن غلق الحدود مع دول الجوار خاصة ألمانيا، وذلك بعد أن تجاوز عدد طالبي اللجوء لدولته 18000 سنة 2013، 42000 سنة 2014، 177000 سنة 2015.

-إعلان دول "النمسا، السويد والدنمارك" عن خطوات مماثلة كمرقبة حدودها أملا في الحد من تدفقات المهاجرين القادمين من دول: سلوفينيا، فرنسا، إستونيا، ليتوانيا.

-قيام مجلس الاتحاد الأوروبي بمباركة هذه الإجراءات، وذلك عبر ترسيمه لعملية مراقبة انتقال الأشخاص عبر الحدود لمدة سنتين انتهت مع نهاية 2017.

ما يمكن قراءته من خلال هذه الإجراءات هو أن تحدي اللاجئين بأوروبا يعتبر امتحانا حقيقية لوحدة المؤسسات الأوروبية المشتركة ومدى قدرتها على تنسيق جهودها والتحكم في حركة اللاجئين والمهاجرين عبر سواحلها، فجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي اتخذ خطوة ملموسة سنة 2015 من خلال إقامته لنظام "أوتوماتيكي" يسمح بمراقبة ملفات طالبي اللجوء، بحيث تقوم كل دولة بالصریح عن جميع طالبي اللجوء، المقبولين منهم والمرفوضين، خاصة من ترفض طلباتهم، وهذا ما يسمح بعدم منحه طلب اللجوء في حالة إيداعه ملفا على مستوى دولة أخرى.

ما من تبادل المعلومات ومراقبة عملية منح اللجوء -حسبهم- حتى لا يتم استقبال أشخاص يشكلون تهديدا للأمن القومي الأوروبي كالإرهابيين أو الأشخاص المطلوبين لدى دولهم الأصلية ممن ارتكبوا أعمالا إجرامية¹.

الفرع الثاني: سيناريوهات الاتحاد الأوروبي للبقاء

في تقرير لها صدر في مارس 2017، وضعت المفوضية الأوروبية سيناريوهات لبقاء الاتحاد قائما من عدمه، وذلك استشرافا لسنة 2025 حيث ركز رئيس المفوضية "جون كلود يونكر" على 05 سيناريوهات هي كالتالي²:

- **السيناريو الأول:** هو سيناريو الوحدة الذي يستشرف بقاء التكتل الأوروبي قويا شرط الحل السريع لأغلب المشاكل والتحديات التي تم التطرق إليها سابقا.
- **السيناريو الثاني:** هو اقتصار عملية التكامل الأوروبي على السوق المشتركة وتقليص صلاحيات الاتحاد داخليا في معالجة مشاكل كالهجرة والأمن، وتركها في إطار السياسة الخارجية المشتركة.
- **السيناريو الثالث:** يتعلق بالإبقاء على الوضع الراهن، مع السماح للدول الأعضاء ببناء علاقات ثنائية تراها ضرورية لمصالحها الحيوية.

¹ - Barbara LOYER, op cit, p. 82.

² - منة زنودة، مرجع سابق، ص. 240-241.

- **السيناريو الرابع:** تحديد قضايا ومجالات التكامل، أي أن الدول الأعضاء تختار مجالات وقطاعات محددة للتكامل، حتى يتم التحكم فيها أكثر وبسرعة، وهذا يعني إمكانية تراجع دور مؤسسات الاتحاد في قطاعات كالتممية المحلية، الصحة، وغيرها.
- **السيناريو الخامس:** وهو السيناريو الذي يدعو إلى التوجه نحو المزيد من مجالات التكامل والوحدة، وانتهاج كل السياسات التي تؤدي على تجاوز العقبات المشتركة، مع ضرورة بلورة سياسات خارجية موحدة نحو مختلف القضايا والأزمات الإقليمية والدولية.

عرفت السياسات الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط مرحلة جديدة بعد الإنتهاء من ترتيب البيت الأوروبي من الداخل، وهي المرحلة التي توجها الأوروبيون بإكمال بناء الصرح المؤسسي، ثم الإعلان عن الإنطلاق في شكل جديد من أشكال العلاقات مع مناطق الجوار الإقليمي أهمها العلاقات الأورومتوسطية التي عرفت نقلة نوعية من طابعها التقليدي المبني على أساس تعاوني في إطار السياسات المتوسطة الجزئية والشاملة، إلى عهد جديد من العلاقات المتجددة لكن بأسلوب مغاير للأساليب التقليدية المتعلقة بمسار " الشراكة " التي عكست الإرادة الأوروبية المشتركة في إعادة إحياء دورها التقليدي في المنطقة في عصر طغت عليه ظاهرة العولمة التي فرضت منطلقا مغايرا في التعامل مع مناطق النفوذ والهيمنة أو مناطق المصالح الحيوية الكبرى في ظلّ نوع من الصراع والتنافس الدولي المحتدم.

ويمكن عرض أهم ما خلصت إليه الدراسة في هذا الجزء الأول من خلال النقاط التالية:

- 1- إنّ السبب الرئيسي وراء نجاح التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي يعود أساسا إلى تنازل الدول عن جزء من مصالحها الذاتية لصالح المصلحة العليا للجماعة الأوروبية، فضلا عن تركهم للخلافات والحساسيات البيئية لصالح المشروع الاستراتيجي الكبير، وهو ما يجعل منه نموذجا راقيا يحتذى به.
- 2- على الرغم من عجز الأوروبيون في إطار الإتحاد الأوروبي عن بناء قوة أوروبية موازية لحلف شمال الأطلسي وبعيدة عن تدخلاته في الشؤون الداخلية للإتحاد الأوروبي، إلا أنّ العمل على هذا المشروع لا يزال قائما على الرغم من الأثر البالغ الذي سببه نجاح الإستفتاء داخل المملكة المتحدة في الخروج من البيت الأوروبي.
- 3- إنّ إنشغال الأوروبيون بإتمام مسار الوحدة في بعدها السياسي والمؤسسي سمح بالخوض في مختلف المسارات الإقليمية مع دوائر الجوار الاستراتيجي، معززة بذلك موقعها على الساحة الدولية.
- 4- إن الإهتمام الذي يوليه الطرف الأوروبي بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتأثر بالروابط التاريخية وعامل القرب الجغرافي؛ نابع بالدرجة الأولى من حجم المصالح الاقتصادية التي يوقرها هذا الفضاء الذي كان خلال العقود السابقة مصدرا رئيسيا لليد العاملة التي إستثمر فيها الأوروبيون في تقوية أسس إقتصادهم، فضلا عن أن المنطقة لطالما إعتبرت كذلك المصدر الرئيسي للمواد الأولية ومصادر الطاقة التي تغذي الإقتصاد الأوروبي.

5- إنَّ إطلاق الإتحاد الأوروبي لمختلف مشاريع الشراكة الأوروبية متوسطة بمختلف صيغها وأبعادها يعكس إلى حدٍّ ما أهمية إشراك الطرف الآخر في أي عملية تخصّ تحقيق الإستقرار الأمني والاقتصادي على أن لا يكون ذلك على حساب نهضة وتقدم دول الجنوب.

6- إنَّ الدول التي تفاوض مجتمعة حول مصالحها الاستراتيجية يمنحها قوّة في الطّرح و خوض غمار المنافسة الدولية و ليس كالدول التي تفاوض منفردة كالدول العربية أو دول جنوب المتوسط بشكل عامّ في صورة من الضعف والانقسام.

7- كشفت المتغيرات الدولية على مستوى منطقة المتوسط التي تزامنت مع تعاظم حجم التهديدات الأمنية أنّ سباق الدول نحو إمتلاك الأسلحة لم يعد كافياً من أجل التصديّ لمختلف أنواع التهديد، وهو ما تعمل عليه دول الإتحاد الأوروبي عبر مختلف مشاريعها في المنطقة التي تهدف إلى التصديّ للتهديد في دوله ودون السّماح بانتشاره و وصوله إلى حدودها الجغرافية، ونلاحظ ذلك بشكل جليّ أثناء مختلف الزيارات الرسمية التي يجوبها المسؤولون الأوروبيون إلى مختلف دول جنوب المتوسط خصوصاً الجزائر؛ ما يعكس حجم القلق الأوروبي اتجاه تفاقم تبعات العديد من الأزمات الأمنية التي كان الأوروبيون في أغلب حالاتها مسبباً رئيسياً لها عبر تدخّلاتهم في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

لذلك تعتبر الجزائر أحد أكثر الدول الشريكة للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، ما جعلها تحتل مكانة هامّة في التوجّهات الاستراتيجية الكبرى للإتحاد الأوروبي التي عكستها العديد من السياسات والبرامج الإقليمية؛ السياسات التي تعرضها الدراسة خلال الجزء الثاني عبر تسليط الضوء على موقع الجزائر ضمن مختلف المسارات السياسية، الاقتصادية والأمنية من خلال البحث في أسباب الاهتمام الأوروبي بإشراك الجزائر في سياساته الأمنية ذات الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية، وحتى من خلال الوسائل العسكرية في كثير من الأحيان، وهو ما تناقشه الدراسة خلال الجزء الموالي.

الباب
الثاني:
الجزائر في
السياسات
الأمنية
للإتحاد
الأوروبي

إنّ أزمة الأمن الوطني قد بلغت في عصرنا الحالي عمقا تجاوز كثيرا ما تحمله ذاكرة التاريخ الإنساني في أي مرحلة من مراحل المختلفة حول هذه المسألة، حيث يشهد لذلك أن الحكم على جهة معينة بأنها معادية أو إرهابية تهدد الأمن الوطني وسلامته أصبح يصدر من قبل كثير من الدول بقليل من التحفظ، حيث باتت المسائل الخلافية البسيطة كقيلة بأن تكون سببا لإطلاق هذه التهم والأحكام، حيث نجد أن كثيرا من المشكلات والأزمات الدولية ذات الطابع الأمني تقع اليوم دون أسباب مقنعة وحقيقية، وذلك بسبب استغراق الدول في الهاجس الأمني الذي ينتج عنه سياسات "متصلبة" تؤدي إلى ارتكاب أخطاء تؤدي حتما إلى الوقوع في دوامات من العنف وزعزعة الأمن الوطني، إذ لا نجد في العالم اليوم من الدول من تزعم الاستقرار التام في أمنها القومي مهما بلغت قوته المادية والمعنوية، وذلك إما لعوامل متصلة بالبيئة الداخلية، أو لعوامل متصلة بالبيئة الدولية، أو لهما معا، لذلك افرز الواقع مجموعة من الترتيبات الأمنية الجديدة التي تسعى من خلال دول العالم إلى تعزيز أمنها الداخلي، والمشارك كما هو الحال بالنسبة للقوى الكبرى، في مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إما عن طريق تفعيل دور المنظمات الدولية المعنية بالسلم والأمن الدوليين، أو إبرام اتفاقيات تعاونية مع مختلف الشركاء¹.

وفيما يتعلّق بموضوع التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، فإننا نجده تعبّر عنه العديد من المبادرات من بينها مبادرة 5+5 دفاع، إقامة مناورات عسكرية مشتركة في حوض المتوسط، تعزيز التعاون العسكري في مجال مكافحة الإرهاب، والعديد من الترتيبات الأخرى التي تتطرق إليها الدراسة في سياق الباب الثاني الذي ينقسم بدوره الى فصلين، الأول بعنوان: **واقع الأمن القومي الجزائري في المتوسط**، والذي يعالج طبيعة الدور الأمني والدفاعي الجزائري في حوض المتوسط انطلاقا من طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية.

أما الفصل الثاني تحت عنوان: **مكانة الجزائر في السياسات و المشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي**، فيتعرض إلى تسليط الضوء على موقع الجزائر في الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة التهديدات الأمنية الراهنة.

¹ -فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص. 05 .

الفصل الأول:
واقع الأمن القومي الجزائري
في المتوسط

مع تزايد مظاهر التهديد والأخطار بما تحمله من عواقب وخيمة على الاستقرار الأمني والمجتمعي للدول، بات لزاما على الجزائر القيام بدورها المحوري في منطقة المتوسط الذي يستند أساسا على عمقها الإستراتيجي في المنطقة الذي اكتسبته عبر حضورها الدائم في مختلف الترتيبات الأمنية والإستراتيجية وكذا مشاركتها الفعالة في بلورة سياسات تعاونية مع مختلف الدوائر الجيوسياسية التي تربطها بالجزائر قضايا ذات اهتمام مشترك.

تسعى الجزائر من خلال الدور المحوري الذي اكتسبته عبر مراحل عديدة إلى الحفاظ على وتيرة علاقاتها مع شركائها المتوسطيين بما في ذلك إعادة بعث علاقاتها مع دول الجوار المغربي؛ العلاقات التي تآكلت بفعل الأزمات الإقليمية التي عرفتها المنطقة (النزاع في الصحراء الغربية، التوتر بين الجزائر والمغرب، الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر) والتي كانت سببا في تراجع الدور المحوري للجزائر، سواء في منطقة المتوسط أو على مستوى المنطقة العربية والإفريقية ككل.

حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفواعل الدولية التي تربطه مع الجزائر حوارات إستراتيجية دقيقة في شتى المجالات، يأتي في مقدمتها المحور الأمني كأحد أبرز الاهتمامات المشتركة بين الطرفين، خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في مقدمتها الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة التي أعلنت حالة طوارئ في منطقة المتوسط؛ جعلت العديد من القوى الإقليمية تعيش حالة استنفار قصوى وتدعو الجزائر في أغلب الحالات إلى الخوض في حوارات ثنائية أو جماعية من أجل إيجاد أرضية تعاونية لمحاربة الأنشطة التي تمارسها مختلف الجماعات والعصابات الناشطة في المنطقة. لذلك نسعى من خلال هذا الفصل إلى توضيح أهمية الجزائر وواقع أمنها في المتوسط التي يجعل منها حجر الزاوية في أي سياسة أو إستراتيجية أمنية أوروبية في المنطقة، ولا يكون ذلك إلا عبر المرور على أهم العناصر في هذه الدراسة ألا وهو: تحديد أهمية الجزائر السياسية، الجيوإستراتيجية والعسكرية، ثم عرض مفصل للعقيدة الأمنية في المتوسط والتي تخولها لبناء علاقات محورية مع الاتحاد الأوروبي وباقي الشركاء المتوسطيين في سياق العناصر الموالية:

-المبحث الأول : محورية الدولة الجزائرية في المنطقة المتوسطية.

-المبحث الثاني: معالم الأمن القومي الجزائري بين الثوابت والمتغيرات.

-المبحث الثالث : واقع الأمن القومي الجزائري في ظلّ الأزمة الليبية.

المبحث الأول: محورية الدولة الجزائرية في المنطقة المتوسطية

إن الجزائر بانتمائها الجغرافي إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يجعلها تلعب دورا رياديا في المنطقة؛ النابع أساسا من تربعها على مكانة جغرافية جد هامة يحددها الموقع، والمساحة، وكذا الموارد والثروات الطبيعية والبشرية، حيث يشكل مجموع هذه العناصر محددات رئيسية لمحورية الجزائر ليس على مستوى الدائرة المتوسطية فحسب بل على مستوى باقي الدوائر الجيوسياسية.

حيث تعرض الدراسة خلال هذا المبحث إطلالة على أهم عناصر ومحددات القوة الجيوسياسية (المطلب الأول) والدور الإقليمي للجزائر في المنطقة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المحددات الجيو-سياسية

إن عملية القيام بتحليل جيو-سياسي لوحدة دولية معينة يقتضي الاعتماد على "القواعد الأساسية للتحليل الجيوسياسي" المؤطرة لكل تحليل علمي أكاديمي، حيث ترى الباحثة "س. شوبار" أن القواعد الأساسية للتحليل الجيو-بوليتيكي تتلخص في خمسة عناصر أساسية¹:

- أ- دراسة النزاعات وتحليلها.
 - ب- دراسة الفضاء الجيوسياسي وتحليله.
 - ج- الحدود.
 - د- دراسة الأبعاد العالمية للظواهر السياسية وتحليلها.
- وفي السياق يحدد الباحث "عادل شريج" هذه القواعد ويحصرها في قاعدتين: أولهما الكف عن محاولات تغيير بنية المجتمع وهويته الحضارية، أي دراسة تاريخية تتضمن دراسة الهوية والحضارة، أما الثانية فتقديم قضية "الدولة" بحد ذاتها لتحتمل الأولوية على حساب مسألة طبيعة نظام الحكم².
- أما الباحث "إيمريك شويراد" فإنه يحدد هذه القواعد في فكرة "دراسة القوة والإرادة السياسية المطبقة على الوضعيات الخاصة بالجغرافيا الفيزيائية والإنسانية"³.

إن ما تحمله هذه العناصر على اختلاف محدداته إلا أنها تتفق على أهمية العنصر الجغرافي والتاريخي والسياسي في تحديد مكانة الدولة في إطار الفضاء الإقليمي والعالمي لذلك لا بد من تناول هذا التأصيل النظري على دراسة حالة الجزائر كما يلي:

الفرع الأول: المعطيات الجغرافية

تعتبر الجزائر عاشر دولة من حيث المساحة (2.381,741 م²) وأكبر دولة إفريقية بعد انفصال السودان، يطلق على الجزائر "بوابة إفريقيا"، حيث تعتبر مدخل الواجهة الشمالية للقارة الإفريقية بإطلالها على ساحل البحر الأبيض المتوسط بحوالي 1200 كم، وما يزيد من أهمية الموقع الجغرافي للجزائر هو طول حدودها البرية:

- شرقا مع تونس بحوالي 965 كم، وليبيا بـ 982 كم.
- غربا: المغرب الشقيق بحدود طولها 1559 كم، والجمهورية العربية الصحراوية بشريط حدودي قدره 42 كم.
- الجنوب: مالي بطول 1376 كم، النيجر بـ 956 كم، موريتانيا بـ 463 كم⁴.

¹ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص. 36.

² المرجع نفسه، ص. 37.

³ منصور لخضاري، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

⁴ المرجع نفسه، ص. 38-39.

وحسب القراءة "الطوبوغرافية" فإن الجزائر بحكم شساعة مساحتها نجدها تتربع على أنواع أربع من التضاريس تختلف من حيث الامتداد شمالا وجنوبا.

-الشمال: نجد امتداد للسهول على طول الشريط الساحلي بما يعطيها ميزة فلاحية زراعية، كما نجد امتداد للحزام الجبلي الذي يضم سلاسل جبلية متنوعة (الأطلس التلي، الصحراوي، الهضاب العليا، مرتفعات الأوراس).

-الجنوب: وهو ما يعرف بالأطلس الصحراوي على امتداد الصحراء الجزائرية الشاسعة التي تغطي 80% من مساحة الجزائر، وتضم مساحات واسعة من الهضاب الصخرية والسهول الحجرية، وكذا منطقتين رمليتين: العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير¹.

وتعتبر الجزائر منفذا حيويا واستراتيجيا للعديد من الدوائر الجيوسياسية؛ هذه المكانة استمدتها من موقعها الذي يتوسط خريطة العالم القديم والحديث فهي نقطة ارتكاز ومعلم التقاء بين الضفة الجنوبية للمتوسط وقارة إفريقيا كلها، كما تعتبر منفذا لدول ذات أهمية إستراتيجية لا تقل عن أهمية الجزائر كمصر، ودول المغرب العربي الكبير الذي تتوسطه الجزائر، فضلا عن مكانتها الدبلوماسية والاستراتيجية والحضور الفاعل في كل المحافل الدولية وعضويتها في أغلب المنظمات الدولية.

وبالرجوع إلى الفكر الفرنسي لدى "نابليون بونابرت" فقد اعتبر هذا الأخير أن "الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم وأن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية"².

أي أنّ السياسة الخارجية للدولة تعتبر امتدادا لمكانة الدولة جغرافيا وإقليميا، ومهما كانت المكانة الجغرافية مهمة؛ تكون السياسة الخارجية أكثر قوة وتواجدا على ساحة العلاقات الدولية. وانطلاقا من هذه الفكرة يتضح لنا أبعاد المكانة الجيوسياسية للجزائر في إطار عناصر التحليل الجيوسياسي السابقة الذكر، وتتلخص أهمية الموقع الجغرافي للجزائر على الصعيد العالمي في بعدين:

- أولا: الهوية والانتماء الحضاري:

تعتبر الجزائر القلب النابض للمغرب العربي، فهي التي تربط بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا وهي محور العالم الإسلامي وتعد بمثابة امتداد له في إفريقيا، علاوة على دورها النشط في جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وأيضا داخل منظمة المؤتمر الإسلامي وحتى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا بفضل دبلوماسيتها النشطة والمتوازنة التي تعتمد على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويمكن أن نتوقف عند بعد إنجازات الدبلوماسية الجزائرية عبر تاريخها الحديث المستقل من خلال المحطات التالية³:

- الوساطة الدبلوماسية في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران سنة 1988.
- التسوية السلمية لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر سنة 1988.

¹ - الجزائر: معطيات جغرافية؛ الموقع الإلكتروني الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، على الرابط: www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographique/algeriear.htm.

² - عز الدين قطوش، الناتو والجزائر: من العدا إلى الشراكة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015، ص. 211.

³ - المرجع نفسه، ص. 212.

• الوساطة الدبلوماسية الناجحة في النزاع الإثيوبي-الأريتيري الذي تمخض عنه دور الجزائر فيه عن إبرام اتفاق سلام بالجزائر بتاريخ 12 ديسمبر 2000 بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "مادلين أولبرايت".

- ثانيا: الأبعاد الحضارية و الاقتصادية :

تنتمي الجزائر جغرافيا إلى عدة فضاءات إقليمية يتقدمها الفضاء المتوسطي والأفرومغاربي كمايلي:

1-الفضاء المتوسطي: تعد الجزائر مرفأ من مرفأئ بحيرة المتوسط، فهي التي أوقعتها الجغرافيا على الضفة الجنوبية للمتوسط وفي قلب حركيته التجارية وحراكه الاستراتيجي المتواصل، فالجزائر دولة عربية، إفريقية، مغربية، إسلامية بامتياز، وهي مرتبطة في نفس الوقت بدول الضفة الشمالية للمتوسط بحكم القرب الجغرافي والعلاقات الاقتصادية التي عمرها قرون من الزمن تميزت بالغزو تارة وبالاستعمار تارة أخرى؛ الأمر الذي ما فتئ أن ترك انطبعا لدى الجزائر بضرورة العودة إلى مسارها الطبيعي ودورها الريادي وهو ما تفسره جيوسياسية الأنشطة الأمنية للسياسة الجزائرية في المتوسط، خاصة في ظل بروز تهديدات وفي نفس الوقت تحديات أمنية وأخطار لا تماثلية تشترك فيها الجزائر مع غيرها من الدول المتوسطية سواء الجنوبية منها أو الشمالية (الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو)¹.

ومن جهتها، أصدرت المفوضية الأوروبية سنة 2006 دراسة اعترفت فيها بالمكانة الجيوسياسية للجزائر ودعت فيها إلى اعتبار الجزائر دولة تقع ضمن الحزام والعمق الطاقوي الرئيسي لأوروبا، معللة ذلك بأن أسواق استهلاك المحروقات الأوروبية مرتبطة بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر كل من إيطاليا وإسبانيا كما يلي²:

-الخط الأول: وهو الخط الذي يمر في المتوسط عبر تونس إلى إيطاليا بطول 670 ميلا بحريا ذو سعة قدرت سنة 1994 بـ 48 مليار قدم مكعبة يوميا، وهو الخط الذي اكتمل بنائه سنة 1983.

-الخط الثاني: وهو الخط الذي انطلقت أشغال بنائه سنة 2001، بتكلفة 13 مليار دولار، وبطول 120 ميلا بحريا من الجزائر إلى إسبانيا.

2-الفضاء الأفرو-مغاربي: عملت الجزائر على ربط شمال إفريقيا بجنوبها، خصوصا منطقة الساحل الإفريقي وتجسد ذلك فعليا بعد إنجاز طريق "الوحدة الإفريقية" الذي فتح موانئ المتوسط أمام الأنشطة الاقتصادية للدول الإفريقية من جهة، ومن جهة ثانية عملت الجزائر على تمتين أواصر التعاون والترابط ما بين دول المغرب العربي الكبير الذي ضم على غرار تونس والمغرب كلا من ليبيا وموريتانيا على الرغم من صعوبات التكامل والاندماج بسبب المسائل الخلافية خاصة بني الجزائر والمغرب (الصحراء الغربية، غلق الحدود البرية) أو بسبب الأزمات الأمنية في ليبيا خاصة؛ التي فرضت على الجزائر حالة استنفار قصوى على حدودها البرية بسب موجات تدفق اللاجئين وكذا مختلف ظواهر الجريمة المنظمة والإرهاب.

¹ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 45-50.

² عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 213-214.

وبالعودة إلى جهود الجزائر في بعث مسار التعاون الإفريقي يمكن الوقوف عند المحطات التالية:

أ- المشروع الاستراتيجي الضخم الذي اتفقت عليه شركات جزائرية ونيجيرية، يتضمن المشروع إنجاز خط لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر عبر دولة النيجر، ثم نقله إلى الأسواق الأوروبية، يبلغ طوله حوالي 4550 ميلا، وبتكلفة قدرها نحو 7 ملايين دولار ممولة من البنك الدولي¹.

ب- مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، وهي التي كانت الجزائر المبادر إلى طرحها من طرف الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مع قادة دول نيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا في نهاية 2000؛ لينضم إليهم فيما بعد رئيس دولة مصر العربية، حيث تعتبر الجزائر حجر الزاوية في هذا المشروع وبوابة القارة الإفريقية، لتمكينها من توفير الظروف الضرورية لاستدامة التنمية والسلم بإفريقيا².

وفيما يخصّ فضاء "الساحل الإفريقي" الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ومن مجموع دول الساحل يمكن إحصاء: الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، التشاد، النيجر، بوركينا فاسو، نيجيريا، السودان، أريتيريا، وإثيوبيا؛ تظهر الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر في التوليفة المركبة من جملة الخصوصيات (الإطار القبلي، الإثني، الديني، الأزمات التمردية، التجار بالانفصالية...)، والتي جعلت من المنطقة عنوانا لمختلف الظواهر الإجرامية وتنامي أنشطة الجماعات الإرهابية، وهنا نجد الباحث "فلافيان بورا Flavian BWORA" الذي يفسر تنامي هذه التهديدات بالقول: "... طبيعة الجريمة المنظمة التي تقوم على بعد ربحي قائم على السعي إلى تحصيل الأموال وتحقيق المنافع... على عكس الإرهاب الذي يتمتع بإيديولوجيا تشكل مرجعية ومحركا لنشاطه" أي أن طبيعة التقارب الجغرافي والإيديولوجي لدى شعوب المنطقة هي التي يتشكل عنصر دفع للنشاطات الغير مشروعة وتعد منطقة الجنوب الغربي للجزائر منطقة انفتاح على مختلف أواع الأنشطة الإرهابية والإجرامية بشريط حدودي يفوق 3819 كم³.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية والبشرية

وفق إحصائيات شهر جانفي 2016، فإن عدد سكان الجزائر بلغ 41,90 مليون نسمة بمعدل 17,59 نسمة/كلم²، حيث يتركز أغلب السكان في المدن الكبرى كالعاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة، وهو ما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والطبيعية في استقطاب السكان بحثا عن ظروف العمل والمعيشة، إضافة إلى الظروف الطبيعية الملائمة كاعتدال المناخ ووفرة المياه بنسبة 400 نسمة/كلم² مقابل 1 نسمة/كلم² في المناطق الصحراوية ذات الطبيعة المناخية القاسية وغياب الأنشطة التجارية والصناعية، باستثناء المناطق الصناعية الطاقوية في كل من حوض حاسي مسعود وحوض عين أمناش، ثم حوض حاسي الرمل المتخصص في استخراج الغاز الطبيعي باعتباره أكبر الحقول الغازية بالعالم باحتياطي قدره 3,650 تريليون متر مكعب⁴.

¹- عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 214-215.

²- عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 215-216.

³- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 48.

⁴- الهادي قطش، "أطلس العالم والجزائر: طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا"، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص. 40.

وجدير بالذكر أن حقول الغاز بالجزائر مرتبطة بالسوق، وذلك عبر أنبوبين يعبران البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، ثم خط النقل إلى إسبانيا والبرتغال الذي يمر عبر المغرب في انتظار الخط الذي تجري أعمال إنجازه والذي يربط حاسي مسعود بإسبانيا عبر مستغانم، وهذا ما يدل على الموقع الاقتصادي للجزائر في حوض المتوسط في إنعاش الأسواق الأوروبية، الأمر الذي مكّن الجزائر من تنبؤ مكانة اقتصادية هامة بالمنطقة¹.

المطلب الثاني: محددات القوة وحدود الدور الإقليمي

تعالج الدراسة خلال هذه الجزئية عناصر القوة بجميع مستوياتها التي تؤهل الجزائر لإبراز مكانتها الاستراتيجية، وذلك بدءاً بالاطار المفاهيمي لعنصر القوة حتى يتسنى لنا فهم الاطار العملي لواقع الدور الاستراتيجي للجزائر في محيطها الاقليمي والدولي، من خلال العناصر المولية:

الفرع الأول: التأسيس النظري لمفهوم القوة في العلاقات الدولية

بالرجوع إلى الإطار النظري لمفهوم "القوة" في العلاقات الدولية جاءت المدرسة الواقعية مدافعة عن أهمية عنصر القوة لدى الدولة في تحقيق الأمن الوطني والإقليمي، وفي هذا الإطار نجد "هانس موغنتاو Hants MORGINTOW" رائد المدرسة الواقعية التقليدية يدافع عن هذا الطرح في كتابه "السياسة بين الأمم ويوضح أسس المدرسة الواقعية المتمثلة في عنصري: القوة والمصلحة، حيث اعتبر على غرار العديد من المفكرين من أمثال "هنري كيسنجر Hinrey KISINGER" أن "السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة وأن السياسة الخارجية للدولة هي انعكاس لرغبة الدولة في المحافظة على قوتها والعمل على تنميتها واستقلالها في فضاء السياسة الخارجية" معللين ذلك إلى عدم أخلة العلاقات الدولية وغياب المبادئ والقوانين الدولية، بمعنى آخر غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرضها على الجميع².

وفي سياق العلاقات الإقليمية للدولة يوضح "فريدريك شومان Frederic CHOMANE" ضرورة اعتماد الدولة على قوتها الذاتية حتى يتحقق أمنها غفي ظل افتقاد المجتمع الدولي لسلطة فوق-حكومية، وأن تتعامل بحذر شديد مع قوة الدول المجاورة لها وفق عملية "توزيع القوة" التي جاء بها "أرنولد وولفرز Arlond WOOLFERZ" سواء عن طريق "التعاون" أو "الصراع في إطار الفعل ورد الفعل". وهذا ما يفسر السلوكيات المتعددة للدول في علاقاتها الخارجية التي تتميز بالصدقة تارة وبالعداوة تارة أخرى ضمن نظرية "لا يوجد صديق دائم، ولا يوجد عدو دائم، فصديق اليوم عدو الغد"³.

أما ريموند آرون Raymond ARON ألغى نهائياً دور القوة في إرساء دعائم الأمن الدولي كمبدأ من المبادئ المتضمنة ضمن مبادئ الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وهذا ما أكد عليه "توماس

¹ - المرجع نفسه، ص. 44.

² - هيبية دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004، ص. 58-59.

³ - المرجع نفسه، ص. 59-60.

هوبز "Tomas HOBBS في قوله: "إن أي فرد أو وحدة سياسية، لا بد أن يكون هدفها الأول هو تحقيق الأمن"¹.

ومع نهاية عقد السبعينات؛ الأمن بدأ يتطلب مشاركة كل الدول في صياغته، في أطروحة نظرية جديدة طرحها العديد من المفكرين من أمثال الأمريكي "كينيث ولت Kenith WALTZ" في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية من سنة 1973 إلى غاية 1980 (أزمة البترول) التي طرحت مفهوم "الأمن الطاقوي" كمتغير جديد في دراسة العلاقات الدولية².

وفي إطار تنامي العولمة وظاهرة الاعتماد المتبادل يقع لزاما على الدولة -حسب "كيسنجر ومورغنتاؤ"- ضرورة مراعاة موازين القوى في الفضاء الدولي أثناء بناء منظومة سياستها الخارجية ودون إهمال عملية زيادة قوتها، مما يجعلها في زاوية بعيدة عن الضغوطات الخارجية التي تثر سلبا على مكانتها الدولية³.

فالواقعية الجديدة وعلى رأسها "كينيث ولت Kenith WALTZ"، أضافت إلى عناصر القوة السالفة الذكر، متغيرات جديدة تماثيا مع التحولات الدولية التي سادت مرحلة الحرب الباردة، في مقدمتها مفهوم "القدرات" الذي يضم عناصر: حجم السكان، المساحة، طبيعة الموارد ومدى وفرتها، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة في كل شيء، حيث أن تناغم هذه العوامل كفيل بقياس قوة الدولة وقدرتها على تحقيق أمنها القومي⁴.

غير أن هذا الطرح ظل منحصرًا في مفهوم ضيق، حيث كشف التحولات الدولية بعد نهاية مرحلة الحر الباردة عن انكشاف الغطاء التقليدي لقوة الدولة بسبب تنامي ظاهرة العولمة وفقدان الدولة لمفهوم سيادتها التقليدي، مما ولد أبعادا جديدة لمفهوم الأمن، تجاوزت "الأمن التقليدي" أو مفهوم "الأمن الصلب"، على مداخل نظرية جديدة للأمن يأتي في طليعتها مفهوم "الأمن الإنساني" وهي مفاهيم قد تطرقت إليها الدراسة سالفًا.

الفرع الثاني: عناصر القوة وحدود الدور الإقليمي للجزائر

الجزائر وعلى خلاف الكثير من الدول العربية والإفريقية اجتمعت فيها جملة من العناصر والمقومات التي جعلت منها أحد أكبر الفواعل الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا، العالم العربي، وفضاء البحر الأبيض المتوسط، ألزمها بضرورة القيام بدورها الاستراتيجي المنوط بها خاصة في ظل التراجع الكبير لقوى عربية وإقليمية تقليدية كمصر والعراق وحتى ليبيا ودول الخليج العربي.

ولعل من أبرز مقومات القوة التي تعتمد عليها الجزائر حاليا باعتبارها "قوة إقليمية محورية" في المنطقة الأورومتوسطية هي ما يلي:

¹ - Jean-Jacques ROCHE, Relation internationales, 5^{ème} édition, LG.D.J lextenso éditions, paris, 2010, p .114.

² - Ibid.

³ - وهيبه دالع، المرجع السابق، ص . 60-61.

⁴ - صالح زياني، "مركزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثابت والمتحول"، مخبر الأمن في المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، دون تاريخ، ص. 02.

1- احتوائها على ثروة بترولية تجعل منها أحد أكبر الأقطاب المصدرة للنفط في العالم (على الرغم من تراجع أسعار المحروقات، إلا أن مكانة الجزائر لم تهتز).

2- قوة الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الذي يملك خبرات وتقاليد عريقة بدءا بالثورة التحريرية المضفرة مرورا بالمشاركة في الحروب العربية-الإسرائيلية وصولا إلى الاحترافية الكبيرة في محاربة الإرهاب وكل مظاهر الجريمة المنظمة، فضلا عن امتلاك أحدث المعدات والتجهيزات العسكرية وأسلحة حديثة متطورة يتقدمها منظومة دفاع صواريخ S400.

3- انفراد الجزائر بتجربة ومقاربة حديثة في محاربة شتى أنواع الإرهاب ما جعلها تنال اعتراف أعتى القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي كشريك إقليمي¹.

4- الحضور القوي للجزائر في شتى المنظمات الإقليمية، العربية منها (جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي) أو الإفريقية (الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية) وانفراد الجزائر بمواقف شجاعة مدافعة عن حقوق الإنسان والدول التي تقبع تحت نير الاحتلال كالقضية الفلسطينية وموقف الجزائر الثابت تجاهها، وكذا القضية الصحراوية وهي قضية ذات بعد إنساني تحرري.

5- تماسك الجبهة الشعبية الداخلية للجزائر ووقوفها في وجه الاختراقات الخارجية والتدخلات الأجنبية ما يؤكد على تحقق مفهوم "الأمن المجتمعي الجزائري".

6- تطور البنية التحتية للجزائر بعد انتعاش أسعار البترول بداية من سنة 1998 قبل تهاونها مؤخرا، حيث بلغت مداخيل الخزينة الوطنية ما يفوق عتبة 1000 مليار دولار وهو ما سمح بالقضاء على المديونية الخارجية وتمويل مختلف المشاريع والقطاعات كالسكن، الطرقات، المواصلات، الموانئ، والمطارات... إلخ.

وحتى يتم فهم السياق الجيو-سياسي الذي تتحرك فيه الجزائر لابد من العودة إلى المدخل النظري للمدرسة الواقعية التي تدرس علامات القوة في الفضاء الأور-متوسطي من خلال ما يلي:

1. **دول الاتحاد الأوروبي:** التي تسعى إلى تحقيق احتلال مواقع القوة في النظام الاقتصادي العالمي، وتحديدًا في مجال نفوذها التقليدي أي الضفة الجنوبية للمتوسط وكذا تخصيص مكانة قوية في سياق السيطرة العالمي الذي يتنافس فيه الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة والصين وروسيا.

2. **دول الضفة الجنوبية من ضمنها الجزائر:** التي تهدف إلى التصدي لمشاريع السيطرة خارج الحدود التي تباشرها القوى الكبرى، واحتواء المسلكية الأوروبية الرامية إلى الهيمنة والانفراد².

¹ محمد سي بشير، "التأثيرات الإقليمية للتنافس على القوة المحور في المنطقة: الجزائر، دولة محورية، الإمكانات وحدود الدور في غرب المتوسط"، في الملتقى الدولي بعنوان: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مزاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر، ص. 07.

² محمد سي بشير، مرجع سابق، ص. 05.

إن هذا التحليل يدفعنا إلى تسليط الضوء على "جدود الدور الدبلوماسي" للجزائر في إطاره الإقليمي والجواري على اعتبار أن الجزائر دولة تعمل وفق إمكانياتها الدبلوماسية والمادية المتاحة التي لا تتخطى بها الدوائر الجيو-سياسية المحددة: الساحل الإفريقي، الفضاء الأورومتوسطي، العالم العربي والإسلامي.

وبالعودة إلى نظرية "الدور" في الدراسات الدولية الذي يعني "مجموعة السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع معين" نجد أن هذا المفهوم يحدد لنا نمط السلوك الذي تقوم به الدول من منطلق وجودها تحت رقابة المجتمع الدولي والعوامل الخارجية المحيطة بها، واعتمادا على نظرية "الدور" وتطبيقها على الجزائر يمكن استخلاص الدور الدبلوماسي النشط للجزائر في محيطها الإقليمي من خلال ما يلي¹:

أولا- الوساطة الإقليمية: بالرجوع إلى مفهوم "الوساطة" في تسوية النزاعات الدولية نجد أن هذه الطريقة من أنجع السبل وأكثرها تحقيقا للسلم والأمن الدوليين، ولأن الجزائر واحدة من أكثر الدول حفاظا على هذا المعطى والمكسب الدول سعت بلادنا إلى انتهاج دور الوساطة في تسوية العديد من الأزمات والصراعات الدولية عبر تاريخها المستقل؛ كانت آخرها "المقاربة الجزائرية في إيجاد التسوية السلمية للنزاع في شمال مالي"، وعبر جولات ماراطونية استطاع الفرقاء المالليون إيجاد أرضية توافقية عبر الوساطة الجزائرية تضمنت مكاسب عديدة أبرزها: الحفاظ على سلامة الوحدة الترابية لمالي ودعوة الجميع إلى ترشيد الحكم والعدالة في توزيع الثروة².

ثانيا- الدفاع عن القضايا الإقليمية: تسعى الجزائر دائما إلى حماية والدفاع عن المكتسبات الإقليمية والقارية الهادفة إلى مواجهة مختلف القضايا والمشاكل الكبرى التي تعاني منها القارة الإفريقية والعالم العربي والإسلامي، وبهذا الصدد، تكثف الجزائر حضورها في مختلف الهيئات والمنابر الدولية، والإقليمية كالأأم المتحدة، حركة عدم الانحياز، جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، خاصة فيما تعلق بقضية "مكافحة الإرهاب" الذي عانت منه الجزائر لعشرية من الزمن، حيث تأخذ الجزائر المبادرة قاريا لتشجيع التعاون على مكافحة الإرهاب خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، أين تنطلق الجزائر من مقاربة "التعاون الإقليمي المنظم والعملياتي؛ وعلى إرادة سياسية مشتركة لخوض معركة حاسمة ضد الإرهاب" وهذا ما تمت الموافقة عليه خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس من سنة 2010 نشطتها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية.

وتجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الاتحاد الإفريقي في دورته الـ13 اعتمد مبادرة الجزائر لمكافحة الإرهاب في إطار اتفاقية رسمية سنة 1999 سميت اتفاقية "الوقاية ومكافحة الإرهاب" وبروتوكول سنة 2004 والقرار الذي دعا فيه مجلس الأمن الأمم المتحدة لضرورة تبني قرار ضد دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وهو المطلب الذي لطالما ظلت الجزائر تنادي به في أروقة الأمم المتحدة ومختلف المحافل الإقليمية الأخرى إلى أن صادق عليه مجلس الأمن الدولي ضمن اللائحة رقم 1904

¹- عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات القواعد والأضواء، دار قرطبة، الجزائر، 2016، ص. 37.

²- عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

التي سميت بـ"التجريم القانوني لدفع الفدية للجماعات الإرهابية"، وهو القرار الذي رحبت به الجزائر خلال الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة¹.

وفي سبيل وضع خطة إفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب، تم وضع مشروع قانون نموذجي إفريقي حول مكافحة الإرهاب حتى يكون نموذجا للدول الأعضاء والاتحاد الإفريقي، ويهدف المشروع الذي نوقش بمقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالجزائر يومي 15-16 ديسمبر 2010 إلى تقديم المساعدة التقنية (تدخل عسكري، مساعدات مالية... إلخ) للدول الأعضاء ودعم الجهود الرامية لتحقيق أي التزام دولي وإقليمي يصبو إلى مكافحة الإرهاب. وأشار "مفوض السلم والأمن" للاتحاد الإفريقي سابقا السيد رمضان لعامرة أن مفهوم "الأمن الجماعي" أدرج لأول مرة في إفريقيا ضمن تصور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي وهذا بهدف إرساء ثقافة جديدة تتمثل في تحقيق انسجام إفريقي².

ثالثا- الريادة الإقليمية: باتت الجزائر تحتل الريادة على الساحتين العربية والإفريقية، خصوصا بعد تراجع أقطاب الساحة العربية كمصر التي لم تخرج لحد الآن من امتحان الديمقراطية والحريات والمملكة العربية السعودية التي باتت منهكة في الخلافات الجيوسياسية والنزاعات الإثنية في الشرق الأوسط كما هو الشأن بالنسبة لسورية وقيادتها لما يسمى "بالتحالف العربي" باليمن، فضلا عن ذلك أضحت الجزائر نموذجا يحتذى به في مجال مكافحة مختلف الظواهر الإجرامية ودبلوماسية مرنة ومتزنة وفق مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" وأضحت الجزائر بمثابة الدولة الإفريقية القاطرة التي تحاكي الدول ذات الغربة السياسية في تحقيق النمو، حيث نوه "التقرير الإنمائي للأمم المتحدة حول أهداف الألفية التنموية" لسنة 2011 بالجهود الجزائرية في تحقيق النمو بمختلف القطاعات نذكر منها³:

1- تقليص الفقر: أكدت الهيئة الأممية أن الجزائر تسير وفق "سياسة وظيفية جد طموحة" في سياق التقليل من حدة البطالة يأتي في مقدمتها برامج "دعم تشغيل الشباب"، حيث تمكنت بلادنا سنة 2009 من خلق 1,3 مليون منصب شغل مما أدى إلى تقليص نسبة البطالة من 30% عام 2005 إلى 15,5% سنة 2009 على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي لازالت تمر بها بلادنا، مع الإشارة إلى تقلص نسبة "الجوع" بفضل برنامج "الحماية الاجتماعية متعددة الأبعاد" الذي مكّن الجزائر سنة 2010 من تسجيل مؤشر جوع أقل من 5% في منطقة شمال إفريقيا في مجال تحسين المستوى المعيشي للمواطن؛ ما ساهم في تحقيق الهدف التنموي الأول.

2- التعليم: في سياق الهدف الثاني من هذا البرنامج، صنفت الجزائر من أهم الدول الإفريقية التي تجاوزت الحد الأدنى مع تحسن ملموس في نسبة إنهاء الطور الابتدائي بنسبة 95%، وفي إطار

¹-مساعد، ض، "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2017، الجزائر، ص. 38-39.

²-مولود غشة، "أربعة أسئلة للسيد رمضان لعامرة"، حوار مع "مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي سابقا" رمضان لعامرة، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011، الجزائر، ص. 42-43.
أنظر أيضا: مساعد، ض، مرجع سابق، ص. 40-41.

³- تقرير برنامج الأمم المتحدة الذي تم إصداره في 06 أكتوبر 2011، مجلة الجيش، العدد 580، 2011، ص. 66.

سياسة القضاء على الفوارق بين الجنسين تشجع الجزائر على تعليم الإناث لتحتل صدارة الدول الـ17 الإفريقية التي بلغت نسبة المساواة بين الرجل والمرأة أكثر من 50% في جميع أطوار التعليم.

3-تحسين التمثيل البرلماني للنساء: بالرجوع إلى قانون الانتخابات المعدل مؤخرا؛ يشترط هذا الأخير نسبة تمثيل نسوية تقدر بـ30% في جميع المجالس المنتخبة خاصة البرلمان، وباتت المرأة في الجزائر في قلب معترك الحياة السياسية وهذا تطبيقا للبرامج الإنمائية المقررة في البرامج الخماسية.

4-الرعاية الصحية للأم والطفل: نجحت الجزائر في تحسين وضعية الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن، بنسبة تراجع مقدرة بـ67,26 لتتربع على رأس الدول العشرة.

وفي مجال تراجع نسبة وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات (الهدف الرابع من البرنامج الإنمائي) صنفت الجزائر ضمن الدول الست التي هي في طريق تحقيق الهدف الخامس المتعلق بصحة "الأم"، فالجزائر من الدول الناجحة في عملية التوليد من طرف الطواقم الطبية المؤهلة بنسبة فاقت 75%، لتحتل المرتبة الثانية في جدة الخدمات المقدمة بعد دولة جزر موريس¹.

5-باقي المجالات: في إطار الهدف السابع الذي يتناول "ضمان محيط مستديم"، أي ضمان تنمية مستدامة تراعي حقوق الأجيال المقبلة، عرف هذا المعطى تحسنا كبيرا لاسيما في مرافق التطهير التي غطت شبكاتها حوالي 90% من احتياجات السكان في المناطق الحضرية والريفية، وهي أعلى نسبة في إفريقيا، مع الإشارة إلى قيام الجزائر بتقليص استهلاك المواد التي تلحق ضررا بطبقة الأوزون.

وفي سياق التعاون الدولي التنموي صنفت الجزائر حسب التقرير في المرتبة الخامسة من حيث شبكة الاتصال والإنترنت مرتكزة في ذلك على البرنامج الإنمائي الماضي (2010-2014)، والبرنامج الحالي الذي يليه (2015-2019)².

المبحث الثاني: معالم الأمن القومي الجزائري بين الثوابت والمتغيرات

إن الأهمية البالغة التي بات يحظى بها ملف "الأمن القومي" للدول جراء التهديدات والتحديات الأمنية التي عرفها عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، ألزم كل دولة تضطلع للقيام بدور ريادي في فضائها الإقليمي والدولي بضرورة اتخاذ كافة التدابير الدبلوماسية والعسكرية من أجل الحفاظ على مكسب "الأمن القومي".

ولأن الجزائر بموقعها الجغرافي ودورها الريادي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وشمال إفريقيا تضطلع هي الأخرى إلى الحفاظ على مكاسبها الوطنية التي تحققت بفضل تضحيات الشعب الجزائري والسلطات المدنية والعسكرية منذ الاستقلال. حيث يعتبر موضوع "الأمن القومي الجزائري" من أعظم المكاسب التي تفتخر بها بلادنا في ظل موجة "الانحطاط الأمني" التي باتت

¹ - تقرير برنامج الأمم المتحدة المرجع السابق، ص.66.

² - المرجع نفسه، ص. 66-67.

تعيشها العديد من الدول العربية والإفريقية جراء الاستهانة بالتحديات والتهديدات التي فرضتها التحولات الدولية في شتى الميادين.

تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهمية موضوع "الأمن القومي الجزائري" وتناوله من عدة زوايا (المطلب الأول) أبرزها دراسة المكاسب المحققة في هذا المجال خاصة في إطار مفهوم "العقيدة الأمنية الجزائرية" وعلاقتها بمفهوم "الأمن العسكري" (المطلب الثاني) الذي تسهر عليه المؤسسة العسكرية ممثلة في أركان الجيش الوطني الشعبي وكل الهيئات والأجهزة التابعة له (المطلب الثالث).

المطلب الأول: نحو مفهومة الأمن القومي الجزائري

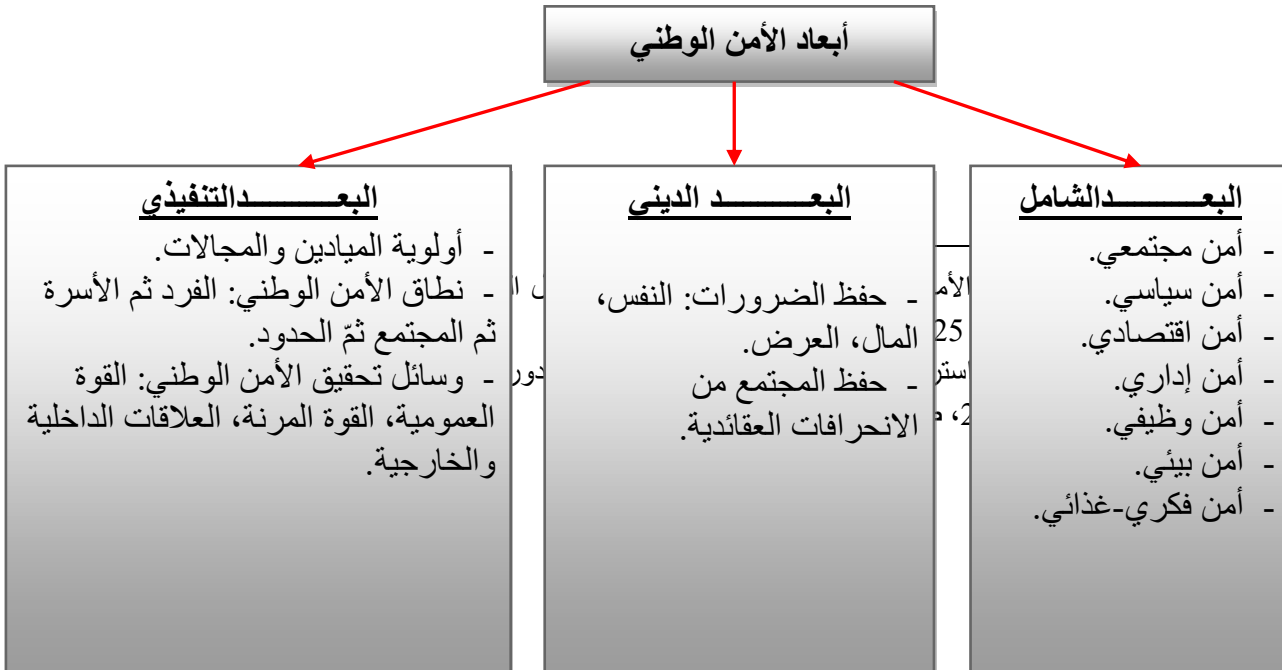
إن الوقوف على المعنى الحقيقي لمفهوم "الأمن الوطني" يدفعنا على توضيح معنى "الأمن القومي"، فالغالب أنهما مفهومان متلازمان، فبعض الدول يتمثل لديها الاصطلاح اللغوي بين "وطني-قومي" ونطلق مصطلح الأمن القومي على أمن الدولة أو مجموعة من الدول كأن نقول الأمن القومي العربي، كما تفضل دول أخرى الفصل نهائيا بين الدالتين، حيث تنسب الأمن الوطني إلى أمن وحدة دولية دون باقي الوحدات؛ ذلك أنه إجراء ووسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية الذاتية في حدود مقدراتها الوطنية على عكس مفهوم "الأمن" الذي يدل على أمن مجموعة من الدول تجمعها روابط مشتركة ومصالح واحدة في إطار قانوني تعاقدى مشترك¹.

الفرع الأول: مفهومة الأمن الوطني

يعد مفهوم الأمن الوطني حديثا نسبيا على الرغم من حدة الغموض الذي يكتنفه خاصة حول طبيعته وأبعاده، فلم يتطور هذا المفهوم إلا في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية أين أنشأت الولايات المتحدة ما سمي بـ"مجلس الأمن الوطني" سنة 1947، وظل هذا المفهوم محتكرا من طرف القوى الكبرى إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إليه لدى الدول النامية والضعيفة².

حيث لم يقتصر مفهوم "الأمن الوطني" على البعد العسكري في تلبية الاحتياجات الأمنية للدول وحمائتها من مختلف الأخطار الداخلية والخارجية، بل تعداه ليشمل ميادين أخرى كالتعليم والبيئة والصحة والاقتصاد وغيرها من الأبعاد التي يمكن تلخيصها من خلال هذا المخطط³:

أبعاد الأمن الوطني



من خلال استقراء المعلومات الواردة في الجدول يتضح لنا بشكل جلي شمولية موضوع الأمن وعدم اقتصره على مجال واحد من المجالات، وهذا ما يدفعنا إلى عرض أهم الاتجاهات والمدارس التي اهتمت بمسألة الأمن الوطني منها ما يلي:

أولا-الاتجاه التقليدي: يرى أنصار هذا الاتجاه، من ضمنهم "آدم سميث" أن الأمن الوطني محصور في "البعد العسكري للأمن" أي توظيف "القوة الصلبة" في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، ومنها مجابة أي تهديد أو تحدي خارج الحدود وهو الذي أسماه بـ"مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع" حيث ساد هذا المفهوم فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية حين كان النظام الدولي آنذاك قائما على معادلة "أولوية البندقية على رغيف الخبز"².

غير أن أنصار هذا الاتجاه وجهت إليهم جملة من الانتقادات بسبب قصور أبعاد الأمن لديهم وانحصارها في الجانب العسكري لعل أهمها ما يلي³:

- 1- إن التركيز على التهديد الخارجي يؤدي على غض الطرف عن التهديدات النابعة من الداخل كالآفات الاجتماعية، البطالة، الهجرة... إلخ.
- 2- احتكار قطاع الأمن العسكري لهامش كبير من ميزانية وموارد الدولة وهذا ما يضعف النسيج القطاعي في باقي الميادين بما يخلق فجوات اقتصادية وسياسية يصعب توجيهها والتحكم فيها لاحقا.
- 3- إن ارتفاع تكاليف الإنفاق على الأسلحة والعتاد الحربي يساهم في انتعاش اقتصاد الدول الصناعية الكبرى، بما يحقق خدمة مجانية لها نحو الاستمرار في الهيمنة وسط التسلسل واحتكار المنافسة في السوق، فضلا عن الدور الكبير للقوى الكبرى في تأجيج الأزمات والصراعات وبؤر التوتر بما يخلق أسواقا واسعة للأسلحة (ليبيا، سوريا، الصومال... إلخ)⁴.
- 4- إن المغالاة في الإنفاق على قطاع الأمن والدفاع العسكري يؤدي حتما إلى زيادة نفوذ هذا القطاع على باقي القطاعات الأخرى، وهو يعتبر بهذا خطوة بناء دولة بوليسية تتنافى كليا

1- الأهداف الإستراتيجية هنا نقصد بها تحقيق الأهداف القومية أو تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل غير دبلوماسية، وهو ما يسمى بالقوة الصلبة في حقل العلاقات الدولية التي جاءت بها المدرسة الواقعية.

2- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص. 27.

3- بلهول نسيم، "الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري"، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، بلهول نسيم محررا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص. 43.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مع المضمون الحقيقي للأمن الحديث، لذلك وجب في هذا الإطار، الأخذ بعين الاعتبار لعناصر ثلاث¹:

أ- الرفاه الاقتصادي الذي يتحقق بالعدالة التوزيعية وإشباع الحاجيات الأساسية لمواطنين.
ب- التوازن في تأمين البيئة الداخلية (فتح المشاركة السياسية أمام الجميع، ترشيد الحكم، احترام قواعد ومبادئ الديمقراطية) والبيئة الخارجية (مواجهة الأزمات الإقليمية والدولية بحنكة دبلوماسية، توسيع شبكة العلاقات الدولية وحسن الجوار، تحقيق السلام الإقليمي والعالمية).

ج- مراعاة الجوانب العسكرية سواء تعلقت بالأفراد (الجيش) أو المعدات الإستراتيجية (أسلحة+عتاد) دون أن يكون على حساب باقي القطاعات الأخرى في الدولة.²

ب-الاتجاه الحديث: وهو الاتجاه الذي فرضته التحولات الدولية التي طرأت على بيئة النظام الدولي وكذا المنظومة العلاقاتية بين الدول، حيث تلاشى مفهوم "الدولة القومية" التي أسست لها معاهدة "وستفاليا" 1648 وتراجع دور "السيادة الوطنية" أمام تنامي ظاهرتي العولمة والاعتماد المتبادل.

ثانيا- الإتجاه الحديث: كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 بمثابة نقلة نوعية في مفهومة "الأمن القومي" للدول، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية حربا شرسة ضد "الإرهاب" باعتباره الخطر الرهيب الذي يواجه العالم، متخذة مسارا واحدا لذلك وهو ما نلاحظه بشكل دقيق في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الذي وجهه للكونغرس الأمريكي سنة 2002 بالقول: "سوف تستغل الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوسيع فوائد الحرية عبر العالم؛ سوف نعمل بنشاط لإدخال الأمل بالديمقراطية والتطور والأسواق الحرة والتجارة الحرة إلى كل ركن من أركان العالم. لقد علمتنا أحداث 11 سبتمبر أن بمقدور الدول الضعيفة مثل أفغانستان أن تشكل خطرا عقيما على مصالحنا القومية تماما كالدول القوية. لا يصنع الفقر من الفقراء إرهابيين وقتلة، إلا أن الفقر والمؤسسات الضعيفة والفساد يمكنها أن تعرض دولا ضعيفة لأخطار قيام شبكات إرهابية وكارتيلات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية"³.

إن نص الخطاب هذا يوضح التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم الأمن القومي للولايات المتحدة ومنه إلى باقي دول العالم، حيث لم تعد الطريقة العسكرية وحدها كفيلا بحمايته بل تعداه إلى طرق أخرى كالتجارة والأسواق الحرة والتدفع بنشر الديمقراطية.

وبالرجوع إلى مجال التنظير في العلاقات الدولية؛ جاء وزير الدفاع الأسبق "روبرت مكنمارا" في كتابه "جوهر الأمن" أن "الأمن يعني التنمية" وفي هذا إشارة واضحة إلى علاقة الأمن القومي بالرفاهية الاقتصادية التي تؤدي إلى نهاية المطاف إلى تأمين القدرات العسكرية⁴.

¹- بلهول نسيم، المرجع السابق، ص. 44.

²- المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

³-إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، "نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش الابن إلى الكونغرس الأمريكي" بتاريخ 20 سبتمبر 2002، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية DAS، دمشق، 2002، ص. 05.

⁴- بلهول نسيم، مرجع سابق، ص. 42.

لذلك فإن "الأمن القومي" لم يعد مفهوما مقتصرًا على الجوانب العسكرية فحسب، بل تعداه إلى جوانب أخرى تهدف إلى تنمية قدرات الدولة، على اعتبار أن هذه الأخيرة لم تعد الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، وهو ما أظهرته الليبرالية الجديدة التي أعقبت فترة الحرب الباردة حين أظهرت تفوق قطاع اقتصاد السوق على قطاع الشؤون العسكرية تماشيًا مع التحول في مفهوم القوة من مفهوم "القوة الصلبة" إلى "القوة المرنة" إلى القوة "الناعمة" التي تلقتي كلها في سلة الاقتصاد الذي استطاع الحد من القضايا السياسية العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار، ونجد ذلك في رؤية "كين بوث" (Ken BOOTH) الرامية إلى توطيد علاقات التعاون بين الهيئات والمنظمات الدولية بما يحقق "النجاح الاقتصادي" الذي يكفل في الأخير تعزيز السلم والأمن الدوليين، حين يقول بهذا الخصوص: "إن القوة في الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الاحصائيات العسكرية"¹.

وفي السياق ذاته يرى "مازن الرمضاني" أن من الصعوبة بما كان تحديد تعريف موحد ومشارك لمفهوم الأمن القومي وذلك بسبب تعدد أبعاده ومستوياته غير أنه يستطرد قائلا: "إن الواقع الأكاديمي لا يلغي أن أغلب مفاهيم الأمن القومي إنما تلقتي ضمنا أو صراحة على مسألة تأسيسية هي أن الأمن القومي على صلة وثيقة بجانبين مترابطين أحدهما موضوعي ومفاده غياب التهديد للقيم المكتسبة والثاني يتضمن غياب القلق من احتمالية تعرض هذه القيم للتهديد، ونظرا لترابطهما يضحى واضحا أن الأمن القومي إنما يعكس حالة التحرر من الخوف" ويرى أن الأمن يفرز ثلاث أبعاد هي²:

-البعد الأول: يفيد هذا البعد بأن الأمن القومي يهدف إلى تحقيق غاية رئيسية ترتبط بوجود الدولة وهي ضمان قيمتها الأساسية والمصالح التي تعبر عنها.

-البعد الثاني: يتضمن صعوبة قياس درجة الأمن بسبب صعوبة تحديد قدرات ونوايا ومصادر التهديد ونتائجه.

-البعد الثالث: يشير إلى ديناميكية مفهوم الأمن، غير أنه يدخل ضمن إطار متغيرات داخلية وخارجية تتميز بالتحول والتغير السريع³.

الفرع الثاني: الأمن القومي الجزائري

وهو الجزء الذي نوردته في شكل العناصر التالية:

أولا: الإطار النظري في تفسير طبيعة الأمن القومي الجزائري

لعل أهم المداخل النظرية لاستيعاب هذا المفهوم هما المدخلين المواليين:

1- مدخل الهندسة الأمنية: يعكس هذا المدخل أغلب الاتجاهات الفكرية والنظرية التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي ولدت تصورا شاملا لطبيعة الأمن القومي للدول القائم على

¹ - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، بيروت، ص. 18.

² - بلهول نسيم، "مضمون التعريف بالأمن القومي الجزائري"، في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، بلهول نسيم محررا، مرجع سابق، ص. 60.

³ - المرجع نفسه، ص. 60-61.

منظومة متكاملة من الإجراءات القانونية والاجتماعية تتمثل في التركيز على مسائل حقوق الإنسان، التنمية، الديمقراطية، دول القانون والتنمية المستدامة. حيث يعود تطبيق هذا المدخل في الجزائر إلى مرحلة ما بعد "العشرية السوداء" التي عرفتها بلادنا بسبب ظاهرة "الإرهاب" حين عملت حكومة الجزائر برئاسة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى طرح منظومة سياسية متكاملة في سبيل تعزيز مفهوم "الأمن القومي الجزائري" من أجل ضمان هندسة أمنية نوعية، حيث طرحت برامج "التنمية المستدامة" التي هدفت إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل البنية التحتية للبلاد وكذا القضاء على ظواهر اجتماعية كالبطالة والتهميش والحرمان بما يكفل في الأخير بناء دولة "الحق والقانون" وترشيد الحكم استجابة للمعايير المعمول بها دولياً، إذ لا يتحقق ذلك إلا إذا توفرت جملة من الشروط الأساسية، أهمها: العدل في توزيع الثروة، الفصل بين السلطات، استقلالية القضاء، صحافة حرة ونزيهة، إعادة بناء علاقات ثقة بين الحاكم والمحكوم، ضمان حقوق الأجيال المقبلة¹.

2- مدخل الأمن الإنساني: تزايد الاهتمام بمدخل "الأمن الإنساني" بعد أن تعدى مفهوم الأمن البعد العسكري إلى أبعاد أخرى، حيث يقوم هذا المفهوم على تصور جيد للسلام القائم على العدالة الاجتماعية، التحكم في العنف البنيوي الذي يهدد وحدات الدول، خصوصاً بعد التحولات البنوية وتغيير الخريطة الجيوسياسية التي ميزتها الصراعات الإثنية الداخلية والإقليمية، أين بات التركيز على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة هو الهدف الأبرز لأي برنامج تعاون، سواء كان دولياً أو غير حكومي².

ثانياً: مفهومة "الأمن القومي الجزائري"

يعود الاهتمام بمسألة "الأمن القومي الجزائري" لدى الباحثين والمفكرين الجزائريين إلى مرحلة نهاية العشرية السوداء تزامناً مع الحملة الشرسة التي قادتها الولايات المتحدة للحرب ضد الإرهاب، حيث صنفت العديد من دول العالم الثالث إما دولاً "فاشلة" أو "مارقة"؛ بينما صنفت البعض الآخر بـ"الدول الصديقة"، حيث يلعب عامل المصلحة دوراً كبيراً في هذه التصنيفات التي تجيز للولايات المتحدة اتخاذ إجراءات شديدة تركز مفهوم "الاختراق الخارجي" الذي يعتبر أكبر تهديد خارجي تعاني منه الجزائر، لذلك عرّف الأمن القومي الجزائري من طرف بع الباحثين بأنه "حماية الوطن من خطر القهر على يد قوة أجنبية" وهذا ما يفسر الخطوات الملموسة التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني في تأمين حدود البلاد، وكذلك تأمين السياسة الخارجية للبلاد من طرف الدبلوماسية الجزائرية التي تنتهج مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" تزامناً مع سياسة "التسوية السلمية للقضايا الإقليمية" وفق عمليات التسوية المتفق عليها في إطار القانون الدولي³.

وفي سياق تأمين الدفاع الوطني ودرء مختلف الأخطار والتهديدات الخارجية (البعد العسكري في الأمن القومي الوطني) يعد الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني صمام الأمان وضامن الأمن والاستقرار، حيث يُعد حماية التراب الوطني في أوقات السلم والحرب من أبرز المهام الدستورية الموكلة إليه، حيث نصت المادة 08 من دستور 1963 على أن "... يضمن الدفاع عن إقليم

¹ عبد العزيز زهر، "العولمة والأمن"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 01، السداسي الأول 2014، الجزائر، ص. 153-154.

² المرجع نفسه، ص. 151.

³ بلهول نسيم، "مضمون التعريف بالأمن القومي الجزائري"، مرجع سابق، ص. 66.

الجمهورية"، بينما نصت المادة 82 من دستور 1976 على ما يلي: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري" وهو ما نصت عليه الدساتير اللاحقة. ووفق ما ورد أيضا في مختلف التعديلات الدستورية أيضا مثلما نص عليه تعديل الدستور لسنة 1989 الموافق لـ 28 شباط 1989، الذي أكد على المهمة الدائمة للجيش الوطني الاطلاع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها، البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"¹.

وفي السياق ذاته، ألقى نائب وزير الدفاع الوطني، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي كلمة له أمام أفراد الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة لشرشال في جوان 2011 حث فيها أفراد وإطارات الجيش الشعبي الوطني على التحلي باليقظة في أداء المهام الدستورية النبيلة الموكلة إليهم، خاصة في المناطق الحدودية الشاسعة ببلادنا التي أصبحت مجالا خصبا لمختلف الأخطار والتهديدات القادمة من دول الجزائر، خاصة ليبيا، مالي، والنيجر، فضلا عن ظاهرة الإرهاب العاب للحدود، وأردف قائلا: "... إن متابعة كل أسباب الأمن ببلادنا، وتوفير الأجواء الآمنة لمواصلة مشوار نمائها، يستوجب بالضرورة السهر أيضا على متابعة مجريات وتطور أحداث المرحلة العصبية والدقيقة والحساسة التي تمر بها حاليا قارتنا الإفريقية ومنطقتنا العربية القريبة والبعيدة ومخاطرة تأثيراتها السلبية على جهود توفير موجبات السلم والأمن محليا وإقليميا"².

وغير بعيد عن المهام الدستورية الموكلة للجيش الشعبي الوطني؛ وفي إطار الاحترافية الكبيرة التي أصبح جيشنا يتحلى بها تماشيا مع عصرنة وتطور الجيوش بالعالم، ظهر ما يعرف بـ"العمليات العسكرية غير الحربية" والتي تشمل مختلف الأعباء الإنسانية، الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال ولغاية يومنا هذا ويمكن تلخيص أنشطة الجيش الوطني غير الحربية فيما يلي:

- المشاركة في المشروع الوطني الرامي إلى استكمال الاستقلال في مختلف القطاعات كتطهير الحدود الشرقية والغربية من الألغام المضادة للأفراد والجماعات الموروثة عن الاستعمار والتي لا تزال آثارها لحد الآن.
- سد الفراغ في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- المساهمة في بناء مرافق الخدمات وتقريبها من المواطنين.
- تحقيق مشاريع الرباعي الأول، وبرامج الخاصة بتنمية المناطق الريفية والفقيرة.
- بناء القرى النموذجية ومختلف مرافقها الحيوية.
- بناء السدود الجديدة، شق الطرق، حفر الآبار ومد الأنابيب.
- فك العزلة عن المناطق النائية وبناء المدارس والثانويات والجامعات في الكثير من ولايات الوطن.

¹-منصور لخضاري، " مرجع سابق، ص . 120-121.

²- كلمة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012، الجزائر، ص 33.

- مشروع طريق الوحدة الإفريقية والسد الأخضر، ومشروع ألف قرية وقرية.
- المساهمة في إنقاذ وانتشال ضحايا الزلازل التي عرفتها البلاد (زلازل الأصنام، زلزال بومرداس...)، والفيضانات، وهي الإنجازات التي أشاد بها المواطن والقيادة، وحتى الأشقاء والشركاء الإقليميون والدوليون.¹

إن الأنشطة العسكرية غير الحربية للجيش الشعبي الوطني والتي تسهم في تأمين البلاد من مختلف الأخطار نجد أن الكثير من الدراسات تناولت الأبعاد الغير عسكرية للأمن القومي للدولة وهو ما يعني أكاديميا بالعدول عن الطريقة التقليدية لمفهوم الدفاع الوطني وهذا ما ركز عليه "ريشارد بيتس" بقوله: "يتسع مجال الدفاع ليشمل مسائل أخرى غير الأمور العسكرية"، أي المجالات السياسية والاقتصادية للأمن العصري كالأمن الاقتصادي (حماية اقتصاد الأمة من الانهيار)، أو الأمن التكنولوجي (اكتساب التكنولوجيا العصرية من أجل مسايرة التطور الصناعي والاقتصادي في العالم) وحتى الأمن البيئي دون إهمال البعد العسكري الذي لا يهمله "ريشارد بيتس" Richard BITESS "حين يستطرد قائلاً: "إن الحرب والاستراتيجية تشكلان -من دون شك- صلب السياسة الدفاعية"².

وفي السياق ذاته فإنّ الأمن القومي للدولة يتمّ تحديده في مجال الدفاع المدني الذي يكفل ضمان الأمن العمومي وحماية المدنيين وأموالهم، ثم الدفاع الاقتصادي الدبلوماسي الذي يضمن حماية المؤسسات الإنتاجية فضلا عن النشاط الدبلوماسي الذي يقع على عاتق ممثلو الدولة في الخارج وفي مختلف المحافل الدولية، ليأتي في مفهوم "الأمن الوطني-القومي" للدولة بأنه "التشكيلة الاستراتيجية الشاملة للدولة التي تهدف إلى المحافظة على الدوام وأمام كل أشكال التهديدات الداخلية والخارجية على حرية ممارسة النشاطات وإنجاز الأهداف السياسية وتحديد المساهمات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية والعسكرية ضمن هذا النمط"³.

ويمكن القول أن مفهوم الأمن القومي الجزائري وفق تعريف الأستاذ "حامد عبد الله ربيع" بقوله: "تلك المجموعة من المبادئ التي تمثل إطار الضمان الأدنى لأي حركة سياسية معادية، بمعنى آخر يقصد بذلك أن كل مجتمع لكي يستطيع حماية تكامله وبقائه لا بد وأن يسعى لإقامة إطار متكامل من مفهوم الحركة بالنسبة لعلاقاته مع جيرانه...". ومن هنا يمكن تلخيص أهم عناصر وخصائص الأمن القومي الجزائري كما يلي⁴:

- 1- أن الأمن القومي الجزائري يعتبر قيمة سياسية ذات طابع يتميز بالنسبية والديناميكية والتغير والتحول، لأنها تدور حول الجسد السياسي والجغرافي الجزائري المحدد بزمان ومكان.
- 2- أن الأمن القومي الجزائري يتشكل عبر تناسق وتكامل بين معطيات البيئة الداخلية ومخرجات البيئة الخارجية من أجل حماية البلاد من أي تهديد خارجي قبل وقوعه أو بعد وقوعه عن طريق محاولة إيجاد الآليات الكفيلة بالقضاء عليه وضمن عدم انتشاره.

¹- علي بوشربة، "الواجب المقدس في كل الظروف"، مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012، الجزائر، ص 36.

²-منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 120.

³-المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

⁴- بلهول نسيم، مرجع سابق، ص 77-78.

3- السياسة الخارجية للجزائر ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية التي تفرض في بعض الأحيان ضرورات وحتميات تفرضها المعطيات الإقليمية والدولية (دوبان السيادة الوطنية في العولمة، وتلاشي الحدود).

4- الأمن القومي الجزائري هو عنوان بارز للسيادة الوطنية وجب حمايته وصيانته تفاديا لأي اختراق يطال المساس بالسيادة الوطنية.

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية في حوض المتوسط

إن دراسة موضوع "الأمن القومي الجزائري" يؤدي بنا إلى أن نتطرق إلى مفهوم وخصائص العقيدة الأمنية التي تتحلى بها الجزائر في الاستجابة لمختلف التحديات والتهديدات المحدقة بأمنها القومي؛ الموضوع الذي نفضل فيه وفقا للعناصر الموالية:

الفرع الأول: مستويات التحليل النظري لمفهوم العقيدة الأمنية

إن عملية دراسة وتحليل العقيدة الأمنية للجزائر تقتضي منا التطرق في البداية إلى أهم المداخل والنظريات في تفسير وتحليل العقيدة الأمنية؛ لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: مدخل الاستراتيجية في فهم العقيدة العسكرية

إن عملية التخطيط وإدارة مختلف الأنشطة العسكرية، تتم وفق المدخل الكلاسيكي للاستراتيجية على عاملين اثنين:

1- **المستوى الاستراتيجي:** الذي يحدد لنا التصور العام للعمليات في ساحة المعركة، وستضمن التصور العام للعمليات وكذا مختلف التحركات للعدو وهذا ما يتيح للقائد الاستراتيجي وضع خطته الشاملة على المدى القريب والبعيد.

2- **المستوى التكتيكي:** أي التعبوي الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حد من "المنافرة والأسلحة" أثناء القتال بما يتيح للقائد الميداني اختيار القواعد المناسبة التي تتلاءم مع شروط وتطورات المعركة.¹

وفي السياق ذاته نجد الجنرال الروسي "كارل فون كلاوزفيتز"، يعرف الاستراتيجية بأنها: "فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، فالاستراتيجية تصنع مخططات الحرب، والتطور المتوقع للمعارك الحربية كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في المعركة"².

بينما نجد الجنرال الألماني الشهير "جون مولنتكه" أكثر دقة في وضع تعريف لمفهوم الاستراتيجية في جانبها العسكري إذ يقول: "إنها إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت

¹ - الأمريال بيبير سيليربييه، الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، تر: أحمد عبد الكريم، دار الأهالي للنشر والتوزيع، مصر، 1988، ص. 85.

² - بلهول نسيم، الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص. 46.

تصرف القائد، إلى الهدف المطلوب" وهذا الطرح يعد الأكثر واقعية نظرا لأنه يربط مطابقة الأهداف المسطرة في البرنامج أو الخطة العسكرية مع حجم الموارد والوسائل المتاحة¹.

أما رواد الاتجاه الحديث في دراسة "الاستراتيجية" فإنهم يربطون هذا المفهوم بعنصر الأمن القومي للدولة الذي يتضمن أبعادا مختلفة للأمن لا تقتصر فقط على البعد العسكري أثناء المعركة أو التهديد، وفي هذا الصدد يأتي الجنرال الفرنسي "أندريه بوفر Andrïe BWOFFER" بتعريف حديث للاستراتيجية حين يقول: "إنها عملية استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف، من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو، عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة". ويقصد بالإمكانات القومية المتاحة كل الموارد والمقدرات القومية الاقتصادية والجغرافية والسياسية والاجتماعية منها، ويوافقه في ذلك الجنرال "د. ك. ك. بالهندي" الذي تناول مفهوم الإستراتيجية بمعناها الواسع ووصفها بأنها "فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة من الأمم (إقليمية الأمة) من أجل حماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين"².

ثانيا: مدخل التحليل الجيوبوليتيكي

يعتمد هذا المدخل في تحليل القضايا الإقليمية والعالمية على دراسة جغرافية المنطقة بالدرجة الأولى، يعني التي تحدد طبيعة الخطة العسكرية والاستراتيجية المتوخاة اتجاه أي تهديد أو أزمة أو صراع ذو طبيعة إقليمية أو دولية، لذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن التحليل الجيوبوليتيكي للمنطقة هو الذي يحدد العقيدة الأمنية والعسكرية للدولة التي لا يمكن تغييرها بل يمكن توفير الموارد والمسائل اللازمة لها، وتبعاً لذلك "سبايكن Spaiken" أن "طبيعة المشكلة التي تؤخذ بنظر الاعتبار هي تحدد ليس فقط طبيعة التحليل الجغرافي بل كذلك حجم المنطقة التي يجب تحليلها". لذلك فإن كل من لا يملك القدرة الجغرافية على التحليل لا يمكنه التنبؤ بالمخاطر، حيث كانت العوامل والمتغيرات الجغرافية قديماً وحديثاً بمثابة المسرح الذي يوجه الأحداث والمتغيرات التي تعتمد أساساً على اختبار البيئة الطبيعية والسكانية والموارد الطبيعية وطرق المواصلات المختلفة؛ المستوى الثقافي والتقني؛ المخزون الطبيعي من الثروات الطبيعية الكامنة ودرجة توظيفها واستثمارها³.

كما تجدر الإشارة أيضاً أن هذا المدخل يتناول دور التكنولوجيا المتقدمة ونتائجها الخلاقة باعتبارها عاملاً في أي تحليل للسياسات الدولية والإقليمية؛ ذلك أن مستوى أي دولة في النواحي التكنولوجية المرتبطة بقدراتها العسكرية والاقتصادية يعكس سمعتها ومكانتها الدوليتين، بل أنها أصبحت من متطلبات العصر الحديث حتى يتحقق للدولة مفهوم "الأمن التكنولوجي"⁴.

وحتى يكون التحليل الجيوبوليتيكي لمنطقة أو دولة معينة صائبا لا بد أن يتناول الأبعاد الرئيسية التالية⁵:

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - بلهول نسيم، الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري، المرجع السابق، ص. 46-47.

³ - فؤاد حمد خورشيد، الجيوبوليتيكي المعاصر: تحليل، منهج، سلوك، المديرية العامة للطبع والنشر، كردستان العراق، 2013، ص. 19-20.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 22.

⁵ - المرجع نفسه، ص. 28.

- **البعد الأول:** المنطقة أو الإقليم أو الدولة من خلال دراسة خصائصها الجغرافية والطبيعية.

- **البعد الثاني:** دراسة تاريخ المنطقة الذي يشكل السلوك السياسي والإرث الحضاري للمنطقة، بما يعكس توجهاتها الإقليمية والدولية، فعلى سبيل المثال، الجزائر تربطها علاقات كبيرة مع فرنسا نظرا لارتباطهما بالعامل التاريخي (الاستعمار) والجغرافي (القرب الجغرافي)، كما أن فهم العامل التاريخي يوسع قدرة الدولة على التأثير في حقل العلاقات الدولية.

ثالثا: مدخل الجيوبوليتيك والعولمة

بعد نهاية الحرب البارد، وانتشار ظاهرة العولمة بات واضحا وتلاشى وضعف التحليل الجيوبوليتيكي للأحداث الدولية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقات الدولية أصبحت محصورة في الأسواق العالمية وثورة المعلومات والتجارة الحرة وحركة رؤوس الأموال بما جعل بعض المفكرين ينتبؤون بزوال دول المدخل الجيوبوليتيكي في التحليل، غير أن رواد هذا المدخل يتناولون الموضوع من زوايا أخرى أكثر اتساعا، إذ نجد "فيرون فان ديك Vyron VAN DIEK" يمزج بين الجوانب الجغرافية في التحليل وكذا المعطيات الجديدة التي أفرزتها العولمة بالقول: "إن دراسة الموقع وحجم الدولة يجب أن يرتبطا بالتطور التقني ومستوى التقنية، فالاتصالات أفقدت معظم العوامل الجغرافية خصائصها وفوائدها كمواقع دفاعية، فحتى الجبال والبحار فقدت أهميتها السابقة وأصبحنا بحاجة إلى دفاعات جديدة"¹.

وبهذا يلخص البروفسور "حمة فؤاد خورشيد" طريقة تحليل وفهم الأبعاد الجيوبوليتيكية لمختلف القضايا والمشاكل ذات البعد الإقليمي والعالي ذات العلاقة بدراسة "الأمن الإقليمي أو الدولي" أو المحلي في ملاحظتين اثنتين²:

- **الأولى:** أن سقوط جدار برلين عام 1989 أدى إلى سقوط كل الفرضيات الجيوبوليتيكية (القديمة) وتحولت بصفة آلية إلى فرضيات جغرافية تاريخية.

- **الثانية:** أن الجغرافية لوحدها لم تعد الضامن الوحيد للأمن وذلك بسبب تداعيات الثورة التكنولوجية، كما أن الأمن لا يتأتى من القوة العسكرية لوحدها.

الفرع الثاني: نحو فهم العقيدة الأمنية الجزائرية.

أولا- مفهومها:

يعرف مفهوم العقيدة في أدبيات اللغة العربية بأنه "ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان" فهذا يشمل العقيدة الدينية، أما العقيدة العسكرية فقد عرفها الفكر الإنجليزي بأنها "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية الهادفة إلى إرساء نظريات العلم العسكري وفن الحرب" وهذا ما ذهب إليه

¹ - فؤاد حمد خورشيد، المرجع السابق، ص. 31-31.

² - المرجع نفسه، ص. 33.

"كلاوزفير" الذي حدد استخدامات العقيدة العسكرية في نشاط القوات المسلحة في حالتها السلم والحرب¹.

حيث تعد العقيدة الأمنية أو العسكرية لأي دولة بمثابة "توجه عام" لمصالح الدولة الداخلية والخارجية الرامية إلى الحفاظ على أمنها القومي، ويقصد بالعقيدة كل ما تعتقده الدولة وتتصوره كأسلوب ونهج وسياسة تفيد بمجابهة الأخطار التي تهدد سلامتها الترابية والاجتماعية، لذلك نجد أن التعريفات التي تناولت هذا المفهوم اختلفت باختلاف مهددات الأمن القومي للدولة أو باختلاف الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة للحفاظ على نهجها القومي الذي اختارته، وحسب تعريف اللواء الركن "جمال الدين محفوظ" فإنها: "السياسة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في كل أمور الصراع المسلح، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب"².

فمن خلال التعريف الذي بين أيدينا نستنتج أن العقيدة الأمنية ما هي إلا انعكاس للتوجهات الرسمية للدولة في مجال الحرب والقوات المسلحة، أي أن هذا التعريف يربط مفهوم العقيدة الأمنية والعسكرية بالجانب التقني للمؤسسة العسكرية.

وفي تعريف آخر نجد أن العقيدة الأمنية هي عبارة عن تصور عام استشرافي استباقي لإمكانية حدوث صراع أو عمليات قتال مع جهة محددة معلومة الزمان والمكان، حيث تعرف العقيدة الأمنية بأنها "مجموعة آراء وأفكار حول جوهر الحرب المقبلة المحتملة وأهدافها وطبيعتها، وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة ووسائل الصراع اللازمة لخوضها ضمن استراتيجية معينة"³.

ثانيا- مصادرها:

تتعدد مصادر العقيدة الأمنية بتعدد مجالاتها وطابعها ويمكن حصر هذه المصادر في ما يلي:

1- التوجه العام للدولة: إذ يصطلح عليها أيضا بـ"الفلسفة السياسية للدولة" فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تنتهج فلسفة سياسية واضحة حيال مختلف الصراعات والنزاعات التي تخوضها، ألا وهي فلسفة "الحرب الوقائية" التي تخوضها حماية لمصالحها القومية والاستراتيجية في كل بقعة من العالم، كما تجدر الإشارة إلى وجود عقائد عسكرية وأمنية ذات طبيعة مؤقتة تنتهي بانتهاء الصراع أو الحرب أو الأزمة⁴.

2- المسار التاريخي للدولة: إن الدولة التي لا ماضي لها لا حاضر ولا مستقبل لها، والدولة التي لا تملك رصيда تاريخيا مشرفا لا يمكنها بناء تصور عقدي تقوم عليه فلسفتها الأمنية والعسكرية، فالجزائر مثلا تملك رصيда أو مسارا مشرفا تاريخيا يمنحها مكانة جيو-استراتيجية سواء على المستوى الإقليمي أو الحضور القوي دوليا في مختلف المحافل الدولية.

¹ نسيم بوبرطخ، "العقيدة العسكرية"، مجلة الجيش، العدد 580، نوفمبر 2011، الجزائر، ص. 60.

² منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 122.

³ منصور لخضاري، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

⁴ -، المرجع نفسه، ص. 123.

كما أن المسار التاريخي للجزائر في خوض حرب التحرير وبعدها حروب اقتصادية (تأمين المحروقات، حركة عدم الانحياز) يجعلها دعم أساسي للشعوب الراغبة في التحرر من الاستعمار والطغيان (الصحراء الغربية، فلسطين... إلخ).

3- التحديات والتهديدات الأمنية: إن حجم وطبيعة مهددات الأمن القومي للدولة يجعلها في وضعية تجبرها على اتخاذ سياسة أمنية واضحة حيال أي تهديد محتمل من أي مكان وفي أي وقت، وهنا لا نتحدث عن التهديدات الصلبة (إرهاب، جريمة منظمة...) التي تستوجب استخدام الدولة للقوة الصلبة لمجابهتها، بل نؤكد على التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطابع الاقتصادي (الشركات الاحتكارية) وذات الطابع التكنولوجي (أمن تكنولوجي) وذات طابع بيئي وطاقوي ومجتمعي.

4- العولمة والتطور التكنولوجي: تعد ظاهرة العولمة من أبرز التحديات التي تواجه الدول ذات عقيدة أمنية هشة لما يصاحبها من أخطار جديدة على الأمن القومي للدول، حيث تلاشى بسببها مفهومي "سيادة الدولة" وأصبحنا أمام أخطار من نوع جديد ذابت خلالها الحدود الجغرافية، وتلاشى بسببها التفكير الجيوبوليتيكي الذي جاءت به الجغرافيا السياسية.

إن مستويات التطور التكنولوجي للجيش الوطنية وظهور أحداث المعدات العسكرية وأكثرها تطورا، ألزم الدول بانتهاج سياسة أو عقيدة أمنية تراعي مسألة "عصرنة الجيش" لما لذلك من أثر كبير في رسم السياسات الدفاعية للدولة وتصحيح طريقة انتشار القوات المسلحة¹.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن مفهوم "العقيدة الأمنية" قد انتقل من مفهومه التقليدي المرتبط بـ"القوة الصلبة" إلى المفهوم الحديث للعقيدة الذي يقبل محددات أمنية غير عسكرية (غير حربية)، وهو ما يتطلب مشاركة جميع أفراد المؤسسة الحكومية في بلورة وصناعة عقيدة أمنية تتماشى مع التحولات في البيئتين الإقليمية والدولية.

لذلك فإن العقيدة الأمنية لا يضعها الرجل العسكري فحسب بل يشاركه رجل السياسة والدبلوماسية والاقتصاد والتربية وباقي الشركاء الوطنيين الأكثر اهتماما وإماما وإدراكا بالمعطيات الميدانية والتقنية².

الفرع الثالث: مراحل ومميزات العقيدة الأمنية الجزائرية

تكوّنت العقيدة الأمنية الوطنية عبر مراحل متعدّدة من تاريخ الجزائر الحديث، وتطوّرت من مرحلة إلى أخرى متأثرة بمجموعة من المتغيّرات الداخلية والخارجية، ويأتي عرض هذه المراحل في سياق العناصر الموالية:

¹- منصور لخضاري، المرجع السابق، ص. 124.

²- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أولا- مرحلة الحزب الواحد من 1962-1989:

هي المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، سميت بمرحلة "البناء والتشييد"، حيث عرفت البلاد مشاريع وبرامج عديدة من أجل ملء الفراغ الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في كامل الميادين والقطاعات، حيث اعتبرت التجربة الجزائرية آنذاك في محاربة الاستعمار والتحرر بالتجربة الرائدة التي اعتبرت بمثابة النموذج الناجح الذي أصبح قدوة ومثالا يحتذى به لدى أغلب حركات التحرر في العالم التي تكافح من أجل الاستقلال.

1- تحديات العقيدة الأمنية الجزائرية خلال المرحلة الأولى:

في هذا الإطار تبلورت العقيدة الأمنية الجزائرية، إدراكا من صانع القرار السياسي أن الجزائر ترى نفسها قائدا لحركات التحرر العالمية، وكذلك قيادة المغرب العربي مستفيدة من ثقلها الجغرافي والسياسي والاقتصادي والسكاني، وهو ما عبر عنه في تلك المرحلة بـ "التوازن الطبيعي" الذي سرعان ما اصطدم بالإرادة المغربية الرامية إلى لعب نفس الدور في المنطقة؛ هذا التنافس مع المغرب الذي أسهم بشكل كبير في صناعة وتطور العقيدة الأمنية للجزائر خصوصا بعد حرب الرمال سنة 1963 الذي شكل نقطة تحول هامة في منظومة "العقيدة الأمنية" للجزائر التي أصبحت تؤمن بمعنى "التهديد القادم من وراء الحدود"، وهذا ما انعكس على المؤسسة العسكرية للبلاد أين أصبحت هذه الأخيرة متواجدة بقوة على طول الشريط الحدودي مع الجارة المغرب وتم إعطاء الأولوية للقوات البرية في الميزانية والعتاد والمورد البشري على حساب القوات الجوية والبحرية، وهذا ما يفسر خطورة التهديدات البرية القادمة من خلف الحدود¹.

وفي سياق التوتر مع المغرب الشقيق؛ انفجرت قضية "الصحراء الغربية" أين قام المغرب بتقسيم هذا الإقليم مع موريتانيا بعد الانسحاب الإسباني منه دون إقامة أي وزن واعتبار للجزائر، وهو ما اعتبره الرئيس الراحل "هواري بومدين" آنذاك بأنه تغيير في منطقة أمن الجزائر دون اتفاق معها، أي أن إقليم الصحراء الغربية يقع في منطقة حيوية ذات بعد أمني بالنسبة للجزائر وهو ما عبر عنه الرئيس الراحل بالقول: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"².

وهذا ما دفع الجزائر إلى مساندة "جبهة البوليزاريو" باعتبارها الممثل الشرعي للعشب الصحراوي تأكيدا منها على المضي قدما في سياسة العقيدة الأمنية الرامية إلى الوقوف في صف حركات التحرر بالعالم، وردا على الاستفزات المتكررة من الجانب المغربي.

وفي سياق ذي صلة، وفي سياق مساندة حركات التحرر ضد حركة الإمبريالية الكولونيالية العالمية مع الالتزام بمبدأ "الحياد الإيجابي" اتجاه الرحب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 41-43.

² عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 43.

حيث قادت الجزائر حركة دبلوماسية وعسكرية نشطة في سبيل دعم حرية الشعوب المضطهدة، حيث أكدت الجزائر حضورها الدائم في مختلف المحافل الدولية أعلنت خلالها عن الدعم اللامشروط للامتناعي للقضية الفلسطينية أين دعمت الجزائر الجيوش العربية سنة 1973 وشاركت في باقي الحروب العربية-الإسرائيلية بكل وسيلة بشرية أو مادية متاحة، فضلا عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في جوان 1967 وقيادة عملية قطع المحروقات عن الدول المساندة لإسرائيل في حرب 1973 وهذا ما يفسر العقيدة التحررية للجزائر وحضورها القوي في كل المحطات السياسية والمحافل الدولية.

2- العقيدة الأمنية في حوض المتوسط خلال هذه الفترة:

أدركت الجزائر خلال هذه المرحلة الحساسة من استقلالها أهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في مختلف جوانبها خاصة البعد الأمني لمنطقة المتوسط، حيث شكلت هذه الأخيرة جبهة انكشاف أمني وكذلك بؤرة لمختلف الأزمات والصراعات نذكر منها:

-القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي: حيث تعتبر فلسطين من أهم دول فضاء المتوسط إذا أضيفت إليها أراضيها المحتلة عام 1949 وعام 1967، لذلك ولأسباب جغرافية وإيديولوجية ألقت الجزائر بثقلها في هذا الصراع لقطع الطريق أمام دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من دعم إسرائيل باعتبار هذه الأخيرة امتدادا للرغبات الهيمنية في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، وباعتبارها صمام أمام وحارس المصالح الأمريكية في المنطقة.

-النزاع بين تركيا واليونان على بحر إيجه وامتداده إلى منطقة الشرق الأوسط ليتولد الخلاف بين تركيا وسوريا حول المياه ولواء الإسكندرون مما أضعف أي مشروع للتعاون مع تركيا اتجاه دعم القضية الفلسطينية وقطع العلاقات مع إسرائيل.

-الخلاف الجزائر-المغربي حول قضية الصحراء الغربية والذي تقادم لاحقا إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين نجم عنها غلق الحدود البرية التي لا تزال على حالها لحدّ الآن.

كل هذه الأحداث والأزمات جعلت الجزائر تدرك أهمية البعد الأمني الدفاعي ودوره في بلورة "مقاربة أمنية جزائرية" اتجاه مختلف الدوائر الجيوسياسية يأتي في مقدمتها الدائرة المتوسطية دون إهمال باقي أبعاد الأمن، وبهذا الخصوص طرحت الجزائر سنة 1972 مبادرة بعنوان "المتوسط للمتوسطين" ودعت سنة 1973 إلى جعل المتوسط "منطقة سلام وأمن وتعاون" ما عبّر عن أسلوب جديد للعقيدة الأمنية الجزائرية وهو المرونة في معالجة الأزمات، غير أن الدول المتوسطية الأخرى طرحت تصورات أخرى مغايرة للطرح الجزائري يفصل ما بين العلاقات الأوروبية-الشرق أوسطية وما بين العلاقات الأورومتوسطية، وهذا ما يفسر عدم وجود إرادة سياسية أوروبية لإعادة بعث العلاقات في المتوسط الذي يغلب عليها متغير "المصلحة" حيث كانت المصلحة الاقتصادية هي المفسر الوحيد لأي رغبة أوروبية في إقامة علاقات أمن وسلام مع دول حوض المتوسط خاصة الجنوبية منها¹.

¹ - عبد العزيز لزهري، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 01، السداسي الأول 2014، الجزائر، ص 133-134.

إن مسألة تأمين المتوسط وفق التصور الأمني الجزائري في تلك المرحلة ظل محصورا في قطاع المحروقات وكيفية تأمين حماية خطوط نقل الغاز والبتروال الذي يربط الجزائر بأوروبا ما شكل هاجسا أمنيا لدى أوروبا بخصوص حماية طرق الإمداد المهددة بالنزاعات والتهديدات الأمنية القادمة من دول جنوب المتوسط¹.

ثم إن فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد" من سنة 1979 إلى غاية 1992 تميّزت بالتوتر والخلافات انعكست سلبا على نوعية العقيدة الأمنية الجزائرية التي عدلت عن الاهتمام بالجانب الأمني ومواجهة التحديات والتهديدات الأمنية إلى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وتحقيق "الأمن الاقتصادي"، حيث حملت هذه المرحلة عناوين عديدة نلخصها فيما يلي²:

- تراجع أهمية ملف الحوار شمال-جنوب لصالح الولايات المتحدة التي استغلت هذا الفراغ في الاستثمار بمكانة الجزائر في حل مختلف الأزمات العالقة كملف الرهائن الأمريكيين بإيران سنة 1983 والتدخل في تسوية النزاع العراقي-الإيراني سنة 1991.

- الاتفاق المغربي-الليبي برعاية فرنسية من الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" الأمر الذي أضعف الدور الدبلوماسي للجزائر فضلا عن الخلافات بين شركة سونطراك وشركة GDF الفرنسية.

- تهاوي أسعار البترول الذي أدخل البلاد في أزمة اقتصادية خانقة بسبب ضعف إيرادات الخزينة العمومية مما سبب توترا داخليا على مستوى الجبهة الشعبية انتهت بأحداث 05 أكتوبر 1988.

في هذه الأثناء ظلت العقيدة الأمنية الجزائرية محصورة في توفير الدعم العسكري والأمني لجبهة البوليزاريو الصحراوية وتأمين الحدود الغربية والجنوبية من الأخطار القادمة من وراء الحدود بدعم أمريكي-مغربي غير مباشر، وهو ما جعل الجزائر تركز جل اهتماماتها على شراء المعدات العسكرية والأسلحة وإبرام صفقات كبرى مع الاتحاد السوفياتي الذي كان لانهيائه الأثر الكبير على مستوى العلاقات بين الجزائر والقوى الكبرى، وفي ارتفاع نشاط الإجرام والهجرة السرية نحو الشمال، فضلا عن انتشار تجارة الأسلحة وصعوبة التحكم في تجارتها بسبب ضعف برامج التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر ودول الجوار نتيجة للأزمات والمشاكل الحدودية بينها³.

ثانيا- فترة التعددية السياسية من 1991 إلى 2001:

وهي الفترة التي عرفت فيها بلادنا الولوج إلى مرحلة جديدة استجابة للمتغيرات الداخلية، الإقليمية، والدولية؛ المرحلة التي نوجها على ضوء العناصر التالية:

¹- المرجع نفسه، ص 135.

²- عبد العزيز لزهري، المرجع السابق، ص 135-136.

³- المرجع نفسه، ص 136.

1- الظروف والتحديات:

تعتبر هذه المرحلة الحلقة الأضعف في تاريخ الجزائر المستقلة، أين دخلت البلاد في أزمة أمنية بالغة الخطورة والصعوبة رافقتها مجموعة من الأحداث المحلية والدولية نبرزها كما يلي:

أ- المحلية:

- إعلان الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" عن دخول الجزائر في عهد التعددية السياسية وإلغاء العمل بنظام الحزب الواحد وتطبيق أحكام دستور سنة 1989، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

-إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1991 ودخول البلاد في أزمة أمنية.

-إعلان حالة الطوارئ في البلاد.

- انهيار الاقتصاد الوطني وتراجع قيمة الدينار المحلي ولجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية. تعطل حركة التنمية المحلية بجميع أبعاده نتيجة لتعطل نشاط المؤسسات العمومية وتراجع التمويل المحلي.

- انعدام منهج "تسييس التوترات" خصوصا بعد وقف المسار الانتخابي.

- تدخل وسائل الإعلام في تأجيج الأحداث، خاصة الإعلام الغربي (الدول الحاقدة على الجزائر).

- تدخل المؤسسة العسكرية بالقوة ومواجهة المظاهرات بالقمع.

ب- الإقليمية¹:

-بدء التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي على أرضية "أوسلو" وبرعاية أمريكية.

-اندلاع حرب الخليج الثانية 1991.

-اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل "كامب ديفيد" 1979، الذي جعل الأردن يحذو حذو مصر وإقامة اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني سنة 1994، سميت اتفاقية "وادي عربة".

-تراجع مكانة الجزائر على كافة الأصعدة، وحدوث شبه مقاطعة دولية خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، فضلا عن دول الجوار كالمغرب الذي فرض التأشيرة على الجزائريين الراغبين بالسفر إلى أراضيها، ورد الجزائر بغلق الحدود البرية.

ج- الدولية:

-نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين.

-تعاضم الامبريالية الأمريكية وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن زعامة الولايات المتحدة للعالم.

2- الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الأزمة:

¹ - بشتون سليمان الشيخ، الأزمة الجزائرية: جذورها وأبعادها، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر؛ 2012، ص. 209-211.

في ظل أزمة أمنية خانقة عاشتها الجزائر لعقد من الزمن تطلب على القيادة السياسية بالبلاد ضرورة التكيف م مقتضيات المرحلة وما تتطلبه من استراتيجيات حكيمة تكون مدروسة وتناسب مع المعطيات الأمنية.

ويمكن استخلاص أهم السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في إدارة الأزمة الأمنية التي مرت بها بلادنا من خلال الاستعانة بـ "إستراتيجية الإدراك" التي تدرس قدرة صانع القرار على إدراك أهمية المكانة الجيو-سياسية لبلاده أولاً، ثم إدراكه لحجم وخطورة التحديات الأمنية ومدى تأثيرها على مكانة الدولة وكذا نوعية الأداء السياسي الذي تفرضه الظروف.¹

وحتى يتم فهم مدخل "إستراتيجية الإدراك" وتطبيقها على حالة الجزائر تنقسم هذه الإستراتيجية إلى مدخلين:

أ-مدخل "التحفيز الذاتي": عدم التراخي وضبط النفس وخلق هذا المفهوم، حيث نجد أن صانع القرار بالجزائر أثناء مرحلة الأزمة كان على درجة عالية من الوعي والإدراك واستيعاب عوامل التحفيز الذاتي، ففي خطاب له في 08 أكتوبر سنة 1996 وبمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية أشاد الرئيس الجزائري الأسبق "اليامين زروال" بأداء الدبلوماسية الجزائرية واحترافيتها في تسيير الملف الأمني للأزمة؛ داعياً إلى ضرورة الحضور القوي للجزائر في المحافل الدولية بقوله: "إن العلاقات الدولية تشهد تطورات عميقة تتميز باضطرابات في موازين القوى وبتطلعات مشروعة وأيضاً بالتخوف من المستقبل وعدم الاستقرار، فعلى الدبلوماسية الجزائرية أن تلعب دوراً هاماً في إعادة تحديد مفهوم العلاقات الدولية وعلى أساس يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات من أجل الدفاع عن مكانة بلادنا وإسماص صوتها عالياً والحفاظ على مصالحها"².

ب-مدخل "التصلب": يتناول هذا المدخل أيضاً الضرورات الواجب تطبيقها أثناء الأزمة أي عدم إظهار الضعف خاصة "الضعف الأمني" أمام الجميع تقادياً لانتهاز الفرصة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة تحت ذريعة "حماية المدنيين"، حيث أبدت الجزائر استقلاليتها أمام كل مظاهر التبعية لأي جهة إقليمية أو دولية واستبدلت موقف الضعف والتبعية بالموقف الداعي إلى صياغة "إستراتيجية أمنية دولية لمكافحة الإرهاب" وهذا ما يطلق عليه في علم الحرب بـ"تحويل نقاط الضعف إلى مكاسب أمنية"³.

حيث نلمس هذا الموقف في خطابات رؤساء الجمهورية الذين تداولوا عليها أثناء الأزمة، والذين جمعهم موقف موحد في صياغة خطاب سياسي لا يقبل بالتدخل الأجنبي تحت أي ذريعة كانت، على الرغم من الحملات الإعلامية والسياسية التي شنّها الاتحاد الأوروبي عقب أحداث سنة 1997، وإعراجه عن قلقه إزاء الوضع الخطير بالجزائر، إلا أنّ صانع القرار كان عند الموقف الضروري آنذاك على الرغم من أن الفقهاء والأكاديميين والمحللون السياسيون آنذاك توقعوا رضوخ السلطات

¹ - عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997، دار الولاية للنشر والتوزيع، الأردن، دت، ص. 163.

² - عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص. 164-165.

³ - المرجع نفسه، ص. 168.

الجزائرية لكل الضغوط الدولية، إلا أن ذلك لم يحدث وهو ما يفسر لنا التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية في إدارة الأزمة الأمنية¹.

إن هذه العشرية شكلت منعطفًا حاسمًا في تاريخ الجزائر الحديثة، كما شكلت اختيارًا حقيقيًا لما تحمله العقيدة العسكرية الجزائرية من خبرة وكفاءة في مجال إدارة الأزمة، حيث كان مكافحة الإرهاب هو العنوان الأبرز الذي حملته "العقيدة الأمنية للجيش الوطني الشعبية" أين قادت الجزائر معركتها الكبيرة ضد الإرهاب لوحدها ودون تدخل أي قوة أجنبية أو عربية وهذا ما أكسب بلادنا تجربة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، هي الآن التجربة الفريدة من نوعها التي تحضى بإشادة واحترام الجميع.

إن النداء الذي ظلت الجزائر ترفعه هو ضرورة التصدي للإرهاب الأعمى بجميع صورته وأشكاله لكن أي جهة دولية لم توافق الجزائر في مسعاها أو تتخذ لذلك خطوات جريئة أو ملموسة إلى أن ضرب الإرهاب الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 سبتمبر 2001 أين أعيد النظر في البرامج والاستراتيجيات الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتصدي له، كما أن الأطروحات الأكاديمية لدى أغلب الباحثين والمهتمين بمجال العلاقات الدولية ينادون بضرورة إيجاد وصياغة تعريف موحد لمفهوم "الإرهاب" حتى تسهل عملية اكتشافه ومحاربه والتصدي لجميع أشكاله التقليدية منها والجديدة.

إن الجزائر وبفضل تضحيات أبنائها من الجيش الوطني الشعبي والمدنيين وأسلاك الأمن والشرطة وقوات الدفاع الذاتي؛ أصبحت دولة تحظى بالاحترام والتقدير من طرف جميع أعضاء المجموعة الدولية، كما أن تجربة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب أكسبها خبرة وتجربة كافيتين لإدارة الأزمات الداخلية وكذا الإقليمية والدولية خاصة وأن ظاهرة الإرهاب بعد 2001 باتت ظاهرة عالمية لا تتثنى أي دولة من مخاطرها، غير أن هذا الطرح لا يشرع الحرب الأمريكية المزعومة ضد الإرهاب والتي أتاحت لها التدخل الصارخ وغير المقبول في الشؤون الداخلية للدول، بل والتدخل عسكريًا بحجة مكافحة الإرهاب تارة والقضاء على أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى.

يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية خلال هذه المرحلة العصبية هي ذات بُعد "عسكري" محض، كان الهدف منها حماية الأمن الوطني وحماية الموارد القومية للبلاد في الدرجة الثانية.

3- العلاقات الجزائرية الأوروبية أثناء الأزمة:

تأثرت العلاقات بين الجانبين الجزائري والأوروبي بالأزمة الأمنية التي عرفتھا البلاد والتي وضعت الجزائر في سياق جيوسياسي غير مسبوق نتيجة للوضع الأمني السائد في تلك المرحلة والذي خلق نوعًا من العداء الأوروبي للجزائر تمثلت في جملة من الضغوط الإعلامية والحملات الدبلوماسية الرامية إلى عزل الجزائر دوليًا وتضييق الخناق عليها حتى ترضخ للمطالب الأوروبية المتمثلة - حسبها- في وقف القمع خاصة سنة 1997 بعد سقوط العديد من القتلى في صفوف الرجال والنساء والأطفال بعد أحداث: بن طلحة و الرمكة؛ أين تعرضت الجزائر لحملة دعائية دولية غير مسبوق.

ويمكن حصر أهم النقاط التي توضح الموقف الأوروبي اتجاه الأزمة الجزائرية فيما يلي²:

¹- المرجع نفسه، ص. 168 و187.

²- عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص. 168-169.

- اتهام المسؤولين الجزائريين صراحة بالضلوع في أعمال قتل وإبادة المواطنين وتوجيه أصابع الاتهام علنا إلى قوات الدرك الوطني والجيش بناء على شهادات ضباط مستقلين من مهامهم على جد قولهم.
- قيام الاتحاد الأوروبي بدعوة المنظمات الحقوقية والجمعيات ذات الطابع الإنساني بالجزائر إلى تكوين لجان تحقيق لتقصي الحقائق ومطالبة الحكومة بتوفير عناصر الشفافية وكل الظروف الملائمة لعمل هذه اللجان، وهو ما اعتبر تدخلا من نوعية "ناعمة" في الشؤون الداخلية للجزائر.
- قيام الجزائر -وكرر على الخطوة الأوروبية بمطالبة الاتحاد الأوروبي- بالضغط على الدولة من أجل طرد القيادات "الأصولية" التي لها يد فيما آلت إليه أوضاع البلاد، ووقف كل أعمال التمويل التي يقوم بها خواص على أراضي دول الاتحاد والتأكيد على عنصر "الحوار" هو المطلب الشرعي والوحيد الذي تقبل الجزائر التعاون فيه، وهو ما ظهر على لسان سفير الجزائر ببريطانيا حين صرح قائلاً: "إن الحكومة الجزائرية اعتمدت مبادئ الشفافية والتفتح على المبادئ الأساسية لسياستها وخاصة في كل ما يهم علاقاتها مع المنظمات التي تسعى إلى العمل بكل صدق من أجل تحسين حقوق الإنسان بعيدا عن كل ما من شأنه تحويلها إلى سجل تجاري ضارب عرض الحائط بأدنى حقوق شعب وبلد هو ضحية الإرهاب ولو تضافرت جهود كل الدول بإخلاص وأمانة لتم التخلص من الإرهاب"¹.
- وفي السياق ذاته وكرر فعل الجزائر عن التدخلات الأوروبية الغير مشروعة في الشأن المحلي الجزائري، ردت الحكومة الجزائرية بالمواقف التالية كشرط لوجود تعاون أورو-جزائري في مجال مكافحة الإرهاب؛ يقع لزاما على أوروبا أن تنقيد بما يلي:
 - متابعة شبكات الدعم والإسناد للجماعات المسلحة التي تنشط داخل تراب الدول الأوروبية، وتقديمها أمام الجهات القضائية للنظر في أمرها.
 - غلق باب "اللجوء السياسي" للمنتسبين للأحزاب السياسية ذا المرجعية الراديكالية (يقصد بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة).
 - قطع الطريق أمام عصابات الاتجار بالأسلحة التي تنشط في حوض البحر الأبيض المتوسط.
 - أن لا تكون أوروبا سندا ومرفأ من مرافئ تحصن الإرهابيين.
 - رفض كل المطالب الأوروبية في إيفاد لجان تحقيق أو تفتيش أو لجان تقصي الحقائق، باستثناء الوفد الأجنبي الأوروبي بقيادة "أندري صوليار" الذي أكد على طابع المهمة الموكلة إليه والمتمثلة في "الاستمتاع إلى الجزائريين وتقديم المساعدة إذا طلبوها"، فضلا عن تأكيده ضرورة "تشكيل لجنة تحقيق حول الشبكات الإرهابية الناشطة بأوروبا، وتسليمها للعدالة الجزائرية، ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر"².

¹ - المرجع نفسه، ص. 169-170.

² - عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 170-171.

ثالثا مرحلة ما بعد سنة 2001:

تسمّى بمرحلة "الانتعاش الاقتصادي" الذي عاشته بلادنا بعد ارتفاع أسعار البترول والقضاء على مشكل المديونية الذي كان يعتبر بمثابة يد أجنبية داخل الجزائر.

إن هذه المرحلة عرفت أحداثا وتحولات نوعية أثرت إيجابا على العقيدة الأمنية للجزائر، لعل أبرز الأحداث ما يلي:

- 1- مجيء الرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة حاملا معه مشروعا سلميا للخروج من الأزمة التي عاشتها البلاد؛ مشروع على أنقاض قانون الرحمة الذي أقره الرئيس الذي سبقه "اليامين زروال"، حيث استجاب الشعب الجزائري بجميع أطرافه لنداء الرئيس في إطار مشروع "السلم والمصالحة الوطنية" التي أنهت حوالي 10 سنوات من الاقتتال الداخلي.
- 2- إعادة بعث نشاط السياسة الخارجية للجزائر الذي عرف ركودا أثناء مرحلة العشرية السوداء، حيث تعهد الرئيس بإعادة الجزائر إلى مكانتها بين الأمم وهو الدول الذي كلف بهر وزير الخارجية آنذاك "عبد العزيز بلخادم" تحت إدارة وتوجيهات رئيس الجمهورية.
- 3- توجيه مداخل الجزائر من المحروقات نحو بعث مسار التنمية المحلية من بناء للطرق والجامعات والمستشفيات وباقي المؤسسات العمومية.
- 4- تعزيز الأمن القومي الجزائري بهيئات ذات طابع استشاري ومدني وفتح المجال أمام الأحزاب السياسية للمشاركة في الحكومة وباقي الأجهزة التنفيذية.
- 5- الدخول في شراكات وتحالفات استراتيجية مع مختلف الدول والفواعل الدولية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، الصين...).

لقد تبلورت العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل الأحداث والتطورات ضمن مبدأ "الأمن الجماعي والدفاع المشترك" تماشيا مع شمولية الإجراءات وعولمة الأمن في ظل تراجع مبدأ السيادة وتنامي دور الجماعات الإرهابية ونشاط الجريمة المنظمة، وتبنت الولايات المتحدة استراتيجية واضحة حيال مناطق نفوذها وسيطرتها، استراتيجية قسمت خلالها الدول إلى دول "مارقة" و"فاشلة" ودول "ضعيفة" واستثنت من هذه السياسة كل الدول التي تتشارك معها في الأهداف والطموحات واعتبرتها دولا "صديقة" من بينها الجزائر، حيث تتوافق مع الطرح الأمريكي الرامي إلى مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه في إفريقيا والعالم.¹

إن التقارب الجزائري-الأمريكي اقتصر على ملف الإرهاب مع الإشارة إلى تعاون محدود في المجال الطاقوي نظرا للاهتمام الأمريكي بالموارد الطاقوية بالجزائر وبرامج الطاقات المتجددة، وقد شاركت الجزائر بقوة في توطيد أواصر التعاون الثنائي أو المتعدد مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن الإشارة إلى ذلك خلال العناصر الموالية²:

¹ عبد العزيز لزهري، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010"، مرجع سبق ذكره، ص. 191.

² عبد العزيز لزهري، المرجع السابق، ص. 142.

- التعاون في مجال تبادل المعلومات: حيث تعتبر الجزائر دولة محورية في القارة الإفريقية، يمنحها موقعها الجغرافي المتميز دورا حيويا في مراقبة أنشطة العناصر الإرهابية والجماعات المسلحة، وكشف مصادر تمويلها.
- التعاون في مجال تدريب القوات الجزائرية في المدارس العسكرية الأمريكية من أجل مسايرة التطور الحاصل في التقنيات العسكرية واللوجستية.
- دعم الولايات المتحدة للجزائر في مجال البحوث والدراسات كالمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الكائن مقره بالجزائر العاصمة.
- بعث عملية "المسعى النشط" التي نظمها حلف شمال الأطلسي تحت قيادة الولايات المتحدة في إطار الحوار بين الناتو ودول حوض المتوسط.
- تكثيف المبادرات الأمنية كمبادرة دول الصحراء TSCTI مارس 2004، عملية TIMHOK، حيث اعتبر كل من "روبرت شيسو إيميلي Robert CH.IMILEI" و"هيلو بول كيندي Hillo P.KINNIDY" خلال مقال لهما في مجلة Foreign Affairs أنه "من الواجب على الولايات المتحدة تركيز جهودها على عدد قليل من الدول"، وهي الدول التي تصنفها كدول "صديقة" وتسميها بـ"الدول المحورية" في إطار ما يطلق عليه بـ"نظرية الدومينو"¹.

وفي ختام هذا المطلب يمكن تلخيص مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية كما يلي:

1- على المستوى الداخلي:

- حماية الأمن القومي الوطني من شتى الأخطار والتهديدات المحدقة به حتى ولو كانت دولا جارة.
- المشاركة العسكرية في بناء مؤسسات الدولة بعد الاستقلال مهمة خاضها الجيش الشعبي الوطني بمهنية واحتراف كبيرين.
- المؤسسة الأمنية والعسكرية في الجزائر تستمد قوتها من تماسك الجبهة الداخلية.

2- على المستوى الخارجي:

- الدفاع عن الحركات التحررية بالعالم، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها هو أهم ميزة تميز العقيدة الأمنية الجزائرية.
- الحفاظ على الوحدة الترابية للدول وعدم التدخل في شؤونها الخارجية هو مبدأ تسعى الجزائر للحفاظ عليه وحث الجميع على انتهاجه.
- تسعى الجزائر من خلال التحالفات الإقليمية والدولية التي تكون طرفا فيها بأن تخدم المصالح القومية العليا للبلاد وكذلك خدمة القضايا القومية العربية في مقدمتها القضية الفلسطينية.

¹ - المرجع نفسه، ص. 143

- المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمات الإقليمية تبقى ثابتة خصوصا المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية بين واجبات الدفاع الوطني وصناعة الأمن

يشكل الجيش الوطني الشعبي النواة الصلبة لهذه المؤسسة امتدادا لجيش التحرير الوطني الذي خاض الثورة المجيدة التي وحدت الصفوف ونظمت الهياكل وكثفت العمليات القتالية ضد العد الفرنسي وعجلت باستعادة السيادة الوطنية، حيث يعود تأسيس القوة العسكرية الجزائرية إلى مرحلة ثورة التحرير المباركة، وتحديدًا إلى تاريخ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل 1956، التي أعلنت عن ميلاد مؤسسة "جيش التحرير الوطني" في أوت 1956 خلال مؤتمر الصومام الذي دعم الثورة بمؤسسات أكثر تنظيماً وجاهزية للقتال، ومنذ ذلك التاريخ تقاسمت أعباء الثورة وتنظيمها سواء داخل الوطن أو خارجه¹، وعليه تأتي دراسة هذا المطلب في إطار الفروع التالية:

الفرع الأول: بنية المؤسسة العسكرية الجزائرية

يشكل الجيش الوطني الشعبي النواة الصلبة لهذه المؤسسة امتدادا لجيش التحرير الوطني الذي خاض الثورة المجيدة التي وحدت الصفوف ونظمت الهياكل وكثفت العمليات القتالية ضد العد الفرنسي وعجلت باستعادة السيادة الوطنية، حيث يعود تأسيس القوة العسكرية الجزائرية إلى مرحلة ثورة التحرير المباركة وتحديدًا إلى تاريخ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل 1956 التي أعلنت عن ميلاد مؤسسة "جيش التحرير الوطني" في أوت 1956 خلال مؤتمر الصومام الذي دعم الثورة بمؤسسات أكثر تنظيماً وجاهزية للقتال ومنذ ذلك التاريخ تقاسمت أعباء الثورة وتنظيمها سواء داخل الوطن أو خارجه².

قامت المؤسسة العسكرية إبان الثورة بالدور الذي أسست لأجله إثر القرار المتخذ في مؤتمر طرابلس في 16 ديسمبر 1960 التي أنجبت هيئة الأركان الشرقية والغربية ثم هيئة الأركان العامة التي أسسها كل من الراحل "الخضر بن طوبال" و"عبد الحفيظ بوصوف" و"كريم بلقاسم" بعد تشكيل الحكومة المؤقتة، حيث عُيّن الرئيس الراحل "هوارى بومدين" على رأس الهيئة آنذاك منذ تأسيسها في 19 جانفي 1960 على غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 الذي عمل على توحيد الجهود بين جيش الحدود وباقي الوحدات المتواجدة في الداخل وهيكلته بتنصيب الفيالق والكتائب، فضلا عن تطوير أساليب التموين وإنشاء مصالح خاصة بالصحة والتكوين³.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح جيش التحرير الوطني مؤسسة وطنية قادت الثورة بامتياز واقتدار، سمح للقيادة السياسية بعد الاستقلال بتحويله إلى: الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني، متشكلا من ثلاث هياكل رئيسية:

¹ - عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص. 147.

² - عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص. 147.

³ - عبد الغني بشينة ورشيدة الجواني، "ديناميكية جيدة للكفاح المسلح: 51 سنة تمر على ميلاد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني"، مجلة الجيش، العدد 571، 2011، الجزائر، ص. 11-12.

- القوات البرية: كأكبر فصيل من حيث العدد.

- القوات البحرية: تأسست نهاية سنة 1962.

القوات الجوية: تأسست سنة 1963 وهي القوات التي استعصى تحديثها وإنشاؤها من طرف الحكومة نظرا لافتقاد الخبرة والكفاءة والمهلات اللازمة لذلك¹.

وقد أشاد الرّاحل "عبد الحميد مهري" في ندوة نظمتها وزارة المجاهدين بالتعاون مع وزارة الدفاع الوطني يوم 19 جانفي 2001 بالجهود الحثيثة التي تكلفت بإنشاء هيئة الأركان العامة الأمر الذي يندرج في الاستراتيجية العامة لثورة التحرير التي تكلفت ببناء الدولة الحديثة تأسيس الجيش الوطني الشعبي وفاء لتضحيات الشهداء وعملا بمبادئ وثيقة نوفمبر التاريخية².

فكثيرا ما نسمع بعبارة "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني"، غير أن المتمعن في هذا الوصف يدرك أن هناك دلالات عديدة لا تقتصر فقط على الإرث التاريخي الذي خلفه جيش التحرير الوطني بل يتعداه إلى ممارسة الحكم وإعطائه الأولوية عن السياسة في الجزائر، حيث كتب الباحث الفرنسي "جان فرانسوا دغوزان" في عقد السبعينات من القرن الماضي قائلا: "في أي بلد من بلدان المغرب العربي، حتى في ليبيا لم يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر"³.

واستنادا إلى هذا الطرح لا بد من الإشارة أولا إلى الخصائص التي يتميز بها الجيش الوطني الشعبي، والتي نجملها على النحو التالي:

1-المشروعية الثورية: الجيش الجزائري نفرد لوحده بهذه الخاصية، إذ أنه أسبق نشأة عن الدولة الجزائرية وهذه ميزة نادرة عند الدول، حيث يقول "رشيد تلمساني" بهذا الخصوص: "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيوش"⁴.

وعليه، فإن سلطة رئيس الدولة تبقى رهينة قبول ودعم المؤسسة العسكرية له، وأن خياراتها السياسية ستكون محدودة ومحددة في توجهات الجهة التي أتت به ووظفته لصالح خياراتها، وبهذا الخصوص تأتي نظرية ميكيافيلي التي تفيد بأن "الملك لا يمكنه أن يحكم بصفة مطلقة طالما صناع الملك موجودون"، فبناء على هذا الطرح رأى العديد من الخبراء والمهتمين بالشأن السياسي الجزائري أن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة جيء به بعد الاتفاق مع الجيش غداة وصوله إلى

¹ - عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص. 148.

² - عبد الغني بشينة ورشيحة الجواني، مرجع سابق، ص. 14.

³ - ولد الصديق ميلود، "فينومينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر"، في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، بلهول نسيم محررا، مرجع سابق، ص. 169.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 170.

السلطة وهذا رأي لا يقبل الإنكار إذا ما تتبعنا المسيرة التي يحكم فيها الرئيس الحالي والتي تميزت بدفء العلاقة مع المؤسسة العسكرية في البلاد¹.

وهذا ما نستخلصه من ملاحظتنا لرؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا عليه باستثناء الرئيس أحمد بن بلة وعبد العزيز بوتفليقة، حيث قاد الرئيس الراحل "هوارى بومدين" المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر المستقلة وفق رؤية عسكرية محضة أعطت للجيش الضوء الأخضر للقيام بجميع الأعباء داخل الدولة، كما أن إلغاء المسار الانتخابي من طرف الجيش سنة 1992 يفسر إلى حد كبير هذه الفرضية.

2-المورد البشري: من أهم مميزات الجيش الشعبي الوطني أن جل أفرادهم من الشعب سواء كانوا مجندين أو أفراد خدمة وطنية، باستثناء الأفراد الذين يكونون منذ الصغر في مدارس أشبال الأمة.

3-المساهمة في التنمية: ساهم الجيش بعد الاستقلال في كل عمليات التنمية والبناء والتشييد في ظل عدم وجود كفاءات مدنية جاهزة لتسيير مختلف قطاعات الدولة.

4-المشاركة في السلطة: نستطيع القول أن الجيش الشعبي الوطني من خلال قيادته يظل دائما رقما صعبا في معادلة السلطة السياسية بالبلاد يتم الرجوع إليه دائما في أي ظرف من الظروف، وهذا في حقيقة الأمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1989.

الفرع الثاني: البناء الهيكلي والتنظيمي للجيش الشعبي الوطني

تعتبر مؤسسة الجيش الوطني الشعبي أحد الأركان والدعائم الأساسية للدولة الجزائرية إن لم نقل الركيزة الأساسية الذي يستمدّه مورده البشري من الشعب الجزائري، بحيث تتناول الدراسة خلال هذه الجزئية كل ما يتعلق بالأطر الهيكلية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية ببلادنا على النحو الموالي.

أولا-البنية البشرية:

نصّت المادة 83 من دستور 1963 على أن "العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني وأن الجيش الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله الدفاع ودعمه"².

حيث تقوم البنية البشرية للجيش الشعبي الوطني من الشباب الجزائري الراغب في التجنيد في صفوف قوات الجيش بمختلف أشكالها، مع مراعاة توفر الشروط الأساسية لذلك:

- بلوغ السن القانونية 19 سنة.

¹ - بومدين طاشمة، "انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية على مسار العمل التنموي السياسي في الجزائر"، في الملتقى الدولي بعنوان "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014، ص. 02.

² - مصطفى بلعور، "دور القوات المسلحة في التنمية: دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية"، في الملتقى الدولي حول "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، مرجع سابق، ص. 04.

- اللياقة البدنية.
- المستوى العلمي حسب التخصص والرتبة.
- الجنسية الجزائرية.

كما يتدعم المورد البشري للجيش الجزائري بشباب "الخدمة الوطنية" التي تم سنّها بموجب الأمر 82-68 المؤرخ في 18 أبريل، حيث أمر وزير الدفاع الوطني القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ توليه مقاليد الحكم سنة 1999 باتخاذ التدابير اللازمة لتسوية وضعية المواطنين البالغين 27 سنة، وقد مس الإجراء آنذاك حوالي 800000 شاب، وعرفت مؤسسة الخدمة الوطنية فيما بعد إجراءات جديدة كان آخرها قرار تخفيض مدة الخدمة الوطنية إلى 12 شهرا بدل 18 شهرا، وهو القرار الذي لاقى استحسان الكثير من الشباب الجزائري¹.

إن جهاز الخدمة الوطنية يُعد خزاناً بشرياً للجيش الشعبي الوطني لا يستهان به، فهو يوفر فرصة للتكوين من جهة، ومن جهة أخرى سد الفراغ في العديد من مراكز المؤسسة العسكرية، فهي حق وواجب وشرف.

ثانياً- البناء الهيكلي والتنظيم:

وهي الهياكل والأجهزة التي يأتي نعرضها على النحو التالي:

1-وزارة الدفاع الوطني: تعد وزارة الدفاع الوطني رمزا من رموز السيادة الوطنية وهي بمثابة أحد الدعائم الرئيسية لقوة الدولة الجيش، وتعتبر وزارة الدفاع الوطني الوزارة الوصية للمؤسسة العسكرية فهي تضم مجموعة كبيرة من المديريات والأجنحة والمقرات التابعة لها ومراكز دراسات وبحوث تابعة لها أيضا، وتحوي الوزارة أجهزة أمنية واستخباراتية كجهاز الاستعلام والأمن الذي جرى إلحاقه مؤخرا بمؤسسة رئاسة الجمهورية².

2-هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي: سميت قديما بهيئة الأركان العامة أسست بموجب المرسوم الرئاسي الصادر سنة 1964 رقم 64-88 الذي تضمن إنشاء هيئة عامة لأركان الجيش الوطني الشعبي يتولى قيادتها رئيس الأركان، قائد القوات المسلحة ويمكن تقسيمها إلى القطاعات الآتية³:

أ- **قيادة القوات:** تعمل تحت إشراف القائد الأعلى للقوات المسلحة، نائب وزير الدفاع الوطني (حاليا) أو وزير الدفاع مباشرة الذي له الحق في تقسيمها وتوزيعها وإدارتها وفق المطبات والمتغيرات والظروف التي تؤثر على أدائها ونوعية مهامها العسكرية، في حالتها السلم والحرب.

ب- **النواحي العسكرية:** يشر عليها قائد الناحية العسكرية الذي يعينه وزير الدفاع الوطني القائد الأعلى للقوات المسلحة، وقائد الناحية العسكرية عادة ما يحمل رتبة "لواء"، تحتوي الجزائر على 06 نواحي عسكرية مقسمة جغرافيا حسب المناطق والولايات حتى تسهل عملية إدارة الشؤون الأمنية

¹ - عمود مجلة الجيش، العدد 573، أبريل 2011، الجزائر.

² - منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 131.

³ - المرجع نفسه، ص. 132.

والعسكرية بالبلاد، وكذا تقريب المؤسسة العسكرية من المواطن، وهي النواحي العسكرية التاريخية إبان ثورة التحرير المباركة¹.

ج-الدفاع الوطني: إن مفهوم الدفاع الوطني لم يعد يقتصر على الجيش لوحده، بل بات المواطن عنصراً رئيسياً في حلقة الدفاع الوطني وحماية مقدرات الأمة، بخلاف ما يراه البعض أن المؤسسة العسكرية هي وحدها المنوط بها لعب دور الدفاع الوطني، حيث يصح القول بأنها تملك زمام المبادرة، وهي الجهاز والأداة العملية التي تجسد الرؤى الدفاعية للدولة إلا أن هذه المهمة تشترك فيها مجموعة من الجهات والهيئات نذكر منها:

1-المجتمع المدني: بالرجوع إلى مدخل "التنشئة السياسية"، فإن تكوين مجتمع مدني قادر على مجابهة التهديدات والتصدي لها والعمل على توصيل المعلومة الأمنية للجهات الأمنية المختصة كفيل بضمان تماسك الجبهة الداخلية، لذلك فإن المجتمع المدني هو محور أي عملية أمنية أو سياسية في الدولة².

2-الإعلام: أصبح الإعلام يصطلح عليه بـ"السلطة الرابعة"، وهذا دليل على أهميته في الحياة العامة، فبدون وسائل الإعلام والاتصال لا يمكن نقل المعلومة والاستفادة من مختلف الكفاءات الوطنية في توفير مناخ ملائم لإدارة العملية الأمنية.

3-مركز البحوث والدراسات الاستشرافية: حيث تقدم هذه الهيئات خدمة كبيرة للمجتمع والسلطة في آن واحد، فالأول يستفيد منها في التكوين واكتساب المعارف والمهارات، بينما تستفيد السلطة من هذه الجهات في التنبؤ بمختلف الأحداث والتهديدات قبل وقوعها، والاستفادة منها في كيفية معالجة الأزمات بعد وقوعها³.

الفرع الثالث: دور الجيش في تأمين الدفاع الوطني

يضطلع الجيش الوطني الشعبي بالدفاع عن المصالح العليا للبلاد، والذود عنها في مختلف الأخطار والتهديدات، وحماية حدود البلاد وسلامة المواطنين وأمن ممتلكاتهم (المهمات الدائمة) فضلاً عن المهمات التي تطرأ بتغير الظروف والمعطيات الإستراتيجية.

إن الدور الدفاعي الذي يقع على عاتق الجيش الوطني الشعبي يمكن ضبطه واستنتاجه على ضوء رأي الدكتور "إسماعيل صبري" الذي يتحدث عن المهام الدفاعية للقوات المسلحة بالقول: "إن الأسلوب الدفاعي يتمثل في أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف لذلك، إما

¹- منصور لخضاري، المرجع السابق، ص.132.

²- بن داود براهيم، "الدفاع الوطني بين متطلبات الأمن الفكري ومقومات الأمن الاستراتيجي"، في الملتقى الدولي حول "الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية"، مرجع سابق، ص. 02.

³- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفعا للتهديد الذي تستشعره بمصالحها والذي لا تجدي في دفعه الأدوات الأخرى الأقل عنفا من أدوات السياسة الخارجية¹.

وهذا يعني أن مبدأ الجزائر فيعدم الخوض في بعض الحروب والحملات العسكرية الأجنبية تركز في الدفاع وتتلقى الهجوم، بل لأن الأمن القومي الجزائري لا يزال يتميز بالهشاشة والضعف.

أولا: الدور التنموي للجيش

تختلف الدراسات والبحوث المهمة بميدان الجيوش والعلاقات الأمنية الدولية حول دور الجيش في عملية التنمية بالبلاد، وهذا يطرح رأيين اثنين:

1- أن للجيش دور إيجابي في عملية التنمية وهذا ما يراه "لوسيان باي Losienne BAIL" معتقدا "أن القادة العسكريون لهم حساسية بالغة نحو التخلف التكنولوجي والاقتصادي لبلدانهم" وذلك نظرا لاهتمامهم بتطوير القطاع العسكري على حساب القطاعات الأخرى (في الجزائر مثلا تعتبر ميزانية الجيش أكبر ميزانية مقارنة بباقي القطاعات الحيوية الأخرى) أما "جونسون Jonhson" فيعتقد أن الجيش هو مؤسسة مدربة وجيدة التنظيم لتحقيق التغيرات الكبرى التي تتطلبها عملية التنمية، وهذا ما يعكسه دور الجيش الشعبي الوطني بعد فترة الاستعمار أين خاض معركة تنموية أعقبت المعركة العسكرية².

كما أنّ للجيش الوطني الشعبي أدوارا غير حربية وعسكرية؛ المتمثلة في قيامه بالمهام النبيلة الموكلة إليه كحضوره الدائم في مختلف الأزمات والمخاطر الكبرى خاصة الطبيعية منها والتي لم يكن من الممكن تجاوزها لولا تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية بسواعد أبنائها ووسائلها ومعدات، كما حدث في زلزال الأبنام (شلف حاليا) سنة 1980، الفيضانات التي شهدتها العاصمة خصوصا حي باب الوادي في نوفمبر 2001، زلزال بومرداس ماس 2003، والانفجارات الصناعية التي أتت على مصنع سكيكدة سنة 2004، مرورا بفيضانات وادي ميزاب (غرداية) في أكتوبر 2008، وصولا إلى حرائق الغابات التي عرفتها مدينة برزويو سنة 2014، كلها تدخلات إنسانية لوجيستية ذات بعد إنساني إنقاذي أكدت الحاجة الملحة للبعد الشعبي للجيش الوطني، وهو ما يعزز ويدعم العلاقة النوعية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني ببلادنا ومنه تزداد مأسسة العلاقة العسكرية-المدنية التي ترتقي من مجرد علاقة طوارئ مؤقتة إلى شراكة عميقة مستدامة³.

1- الأخضر نصر الدين، "الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود، والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية"، في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، مرجع سابق، ص. 07.

2- مصطفى بلعور، "دور القوات المسلحة في التنمية: دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية"، مرجع سابق، ص. 04-03.

3- قاسم حجاج، "التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية- دراسة حالة فيضانات وادي ميزاب 2008"، في: الملتقى الدولي، "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، مرجع سابق، ص. 02.

أما التوجه الثاني: فهو الذي يعتبر أن الجيش يشكل عقبة أمام مسار التنمية عندما يتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية للبلاد أو عندما تتشكل قيادة الجيش من رجل عسكريين أين يقول "أندرو ويبستر" أن "الجيش عاجز عن قيادة عملية التنمية" لعدة أسباب نجلها على النحو التالي¹:

- الافتقار إلى البعد السياسي والخبرة السياسية اللازمة في إدارة مختلف الملفات وتنفيذ البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- ارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري والتسليح، على حساب ميزانية التنمية في القطاعات الأخرى.
- النشاط التعسفي لأجهزة الأمن الخاضعة لسلطة الجيش التي تقوم ببناء علاقات سلام وصدافة مع العالم الخارجي على حساب البيئة الداخلية وقمعها.

وفي مقارنة له بين القيادتين السياسية والعسكرية، قدم الأستاذ "رياض الصيداوي" دراسة حول المقارنة بين القيادة السياسية والعسكرية التي تداولت على السلطة بالجزائر عقد التسعينيات، مستنتجا أن من سنة 1992 إلى غاية 1999 شهدت الجزائر تعاقب 05 رؤساء دولة و06 رؤساء حكومات، في مقابل ذلك نجد أن مؤسسة الجيش لم تشهد سوى تغييرين أحدهما في قيادة جهاز الدرك والآخر في قيادة القوات البرية وهو ما يفسر عدم وجود ثقافة ديمقراطية للتداول على القيادة داخل المؤسسة العسكرية بما ينفي إمكانية ممارسة رجال الجيش للسلطة في الزي المدني².

ثانيا: الصناعة العسكرية بالجزائر والإنفاق على التسليح

في سياق التحولات الجيوسياسية العالمية لاسيما في مجال تطوير الأسلحة والمعدات العسكرية بأحدث الوسائل التكنولوجية المتطورة، بات لزاما على الجزائر مواكبة التطور العصري التكنولوجي لمجال الصناعات العسكرية وكذا دعم علاقات التعاون مع مختلف الشركاء في هذا المجال، حيث كرس المرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 مارس 2008 المجهودات المعتبرة التي يقوم بها الجيش الشعبي الوطني في دعم الجهاز الصناعي الكفيل بإنشاء تجهيزات متقدمة وتطوير تكنولوجيا عسكرية تتوافق مع محددات السيادة الوطنية حيث حمل هذا المرسوم القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، أين كلفت هذه المؤسسات بمهمة تلبية احتياجات السوق الوطنية والدولية من الأسلحة المصنعة في الجزائر بما يكفل تعزيز قدرات الدفاع الوطني وتطوير قدرات الصناعة العسكرية وتعزيز إدماجها ضمن النسيج الصناعي الوطني³.

حيث يرى الخبراء المهتمون بقطاع الصناعة العسكرية ببلادنا أن هذه الأخيرة تعرف رهانات كبيرة بالنسبة للحصول على التكنولوجيا التي تحتكرها القوى الكبرى في مقدمتها روسيا والولايات المتحدة والصين في المرتبة الثالثة، أين يبقى الرهان ذو طبيعة إستراتيجية وسياسية بحتة، بينما تبقى الجزائر بعيدة عن امتلاك التكنولوجيا العسكرية الحديثة الخاصة بصناعة الأسلحة الحديثة، وتكتفي بالمعدات العسكرية وسائل النقل والعتاد العسكري خارج إطار الأسلحة وهذا ما يفسر اقتناء الجزائر

¹- المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

²- بومدين طاشمة، "انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية على مسار العمل التنموي السياسي في الجزائر"، في: الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، مرجع سابق، ص. 03.

³-مجلة الجيش، العدد 575، جوان 2011، الجزائر،ص. 55.

لمنظومة صواريخ S300 و S400 الروسية المتطورة التي كلفت الخزينة العمومية ملايين الدولارات¹.

إنّ ما يمكن الإشارة إليه خلال نهاية هذا المبحث هو التنويه بالإحترافية الكبيرة التي بات يتحلّى بها الجيش الوطني الشعبي ، والذي يجنّب البلاد الخوض في مستنقعات الصراع الدائر على حدودنا الشرقية بفعل الأزمة الليبية التي لها انعكاس مباشر على منظومة الأمن القومي للبلاد ، وهو الموضوع التي تناقشه الدراسة خلال الجزء الأخير من هذا الفصل.

المبحث الثالث: واقع الأمن القومي الجزائري في ظل الأزمة الليبية

باتت المنطقة العربية والإقليمية في الوقت الحالي فضاء خصباً لتحولات أمنية خطيرة تهدد مستقبل المنطقة العربية والإفريقية وبيئة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تعرف منطقة الشرق الأوسط كثافة في الأطروحات الأمنية والتهديدات اللاتمائية، وجملة من الصراعات العنيفة يتقدمها الملف السوري والعدوان على اليمن، فضلا عن القضية الفلسطينية التي تراوح مكانها.

وعلى صعيد البيئة الإقليمية للجزائر فإن بلادنا أصبحت على مقربة من تطورات خطيرة هي الأخرى بتصاعد أعمال العنف في الجارة "ليبيا" وغياب الدولة وما سببه من نزوح آلاف السكان نحو بلادنا مع موجة من الأعمال الإرهابية والأنشطة العدائية في شمال مالي أين جعل الجزائر تستنفر قواتها البرية على طول الشريط الحدودي مع دول الجوار استعدادا لصد أي تسلل محتمل عبر الحدود ومجابهة مختلف التهديدات، لاسيما الإرهابية منها والعديد من المخاطر الأخرى التي تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات.

إن الدراسة من خلال هذا المبحث تحاول الاقتراب أكثر من واقع الأمن القومي الجزائري في ظل الأخطار والأزمات التي يخلفها الصراع الدائر بليبيا(المطلب الأول) وكذا السياسة الأمنية المنتهجة سواء كانت سياسة دبلوماسية أو عسكرية في سبيل حماية الأمن القومي للبلاد(المطلب الثاني) في ظلّ الإنعكاسات المباشرة على واقع الأمن القومي الوطني (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على الجزائر

تعد الأزمة الأمنية التي تعيشها الدولة الليبية الشقيقة منذ سنة 2011 من أخطر وأعقد الأزمات الإقليمية إذا ما وضعناها في سياقها الإقليمي أي "أزمة ضمن الفضاء المتوسطي" وهي أزمة دولية إذا ما وضعت في سياقها الجيوسياسي الدولي الذي يعكسه تدخل أكثر من دولة في الشأن الليبي، نقصد هنا تدخل حلف شمال الأطلسي تحت تغطية أمنية أممية دولية وهي أزمة تقع ضمن فضاء الجوار للجزائر التي انعكست سلبا على واقع الأمن القومي للجزائر، ولأسباب نوجزها كما يلي:

- بعث هاجس عودة اللأمن إلى الجزائر خوفا من تكرار السيناريو الليبي.
- رفع حالة التأهب القصوى على طول حدودنا البرية مع ليبيا.

¹ - مجلة الجيش، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

- تزايد نفقات الجيش، نتيجة للتغطية الأمنية الحدودية.
 - ليبيا أصبحت مثالا للدولة الفاشلة، نتيجة لغياب سلطة مركزية حقيقية نتيجة الصراع بين المؤسسة العسكرية بقيادة "اللواء المتقاعد خليفة حفتر" التي لا تحظى باعتراف دولي رسمي ومؤسسة الحكومة الرسمية بقيادة "فايز السراج".
 - اعتبار ليبيا بمثابة نقطة الضعف في شمال إفريقيا، ومصدر لكل الأنشطة الإرهابية وارتفاع تجارة الأسلحة وتهريب السيارات، واعتبارها منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة واللاجئين الفارين من النزاعات العسكرية داخل ليبيا وخارجها.
 - استغلال الموارد النفطية الليبية لصالح أجندة ومشاريع أجنبية يأتي في مقدمتها: ضرب استقرار أسعار المحروقات بسبب استغلال النفط الليبي لصالح الأسواق الأوروبية خاصة، واستغلالها في التغلغل إلى قلب القارة الإفريقية ومساومة دول الجوار الليبي على سيادتها ومنظومة أمنها القومي، وهذا ما تخشاه الجزائر وتعمل على مواجهته بشتى الوسائل والطرق الدبلوماسية.
- إن الدراسة من خلال هذا العنصر تنطرق إلى انعكاسات الفوضى في ليبيا على واقع الأمن القومي الجزائري، خاصة ما متعلق منها بالظاهرة "الإرهابية".

الفرع الأول: إرهابات الأزمة الليبية

تأثرا بالأحداث في الجارة "تونس" التي اعتبرت بمثابة "فزاعة" ما اصطلح عليه بـ"الربيع العربي"، وتحت تأثير التفاعلات الدولية، الإعلامية، والشعبية مع موجة المطالب الشعبية في الشارع العربي المطالبة بإصلاح منظومة الحكم وإغائها في بعض الحالات؛ خرج الشعب الليبي منتصف شهر جانفي 2011 إلى شوارع أغلب المحافظات الليبية أهمها مدينة بنغازي مطالبين بتغيير نظام الحكم وإسقاط نظام الزعيم الليبي السابق "معمر القذافي" الذي اعتُبر -حسبهم- عنوانا للتخلف واستمرار تراجع مؤشرات التقدم والنمو في ليبيا، ويمكن التطرق إلى حيثيات الأزمة كما يلي:

أولاً-رد فعل النظام الليبي :

رد النظام الليبي على موجة الاحتجاجات بجملة من السياسات، حيث سعى في البداية إلى محاولة احتواء الأزمة بالسعي إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية لكن دون جدوى مما استدعى تدخل آلة القمع واستخدام القوة المسلحة في فض المتظاهرين، حيث تدخلت الشرطة في 15 فبراير سنة 2011 بالقوة وتسببت في جرح حوالي 38 متظاهرا، ثم استخدام الرصاص الحي بدءا من تاريخ 17 فيفري أين سقط حوالي 300 قتيل على حسب تقديرات منظمات حقوقية¹.

وفي السياق ذات وبالنظر إلى سرعة انتشار المظاهرات الشعبية المناوئة للنظر وكردة فعلية أكثر إجراما اتجاه المدنيين قام العقيد "معمر القذافي" بفتح السجون وإخراج المجرمين والعناصر

¹ - عمر فرحاني ويسرى شريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص . 123-124.

المسبوقة قضائيا ومنحهم السلاح والمال مقابل مواجهة جحافل المتظاهرين؛ الأمر استغلته القوى الدولية كذريعة لشن حرب عسكرية ضد ليبيا وبالتالي اتخاذها كذريعة لحماية المدنيين، وهو ما تم لاحقا بتدخل حلف شمال الأطلسي بإيعاز من مجلس الأمن والقوى الكبرى؛ التدخل الذي زاد من تعقيد الأزمة ودخولها معتركا خطيرا وفصلا آخر من فصول الصراع الداخلي المسلح¹.

ثانيا- الأسباب الحقيقية للأزمة:

يمكن تلخيصها على النحو التالي²:

1. احتكار "معمر القذافي" للسلطة في ليبيا منذ توليه إياها سنة 1979 مما أدى إلى غياب مؤسسات حقيقية للدولة، كما عمل لى إضعاف أقوى مؤسسات الدولة أثناء فترة حكمه، وهي مؤسسة الجيش التي حولها إلى كتائب ذات تنظيم إثني وقبلي.
2. ضعف الرقابة الأمنية للسلطات الليبية على طول الحدود البرية نظرا لضعف المؤهلات والمعدات العسكرية المتطورة، فضلا عن غياب الكفاءة والخبرة اللازمة، علاوة عن شساعة المساحة مما جعلها مسرحا لنشاط مختلف الجماعات الإرهابية التي تحولت بعد الأزمة إلى أطراف حقيقية في إدارة النزاع الليبي-الليبي.
3. ضعف الدبلوماسية الليبية في إدارة شبكة علاقاتها الخارجية، واعتبارها نموذجا للدبلوماسية المنعزلة، مما كلفها التدخلات الأجنبية منذ الوهلة الأولى لبداية الأزمة.
4. غياب تام لدور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نتيجة لتعفن البيئة السياسية الليبية بالأبعاد الإثنية والقبلية التي عمل على ترسيخها النظام الليبي.
5. بروز الصراع الإيديولوجي بين تيار "الإسلاميين" و"الليبراليين" الذي أجم الهوة الطائفية والإيديولوجية التي ساهمت في تغذية مختلف الحركات الجهادية والتنظيمات المسلحة³.

الفرع الثاني: الإدارة الأمنية الأوروبية للأزمة الليبية

عرفت العلاقات الأوروبية الليبية تحولا كبيرا بعد اندلاع الأزمة الأمنية، حيث حاول الأوروبيون ركوب الموجة وإعلان الإتحاد الأوروبي عن قلقه العميق جزاء الأحداث التي عرفتها ليبيا، التي أدت بالطرف الأوروبي في نهاية المطاف إلى قيادة التدخل العسكري لإسقاط النظام الليبي الذي تسبب في دخول ليبيا في حالة من الانفلات الأمني وصراع الميليشيات لم تعرفه من قبل، ما انعكس بشكل رهيب على واقع الأمن في المتوسط، سواء بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي التي باتت تعيش تبعات الأزمة، وحتى دول الجوار خاصة الجزائر، لكن قبل الخوض في انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، تقدّم الدراسة لمحة حول طبيعة العلاقات الأوروبية الليبية كما يلي:

أولا- قراءة في العلاقات الأوروبية-الليبية قبل 2011:

¹- عمر فرحاني ويسرى شريف، المرجع السابق، ص. 124.

²- أحمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية: إلى أين؟"، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017، ص. 13-14.

³- أحمد سعيد نوفل وآخرون، المرجع نفسه.

يمكن وصف العلاقات الأوروبية-الليبية قبل سنة 2011 بالجمدة إلا إذا استثنينا العلاقات الثنائية التي تقيمها ليبيا مع بعض الدول الأوروبية كإيطاليا مثلا، حيث تعرضت مختلف المصالح الليبية عبر تاريخها للتضييق خاصة بعد قيام ليبيا سنة 1971 بتأميم شركاتها النفطية لدى مختلف المصارف والشركات الأوروبية على الرغم من وجود علاقات رسمية بين ليبيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك؛ هذه الأخيرة التي سارت في نفس السياسات الأمريكية المعادية لليبيا¹.

وما زاد من حدة التوتر بين الطرفين الليبي والأوروبي إقدام ليبيا على قصف جزيرة "المبدوزا" الإيطالية كرد فعل على قيام الولايات المتحدة بالإغارة على مدينتي طرابلس وبنغازي سنة 1986، فضلا عن المواجهة العسكرية الليبية الفرنسية بداية الثمانينات في تشاد والمواجهة الليبية مع إسبانيا نهاية عقد السبعينات بسبب قضية الصحراء الغربية التي ساندتها ليبيا وطالب المغرب بإعادة المدن الصحراوية إلى جبهة "البوليزاريو"².

وكانفراج للعلاقات الليبية الأوروبية بعد سنة 2004 باشرت الحكومة الليبية خطوات التصالح مع الجانب الأوروبي بعد دفع تعويضات لأسر الضحايا في أحداث برلين 1986 (اعتداء على ملهى ليلى اتهمت ليبيا بالوقوف وراءه) ثم التعويض المادي لضحايا حادثة "الوكربي" التي كلفت ليبيا حظرا جويا لأكثر من 05 سنوات، إضافة على تعويض ضحايا تفجير الطائرة الفرنسية فوق سماء النيجر سنة 1989³.

كل هذه الخطوات، اعتبرت بمثابة "توبة من ليبيا" عن أخطائها السابقة، وهو ما أعطاها الأفضلية في تحقيق تقارب مع الولايات المتحدة، أنجز سنة 2003 تم بمقتضاه تخلي ليبيا عن امتلاك أسلحة دمار شامل مقابل حماية دولية لليبيا من أي عدوان خارجي تضمنها الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

ثانيا- محطات التعاون الليبي الأوروبي قبيل الأزمة:

وهي المحطات التي يأتي عرضها وفقا للأحداث الموالية:

1. دعوة ليبيا سنة 1999 لاجتماع رفيع المستوى لوزراء دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الأخرى لمناقشة ملف الهجرة غير الشرعية⁵.

2. قيام الاتحاد الأوروبي سنة 2002 بإرسال "لجنة خبراء" إلى ليبيا لمعاينة بعض الترتيبات الخاصة بملف الهجرة عبر ليبيا إلى أوروبا.

3. منح ليبيا صفة مراقب في الاجتماعات "الأورومتوسطية" سنة 1999 الذي أتاح لها مباشرة مفاوضات الشراكة سنة 2008 ببروكسل ثم الاتفاق سنة 2009 على الملفات السياسية والأمنية والثقافية⁶.

¹- ميلاد مفتاح الحراثي، السياسة الخارجية الليبية ومركزها الأوروبي المتوسطي: دراسة في الأداء الخارجي الليبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص. 110-111.

²- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³- ميلاد مفتاح الحراثي، المرجع نفسه، ص. 111-112.

⁴- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵- المرجع نفسه، ص. 126.

⁶- المرجع نفسه، ص. 132.

4. اتخاذ الاتحاد الأوروبي لجملة من القرارات في الاجتماع الذي جمع "معمر القذافي" سنة 2004 مع رئيس الممثلة الأوروبية في بروكسل "رومانو برودي"، أهمها "برنامج العمل للتعاون الأوروبي مع ليبيا" في قضايا الهجرة الغير شرعية القادمة من إفريقيا وجنوب الصحراء نحو أوروبا عبر دول شمال إفريقيا¹.

ويمكن القول أن التقارب الأوروبي مع ليبيا، لم يكن إلا لمصالح استراتيجية أوروبية في إفريقيا عامة، وليبيا على وجه خاص، أولاً: خوفاً من تعاضم مشاريع القذافي في إفريقيا وإقامة علاقات إفريقية على حساب مصالح الاتحاد الأوروبي ودويلاته في القارة التي تعتبر امتداداً لمشاريعه التوسعية، وثانياً: قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي تنافس الاتحاد الأوروبي في دوائر نفوذه التقليدية، فلا عن الخزان النفطي الكبير لليبيا.

ثالثاً- التعاون الأوروبي الليبي :

أما في أعقاب الإنفلات الأمني الذي شهدته ليبيا جرّاء سقوط النظام الليبي وما تبعه من أحداث خلفها التدخل العسكري لحلف الناتو، فقد طلبت الحطومة الليبية المؤقتة من الإتحاد الأوروبي في عدة مناسبات تقديم مساعدات تهدف إلى إعادة الإستقرار الأمني إلى ليبيا من جملتها الطلب الذي قدّمته سنة 2016 في صورة مساعدات مادية لإصلاح قطاع الأمن والهجرة وإدارة الحدود وبناء قدرات الشرطة ما تطلّب غلafa ماليا بقيمة تتجاوز 100 مليون دولار من تمويل الإتحاد الأوروبي أطلق عليها اسم " وينتور wintour" في الوقت الذي أعلنت فيه دول أوروبية على غرار فرنسا وإيطاليا بمساعدة أمريكية بريطانية عن إمكانية نشر ما يقارب 6000 جندي لتدريب القوات الليبية من أجل التصدي للجماعات الراديكالية، فيما طلبت بريطانيا من الحكومة الليبية السماح لها بمراقبة عمليات التهريب ومكافحتها بالقرب من السواحل الليبية عبر نشر فريق من قوات مشاة الملكية البحرية تعدادها 150 جندي، فضلا عن مجموعة من العمليات العسكرية المشتركة كعملية صوفيا² في عرض المتوسط ما ينم عن حجم التهديد الذي تعاني منه الدول الأوروبية مجتمعة بسبب تبعات الأزمة الليبية³.

الفرع الثالث: الإدارة الأممية للأزمة الليبية

يمكن من خلال هذا العنصر أن نشير إلى أن المعنى الخفي لعبارة "الإدارة الأممية أو الدولية للأزمة الليبية" هو "خطر التدخل الأجنبي على مستقبل ليبيا". وهذا ما يجسده التدخل السافر لحلف شمال الأطلسي وارتكابه مجازر فظيعة ضد المدنيين مستغلا في ذلك الغطاء الأممي، هذا الغطاء الذي يندرج في إطار "المشروع الليبرالي الجديد" للسلام أسس له اجتماع واشنطن للسلام والقائم على مبادئ العولمة والسوق الحرة، وهذا ما يبدو واضحا من خلال الخطة التي أعلنتها "الأمم المتحدة"

¹-إميلاد مفتاح الحراثي، المرجع السابق، ص. 127-128.

²- تسمى أيضا عملية " يونافور ميد unafvor med " وهي عملية عسكرية قام بها الاتحاد الأوروبي في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط لتعطيل عمليات تهريب البشر باستخدام حاملة الطائرات الايطالية آي تي أس كافور ITS CAVOUR.

³- جيمس بلاك وآخرون، مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقرير مؤسسة راند، منتدى التبصر المتوسطي، 2017، ص. 10-11 و ص 19.

بتعيينها لبعثة أممية خاصة إلى ليبيا التي ترأسها الدبلوماسي البريطاني "أيان مارتن" مهمتها إدارة المرحلة الانتقالية لليبيا وفق الخطة الموالية¹:

1. إعادة فرض الأمن على كافة ربوع التراب الليبي وحكم القانون بعد انتشار فوضى السلاح.
2. العمل على إدارة الحوار السياسي الليبي وتنسيق الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع بين مؤسسة الجيش (حقتز) والحكومة (فايز السراج).
3. ترسيخ أبعاد الانتقال الديمقراطي بتشييع العدالة الانتقالية، حماية الاقتصاد الليبي بحماية المنشآت النفطية، وتقريب وجهات النظر بين مكونات الشعب الليبي.
4. تجسيد برامج الإنعاش الاقتصادي (تقديم مساعدات مالية وبشرية تحت وصاية الأمم المتحدة، إعادة العمال الليبيين إلى مناصب شغلهم...).
5. تأمين العلاقات الليبية مع دول الجوار، وتنسيق برامج مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية التي أصبحت بموجبها ليبيا دولة "عبور".

إن ضمانات نجاح المرحلة الانتقالية الليبية في ظل هذه التدخلات الدولية، تكاد تكون شبه منعدمة، خاصة في ظل حالة الانقسام وتغليب عوامل القبلية والجهوية وإفساد جو المنافسة السياسية الشريفة، وهو ما يفتح الطريق بمصراعيه أمام القوى الأجنبية الباحثة عن مصالحها القومية في جو المناخ الليبي المتوتر والمشحون والذي يزيد في عمر الأزمة ويفاقم من مشاكلها².

هذا ما يطلق عليه في حقل العلاقات الدولية بإشكالية "الاستعصاء الديمقراطي" الذي يرجع أساسا إلى الغياب الطويل لمفهوم وتطبيق الديمقراطية عن المجتمع الليبي أي منذ سنة 1969 حتى سنة 2011، وهو ما سبب شرخا كبيرا في منظومة القيم المجتمعية للمجتمع الليبي الذي صار فيها "الولاء" للقبيلة حساب الوطن، والولاء للأشخاص على حساب القيم والأفكار العنوان الأبرز لواقع البيئة المجتمعية داخل ليبيا³.

المطلب الثاني: تطورات الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية

إدراكا للأهمية الجغرافية والوزن الدبلوماسي للجزائر على مستوى القارة الإفريقية فإنه لا يمكن الحديث عن الأزمة الليبية ومآلاتها وتأثيراتها على دول الجوار وعلى الأمن الإقليمي دون الخوض إما في "دور الجزائر حيال الأزمة الليبية" أو "انعكاسات الأزمة في ليبيا على واقع الأمن القومي الجزائري".

¹ - يوسف محمد الصواني، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير، 2012، ص. 35-36.

² - يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص. 37.

³ - زايد عبيد الله مصباح، "إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي، العدد 403، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر، 2012، ص. 84-85.

الفرع الأول: مبادئ السياسة الخارجية للجزائر اتجاه الأزمة في ليبيا

الجزائر التي عرفت مفهوم "التهديد الأمني" قبل أكثر من عقدين من الزمن والمتمثل في "التهديد الإرهابي" جعلها لا تتأخر في اتخاذ الإجراءات الأمنية والاحترازية في مواجهة الأخطار الأمنية المتجددة بالنسبة إلينا والجديدة بالنسبة إلى دول لم تعرف ظاهرة الإرهاب ومخلفاتها.

إن الحديث عن "الصراع الليبي" أو "الأزمة الأمنية الليبية" يؤدي بنا إلى ربط هذه الأزمة بانتشار عدة أخطار أو ما تسمى بـ"التهديدات اللاتماثلية" التي جعلت صانع القرار بالجزائر ينتهج خطوات دقيقة ومدروسة على المستوى الخارجي اتجاه الأزمة الليبية منذ اندلاعها سنة 2011 كما يلي:

أولاً: إن المبدأ الأول الذي اعتمده المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية هو "عدم التدخل العسكري" وذلك على الرغم من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إقحام الجزائر عسكرياً في هذه الأزمة والاستعانة بخبرة الجيش الجزائري، غير أن هذه المطالب اصطدمت بـ"العقيدة العسكرية الدستورية" المقننة بضوابط لا تسمح للجيش أن يخوض مغامرة خارج الحدود، وهذا ما نلمسه في تصريحه الباحث الجزائري المتخصص في الشؤون الأمنية "محمد سليم الحمادي" حين يقول: "إذا أخذنا في الاعتبار الجوار الليبي الملتهب وأن ليبيا عمق أمني استراتيجي للجزائر فإن هذا كله لن يدفع الجيش الجزائري إلى الخروج تحت أي ظرف إلى العمق الليبي... لأسباب أولاً قانونية ودستورية تمنع ذلك وثانياً لأن الجزائر دائماً تقدم المقاربات السياسية والدبلوماسية على الحلول الأمنية والعسكرية"¹.

ثانياً: إن الجزائر تؤكد عبر مسؤوليها عن رفضها القاطع لأي تدخل عسكري في ليبيا ذلك أن الحلول العسكرية غالباً ما حققت نتائجاً أكثر خطورة مستشهادة بذلك بما سببه تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الذي زاد من حدة الأزمة وفي انتشارها.

كما أن الجزائر تؤكد دائماً على نجاعة الحلول الدبلوماسية والمقاربات الإقليمية والدولية، كما أن النماذج السابقة أثبتت أن الحلول العسكرية تنتهي دائماً بانتهيار الدول واستمرارها في النزاع على سبيل المثال: أفغانستان، العراق، واليمن حالياً عقب التدخل العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية الذي رفضت الجزائر المشاركة فيه، إلا أن فرنسا لم ترك للجزائر مجالاً لطرح مقاربتها الدبلوماسية نتيجة لمشروعها التوسطي في قارة إفريقيا تحت غطاء محاربة الجماعات الإرهابية في مالي مثلاً (الضربة الجوية العسكرية في شمال مالي) وما نتج عن ذلك من موجات نزوح جماعي للسكان؛ كانت الجزائر المتضرر الأول من تلك الأزمة².

ثالثاً: إدراكاً من الجزائر بحجم التهديدات القادمة من ليبيا نتيجة للتصادم العسكري بين مختلف الميليشيات العسكرية؛ سارعت بلادنا إلى اتخاذ جملة من النشاطات الأمنية الاحترازية في مقدمتها غلق الحدود البرية مع كل من ليبيا، مالي، النيجر من خلال نشر مختلف قوات جيشنا الشعبي الوطني لعناصرها على طول الشريط الحدودي مع هذه الدول قطعاً للطريق أمام العناصر الإرهابية، والمهربين مستعينة بالعناصر المدنية (المتعاونون المدنيون) العريفون بخبايا المنطقة وتضاريسها

¹ - محمد سليم الحمادي، برنامج ملفات ساخنة، قناة "سبوتنيك الإذاعية" على الرابط:

http://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017

² - عمر فرحاتي ويسرى شريف، مرجع سابق، ص. 230.

الوعرة التي تستعصي في بعض الأحيان على أفراد الجيش خاصة المسالك الصحراوية النائية، فضلا عن تخصيص ميزانية ضخمة قدرت سنة 2013 بحوالي 15 مليار دولار ثم 20 مليار دولار سنة 2014 في دلالة على حجم الأخطار الأمنية المحدقة ببلادنا¹.

وبسبب تصاعد أعمال العنف بليبيا خلال سنة 2014 قامت السلطات الجزائرية بسحب بعثتها الدبلوماسية بالعاصمة الليبية طرابلس وكذا سحب جميع عمال الشركات النفطية الجزائرية، خصوصا بعد ورود أخبار عن وقوع طائرات عسكرية في أيدي مسلحين إضافة إلى جملة الإجراءات التي يقوم بها الجيش الشعبي الوطني في تأمين الحدود بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني تطبيقا لتعليمات المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة السيد "عبد العزيز بوتفليقة"².

الفرع الثاني: محتوى المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

في إطار احترام سيادة الدولية الليبية واجتناب أي تدخل عسكري في تسوية الأزمة الليبية، باشرت الدبلوماسية الجزائرية جهودها السلمية في البحث عن تسوية فعلية لهذه الأزمة التي بلغت تأثيراتها المجموعة الدولية ككل وليس دول الجوار فحسب. ويمكن تلخيص هذه المقاربة في العناصر التالية:

أولا-تشجيع الحوار الداخلي الليبي-الليبي:

إن أصل المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية هو أن الحل لا بد أن يكون ليبيا فهي شأن داخلي، فالجزائري تتخذ موقفا ثابتا في مسعاه الرامي إلى جمع كل الفرقاء الليبيين على اختلاف مشاربهم على طاولة واحدة من أجل حوار جامع لا يقصي إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب، وهذا ما حدده وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية -سابقا- السيد "عبد القادر مساهل" في كلمة له خلال افتتاح الاجتماع الحواري الثالث الليبي في 03-06-2015، بقوله: "إن هذا الحوار يعتمد على إدارة الليبيين وحدهم دون تدخل خارجي بما يمكن من إقامة حكومة توافق وطني تتولى إدارة الشأن العام وتعمل على تحقيق الاستقرار في كافة ربوع ليبيا وتجنّب البلاد مخاطر التقسيم... ولعل استجابة أبناء ليبيا لدعوة الحوار هذه، تترجم وعيهم بطورة التهديد الذي يحيط بوطنهم ويعبّر عن عزمهم الراسخ عن صونه وحمايته"³.

وفي السياق ذاته اعتبر ذات المتحدث أن "أمن ليبيا من أمن الجزائر بل من أمن كل جيرانها ومنطقة الساحل برمتها"⁴.

ثانيا-التعاون مع الشركاء الإقليميون والدوليون:

¹ - مراد فول، "الانفلات الأمني في دول الساحل: المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن"، في: حوارات إقليمية في منطقة الساحل والصحراء، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص. 105-106.

² - عمر فرحاتي ويسرى شريف، مرجع سابق، ص. 231.

³ - مساهل يؤكد موقف الجزائر الثابت من أجل حوار جامع لا يقصي أي طرف، وزارة الشؤون الخارجي، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/3124.aspx

تاريخ التصفح: 2017/01/17 على الساعة 14:30.

⁴ - المرجع نفسه.

ترى الجزائر أن عملية التسوية السلمية للأزمة الليبية لا يمكن أن يتم دون إشراك المجتمع الدولي في العملية، لكن دون المساس بالسيادة الوطنية لليبييا، وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تجمعهما وجهات نظر موحدة حيال جهود الحل السلمي للأزمة، وهي وجهات النظر التي اعتبرها وزير الشؤون المغاربية الأسبق السيد عبد القادر مساهل بأنها "متطابقة تماما" وذلك في تصريح صحفي أعقب استقبال نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالدفاع "أمندا دوري"، حيث أشار الوزير إلى أن الوضع في ليبيا يحظى بهامش كبير في العلاقات الثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة، ليؤكد الطرفان أنه لا بد أن تستعيد ليبيا استقرارها بسرعة نظرا لأهميته في مكافحة الإرهاب بالمنطقة، وأن المشاورات ستظل قائمة بين الطرفين الجزائري والأمريكي إلى حين عودة الأوضاع الأمنية بليبيا إلى سابق عهدها¹.

وضمن سياق الجهود الإقليمية للجزائر في إيجاد تسوية سلمية تضمن سيادة الشعب الليبي وتماسكه، استهل الوزير الأسبق للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية؛ وزير الخارجية الحالي "عبد القادر مساهل" جهود الجزائر بهذا الخصوص من مدينة "روما" الإيطالية أين حضر أشغال اللقاء الثلاثي حول الوضع في ليبيا رفقة وزير الخارجية الإيطالي "جينتيلوني" ونظيره المصري "سامح شكري" بتاريخ 08/04/2015 دعت فيه الجزائر بقوة إلى ضرورة التوصل لإيجاد سياسي للأزمة الليبية من خلال جمع الفرقاء الليبيين باستثناء الجماعات الإرهابية المصنفة على لوائح الأمم المتحدة (في الحقيقة هي الجماعات المصنفة أمريكيا وأوروبيا)².

وضمن سياق المجهودات التي تبذلها الجزائر في سبيل التوفيق بين مختلف الأطروحات الليبية المتداخلة تارة والمتضاربة تارة أخرى، اختتم بالجزائر يوم 04 جوان 2015 أشغال الاجتماع الثالث لرؤساء وقادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين برعاية أممية ضمن إطار جولات الحوار التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة بالجزائر وهو اللقاء الذي وصفه رئيس البعثة الأممية "بالجوهرية" داعيا إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق عادل ومقبول من طرف جميع الفرقاء الليبيين الذين دعاهم إلى تقديم المزيد من التنازلات التي تصب في خانة حماية الوطن وإنهاء الأزمة³.

كما أكد المجتمعون في مجلس وزراء الداخلية العرب المجتمع بالجزائر في اختتام أشغال دورته الـ35 يوم الأربعاء 07 مارس 2018 على ضرورة تنمية التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه الفكرية والمالية مشددين على ضرورة تطوير العمل الأمني المشترك ومراقبة الحدود وتأمينها من أجل منع تسلل المقاتلين والإرهابيين إلى داخل الدول مشيدين بالتجربة الجزائرية الرائدة في مجال مكافحة الراديكالية واستئصال الإرهاب ومكافحة التطرف بشتى أنواعه⁴.

¹- تسوية الأزمة في ليبيا: تطابق تام في وجهات النظر بين الجزائر والولايات المتحدة. 09-12-2014، موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/2736.aspx

²- الوضع في ليبيا: اجتماع ثلاثي بين الجزائر وإيطاليا ومصر بروما، وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/2474.aspx

تاريخ الاطلاع: 2017/01/20 على الساعة: 09:00.
³- الحوار الليبي الشامل: اختتام أشغال الاجتماع الثالث لرؤساء وقادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين بالجزائر. 04/06/2015، موقع وزارة الشؤون الخارجية، الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/3124.aspx

⁴- وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: www.aps.dz/algerie/54150-201-2018-03-07
تم الاطلاع بتاريخ: 08 مارس 2018 على الساعة 15:19.

أما بالنسبة للجزائر فهي تعارض بشدة ما ذهب إليه الرئيس المصري الحالي الذي دعا إلى "تشكيل قوة عربية تحت قيادة أمريكية" لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية بالمنطقة العربية، وهذا ما تعتبره بلادنا أنه يتنافى مع مبادئ السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية، وبهذا الخصوص يوضح أحد الخبراء في الشؤون العسكرية أن الهدف الرئيسي جراء تدخل القوى الكبرى عسكريا خارج حدودها هو "حماية موارد مصالحها"، أما الجزائر فليس لها أي مصلحة في التدخل خارج الحدود سواء في ليبيا أو مالي¹.

المطلب الثالث: انعكاسات استمرار الأزمة الليبية على واقع الأمن القومي الجزائري

في ظل استمرار الاحتقان وتوتر العلاقات بين حكومة الوفاق الوطني الليبي بقيادة "فايز سراج" وقوات من الميليشيا المسلحة بقيادة اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" من جهة، واستمرار باقي الفصائل في أنشطتها العسكرية (قوات فجر ليبيا بطرابلس، مجلس الثوار بينغازي) التي ترفض وضع السلاح وما ينجر عنها من تنامي أنشطة جماعات الاتجار بالسلاح وحمله خارج حدود ليبيا؛ يقع لزاما على الجزائر التعامل بصرامة كبيرة مع متطلبات الأزمة، حيث أعرب الوزير الأسبق للشؤون الخارجية "رمضان لعامرة" لدى اختتام فعاليات الذكرى العشرين للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي "أنّ الجزائر معرّضة بشكل مباشر إلى انعكاسات الأزمة الليبية"؛ الانعكاسات التي لها آثار وخيمة ليس على أمن الجزائر فحسب، بل على الأمن الدولي جراء عولمة ظاهرة "الإرهاب"، حيث أورد الوزير الأسبق قائلا: "إن الإرهاب الدولي لا يشكل اليوم تهديدا حقيقيا لا على أمن الجزائر ولا على اقتصادها الوطني، ولكن يظل تهديدا لأمن الأشخاص والأماكن... فهو مصدر انشغال يقتضي تعبئة وسائل هامة للدولة وكذا توخي الحذر من قبل المواطنين"².

حيث أشار الوزير في معرض حديثه عن واقع الأمن القومي الجزائري في ظل رهانات الأزمة الليبية أن الجزائر "تسهر على عدم استغلال حدودها لغرض زعزعة الاستقرار، سواء داخل التراب الوطني أو خارجه في دول الجوار"³.

وهذا ما صرح به المستشار القانوني الأسبق للجيش الليبي "رمزي الرميح" بقوله "أن الغرب يريد أن تكون ليبيا بؤرة تهديد للأمن القومي الجزائري والمصري"، مركزا على عنصر "السلاح المنتشر في ليبيا" المقدر عدده بحوالي 22 مليون قطعة سلاح مختلفة الأحجام والأنواع، وهو ما يكفي -حسبه- لتسليح 07 بلدان إفريقية. حيث أشار في معرض حديثه إلى ضرورة أن تتوخى الجزائر الحذر وتوفر التغطية الأمنية اللازمة على طول شريطها الحدودي مع ليبيا تفاديا لوصول السلاح الليبي إلى بالداخل الجزائري، مثمنا في الوقت نفسه قيام مؤسسة الجيش الوطني الشعبي بنشر أكثر من 40 ألف جندي على امتداد الحدود البرية بين بلاده والجزائر بشكل فردي، داعيا في الوقت نفسه إلى ضرورة

¹ - مرسي مشتري، "الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الأمانة"، في: إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنتائج، بلهول نسيم محررا ومشرفا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص. 356-357.

² - تصريح السيد "لعامرة" يؤكد فيه أن الجزائر معرّضة بشكل مباشر لانعكاسات الأزمة في ليبيا، يوم 2014/10/21، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية،

على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/2588.aspx، تاريخ التصفح: 2017/01/19 على الساعة:

19:25

³ - المرجع نفسه.

تدخل الجزائر في الشأن الليبي بدعم القوات المسلحة الليبية، قوات عربية مسلحة، وهو المطلب الذي تتحفظ عليه بلادنا التي ترى بضرورة الامتناع عن التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لأي دولة، واستخدام الورقة الدبلوماسية في معالجة الملفات الأمنية¹.

إن الجزائر من خلال مقاربتها الدبلوماسية لتسوية الأزمة الليبية إنما تبتغي عدم إطالة عمر الأزمة الذي عادة ما يُعْتَبَر أي حلول سياسية، كما أن غياب حل للأزمة يصب في مصلحة الإرهاب بمختلف أشكاله وتفرعاته وشبكاته ذات الصلة بالجريمة المنظمة وباقي أشكال الإجرام العابر للحدود حيث شدد وزراء دول جوار أثناء اجتماعهم بالجزائر يوم 01 ديسمبر 2015 أن تدهور الوضع في ليبيا يفسح المجال لتنامي ظاهرة الإرهاب وتجذره، بما يضاعف من حالات عدم الاستقرار، وحجم التهديدات العابرة للحدود، خاصة بعد الأنشطة الإجرامية والعمليات الإرهابية لجماعة "بوكو حرام" وتنظيم "القاعدة" وجماعة "أنصار الدين" التي تنشط في مختلف دول الساحل الإفريقي².

يمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي³ في المنطقة العربية ليست إلا محاولة تُحسب ضمن إطار المحاولات المضطربة والمغشوشة التي لم تأخذ بعين الاعتبار جميع متطلبات عملية التحول السياسي الناعم التي تميزت بالتسرع والتهور في كثير من الأحيان ذلك أنّ بلدان المنطقة على عمومها "أخذت العملية من جوانبها السياسية فقط، أي اعتماد البعد السياسي الذي يعني وجود تعددية حزبية وإعلام حر، وانتخابات نزيهة دون البحث في ما تبقى من أبعاد العملية كالجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية... إذ لا يمكن القبول بعملية تحول سياسي دون أن تتأسس مرحلة تفصل بين مرحلتين مختلفتين"⁴.

يمكن القول أنه لحد الآن يبقى التحدي الأمني هو سيد الموقف إذا ما تناولنا الأزمة الليبية بالتعمق والتحليل نجد أن الشرط الضروري لتنفيذ متطلبات المرحلة المتعلقة بإعداد الدستور، مروراً بتأسيس المجلس الانتقالي الليبي أو حكومته المؤقتة والسيطرة على الوضع العام بالبلاد، الوضع الذي يمكن قراءته وفق ما يلي⁵:

- تأخر بناء الجيش الوطني في ظل الخلاف بين الجيش وحكومة السراج.
- مواصلة الفرق والمليشيات المسلحة فرض إرادتها على الميدان متحدياً وعود وقرارات المجلس والحكومة.

¹- يومية الخبر الجزائرية، الجمعة 23 سبتمبر 2016، الجزائر، ص. 04-05.

²- البيان الختامي على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:

http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx تم التصفح بتاريخ: 2017/01/19 على الساعة: 19:30.

³- هي مرحلة سياسية تحدث على أنقاض فشل النظام السياسي لدولة في تطبيق الديمقراطية بألياتها وأبعادها المتعارف عليها دولياً، وغالباً ما يسبق عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي موجة من المظاهرات الشعبية كالذي حدث في تونس، مصر، وليبيا.

⁴- إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص. 90.

⁵- يوسف الصوالي، "الأفاق الديمقراطية في الثورة الليبية"، في: الندوة الفكرية المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص. 306-304.

- عدم القيام بخطوات ملموسة في سحب السلاح من المدن وإرجاعه إلى قوات الأمن مع إصرار المسلحين على تمسكهم بسلاحهم ضاربيين عرض الحائط بكل القرارات الوطنية والدولية.
- انفجار صراعات مسلحة بين مسلحين من ميليشيات مختلفة والجيش الوطني في مناطق متفرقة، وهو ما يندرج بغياب أي أمل في بناء حكومة وجيش كفيلين بإعادة الأمور إلى سابق عهدها.
- مبادرة بعض الثوار إلى تشكيل أحزاب سياسية وإعلان رفضهم التام للتفاوض بشأن السلاح.

وكما سبق ذكره فإن ما يزيد ويفاقم من حدة الصراع الليبي وامتداده إلى خارج الحدود هو التواجد المكثف لجميع القوى الأجنبية على التراب الليبي، وهذا ما يعتبر انتهاكا للسيادة الليبية، وهو ما يفسر تسرب السلاح إلى الخارج ما يعد أكبر تهديد لمنظومة الأمن القومي الجزائري، فضلا عن التهديدات التي تطال منظومة الأمن الفكري الذي يتعرض إلى موجات التطرف والتكفير والتجنيد.

وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن التخوف الذي لطالما أبدته الجزائر اتجاه عمليات التدخل العسكري في ليبيا قد أثبت صحته على واقع الأزمة الليبية ونتائجها التي انعكست بشكل مباشر على واقع الأمن القومي الجزائري، فعلى الرغم من فشل كل المقاربات العسكرية التي فرضتها القوى الكبرى حيال الأزمة الليبية، إلا أن هذا القوى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي تحت القيادة الفرنسية لا يزالون يراهنون على هذا المسعى أي التدخل العسكري للمرة الثانية في ليبيا، وهذا بحجة دحر الجماعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها ما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام" أو اختصار بـ"داعش" وهو ما ترفضه الجزائر رفضا قاطعا وتسعى جاهدة إلى إفشاله مقابل عرض مقاربات سلمية دبلوماسية تتطلب أساسا الجمع بين مختلف الفرقاء الليبيين، ثم بناء مؤسسات دستورية لقيادة المرحلة الانتقالية عكس التدخلات العسكرية التي أثبتت فشلها منذ غزو العراق سنة 2003¹.

والجزائر في مقابل رفضها لأي مشروع عسكري اتجاه الأزمة الليبية يمكن القول أنها تقدم أطروحة مشكّلة بين بعدين أساسيين، الأول: بعد سياسي، يتضمن ضرورة بلورة خطة دبلوماسية ذات صيغة مقبولة لدى جميع أطراف الأزمة دون إقصاء ما من شأنه حصر وتضييق الصراع والاقتتال الداخلي إلى أن يتم إنهاؤه كليا ولا يتم ذلك إلا عبر الحوار والتنازل عن المصالح الشخصية لصالح المصلحة الوطنية للشعب الليبي، و بعد أممي عسكري يتجلى من خلال دعوة الجزائر إلى جمع السلاح ومراقبة استعماله، والعمل على استرجاعه حيث لا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء مؤسسات دستورية عليا، في مقدمتها مؤسسة الجيش الوطني الليبي².

و في مداخلة له بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) بتاريخ 11 أفريل 2018، ذكر وزير الشؤون الخارجية للجزائر السيد "عبد القادر مساهل" بالانتهاكات التي مست سمو القانون الدولي والمواثيق اللأممية جراء التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا والتي ساهمت في اتساع نطاق الفوضى وانتشار مختلف مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة، مذكرا بالتدخلات التي وصفها السيد الوزير بـ"المخططات الغامضة"، مذكرا بقناعة الجزائر وموقعها اتجاه هذه التدخلات التي أكدت بلادنا

¹- صادق حجال وهشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 03، يونيو 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 144.

²- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أكثر من مرة وفي أكثر رمن مناسبة على أنها ستكون وخيمة على ليبيا والمنطقة برمتها، مؤكدا في ذات السياق أن مخاوف الجزائر حيال الأزمة قد تأكدت أكثر مما كانت تتوقع بقوله: "لقد غرقت ليبيا بعدما تُركت لمصيرها، في فوضى عُذِّيت عن قصد أو غير قصد من طرف مختلف الفاعلين، حيث تحولت إلى ترسانة للأسلحة على مرأى ومسمع الجميع وملاذا للجماعات الإرهابية التي وسعت شيئا فشيئا نطاق نشاطها ليس فقط إلى الساحل بل إلى مناطق أخرى بالرغم من تعبئة أكبر لدول المنطقة وتواجد عسكري معتبر للقوات الأجنبية واللجوء إلى معدات مراقبة وكشف أكثر تطورا... في ظل غياب تضامن فاعل وفعال مع من هم أكثر حاجة لمواجهة تفاقم التهديد الإرهابي"¹.

إن الدور الإقليمي للجزائر حيال الأزمة الليبية، الذي وإن كان يسير بخطى ثابتة ومدروسة، إلا أن العديد من المهتمين والمتابعين يرون أنه يقع لزاما على الجزائر مضاعفة جهودها الدبلوماسية والسياسية اتجاه هذه الأزمة من خلال فرض مقاربتها على المستويين الإقليمي والدولي، بما يجعل السياسة الخارجية الجزائرية في موقع قوة بما يعزز موقعها ومكانتها الإقليمية والدولية المعهودة².

إن أهم ما تجدر الإشارة إليه في ختام هذا الفصل، هو أن واقع الأمن القومي الجزائري بات مرهونا بالتوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع مختلف التحديات الإقليمية والدولية التي فرضت واقعا أمنيا خاصا بمنطقة المتوسط، كما هو مرهون بمدى قدرة الجزائر على إدارة التهديدات الأمنية التي تضاعفت تأثيراتها القادمة من وراء الحدود.

إنّ مجابهة التهدي وحماية الأمن الوطني يتطلب التحلي بعقيدة أمنية عسكرية "مرنة" تحسن التعامل مع الظروف، والمعطيات المتجددة، إذ لا يمكن ممارسة طابع واحد في التعامل مع الأزمات والتهديدات، لأن هذه الأخيرة تختلف مع اختلاف الفاعلين وأصحاب المصالح، حيث كشفت الأزمة الليبية على أنها "ثغرة" أمنية كبيرة في شمال إفريقيا والمتوسط على نحو واسع، الأمر الذي يجعل الالتزامات الأمنية الجزائرية تتضاعف يوما بعد يوم إلى حين التوصل إلى حل سمي لها يراعى في ذلك المكاسب المحققة، والتحديات المنتظرة، فضلا عن المصالح العليا للقوى الكبرى.

¹- محاضرة معالي وزير الشؤون الخارجية حول "مكافحة الإرهاب والتطرف ومحاربة الراديكالية: التجربة الجزائرية"، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية IFRI، باريس، 11 أبريل 2018، ص ص 03-04، موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: www.mae.gov.dz/news_article/5451.aspx

²- المرجع نفسه، ص 145.

الفصل الثاني:
مكانة الجزائر في السياسات
والمشاريع الأمنية للاتحاد
الأوروبي

لطالما اعتُبرت العلاقات ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ذات سمات خاصة وتمييزة تنفرد بها الجزائر عن باقي دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما أهّلها للقيام بدورها الريادي الذي عُرفت به منذ الدولة العثمانية، أين كانت الجزائر تمارس سيادتها من نوع خاص على إقليم البحر الأبيض المتوسط.

إن تراجع مكانة الجزائر ووزنها الإقليمي والدولي إنّما يرجع أساسا إلى السياسات الهيمنية التي قادتها القوى التقليدية في أوروبا (فرنسا وبريطانيا)، وهي الدول نسها التي قادت فيما بعد المسيرة الأوروبية للتكامل والاندماج، التي أدت في نهاية المطاف إلى بناء صرح أوروبي تمثل في الاتحاد الأوروبي.

هذا الأخير الذي يضم أغلب الدول الأوروبية خاصة المتوسطية منها، والتي دفعتها الظروف الإقليمية والدولية إلى ضرورة انتهاج سياسات خاصة في علاقاتها مع باقي شركائها في المنطقة الأوروبية ومتوسطية، التي أضحت في السنوات الأخيرة عنوانا لمختلف أنواع التهديدات والتحديات الأمنية، التي تتطلب برامج وسياسات وجهودا حثيثة من أجل التصدي لها.

وبالرجوع إلى التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وكذا الوزن الدبلوماسي للجزائر على جميع الأصعدة، بات لزاما على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة إدراج الجزائر ضمن مشاريعها ومخططاتها ضمن إطار حوض المتوسط، والتي ترمي من خلالها إيجاد توازن في العلاقات بين المستعمرات الأوروبية السابقة (دول المغرب العربي)، وكذا ضمان إمدادات النفط إلى أسواقها، ثم تمكين أسواق هذه الدول من مختلف السلع والمنتجات الأوروبية التي تأخذ في الحسبان عاملي النقل (قرب المنطقة)، واللغة، وتأمين الإمدادات النفطية.

إن العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سواء قبل أو بعد الاستقلال يمكن وصفها بالعلاقات "المتغيرة"، حيث عُرفت مرحلة الستينات والسبعينيات علاقات ذات طابع تجاري فحسب، ثم انتقل طابع العلاقات إلى "تعاوني" وذلك إبان عقد الثمانينات، ومع إعلان برشلونة سنة 1995 باتت العلاقات على مقربة من "الشراكة" التي نأتى في هذه الدراسة على تقييمها ثم تطور العلاقات ما بين الطرفين، لتأخذ أبعادا أمنية خصوصا بعد سنة 2011، وما أصبح يعرف مؤخرا بأحداث "الربيع العربي" التي خلقت نوعا من السياسات والبرامج غلب عليها البعد الأمني.

إن الدراسة من خلال هذا الفصل ترمي على تسليط الضوء على أهم السياسات والبرامج المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر وما مدى موقع الجزائر ضمن هذه السياسات، وكذلك مدى انعكاس هذه البرامج والسياسات على موقع الجزائر ووزنها على الساحتين العربية والإفريقية، وذلك في مباحث ثلاث هي كالتالي:

-المبحث الأول : العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة.

-المبحث الثاني: الجزائر ضمن التصور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط.

-المبحث الثالث: ترتيبات التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على ضوء التحديات الأمنية الراهنة.

المبحث الأول: العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة

يُعد الشريك الأوروبي أهم حلقة في سلسلة العلاقات بين الجزائر وشركائها المتوسطيين وهذا بحكم العديد من العوامل التاريخية والجغرافية وحتى الإيديولوجية. لذلك يتوجب علينا التطرق أولاً إلى مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية بعد فترة الاستقلال أي التحول في العلاقات من التعامل مع مستعمرة إلى التعامل مع دولة مستقلة ذات سيادة على أراضيها وثرواتها (المطلب الأول) ثم الانتقال إلى شكل جديد في العلاقات التي إتّسمت بالطابع التعاوني في السياسات السابقة ، إلى طابع الشراكة(المطلب الثاني) الذي ميّزته العديد من الفرص والتحديات المشتركة (المطلب الثالث)..

المطلب الأول: التعاون الجزائري-الأوروبي ما بعد الاستقلال

عرفت العلاقات الأوروجزائرية بعد الاستقلال مرحلة جديدة اختلفت بشكل كلي عن المراحل السابقة التي كانت فيها الجزائر تقبع تحت نير الاستعمار، وهي المرحلة التي يأتي عرضها كمايلي:

الفرع الأول: خلفية تاريخية

كانت الجزائر قبل الاستقلال بمثابة "مقاطعة فرنسية" وذلك أثناء عقد اتفاقية الجزائر قبل الاستقلال، وقبلها سنة 1951 (الفولاذ والصلب)، وهذا ضمن إطار البند رقم 227 من اتفاقية "روما" الذي يؤهل الجزائر ضمناً لتكون داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهذا بحكم الاستعمار

الفرنسي الذي انتهى في الخامس من شهر جويلية 1962 معلنا بذلك نهاية مسار الجزائر داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية كمستعمرة فرنسية¹.

ونلخص أهم مجالات التعاون بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية قبل الاستقلال فيما يلي²:

1. تصدير الآلات والمعدات والوسائل إلى الجزائر مقابل المنتجات الزراعية التي تزخر بها الجزائر.
2. الخدمات بمختلف أشكالها.
3. تنظيم شروط وظروف المنافسة الاقتصادية.
4. كما تضمن المادة 227 الفقرة 02 كامل الأحكام المتعلقة بالمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من شركات وأشخاص، هذا كله ضمن ما نصت عليه اتفاقية روما فيما يتعلق بشق التجارة الخارجية.

وبعد الاستقلال مباشرة تحديدا سنة 1964 أعلنت المفوضية الأوروبية في تصريح لها أنها: "تسعى إلى فتح مجال لبناء علاقات مع الجزائر"، لكن الإشكال الذي طُرح آنذاك، هو: ما طبيعة العلاقات التي ترمي المفوضية الأوروبية إلى بنائها مع الجزائر؟ خاصة وأن الجزائر انتقلت من دولة رهينة لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى دولة مستقلة تطمح إلى بناء اقتصاد قوي، هذا كله في ظل منافسة دولية شرسة من طرف الاتحاد السوفياتي آنذاك. وهذا ما دعا بوزير الخارجية آنذاك السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى التصريح بالقول: "إن الجزائر تسعى إلى توسيع نطاق التعاون مع الأوروبيين إلى المجال المالي واليد العاملة"³.

وفي السياق ذاته صرح "العياشي ياكور"⁴ بأن "الجزائر غير مستعدة لإبرام تجاري فقط، بل نطالب بتحقيق اتفاق شامل" وهذا ما يعزز الرغبة الجزائرية آنذاك في الدخول بقوة إلى جو المنافسة الاقتصادية الدولية والعودة إلى المكانة الطبيعية للجزائر⁵.

أما عن بداية العلاقات الجزائرية الأوروبية بشكل رسمي فكان ذلك بداية من سنة 1976 في 26 شهر أفريل أين تم التوقيع على ما سمي آنذاك ب"اتفاقية التعاون" بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من سنة 1978 أين صرحت المفوضية الأوروبية آنذاك أن "الأبواب مفتوحة أمام الجزائر في الولوج إلى السوق الأوروبية"، وهي السياسة التي اعتبرتتها

¹-Otmane BEKENNICHE, La coopération entre l'union européenne et l'Algérie: l'accord d'association, op .cit, p .13.

² - Otmane BEKENNICHE , op. cit, p. 15-16.

³- صافو محمد، "العلاقات الجزائرية-الأوروبية: هل هي علاقة تعاون وشراكة، أم تبعية وهيمنة"، مداخلة مقدمة في إطار أيام التكوين لطلبة الدكتوراه، تخصص: أمن دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، يوم: 19-06-2017.

⁴- قيادي ومناضل في ثورة التحرير، إشتغل بعد الاستقلال في عدّة مناصب سامية في الدولة أهمها وزيرا للتجارة في 9 يونيو 1969.

⁵- صافو محمد، المرجع السابق.

المفوضية الأوروبية بأنها "سياسة أوروبية جدية اتجاه المتوسط" أطلق عليها تسمية "نهج البحر الأبيض المتوسط"¹.

لقد اقتصرَت العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في تلك الفترة على مجالات ثلاث هي:

-اليد العاملة: وذلك بسبب حاجة أوروبا إلى العمالة الأجنبية، اين عرفت المرحلة ما سُمِّي بـ"هجرة الأدمغة" نحو الخارج.

-الصيد البحري: وذلك بسبب وفرة المنتجات البحرية لدى دول جنوب المتوسط، خاصة الجزائر بفضل طول شريطها الساحلي ومناخها المعتدل.

-الطاقة: خاصة وأن رصيد الجزائري من الموارد الطاقوية ضخم جدا، خاصة الغاز الطبيعي، حيث كانت ولا زالت الجزائر من أكبر مصدّري المحروقات إلى أوروبا.

وحتى يتسنى لنا التفريق ما بين حجم صادرات وواردات الجزائر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، نعرض الجدول الموالي الذي يوضح حجم صادرات الجزائر إلى الدول الثلاث للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في نفس الفترة تقريبا.

| السنوات | | | | | | | بعض دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية |
|---------|------|------|------|------|------|------|---------------------------------------|
| 1981 | 1980 | 1979 | 1978 | 1977 | 1976 | 1975 | |
| 9016 | 9381 | 5971 | 6599 | 7115 | 6019 | 8292 | فرنسا |
| 6631 | 5863 | 5863 | 6054 | 4276 | 3246 | 2702 | ألمانيا الفدرالية |
| 6417 | 4801 | 4066 | 3667 | 2868 | 1965 | 1901 | إيطاليا |
| 22064 | | | | | | | المجموع |

الوحدة: مليون دج.

واردات الجزائر من بعض دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من سنة 1975 إلى سنة 1981²

إن أبرز ما يمكن ملاحظته أثناء استقراءنا لأرقام الجدول هو أن فرنسا تعتبر آنذاك أكبر متعامل اقتصادي مع الجزائر أين بلغت صادرات الجزائر إليها من المحروقات وبعض المنتجات الأخرى إلى ما قيمته 11383 مليون دينار جزائري سنة 1981، ثم حوالي 21212 م/دج سنة 1990، وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا دون سواها من دول المجموعة الأوروبية، أي قبل

¹ - la poilique Mediterraneene renovee, la délégation européenne en Algérie " Les relations entre l'union européenne et l'Algérie: 30 ans de coopération", sous la direction de Laura BAEZA, 2009, p. 13.

² - من إعداد الباحث، اعتمادا على أرقام: الحوصلة الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، نشرة 2013، ص. 173.

دخول الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ، وهذا ما يؤكد أن فرنسا تعتبر أكثر دولة أوروبية تأثيراً في سياسات الاتحاد الأوروبي قبل سنة 1991 وبعدها وتشاركها في ذلك بريطانيا وإسبانيا بدرجة أقل¹.

إن ما يفسر توجه فرنسا وبريطانيا وباقي دول المجموعة الأوروبية نحو تفعيل أو اصرر التعاون مع دول جنوب المتوسط هو كون هذه الأخيرة أقاليم كانت فرنسا وبريطانيا تستحوذ على ثرواتها وخيراتها -ولازالت-، حيث سعت إلى الحفاظ على مصالحها ومواردها في هذا الدول والتي من ضمنها الجزائر من خلال الوسيلة أو الأداة الإقليمية المشتركة والمتمثلة في "السوق الأوروبية المشتركة" التي قادتها فرنسا نحو فتح المجال أمام ضم دول من خارج أوروبا ضمن اتفاقيات مشتركة كالتى أبرمتها مع الجزائر سنة 1978 أين أصبحت هذه السوق شريان الاقتصاد الأوروبي الذي يربط أوروبا مع مستعمراتها التقليدية في طابع اقتصادي محض².

يمكن القول أن السوق الأوروبية نجحت في كسب السوق الجزائرية لصالحها وهذا بفضل إتباعها لسياسة الاندماج الاقتصادي-السياسي الذي عبرت عنه مرحلة الثمانيات أين بلغت المعاملات الاقتصادية للجزائر مع الشريك الأوروبي درجة فاقت كل التوقعات لأن السوق الأوروبية وبحكم العامل التاريخي والجغرافي تعد من أهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر، حيث مثلت المحروقات ما نسبته 90% من الصادرات الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية وارتفعت مبيعات الغاز الجزائري إلى السوق الأوروبية سنة 1986-1987 حوالي 30,5%، لأن الجزائر تغطي حوالي 10,6% من احتياجات الاستهلاك لبلدان المجموعة الأوروبية، هذه الأخيرة التي وفرت أكثر من 50% من الاحتياجات الغذائية للجزائر سنة 1986 حسب ما يوضحه الجدول الموالي³:

| الميزان التجاري | الصادرات | | الواردات | | |
|-----------------|----------|-----------|----------|-----------|--------------------------|
| 6152,719 | 68,17% | 32952,242 | 54,17% | 26799,523 | السوق الأوروبية المشتركة |

الوحدة: مليون-دج- النسبة: مئوية

واردات وصادرات الجزائر إلى السوق الأوروبية المشتركة لسنة 1989⁴

إن الأرقام الموضحة في هذا الجدول وكذا المعطيات المذكورة آنفا تعكس مدى أهمية الشريك الأوروبي دون غيره في تحقيق التعاون الأوروبي الجزائري الذي يرجع إلى عاملين اثنين⁵:

¹- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2013، مرجع سابق.

²- خلود محمد خميس، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القارة الإفريقية: دراسة في التوجهات البريطانية-الفرنسية"، مجلة بحوث ودراسات، دون تاريخ نشر، بغداد، ص. 05.

³- ناصر يوسف وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص. 424.

⁴- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵- المرجع نفسه، ص. 425-426.

- أ- العامل التاريخي: اعتبار فرنسا جزء من السوق الأوروبية وفي نفس الوقت عامل ربط بين المجموعة الأوروبية والجزائر.
- ب- أن الجزائر تعتبر شريك سياسي واقتصادي ذو أهمية كبيرة تعوّل عليه المجموعة الأوروبية في تأمين مواردها الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يعكس أيضا اختيار الجزائر في مختلف الحوارات الأمنية والبرامج السياسية والعسكرية في حوض المتوسط.

الفرع الثاني: تقييم العلاقات الجزائرية-الأوروبية بعد الاستقلال

ما يمكن استخلاصه خلال هذا العنصر هو أن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو "السوق الأوروبية المشتركة" لم تسمح بحصول "عضوية" الجزائر وباقي دول جنوب المتوسط إلى السوق، بل اكتفت بمسار "الانتساب" إلى السوق وهذا ما يعكس الرغبة الأوروبية في جعل دول الجنوب تابعا لسياسات المجموعة في حوض المتوسط بما يكفل لها مصالحها الاقتصادية فحسب، دون السعي نحو تطوير اقتصاد الدول التي خرجت منهكة بعد استعمار دام في الجزائر مثلا لأكثر من قرن من الزمن، ويمكن رصد ذلك من خلال ما يلي¹:

1. أن الخطوة الأوروبية نحو فتح مسار تعاون مع الجزائر لم تكن لصالح الدولة الجزائرية وشعبها، بل لأجل ما تحتويه البلاد من خيرات وموارد طبيعية في مقدمتها البترول والغاز الطبيعي.
2. اعتبرت الجزائر بمثابة سوقا استهلاكية واسعة لمختلف المنتوجات الأوروبية.
3. زادت تبعية الجزائر للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، بسبب قوة هيكلها الاقتصادي أمام الأداء الاقتصادي الجزائري الهش.
4. فشل مسار التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي دفع بمسؤولي البلدين إلى تبادل الزيارات، وتطوير الرؤى والمسائل ذات الاهتمام المشترك سنة 1986 أين زار رئيس اللجنة الأوروبية السيد "جاك ديلور Jacques Delors" الجزائر في جانفي 1988 عرض خلالها وجهة النظر الأوروبية الرامية إلى مواصلة مسار التعاون بين الطرفين في إطار البروتوكول الثالث والرابع الذي حملته اتفاقية 1978، غير أن هذه الرغبة اصطدمت بواقع الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر بداية 1992 أين تم تعليق أغلب برامج التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى غاية الإعلان على مسار الشراكة كآلية جديدة وبديلة عن المسار التقليدي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط عامة وبين الجزائر والاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، وهو المسار الذي أريد له الانتقال من طابع التعاون الاقتصادي المحض إلى شراكة ذات بعد اقتصادي، اجتماعي وسياسي أمني².

¹ - خلود محمد خميس، مرجع سابق، ص. 06.

² - La poilique Mediterraneene renovee, op. cit, p. 21.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية-الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

يمكن وصف مرحلة التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية بعد الاستقلال بأنها تدخل في إطار "الدعم الأوروبي للجزائر" وذلك بغرض مساعدتها على بناء اقتصاد يستطيع الدخول إلى منطقة التبادل الحر ومنافسة مختلف المنتجات الخارجية أو يمكن القول أن السياسة الأوروبية اتجاه الجزائر في تلك المرحلة إنما كانت ترمي إلى جعل الجزائر سوقا أوروبية بامتياز، هذا ما تفسره عملية خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الجزائرية داخل السوق الأوروبية المشتركة، أي أن الجزائر حظيت بمعاملة تفضيلية مقارنة بدول كالمغرب وتونس وهذا راجع خصوصا إلى نوعية المنتجات الجزائرية وحجم صادراتها مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا¹.

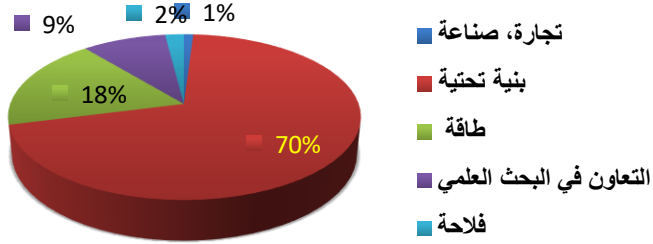
وهذا ما يعكسه برنامج الدعم الأوروبي للجزائر بداية من سنة 1976 الذي بلغت قيمته ما يعادل حاليا حوالي 949 مليون أورو، قسمت على أربع بروتوكولات مالية كما يلي:

- البروتوكول الأول: من سنة 1976 إلى غاية سنة 1981: اهتم بالتنمية الفلاحية وحماية المحيط.
- البروتوكول الثاني: من سنة 1981 إلى غاية سنة 1986: كان نصيبه حوالي 70% من المساعدة المالية الأوروبية.
- البروتوكول الثالث: من سنة 1986 إلى سنة 1991: كان نصيب البنية التحتية حوالي 50% من المساعدة المالية المقدمة من البنك الأوروبي والمساعدة الإجمالية، إضافة إلى 30% ذهبت إلى قطاع تسيير المياه.
- البروتوكول الرابع الذي غطى الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية سنة 1996، وذلك في إطار مشروع السياسة الأوروبية المتجددة التي ساهمت بحوالي 95 مليون أورو، دون إهمال الدعم الذي قدمه البنك الأوروبي بقيمة 640 مليون أورو، وهي البرامج التي يأتي توضيحها وفق المخططات الأربعة الموالية، التي توضح أهم القطاعات التي شملها كل بروتوكول²:

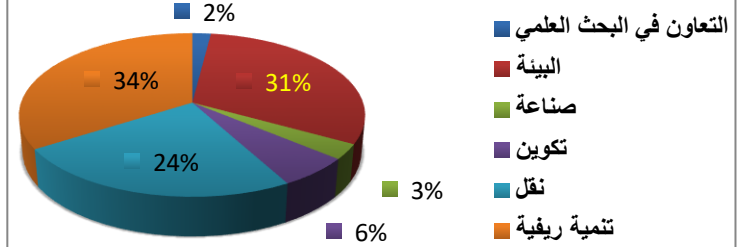
¹ - أبحري سفيان، "واقع وآفاق القطاع الصناعي الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية، والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ديسمبر 2011، ص. 488.

² - La politique Mediterraneene renovee, op.cit, p. 17.

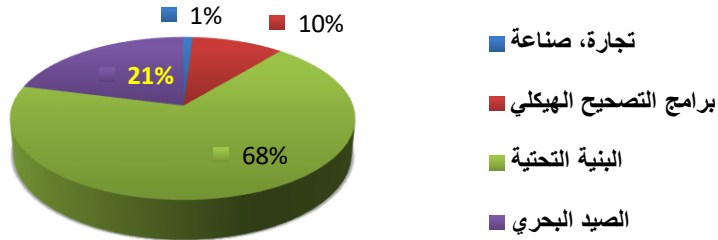
البروتوكول الثاني (1981-1986)



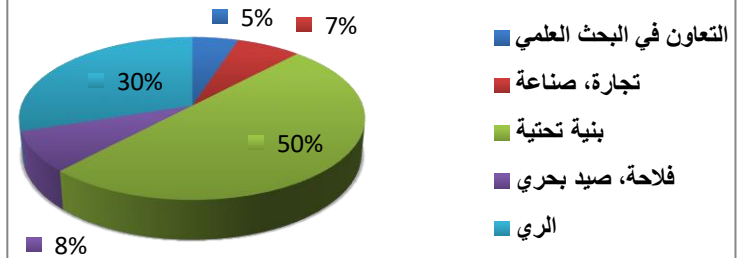
البروتوكول الأول (1976-1981)



البروتوكول الرابع (1991-1996)



البروتوكول الثالث (1986-1991)



La politique Méditerranéenne renouée, la délégation européenne en Algérie " Les relations entre l'Union européenne et l'Algérie: 30 ans de coopération" ,op.cit,p.16.

يمكن القول أن هذا النوع من المشاريع يمهد الطريق نحو مزيد من علاقات التقارب بين الجانب الأوروبي والجزائر باعتبارها أكبر شريك متوسطي وهذا ما عبرت عنه الرغبة الأوروبية بدعوة الجزائر إلى الالتحاق بمسار "الشراكة الأورومتوسطية" الذي انطلق من مسار "برشلونة" 1995؛ المطلب الأوروبي الذي اصطدم بطبيعة البنية الاقتصادية للجزائر المرتكزة أساسا على قطاع المحروقات، ثم الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة والذي جعل الاتحاد الأوروبي يمارس نوعا من التدخل في الشؤون السيادية للجزائر بحجة التدخل الإنساني.

فعلى الرغم من هذه العوائق التي دامت لأكثر من 04 سنوات إلا أن الجزائر لم تقاطع كلياً مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا بالرجوع أساساً إلى نوعية العلاقات وقدمها بين الجانبين، وهذا ما أهّل الجزائر لتحظى بكرسي الملاحظ¹.

الفرع الأول: مراحل اتفاق الشراكة الأورو-جزائري

تميزت مرحلة التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتعقيد تارة وبالفطور والانقطاع تارة أخرى وهذا راجع أساساً إلى عدم إيجاد صيغة توافقية حول العديد من القضايا أبرزها: طبيعة البنية الخارجية للتجارة الجزائرية، قضية حرية انتقال السلع والأشخاص، المسائل الأمنية العالقة بين الطرفين كالإرهاب والهجرة السرية².

فبعد أن قدم الطرفان العديد من التنازلات حول القضايا المذكورة سابقاً، إنتهت عملية التفاوض (التي دامت 17 جولة منذ سنة 1995) بالتوقيع النهائي على مسار الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتاريخ 22 أبريل 2002 والتي هدفت إلى تحقيق المتطلبات التالية³:

- 1- إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين تكون منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء استراتيجياً لها، وذلك خلال فترة زمنية قدرت بـ12 سنة اعتباراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وكان ذلك سنة 2005⁴ أي أن المدة إنتهت السنة المنصرمة (2017) وهو ما يتطلب تقييم مسار الشراكة بجميع أبعاده.
- 2- اعتباراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ نصّ الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية بين الطرفين ومن أي إجراءات مماثلة.

¹ - نوري منير، "أثر الشراكة الأورو-جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في أشغال الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: 17-18 أبريل 2006، ص. 868.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - أبحري سفيان، مرجع سابق، ص. 488.

⁴ - إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تمّ توقيعه في مدينة فالنسيا الإسبانية في 22 أبريل 2002 دخل حيز التنفيذ في 26 أبريل 2005، أنظر:

- Dialogue politique, Journal Officiel de La Republiqur Algerienne, N°31,21 Rabie El Aouel 1426 -30 Avril 2005, p.4.

3- إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة وعلى المنتج الجزائري في السوق الأوروبية خلال مدة 12 المنقضية وهذا بغرض حماية الصناعة الجزائرية وتأهيلها لتنويع اقتصادها وتنويع منتجاتها وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

| القائمة | نوع المنتج | وتيرة الإلغاء | نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------|
| 01 | المواد الأولية: معدل الحماية الجمركية يتراوح من 05 على 15 بالمئة، ما قيمته حوالي 1,1 مليار دولار | إلغاء فوري | حوالي 23% |
| 02 | الوسائل والتجهيزات المصنعة ونصف المصنعة ذات قيمة مالية تقدر بحوالي 1,2 مليار دولار، أي بنسبة 35% من الواردات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي | تلغى التعريفات الجمركية بعد سنة 2007، وتمتد لغاية سنة 2012 الماضية أي 20% سنويا | حوالي 35% |
| 03 | المنتجات كاملة الصنع المقطرة قيمتها بحوالي 2,3 مليار دولار | تم إلغاء التعريفات الجمركية بداية من سنة 2007 إلى غاية السنة الماضية (2017) | حوالي 40% |

قائمة المنتجات المتفق عليها في إطار اتفاق الشراكة الغير خاضعة للجمركة¹

إن الملاحظ من خلال استقراء المعلومات الواردة في الجدول هو أن الاتحاد الأوروبي قد قدّم نوعا ما معاملة "تفضيلية" للجزائر، ما من شأنه أن ينعكس سلبا على مسار ووجهة صادراتها الخارجية التي يحتكرها الطرف الأوروبي بما يحدّ من تنويع العلاقات الاقتصادية للجزائر خاصة في ظل بروز المنافس الصيني والآسيوي عموما، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال استقراء أرقام الجدولين المواليين:

| الرتبة | الدول | المبلغ | النسبة % |
|--------|----------------------------|-----------|----------|
| 01 | الولايات المتحدة الأمريكية | 1107031,8 | 20,6 |
| 02 | فرنسا | 764070,00 | 14,2 |
| 03 | إسبانيا | 522881,3 | 9,8 |
| 04 | هولندا | 478132,00 | 8,9 |
| 05 | إيطاليا | 359773,7 | 6,7 |
| 06 | كندا | 326282,0 | 6,1 |

¹ - أبحري سفيان، المرجع السابق، ص. 489-490.

| | | | |
|-----|----------|----------|----|
| 4,4 | 236661,8 | تركيا | 07 |
| 3,9 | 208934,3 | البرازيل | 08 |
| 3,4 | 184775,9 | بريطانيا | 09 |
| 3,0 | 163091,7 | الهند | 10 |

جدول يوضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر سنة 2011¹. الوحدة م/دج-النسبة: مئوية

الملاحظ من خلال هذه الأرقام هو أن الدول الأوروبية الأربع (فرنسا، إسبانيا، هولندا وإيطاليا) تشكل أكبر شريك اقتصادي للجزائر الرغم من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة الأولى على اعتبار أنها صاحبة أقوى اقتصاد عالمي، لكن نسبة التواجد الأوروبي في الاقتصاد الجزائري تقدر بحوالي 39,6% ما يفسر وجود دولة أوروبية على رأس الممومنين العشرة الأوائل للجزائر من نفس السنة، وهي فرنسا، ثم إيطاليا، وإسبانيا في المرتبتين الثالثة والرابعة تواليا كما يوضحه الجدول الموالي:

| النسبة % | المبلغ | الدول | الرتبة |
|----------|----------|----------------------------|--------|
| 15,1 | 518702.3 | فرنسا | 01 |
| 10,0 | 345352.7 | الصين | 02 |
| 9,9 | 340914.2 | إيطاليا | 03 |
| 7,3 | 249843.0 | إسبانيا | 04 |
| 5,4 | 186513.2 | ألمانيا | 05 |
| 4,6 | 157802.5 | الولايات المتحدة الأمريكية | 06 |
| 3,8 | 129939.5 | الأرجنتين | 07 |
| 3,7 | 128218.2 | البرازيل | 08 |
| 3,4 | 117743.8 | جمهورية كوريا الجنوبية | 09 |
| 3,0 | 101946.4 | تركيا | 10 |

جدول للدول الأكثر تموينا للجزائر²

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2013، مرجع سابق، ص 199.

² - الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2013، مرجع سبق ذكره، ص 205.

الوحدة: مليون دج.النسبة: مئوية.

إذن، يمكن القول أنه بخصوص عملية التصدير، فإن دول الاتحاد الأوروبي تعد الأكثر تعاملًا مع الجزائر بالنظر إلى طبيعة العلاقات ما بين البلدين، والتي ترسخت بعد اتفاقية الشراكة، حيث توجه 68% من صادراتها نحو دول الاتحاد الأوروبي ثم دول أمريكا الجنوبية، حيث احتلت فرنسا سنة 2006 المرتبة الأولى بنسبة 29,70%، كأكبر مستورد للمنتوجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ثم تليها إسبانيا بـ 22,5% وبعض الدول الأوروبية الأخرى، وهي المراتب التي حافظت عليها الدول الأوروبية مع مرور السنوات، وهذا ما يؤكد على أهمية تنويع العلاقات مع هذه الدول سواء بصفة ثنائية أو جماعية¹.

وفي إطار دعم العلاقات الاقتصادية ما بين الطرفين أطلق الاتحاد الأوروبي مجموعة من المشاريع المالية في إطار برامج "ميدا" الذي باشره مع الجزائر بداية من سنة 1995 إلى سنة 1999، وهي المرحلة الأولى التي خُصص لها غلاف مالي قدره 33 مليون دولار سُمي "ميدا 01" الذي وُجّه إلى تنمية القطاع الصناعي في الجزائر وتكوين رجال الأعمال رافقه دعم من طرف البنك الأوروبي بقيمة 03 مليون أورو².

أما المرحلة الثانية والتي أطلق تسميتها ببرنامج "ميدا 02" فهو الذي امتد من سنة 2000 إلى غاية 2006 خصص له غلاف مالي قدره 48,4 مليون أورو وُجّه إلى مجال الاستثمار، تطوير التجارة، الصحة، التعليم العالي، القضاء... إلخ وهذا كله في إطار اتفاق الشراكة المبرم بين الطرفين³.

يمكن القول أنه خلال هذه المرحلة كان الوضع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي يتميز بالضعف؛ قدرت نسبة النمو بـ 1,8% سنة 2004 مقارنة بنسبة 0,6% سنة 2003، وهذا يرجع أساسًا إلى ارتفاع التعريفات الجمركية على كل المنتوجات التي تلج إلى السوق الأوروبية مما انعكس سلبًا على هذه الأخيرة مقارنة بالتواجد الأمريكي والياباني على مستوى السوق الدولية الذي تزامن كذلك مع ارتفاع نسبة البطالة إلى معدل 8,9% سنة 2004⁴.

لذلك وفق تقديرنا؛ فإنّ من أبرز الأسباب والدوافع الحقيقية نحو جنوح الاتحاد الأوروبي إلى بناء شراكة مع دول المتوسط، هو الرغبة الشديدة في جعل السوق الأوروبية أكثر اتساعًا وانفتاحًا في نفس الوقت، وهذا ما يؤشر رغبة الاتحاد الأوروبي وقراره بمراجعة السياسة المالية اعتمادًا على تقرير 2003 الذي قدمه البنك الأوروبي⁵.

¹ - شهرزاد زغيب، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، بيروت، يناير 2012، ص. 123.

² - la politique Méditerranéenne renoué, la délégation européenne en Algérie " Les relations entre l'union européenne et l'Algérie: 30 ans de coopération", op.cit, p. 33.

³ - Ibid.

⁴ - VladimirBORGY, "Etats Unis-Union européenne, Japon", l'économie mondiale 2006, publication de CEPII, Paris, 2005, pp. 20-21.

⁵ - , VladimirBORGY, op .cit, p. 22.

ومن جهتها فإن الجزائر كدولة ضمن الفضاء الجنوبي لحوض المتوسط، وبالنظر إلى المخلفات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الأمنية التي عاشتها منذ سنة 1991 إلى غاية 2001 فإن نسبة النمو الاقتصادي تأثرت كثيرا بالمشاكل الاجتماعية للمواطن الجزائري، حيث بلغت نسبة الفقر سنة 1997 حوالي 28,8% أي ما يعادل حوالي 10 ملايين جزائري وهو الأمر الذي يعكس قيام السلطات آنذاك بمجموعة من المشاريع والإصلاحات التي اندرجت في إطار تحسين معيشة المواطن والاهتمام أكثر بفئة الشباب¹.

وفي الفترة ذاتها صُنفت الجزائر ضمن أحسن المتعاملين الاقتصاديين مع الاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي والمحروقات خاصة وأن الجزائر كانت في منافسة مع بلدين آخرين فقط على السوق الأوروبية، والأمر يختلف تماما عن اليوم أين أصبحت تواجه منافسة شديدة من طرف أكثر من 05 دول، وهذا ما دفع المفوضية الأوروبية ببروكسل وسنة 2002 إلى حث الجزائر على إعطاء الأولوية دائما للسوق الأوروبية في ظل اتساع السوق الأمريكية والآسيوية حتى تضمن الجزائر مكانتها ضمن أكثر المتعاملين الاقتصاديين مع الاتحاد الأوروبي وذلك تحقيقا لمزيد من التوازن في العلاقات.

و في إطار مشاريع دعم تنفيذ عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في شقه الاقتصاد فقدتم إطلاق برنامج "دعم تنفيذ عقد الشراكة P3A" وذلك في سبيل مواكبة ريثم الاقتصاد العالمي الي يفرض على الجزائر الخروج من دائرة المحروقات نحو تنويع المنتوجات، حيث تم إطلاق هذا المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي تحت إشراف وزارة التجارة وذلك بتاريخ 02 أكتوبر 2014 بغلاف مالي قدره 6,25 مليون يورو مدعم بحوالي 5 مليون يورو من جانب الاتحاد الأوروبي من جانب الاتحاد الأوروبي، و1,25 مليون يورو من طرف السلطات الجزائرية وذلك في إطار "الشراكة الأوروبيةمتوسطة" لمدة 24 شهر؛ تم تحديد 25 أفريل 2016 كأجل أقصى لدراسة نتائج المشروع التي تم إحصائها كما يلي²:

- تسجيل 64 أسبوعا من العمل المشترك.
- تغطية 22 نشاط مهني مؤطر من طرف 33 خبير تداولوا على 136 رحلة عمل بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.
- إنفاق ما قيمته 1450000 أورو.
- نسبة إنجاز البرنامج بلغت 105% حسب بنود العقد المتفق عليها في البداية.
- برنامج ميذا 1 ما بين الفترة 1995-2006 تم تمويله من طرف الاتحاد الأوروبي بمبلغ 55 مليون يورو سنويا أي بمبلغ إجمالي قارب 617 مليون يورو مستهدفا مجالات ثلاث: نقل الخبرات، تعلم كفاءات بناء شبكة من العلاقات الدولية، دعم الإصلاحات الوطنية³.

¹ - Rachid BENYOUB, Memo AlgérieEdition internationale,Algerie, 2002, p. 200.

² - Programme d'Appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, publication éditée et imprimée par l'UGP, la lettre de P3A, avril 2016, pp. 02 et 07.

³ - EU assistance to its neighbors and beyond, coming closer, publication office European commission, 2010, pp. 14-15.

الفرع الثاني: البعد الأمني في مسار الشراكة الأورو-جزائرية

يعتبر المجال الأمني في ميثاق الشراكة الأورومتوسطية عامة وفي اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية ذو أهمية بالغة بالنظر إلى حجم وتأثير التهديدات الأمنية على مسار العلاقات بين الطرفين العلاقات التي تأثرت مؤخرا بالعديد من الأحداث تنصدها ظاهرتي الإرهاب والهجرة الغير شرعية.

وفي سياق الحوار الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إطار اتفاق الشراكة فقد تضمنت المادة 86 من هذه الاتفاقية كل شروط ووسائل العمل المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للوقاية والحد من الجريمة المنظمة، والتجارة الغير شرعية للأسلحة والمواد الممنوعة أو التي تعرضت لعمليات القرصنة البحرية على مستوى البحر الأبيض المتوسط¹.

وضمن إطار عمليات التصدي للهجرة السرية ومراقبة تنقل الأشخاص نصت المادتين 83-84 من الاتفاقية على كل الآليات والوسائل المنظمة لذلك خاصة ما تعلق بكيفيات منح التأشيرات والمعالجة السريعة لإجراءات وتسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالمجموعة الأوروبية².

أما في المادة 87 من الاتفاق فقد تم إدراج الظواهر التالية³:

- مكافحة ومعالجة عمليات تبييض الأموال وتسخير كل الإمكانيات البشرية والتقنية لما تتطلبه عملية التعاون في هذا المجال.
- محاربة العنصرية وكره الأجانب واللجوء إلى الأحكام القانونية التي تضمنتها المادة 80 من هذا الاتفاق.
- إدراج نقطة "مكافحة الإرهاب" كأحد أهم أولويات الاتحاد الأوروبي والجزائر، والتي تم تخصيص بند كامل لها، وهو المطلب الذي ظلت الجزائر تلح عليه منذ سنة 1995.

المطلب الثالث: مسار الشراكة الأورو-جزائرية بين الفرص والتحديات

منذ انطلاقة سنة 2005 يمكن القول أن قد مرت 12 سنة على المسار الحقيقي للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار "الشراكة" الذي أعلن عن ميلاده منذ ندوة برشلونة سنة 1995.

حيث تسعى الدراسة من خلال هذا العنصر إلى محاولة تقديم قراءة موضوعية حول الإنجازات التي جاء بها مشروع الشراكة ومدى انعكاساتها على الواقع السياسي والاقتصادي للجزائر، وكذا تسليط الضوء على مستقبل الشراكة في ظل النتائج المحققة.

¹- نوري منير، "أثر الشراكة الأورو-جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص. 869.

²- المرجع نفسه، ص. 869.

³- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفرع الأول: المسار الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي في محتوى الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أحد أبرز الأبعاد المعول عليها في إنجاح العلاقة التشاركية بين الطرفين على الرغم من عدم التكافؤ في المقدرات الاقتصادية للجانبين ، ويأتي عرض هذا المسار على ضوء العناصر الآتي ذكرها.

أولاً: التحديات الاقتصادية:

إنّ من أبرز المقومات والدعائم التي يجب أن يركز عليها الاقتصاد الوطني هو تفعيل عملية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في بعدها الاقتصادي بما يفتح المجال واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية التي تُمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية؛ من امتلاك الخبرة والتكنولوجيا غير أن هذه الرغبة الجزائرية أو الأوروبية (إذا توفرت النية الحسنة) فإن تصطمم بالعديد من المصاعب والتحديات التي نجملها على النحو التالي¹:

1. تغليب الاتحاد الأوروبي لعامل المصلحة الأوروبية في إدارة علاقاته الاقتصادية، إذ أن هذا الأخير لا ينتهج أي سياسة اقتصادية من شأنها تقوية اقتصاد البلد الشريك، فالجزائر مثلا لا يمكن مقارنة اقتصادها بأخر دولة في الاتحاد الأوروبي وهذا ما يطرح التشكيك في صدق الأطروحة الأوروبية المتمثلة في "الشراكة" التي يهمنها في المقام الأول توسيع أسواقها الاستهلاكية دون مراعاة خصوصية اقتصاد البلد الشريك الذي عادة ما يتميز بالضعف أو الهشاشة².
2. اعتماد الاتحاد الأوروبي في سياساته وبرامجه الاقتصادية مع الجزائر على قطاع الصناعات التحويلية والمواد البترولية دون العمل على تشجيع باقي الأنشطة الصناعية والزراعية التي تتمتع بها الدول الجنوبية للمتوسط بأفضلية ونوعية نسبية، وهذا من ضمن أكبر السباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة البطالة بسبب غياب الأنشطة الصناعية والفلاحية وحتى النسيجية الذي يؤدي حتما إلى ازدياد الرغبة بالهجرة السرية التي نجد الاتحاد الأوروبي من خلال سياسات منع الهجرة وتشديد منح التأشيرة دافعا كبيرا وراء تنامي هذه الظاهرة³.
3. إن عملية الشراكة في نهاية المطاف هي صناعة أوروبية محضة بمعنى أنها تعطي صلاحيات أوسع لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في انتهاج سياسات التبعية والهيمنة وفرضها على الدول الشريكة، فمن بين أهم أوجهها هي برامج المساعدات المالية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي وكذا عمليات المديونية الخارجية التي تزيد من حالة خضوع الدول الجنوبية للمتوسط للاتحاد الأوروبي، كما كان الحال بالنسبة للجزائر سنوات التسعينيات أين كانت ديون ناديي باريس ولندن تعقد من الوضعية الاقتصادية للبلاد⁴.

¹ - جهاد الغرام، "مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: المضمون والآفاق"، في: أعمال الملتقى الوطني السادس حول موضوع "السياسة الإقليمية للجزائر"، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 12-13 مارس 2014، ص. 194.

² - المرجع نفسه، ص. 195.

³ - جهاد الغرام، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 196.

4. قيام الاتحاد الأوروبي بإجهاض أي مشروع تكاملي لدول المتوسط (اتحاد المغرب العربي مثلا) وكذا منع أي تعاون أو برامج اقتصادية بينية وهذا ما تعكسه وتيرة العلاقات الثنائية لبعض دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا مع بلدان الضفة الأخرى كالجزائر والمغرب وليبيا سابقا ما يجعلها دائما تخضع للباس الهيمنة والعجز الاقتصادي.

ثانيا: إيجابيات الشراكة الاقتصادية :

إن كل هذه التحديات لا تلغي بعضا من آفاق وفرص تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والشريك الأوروبي، ولعل أبرزها ما يلي¹:

1. ضرورة التزام الطرفين ببنود الاتفاقية وكذا تقييم بعض التنازلات في حالات معينة بما يوفر الفرص والمكاسب للطرفين على المدى القريب والبعيد
2. للشراكة أهمية كبيرة وأثر إيجابي على واقع الاقتصاد الجزائري، فالاتفاقية الموقعة مع الجانب الأوروبي تجعل من هذا الأخير فضاء حيويا للمنتوج الجنوب-متوسطي بحوالي 450 مليون مستهلك مع ناتج خام يعادل عشرات الآلاف من ملايين أورو، فضلا عن القدرة الشرائية المرتفعة لسكان أوروبا الشرقية خاصة التي تستقبل المنتوجات للتمور الجزائرية والحمضيات².
3. الشراكة فرصة ثمينة لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي من المفروض أن تسعى للاستفادة مما يوفره التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي من مزايا تفرض نفسها في السوق الدولية والتي من أبرزها³:
أ- قدرة الاتحاد الأوروبي على التحكم في شبكات التسويق التي تمكّنه من الحفاظ على الاقتصاد الأوروبي الذي يشكل عامل ثقل في المنطقة.
ب- إمكانية فتح مجال للتبادل الحر بعد دخول الجزائر في المنافسة المتكافئة التي تمكّنها من جلب الاستثمارات وخلق فضاءات جديدة للتعاون بين الطرفين خصوصا في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة كالزراعة والمياه، والطاقات المتجددة التي تشكل منبعا من منابع الثروة البديلة بالجزائر.

الفرع الثاني: المسار الأمني والسياسي

ولعل ما يفيد في هذا الإطار هو رأي وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "دومينيك سترأوس" « Dominique STRAUSS » حول رفض كل من فرنسا وهولندا التصويت على مشروع الدستور الأوروبي بقوله: "إن الشكوك لا تُثار اليوم حول جدوى الاتحاد الأوروبي وقدرته على البقاء، فقد استبدل الأوروبيون بعد أحداث 11 سبتمبر عبارات: التنمية والتحديث والديمقراطية بمفاهيم تدور

¹- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

²- عبد السلام يخلف، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار"، في: فعاليات الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، مرجع سابق، ص. 42.

³- جهاد الغرام، مرجع سابق، ص. 197.

جميعها حول المهاجم الأمني ومكافحة الإرهاب، والهجرة السرية التي تشكل قلقاً مزمناً في السياسة الأوروبية¹.

وأمام هذا الاعتراف الأوروبي بطغيان الملف الأمني على اتفاق الشراكة الأورومتوسطي، فإننا نكشف من وراء ذلك الرغبة الأمنية الشديدة لدى الاتحاد الأوروبي في تسخير مشروع "الشراكة" التي ضمت أبعادا ثلاث لصالح سلة الشؤون الأمنية والسياسية، وهذا يعني نوبان وانصهار باقي الأبعاد الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية في قالب السياسة والأمن الأوروبي الذي يبقى مرتبطاً بالأمن في حوض المتوسط.

وبالرجوع إلى اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية وتحديداً إلى المادة الثالثة والخمسين نجد أن هذه الأخيرة تناولت مجموعة من البنود التي وردت في صيغة "مطالب" قُدمت إلى الجزائر في سبيل بناء حوار أمني بين الجانبين بما يحقق نوعاً من الرفاهية وأمن المنطقة المتوسطية. هذا الأمن الذي لا يكتمل إلا بوجود الجزائر التي ظلت تلحّ على مطلب "مكافحة الإرهاب" كأحد قضية تجمع الحوار الأمني بين الضفتين، وبهذا الخصوص تناولت المادة المذكورة جملة المطالب التالية²:

- ضرورة تقوية المؤسسات والديمقراطية بالجزائر وذلك من خلال التمسك بالمبادئ الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد.
- ضرورة رفع حالة الطوارئ؛ وهو المطلب الذي تجسد سنة 2011.
- ضرورة التفريق بين السلطتين العسكرية والسياسية.
- السماح بدخول المنظمات الخاصة إلى الجزائر مع الالتزام بسياسة مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان.

وكتعليق على هذه المطالب الأوروبية في سياق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يمكن القول أنها تؤسس لتبعية جزائرية أو أنها تُفسّر على أنها عملية اختراق أمني تعكس التوجهات الهيمنية الأوروبية التي تزداد يوماً بعد آخر.

فالإرهاب إنما وظّفه الاتحاد الأوروبي ضمن سياق الشراكة الأورومتوسطية كورقة ضغط على الكثير من الدول ومن ضمنها الجزائر من أجل الخضوع للسياسات الأوروبية اتجاه ظواهر الهجرة السرية والإرهاب وباقي أنواع التهديدات الآتية من الجنوب، غير أن الاتحاد الأوروبي كشف عن تورطه في العديد من الممارسات اللاديمقراطية واللاإنسانية التي تمارسها أنظمة بعض الدول من الدول الجنوبية للمتوسط في حق رعاياها (مجازر النظام السوري ضد مواطنيه، الأحداث التي أعقبت سقوط النظام المصري سنة 2014، الأزمة الليبية الحالية...) أي أنه يهمل مطلبه الخاص بتكريس الديمقراطية في تلك الدول لصالح مصالحه الاقتصادية والأمنية³.

¹ - غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقضايا الأمن والتنمية والتعاون والبيئة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص. 94.

² - مزاني راضية ياسينة، "مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية بين التعاون والشراكة"، في أعمال الملتقى الوطني بعنوان، "السياسة الإقليمية للجزائر"، مرجع سابق، ص. 207.

³ - عبد السلام يخلف، مرجع سابق، ص. 42.

الفرع الثالث: المسار الثقافي والاجتماعي

في إطار عملية التقارب والحوار الاستراتيجي التي أطلقها الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط من بينها الجزائر، جاء البعد الأمني في هذا الحوار ليعبر عن آلية جديدة في مفهوم الحوار وهي الجزئية التي تعالجها الدراسة في سياق العنصريين المواليين:

أولا- أهمية الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي:

في سبيل تحقيق التقارب الثقافي والاجتماعي مع الدول الشريكة في حوض المتوسط، باشر الاتحاد الأوروبي عملية بناء علاقات حوار مع هيئات ومؤسسات المجتمع المدني داخل هذه الدول، والتي من ضمنها الجزائر وذلك تحقيقا لمفهوم "الحوكمة" و"الديمقراطية التشاركية"، حيث يعود تاريخ بداية التعاون الاجتماعي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى سنة 2000 أين تم إطلاق "البرنامج الأول" من البرامج الثنائية والموضوعات التي تسعى إلى تنمية أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بالجزائر، وسمي هذا البرنامج ببرنامج "المنظمات غير الحكومية 1" وهذا دليل على أهمية المجتمع المدني في الحياة السياسية للدول، وكذا في مسار علاقات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي¹.

وفي إطار دعم جمعيات المجتمع المدني تم تقديم برنامجين مدمجين تضمننا الوسائل التي من شأنها دعم الجمعيات؛ الأول سمي برنامج "دعم حماية التراث الثقافي وتنميته" أما البرنامج الثاني فأطلق عليه تسمية برنامج "الشباب-عمل" وهي برامج تهدف بالأساس إلى إحداث التقارب بين المجتمع المدني والسلطات العمومية والفاعلين الخواص، حيث قدم الاتحاد الأوروبي غلفا ماليا مقدرا بـ 1,6 مليون يورو لفائدة البرنامج الأول (التراث) وحوالي 04 مليون يورو لصالح برنامج "الشباب-عمل"، ودعت المفوضية الأوروبية بالجزائر إلى المشاركة في "إعلان المقترحات الدولية" التي تنشرها المفوضية عبر مجلاتها².

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي وعلى غرار المشروعين المذكورين قام بدعم العديد من المشاريع الأخرى التي من شأنها تعزيز قدرات المجتمع المدني، حيث قدم الاتحاد الأوروبي حوالي 21 مليون يورو لتمويل أكثر من 70 مشروعا جمعويا جزائريا انطلقا من سنة 2010 أين تم تشكيل "مجموعة عمل حول المساعدات المقدمة وفعاليتها" خاصة ما تعلق بالمشاريع العالقة منذ سنة 2004 بسبب نقص التمويل، وهي مشاريع EIDHR الخاصة بـ"الديمقراطية وحقوق الإنسان" التي تُعنى بمواضيع التنمية البشرية، الهجرة، اللجوء³.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي وفي إطار متابعة إنجاز مشاريعه التي دعم بها المحيط الجمعوي بالجزائر أشرفت البعثة الأوروبية بالجزائر على تنظيم 03 دورات تكوينية لفائدة 60 إطارا ناشطا في العمل الجمعوي في كل من الجزائر العاصمة، الجلفة، ولاية تمنراست.

¹ - Histoire de l'appui de l'UE à la société civile en Algérie, revue de la délégation européenne en Algérie, N° 21, 2^{ème} trimestre 2012, pp. 32-33.

² - Ibid.

³ - op cit , pp. 33-34.

وقد أكد المنظمون على ضرورة تشبع هذه الجمعيات بمعاني "حقوق الإنسان" وضرورة مشاركة الجنسين في العملية. مع التأكيد على ضرورة ربط علاقات قوية مع الجماعات المحلية، وكذا التفاعل مع شبكة العلاقات الثقافية على المستوى الدولي¹.

ثانيا- البعد الأمني في مسار الشراكة الثقافية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

إنّ الاتحاد الأوروبي وفي إطار السياسة الثقافية اتجاه الجزائر نجد أنه يتبنى مقاربة ثقافية تقوم بالأساس على "تصدير الثقافة الأوروبية خارج حدود الاتحاد الأوروبي" وهذا ما نجده في سياق ما عُرف بسياسة "التنويث" Interiorisation التي أطلقت مع انعقاد قمة "فير" Conseil de Feira بإيطاليا عام 2000 التي تتضمن سياسة واضحة تتعلق بنقل الصلاحيات الداخلية للاتحاد الأوروبي خارج حدوده وهي السياسة التي نجدها متضمنة في برنامج "لاهاي" لسنة 2004².

أما بخصوص تأثير السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في بعدها الثقافي على الجزائر، فنجد أن الجزائر قدّمت تنازلات بخصوص قانون تجريم الهجرة لسنة 2008 بعدما كانت ترفضه نهائيا وهذا ما يؤكد الاختراق الأوروبي للمنظومة القانونية الجزائرية التي تنتهج سياسة عقابية واضحة إزاء كل شخص يغادر الإقليم دون إذن من السلطات الجزائرية³.

كما أن قانون الأسرة في الجزائر لم يستثنى هو الآخر من تأثيرات السياسة الأوروبية الثقافية أين تم تكيفه مع القانون الأوروبي لشؤون الأسرة، حيث نجد أن بعضا من مواده مطابقة تماما لما ورد في الكثير من قوانين الأسرة لدى الدول الأوروبية، خاصة فرنسا وهذا ما دفع بالعديد من الأحزاب السياسية داخل الجزائر خاصة ذات التوجه الإسلامي منها إلى الاعتراض على قانون الأسرة الجديد الذي انطلق العمل به سنة 2003، خاصة في مسائل خضوع المرأة لحكم الرجل، حضور ولي المرأة أثناء الزواج وغيرها من المسائل المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تتنافى مع ما تنص عليه المعايير الأوروبية، وهو ما أفرز صراعا إيديولوجيا داخل الجزائر بين ما يسمى بـ"التيار العلماني" و"الإسلامي" وهذا ما يهدد منظومة الأمن المجتمعي الجزائري، هذا كله في ظل غياب مشروع مجتمعي داخل الجزائر يقضي على الهوة بين المجتمع والدولة من جهة، وبين أطراف المجتمع الواحد من جهة أخرى⁴.

وغير بعيد عن مؤثرات السياسة الثقافية للاتحاد الأوروبي على الأمن الثقافي الجزائري، هناك مشكل آخر يتعلق "بأزمة الهوية" بالجزائر التي بدأت بالانصهار والذوبان في "الهوية المتوسطية"، حيث نجد الدستور الجزائري سنة 1996 يعترف بأهمية البعد المتوسطي "كعنصر مميز في السياسة

¹ - Cycle de formation au profit des associations Algérienne, "Un état des lieux à Alger, Djelfa, Tamanrasset", Revue de la délégation européenne en Algérie, N0 21, 2^{ème} trimestre 2012, p. 08.

² - صالح زباني وآمال حجيج، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات، والآفاق"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 12.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - صالح زباني وآمال حجيج، المرجع السابق، ص. 12-13.

الخارجية للبلاد" أي أنها تسبق البعد الإفريقي، حيث وردت الصيغة على النحو التالي: "الجزائر تُعدُّ بلادا مسلمة وجزءا مُكمِّلا للمغرب العربي الكبير، والبلاد العربية، وهي دولة متوسطة وإفريقية"¹.

فعلی الرغم من المخاوف التي تحوم حول إمكانية انصهار الهوية الوطنية ذات البعد الأمازيغي، والإسلامي في الهوية الأورومتوسطية، إلا أن الجزائر ترى في بعدها المتوسطي حتمية وضرورة التكيف مع الوقت، بمعنى عدم ترك المجال فسيحا أمام دول الاتحاد الأوروبي (الضفة الشمالية) من احتكار تاريخ ومقومات البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد إقدام الاتحاد الأوروبي على إقامة مشاريع أمنية في المتوسط عام 1996 (الأوروفور-الأورومارفور) الذي اعتبرته الجزائر خيارا أحاديا كان لا بد من إشراك دول جنوب المتوسط التي تعد طرفا فعالا في أي مشروع أمني بالمنطقة².

يمكن القول وفي إطار نظرية "المرأة" لـ"ألكسندر والننت Alikssander WALNET" أن "نجاح أحد أطراف الشراكة في تغيير هويته مع تقدم مسارات العلم وكثافة التعاملات والتفاعلات، سوف يحقِّز ويجعل الطرف الآخر يتبنى مبادرة مماثلة أو ما يسمى "المعاملة بالمثل" أي أن الجزائر قد تتأثر كثيرا بمشروع تغيير الهوية الذي يعرض على طاولة العلاقات الأورومتوسطية، فالجزائر قد تجد نفسها تخضع لسياسة الأمر الواقع التي جاءت في إطار مسار الشراكة في بعدها الثقافي التي ترمي إلى نشر الثقافة الأوروبية وتوليد تبعية ثقافية أجنبية لها كامتداد لمشروعها الثقافي-المتوسطي والذي يتطلب سياسة حذرة حتى لا تنطمس الهوية العربية والإسلامية والأمازيغية للمجتمع القومي الجزائري الذي يمتلك تاريخا وحضارة شُحَّت حتى عند أكبر القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية³.

ثالثا - المشاريع الثقافية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر:

في إطار برنامج الشراكة الثقافية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛ ترى المفوضية الأوروبية بالجزائر أن حقل العلاقات الثقافية بين البلدين لا يقل أهمية عن العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وذلك بالنظر إلى التاريخ الذي يربط شعوب الضفتين وبالنظر أيضا إلى مكانة الجزائر ضمن المشاريع الثقافية للاتحاد الأوروبي، وهذا ما أكد عليه التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية بالجزائر لسنة 2011 أين تناول كل أبعاد التعاون الثقافي بين الجانبين يأتي في مقدمة ذلك: تدعيم المرأة، تكوين الكفاءات والإطارات الجزائرية في كل المجالات التعليمية والتخصصات الجامعية، وهي كلها مشاريع تم إدراجها ضمن سياق السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في بعدها الثقافي اتجاه دول حوض المتوسط⁴.

وبالعودة إلى تاريخ العلاقات الثقافية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يرى الاتحاد الأوروبي عبر مفوضيه بالجزائر أن التعاون الثقافي بين الطرفين يندرج في إطار "العلاقات الثقافية للاتحاد

¹ - المرجع نفسه، ص. 14.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - صالح زباني وآمال حجيج، المرجع السابق، ص. 15-16.

⁴ - Rapport annuel de la coopération UE-Algérie ,délégation de l'union européenne en Algérie, 2011, pp. 75-77.

الأوروبي التي تهدف إلى تحقيق التقارب بين شعوب الضفتين بعيدا عن المشاكل السياسية والحسابات الرقمية... ذلك أن الشراكة بيننا هي قبل كل شيء شراكة الرجال والنساء"¹.

ويُعد المهرجان الثقافي الأوروبي سنة 2000 في طبعته الأولى أول انطلاقة فعلية لمسار العلاقات الجزائرية الأوروبية وذلك تشجيعا لفكرة "الحوار بين الثقافات" أين سمح المهرجان لأكثر من 1000 فنان أوروبي من تقديم عروض فنية بالجزائر أين يتم فتح نافذة على نوعية العلاقات الثقافية بين البلدين بما يسمح من تبادل قيم التسامح والحوار بين الشعوب عبر الفن والثقافة².

وفي إطار مساعي البعثة الأوروبية بالجزائر إلى تعزيز وإثراء التبادل الثقافي بين الجانبين، قامت سمت سنوات 2006 و2009 بتنظيم أيام السينما الأوروبية لاكتشاف الإنتاج السينمائي الأوروبي أملا في إيجاد تجربة محاكاة للسينما الجزائرية، كما قامت البعثة سنة 2009 بتنظيم لقاء سنوي للكُتّاب الأوروبيين والجزائريين أين أضيف بعد جديد لمسار العلاقات الثقافية بما سمح من إقامة جسر تواصل بين الكتاب الجزائريين ونظرائهم الأوروبيين³.

فضلا عن لقاءات أخرى سنة 2010 تناولت "الخيال والشعر ومساهمة المرأة في الفكر"، "الخيال الذاتي في الأدب المعاصر" 2011 والعديد من اللقاءات الثقافية الأخرى التي عبّرت عن أهمية البعد الثقافي في العلاقات الإستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي⁴.

إنّ الجزائر دولة تحتلّ مكانة إستراتيجية كبيرة في قلب التوجّهات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي التابعة اتجاه دول المنطقة ، وهي التوجّهات التي عكستها العديد من المسارات والسياسات التي تمّ فيها إدراج الجزائر كشريك أساسي ، وهو ما يتمّ التطرّق إليه خلال المبحث الموالي الذي يتناول تموقع الجزائر في الرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .

المبحث الثاني: الجزائر ضمن التصور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط

تعد السياسات والمشاريع الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ذات طبيعة خاصة على مستوى العلاقات الإقليمية للاتحاد الأوروبي في إطار عملية التفاعل الدولي؛ في ظل صعود العديد من القوى الإقليمية والدولية التي باتت تشكل منافسا للتواجد الأوروبي في المنطقة مما تطلب انتهاج سياسات واضحة ودقيقة في سبيل كسب دول المنطقة، خاصة الجنوبية منها والتي تُعد الجزائر أحد أكبر الدول الجنوب-متوسطية استقطابا وتأثيرا على المستويين العربي والإفريقي، لذلك تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى دراسة أهمية ومكانة الجزائر في سياق المشاريع الأوروبية التي أعقبت مسار الشراكة كسياسية الجوار الأوروبي (المطلب الأول) ومشروع

¹ - Histoire de la coopération culturelle UE-Algérie, " Union européenne ", Revue de la délégation européenne en Algérie, N° 21, op.cit, p. 42.

² - Ibid.

³ - Idem.

⁴ - Ibidem.

الاتحاد من أجل المتوسط(المطلب الثاني) في ظلّ العلاقات بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي وتأثيراتها على العلاقات الأوروبية(المطلب الثالث) .

المطلب الأول: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية 2004

عبّرت سياسة الجوار الأوروبي عن الرغبة الأوروبية في مواصلة عملية التقارب الاستراتيجي في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة ذات الطبيعة الاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص، لتكون الجزائر أحد أهم الدول المستهدفة من وراء هذه السياسة بالنظر للموقع الكبير للجزائر في شتى أنواع البرامج والمشاريع التي يطلقها الاتحاد الأوروبي في المنطقة، حيث تعالج الدراسة مكانة الجزائر في هذه السياسة وموقفها منه على ضوء العناصر الموالية.

الفرع الأول: سياسة الجوار الأوروبية 2004

جاءت سياسة الجوار الأوروبي لتعكس الرغبة الأمنية للاتحاد الأوروبي في إنشاء "دائرة من الحكم الراشد" في حدود الاتحاد من أجل دمج جيرانه الجدد في عملية أمنية خاصة عن طريق أدوات سياسية واقتصادية مع التأكيد على احترام مبادئ الحكم الراشد، حكم القانون، تشجيع علاقات حسن الجوار، اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين، احترام حقوق الأقليات، التعاون فيما يتعلق بحظر الأسلحة ومكافحة الإرهاب¹.

أمّا الجزائر ومن خلال مقاربتها الشاملة للأمن في المتوسط فقد أكدت أن وجود الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبية مرهون بمدى الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات كل بلد من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وهذا ما تطرق إليه وزير الخارجية الأسبق "رمضان لعامرة" على هامش ندوة "بيروت" حول مراجعة سياسة الجوار أن "الجزائر أكدت على أهمية سياسة الجوار بأن تكون منبثقة عن مقارنة شاملة وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد من بلدان الضفة الجنوبية، وأن الجزائر ساهمت بشكل دائم ومنتظم في ضمان الأمن الطاقوي لأوروبا من خلال تزويد القارة بالغاز الطبيعي على وجه الخصوص ولكونه البلد الوحيد في المنطقة الذي نجح في القضاء على الإرهاب، وقد رافق هذا الانتصار العسكري والأمني مسعى شامل للقضاء على هذه الآفة، ومن أجل السلم والمصالحة الوطنية"².

وذلك يعني أن الموقع الأمني للجزائر ضمن سياسة الجوار الأوروبية لا يمكن إغفاله بالنظر إلى التجربة الجزائرية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب حيث أوصت الجزائر في هذا الصدد إلى ضرورة تقييم ومراجعة سياسة الجوار وأن تحمل هذه الأخيرة قيمة مضافة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل رفع التحديات المشتركة بين الدول والمتمثلة أساسا في ثنائيتي "الأمن والتنمية"، وهو ما ركز عليه مدير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بوزارة الخارجية السيد "علي مقراني" في ندوة مشتركة له مع بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر شهر ديسمبر 2014 أن

¹ - مزاني راضية ياسينة، "مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية بين التعاون والشراكة"، مرجع سابق، ص. 109-210.

² - الاتحاد الأوروبي مدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد في سياسة الجوار، 2015/06/25، موقع

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/3171.aspx

"الجزائر ترى بأن سياسة الجوار الجديدة لا بد أن لا تشكل غاية في حد ذاتها، وإنما أداة تأتي بقيمة مضافة لاتفاق الشراكة من أجل رفع التحديات المشتركة" المتمثلة في الأمن والتنمية بالمنطقة، وكذا تجسيد الأولويات الوطنية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات، الأمن الغذائي، وتعزيز القدرات وكذا خلق مناصب الشغل، و"الاعتراف بدور الجزائر كفاعل رئيس في المنطقة"¹.

ومن جهته أكد سفير ورئيس البعثة الأوروبية بالجزائر "مايكل سكوليل" أن الجزائر كانت دائما طرفا رئيسيا في مسار مراجعة سياسة الجوار أين تم تصنيفها ضمن حوالي 250 هيئة دولية قدمت اقتراحاتها لمراجعة هذا المشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المرونة والتفاضل كأساس للسياسة الأوروبية الجديدة للجوار، وهي السياسة التي تركز حسب ذات المتحدث على إرساء الاستقرار الأمني في هذه الدول، أي أن هناك عمل كبير مع الدول -الشريكة- في قطاع الأمن الذي يحدده في: منع النزاعات الداخلية، محاربة الإرهاب، تجفيف منابع التطرف، التعامل القانوني مع الهجرة السرية، وهي كلها أخطار وتحديات ظلت الجزائر تنادي بها وتدعو المجموعة الدولية إلى تبنيها².

الفرع الثاني: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI

في سبيل تطوير سياساته المباشرة نحو منطقة المتوسط والقيام بعملية التصحيح المنهجي للمشاريع والبرامج السابق، أطلق الاتحاد الأوروبي مجموعة من السياسات الجديدة التي ترمي إلى معالجة النقائص المتضمنة في السياسات السابقة، أهمها " الآلية الأوروبية للجوار والشراكة " التي نوردها على النحو التالي:

أولا-تعريفها:

أنشئت هذه الآلية، خلفا لبرنامج MEDA الخاص ببلدان البحر الأبيض المتوسط، أو برامج أخرى خاصة ببلدان أوروبا الشرقية TACIS وهي ذات أبعاد وأهداف وميزانية أوسع من سياسة الجوار لسنة 2004 يمكن القول من جهة ثانية أن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أنها تُعد وسيلة من وسائل تنفيذ "السياسة الأوروبية لجوار والشراكة" حيث انطلقت ابتداء من شهر جانفي 2007 وانتهت حسب الأجل المحدد لها سنة 2014، أين تم تغييرها إلى سياسة أخرى تتلاءم مع المتطلبات والتحويلات³.

إن الهدف الأساسي الذي من أجله أنشئ هذا البرنامج هو "خلق منطقة من القيم المشتركة والاستقرار والازدهار، وتعزيز التعاون وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث بلغت ميزانية

¹ - الجزائر تشدد على ضرورة أن تحمل سياسة الجوار قيمة مضافة لاتفاق الشراكة، 2015/12/14، موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/3610.aspx

² - المرجع نفسه.

³ - الآلية الأوروبية للجوار، 2007-2013: نظرة عامة على الأنشطة والنتائج، منشورات المفوضية الأوروبية، ص. 07.

المشروع من سنة 2007 إلى سنة 2013 حوالي 12 مليار يورو أي بزيادة عن برنامج "ميديا" تبلغ 32% بالقيمة الحقيقية¹.

إن الأهداف السياسية من هذه السياسة -وحسب رأي المفوضية الأوروبية- هو "اعتبارها وسيلة لتكريس الحكم الديمقراطي وبناء الأمن والتنمية في دول الجوار التي تُعد هدفا رئيسيا للاتحاد الأوروبي الذي قدم بهذا الخصوص دعما ماليا للعديد من الدول الجنوبية من بينها الجزائر، وذلك تنفيذاً للمقاربة الأوروبية في منطقة المتوسط، حيث جاء في تقرير المفوضية أن "المزيد من دعم الاتحاد الأوروبي لجيرانه مشروط وسيعتمد على التقدم في بناء وتعزيز الديمقراطية واحترام سيادة القانون فكلما زاد وأسرع البلد في التقدم في الإصلاحات زاد الدعم الذي سيحصل عليه من الاتحاد الأوروبي"².

لكن السؤال المطروح هو: هل قام مشروع الآلية الأوروبية للجوار والشراكة على حفظ اتفاق الشراكة وحمايتها من الاندثار أم يُعد وجهاً آخر من أوجه التبعية والهيمنة والتسلط؟

إن الإجابة على هذا الإشكال نستنبطها من خلال عرض موقع الجزائر ضمن هذه الاستراتيجية في العنصر الموالي.

ثانيا -التعاون الثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:
تصدّر البُعد الاقتصادي حيز العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع الآلية الأوروبية للجوار أين تم تخصيص ما قيمته 64 مليون يورو من أجل ضمان استمرار برامج الدعم لاتفاقية الشراكة، وهذا ما يعزز فكرة أن هذا المشروع إنما هو امتداد لمشروع الشراكة وخدمة لما اتفق عليه بين الجانبين، حيث ركز برنامج الدعم المادي من طرف الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في تمويل قطاع البيئة والمياه (الصرف الصحي) بحوالي 30 مليون يورو مع التركيز على تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل خاصة لفئة النساء والشباب إضافة إلى غلاف مالي آخر قُدِّم لدعم مشاريع حماية البيئة خاصة في المناطق الساحلية بقيمة 34 مليون يورو³.

وفيما يلي يوضح الجدول قيمة الدعم المادي المقدم لصالح الجزائر في إطار "الآلية الأوروبية للجوار والشراكة"⁴:

| نسبة الإنجاز | المخطط | البرنامج الإرشادي الوطني للجزائر 2007-2010 |
|------------------|----------------|--------------------------------------------|
| 9,2% | 7,7% | إصلاح قطاع العدالة |
| 54,6% | 51,4% | القطاع الاقتصادي والشغل |
| 36,1% | 40,9% | قطاع الخدمات |
| 184,1 مليون يورو | 220 مليون يورو | إجمالي البرنامج |

¹- المرجع نفسه، ص. 13.

²- المرجع نفسه، ص. 15.

³- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: نظرة عامة على الأنشطة والنتائج 2007-2013، مرجع سابق، ص. 20.

⁴- المرجع نفسه، ص. 20.

| نسبة الإنجاز | المخطط | البرنامج الإرشادي ودعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل 2011-2013 |
|------------------|----------------|-----------------------------------------------------------------|
| 47% | 43% | التنمية المستدامة والثقافة |
| 47,5% | 57% | النمو الاقتصادي |
| 5,5% | لا ينطبق | المجال الديمقراطي وترشيد الحكم |
| 172 مليون يورو | 172 مليون يورو | إجمالي البرنامج الإرشادي الوطني |
| 10 مليون يورو | لا ينطبق | برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو |
| 366,1 مليون يورو | 392 مليون يورو | المجموع الكلي للجزائر |

من خلال استقراء معطيات الجدول يتضح لنا أهمية الجزائر كدولة شريكة في إطار مسار الشراكة الذي تدعم بهذه الآلية التي تدخل في إطار تحقيق التقارب الأورو-جزائري خاصة في قطاعات: العدالة، حقوق الإنسان، الخدمات، الشغل، فضلا عن الشراكة الأمنية والاستراتيجية، خصوصا بعد سنة 2011 أين عرفت منطقة المتوسط كثافة في الأطروحات الأمنية نتيجة لتردي أوضاع المنطقة الجنوبية للمتوسط، والتي أرغمت الاتحاد الأوروبي على الدخول في تحالفات أمنية خارج حدوده، وهذا ما عكسته مشاريع التعاون الثنائي مع الجزائر في المجال العسكري.

إن النتائج المحققة في إطار "السياسة الأوروبية للجوار والشراكة بين عامي 2007-2013 مهّدت الطريق لمشروع آخر جديد يقوم على إعادة بعث الآليات الجديدة للشراكة (البرامج الثنائية، التعاون عبر الحدود، المزج بين الآليات وآلية الجوار للاستثمار، التمويل) من خلال خليفتها المسماة "الآلية الأوروبية للجوار" الجارية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 التي تدخل في إطار الالتزام المستمر بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الستة عشر في الجنوب والشرق على أسس من التعاون الوثيق وتبادل الخبرات وتقديم مساعدات تقنية ومادية وبشرية حيث بلغ التمويل المعتمد لهذه الآلية السارية المفعول حوالي 15,4 مليار يورو مقارنة بسابقتها 11,2 مليار يورو¹.

الفرع الثالث: مراجعة سياسة الجوار

دفعت المتغيرات الإقليمية التي أعقبت سنة 2011، الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في سياسته الجديدة اتجاه دول الجوار التي تُصنّف فيها الجزائر كأحد أهم حلقات هذه السياسة، وبهذا الخصوص فقد صادقت الممثلة السامية السابقة للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية السيدة "كاترين آشتون" على الرسالة المشتركة بعنوان "الوفاء بالالتزامات الخاصة بسياسة الجوار الجديدة" وهذا دعما للإصلاحات الديمقراطية والتحول الاقتصادي².

¹ - الآلية الأوروبية للجوار، 2007-2013: نظرة عامة على الأنشطة والنتائج، منشورات المفوضية الأوروبية، ص. 6 و 13.

² - Révision majeure de la politique européenne de voisinage, " Union Européenne ", revue de la délégation européenne, n° 21, op. cit, p. 18.

وبخصوص الجزائر وفي سياق التعاون الثنائي بين الجانبين في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020 فقد تم اختيار قطاعات التعاون اعتمادا على الأولويات السياسية للجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المجتمع المدني وخطة العمل المشتركة المرسومة منذ سياسة الجوار السابقة (الآلية الأوروبية للجوار) التي بدأت المفاوضات بها سنة 2012، لتحل محلها "الآلية الأوروبية للجوار ولشراكة" الممتدة إلى غاية سنة 2020 المقبلة. ولعل أهم المجالات التي اختيرت في هذا الإطار ما يلي¹:

1. تعزيز المؤسسات والبنية التحتية الاقتصادية: وذلك من خلال تقديم الدعم للإدارة والتنويع الاقتصادي (تعزيز نظام الجودة، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...).
2. تنمية الموارد البشرية: من أجل دعم سياسة التوظيف فتح سوق العمل، بما يحقق نهضة اقتصادية، والحد من ظاهرة البطالة.
3. إصلاح قطاع العدالة وتعزيز المشاركة المدنية: من خلال توطيد سيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز المؤسسات.

وفي إطار مساعي الشراكة والتفاوض التي يقوم بها المسؤولون الأوروبيون المكلفين بسياسة الجوار فقد زار المفوض الأوروبي المكلف بهذه السياسة "جوهانس هان" الجزائر يوم 2016/05/11 وذلك بعد سلسلة من الزيارات لمسؤولين أوروبيين كالسيدة "فريديريكا مورغيني" المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن والمفوض الأوروبي المكلف بالبيئة والشؤون البحرية، حيث تم مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك التي يتطلع لها الطرفان بما يعزز إضفاء ديناميكية جديدة على العلاقات الثنائية التي من شأنها أن تعكس الروابط الإستراتيجية بين الطرفين².

وتم بهذا الخصوص عقد اتفاقيات تخص تمويل قطاعين:

-الأول: يخص تنويع وتحسين مناخ الأعمال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

-الثاني: يخص التنمية المحلية يضم كلا من الجزائر والبرنامج التنموي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بلغت قيمته 28 مليون أورو، وهذا ما يدل على المساهمة الفاعلة للجزائر في مراجعة سياسة الجوار وتؤكد المطلب الجزائري بإعادة تقييم مسار سياسات الجوار المعتمدة منذ 2004 وهذا ضمان للتوازن الاستراتيجي في العلاقات بين الطرفين³.

وبالرجوع إلى الندوة المشتركة لمديرية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر يوم 2015/12/14، فقد ركز اللقاء على "البعد الإنساني" في سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه جنوب المتوسط من خلال تقديم مساعدات من أجل رعاية اللاجئين الأفارقة الذين تستقبلهم الجزائر مع التأكيد على أن مسائل "الأمن والتنمية" تمثلان الرهان المشترك بين شعوب وحكومات حول الضفتين، حيث نادى الجزائري بضرورة أن تحمل "آلية الجوار الأوروبي" الجديدة

¹ شراكة قوية من أجل تنمية مشتركة: الاتحاد الأوروبي والجزائر، منشورات مركز الجوار الأوروبي، بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر، الجزائر العاصمة، 2014.

² المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار يشرع في زيارة إلى الجزائر، 2016/05/10.

موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، على الرابط: <http://www.mae.gov.dz/news.article/4035.aspx>

³ المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار يشرع في زيارة إلى الجزائر، المرجع نفسه.

قيمة مضافة لمسار الشراكة بين الجانبين من أجل تجسيد الأولويات المشتركة المتعلقة أساسا بالتنوع الاقتصادي، تحقيق الأمن الغذائي، تعزيز القدرات ثم الاعتراف بدور الجزائر كفاعل رئيسي بالمنطقة استكمالا لاعتراف الاتحاد الأوروبي بأن الجزائر أول دولة جنوبية قامت بالتحرك في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبي¹.

المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط كآلية جديدة للتقارب

إنّ أهمّ ما ميّز العلاقات الأورومتوسطية خلال السنوات الأخيرة هو كثافة المشاريع والأطروحات الأوروبية التي عكست إلى حدّ كبير درجة الاهتمام التي يوليها الطرف الأوروبي للمنطقة ذات الموقع الحساس في أجنده الخارجية، حيث تمّ إطلاق المشروع أملا في تحقيق التوافق والانسجام في وجهات النظر رفقة الشركاء في الجنوب، وكذا تفعيل المشاريع التي أطلقت في برشلونة وما بعدها. حيث تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب تسليط الضوء حول طبيعة وأهداف المشروع، ثمّ موقف دول جنوب المتوسط منه، خصوصا الجزائر.

الفرع الأول: جذور المشروع

قبل البدء في تعريف المشروع والبحث في ثناياه، نشير إلى أن فكرة "الاتحاد المتوسطي" والتي تحولت لاحقا إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" هي فكرة فرنسية الأصل تم أوروبتها فيما بعد لتصبح مشروعا أوروبيا في المتوسط، ففي سنة 2006 خاطب الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" صاحب فكرة المشروع شعوب صفتي المتوسط من المغرب بضرورة وجود مشروع أكثر تماسكا بين صفتي المتوسط وهو المشروع الذي عرضه في خضم حملته الانتخابية بمدينة تولون الفرنسية في 2007/02/07 مبينا فيه أهمية بناء جسور التعاون والتعاون بين الصفتين واعتبره لاحقا بأنه: "حلم كبير للحضارة وهمزة وصل بين أوروبا وإفريقيا" عندما قال أثناء زيارته إلى مدينة طنجة المغربية يوم 2007/10/23 بعد انتخابه رئيسا بأنه: "قد حان الوقت لننتقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء" أي بناء اتحاد متوسطي يشكل دعامة قوية لتوازن العالم وتحقيق مستقبل خاص لشعوب المنطقة، مؤكدا على أن: "مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب"².

غير أن فشل الرئيس الأسبق "ساركوزي" في إقناع شركائه الأوروبيين خصوصا الدول غير المشاطئة للمتوسط حال دون نجاحه في مساعيه وإفراغ المشروع من محتواه، مما فرض عليه ضرورة إيجاد صيغة أكثر ملائمة وقابلية لجميع الشركاء، لذلك جيء بمشروع فرانكو-ألماني أكثر مرونة، يقضي بالانتقال من مفهوم "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط"، وهو المشروع الذي تحمست له "اللجنة الأوروبية" بقيادة "خوزي مانويل بروسو" سابقا، حيث أكد على اجتماع كل الشروط من أجل "المضي قدما بالمشروع" ليتم الاتفاق على التحويلات بما

¹ الجزائر تشدد على أن تحمل سياسة الجوار قيمة مضافة لاتفاق الشراكة، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مرجع سابق.

² عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط- الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر، ص. 31-34.

في ذلك الموارد المعتمدة في إطار "مسار برشلونة" مع إبقاء الباب مفتوحا أمام التحويلات الخاصة التي تستهدف دعم المشاريع المستقبلية-على حد قوله¹.

وفق ما ورد في تقرير "أفيسين" أو تقرير "ابن سينا" 2007/04/22 الذي عكف على تحريره مجموعة من الخبراء المهتمين بالبحث في الشؤون العربية والمتوسطية أن منطقة المتوسط تعد منطقة إضرابات قوي وقد سبق الإعلان عن هذا المشروع، استمرار تردي الأوضاع الأمنية بالعراق ولبنان، واستئناف حزب العمال الكردستاني لنشاطه بتركيا وكذا اهتراء الوضع في فلسطين المحتلة وأيضا التطورات التي يعرفها الملف النووي الإيراني².

وانطلاقا من هذا التشخيص طرح التقرير بعض مبادئ العمل لمشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" وهي³:

- ضرورة مناقشة مشكلات الشرق الأوسط.
- أن تكون القضية الفلسطينية هي محور التفاعل الإقليمية.
- استبعاد الحل العسكري للأزمات المعقدة بالمنطقة.
- تراجع صورة البلدان الغربية خاصة الولايات المتحدة.
- عدم إبداء نية الإصلاح الديمقراطي من طرف أنظمة الحكم في المنطقة.
- تعتبر "الحركات الإسلامية" في الغالب قوة المعارضة الوحيدة في وجه الأنظمة القائمة، وبالتالي فهي حسب ما ورد في التقرير تمثل "البديل الوحيد".
- تزايد تهديدات القاعدة (سابقا وداعش حاليا) في العراق وتنامي نشاطها في بلدان المغرب العربي.
- تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي بتسجيل نسبة تراجع قاربت 4%، كما أن مسار برشلونة لم يؤدّ على جلب استثمارات أجنبية لمنطقة جنوب المتوسط، التي لم تستفد إلا من تمويل محدود.
- عدم إبرام أي ميثاق للسلام بين شركاء الشمال والجنوب، وكان حضور إسرائيل بمثابة مكسب رئيسي للاتحاد الأوروبي دون مراعاة حساسية الموقف لدى الدول العربية.

لذلك يمكن أن نفهم لماذا أراد الرئيس الفرنسي الأسبق (ساركوزي) وضع بلاده في الموقع الذي منحها إياه الجغرافيا والتاريخ، فالخطاب الذي ألقاه في "طولون" و"طنجة" المغربية يجب أن يفهم على ضوء تراجع دور المكانة الفرنسية في المنطقة. ورغبة منه في إعادة فرنسا إلى مكانها الطبيعي؛ هدفت المبادرة التي أطلقها "ساركوزي" إلى تحقيق الأهداف التالية⁴:

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 35.

² - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (2008-1995)، مرجع سابق، ص. 225-226.

³ - المرجع نفسه، ص. 225-227.

⁴ - بشارة خضر، المرجع السابق، الصفحة نفسها. أنظر أيضا:

- Brigitte DU MORTIER, « La rive méridionale de la méditerranée occidentale, in: « Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient », Roland Pourtierdiréant, NATHAN, France, 2017, p. 306.

1. الاستثمار في منطقة الجوار الجغرافي، أي المنطقة الجنوبية للمتوسط عملا بالتجربة الأمريكية التي تستثمر في جنوبها بنسبة 25%، وعملا بالتجربة اليابانية التي تستثمر في 20% في جنوبها (أي: دول أمريكا الشمالية والمكسيك بالنسبة للو.م.أ، وأندونيسيا بالنسبة لليابان، ودول جنوب المتوسط بالنسبة لفرنسا والاتحاد الأوروبي)، وتدارك العجز الموجود في الضفة الجنوبية للمتوسط.
2. تتمحور مبادرة ساركوزي حول مشاريع الاهتمام بمجال التلوث البيئي بالمتوسط أو ما يعرف بالمشاريع المتغيرة (الهندسة المتغيرة) التي تهدف إلى حماية الساحل والاستثمار في مجال الطاقة بإكمال شبكات التزود بالكهرباء والغاز والطاقة الشمسية خاصة مناطق الصحراء.
3. تغطية النقائص والاختلالات التي حملها مشروع الشراكة ثم سياسة الجوار، وكما سبقت الإشارة إليه فإنه جاء ليضع الدول العربية أمام فرضية التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ الأمر الذي ترفضه الجزائر جملة وتفصيلا، وقد أبان الرئيس الفرنسي الأسبق "ساركوزي" عن إرادة فرنسية نحو تقوية علاقاتها الإستراتيجية مع الكيان الصهيوني على حساب العرب، وهو ما تأكد بعد الموقف الرسمي الفرنسي خاصة والأوروبي عامة بعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة في 2009 الذي دفع بالأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط الأردني "فتح الله السجلماسي" إلى رمي المنشقة في 26 جانفي 2011 خصوصا بعد التدخل الفرنسي في ليبيا الذي أظهر أن المشاريع التي تلت الشراكة تظل حبرا على ورق.
4. محاولة إيجاد حل لأزمة المهاجرين الذين يركبون المتوسط وصولا إلى الشواطئ الأوروبية.
5. محاولة إيجاد حل لمسألة الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي.
6. تفعيل فكرة المتوسط كرابط أساسي في العلاقات شمال-جنوب.
7. تعزيز حضور إسرائيل بقوة على الساحة الأوروبية ومتوسطة على حساب القضية الفلسطينية والدول العربية، وذلك عبر إدخالها في مشروع "تطوير محطات الطاقة المتجددة في حوض المتوسط"، وهو المشروع الذي تمتلك فيه خبرات كبيرة مقارنة بالدول العربية.
8. إعادة تقديم فرنسا كلاعب دبلوماسي نشط له دور كبير في المشهد الدولي¹.

إن المتعمق في هذا التحليل يلمح بدقّة الرغبة الفرنسية التي لا تخرج عن نطاق الرغبة الأوروبية في الانتشار والسيطرة والاستحواذ على مناطق الجوار الجغرافي، لذلك ترى الدراسة أن لولا التوافق الكبير بين الرؤية الفرنسية في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مع الرؤية الأوروبية المشتركة الرامية إلى تجديد سياساتها الخارجية في علاقتها مع دول القرب الجغرافي لما تمّ قبول "المشروع الساركوزي" وطرحه للنقاش ثم التنفيذ.

إن مشروع "اتحاد من أجل المتوسط" وإن كان ببصمة فرنسية ممزوجة بلمسة ألمانية، إلا أنه أصبح مشروع أوروبي نابع من مقاربة "براغماتية" وهو امتداد لمسار برشلونة ومشروع بديل مكمل للمشاريع الأوروبية السابقة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الأوروبية المشتركة، حتى لو كانت على حساب مصالح دول الجوار.

¹ - عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة، فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، 2011، ص 100-101.

إن دول جنوب المتوسط لن تستطيع لوحدها تسوية مشكلة التخلف وتحقيق نهضة حضارية، فإذا كان الجنوب مريضاً فإن الشمال لن يكون بأي حال من الأحوال في صحة جيدة، وبهذا الخصوص قال "بول فاليري Paul VALERY" سنة 1936: "إن وقت العالم سينتهي تجارة واقتصاداً"، أما اليوم فإن المغرب العربي الذي ينتمي إلى دول الجنوب ويبعد عن أوروبا بمسافة قدرها 14 كلم لا بد أن يؤثر ويتأثر بالبيئة الأقرب إليه، سواء اقتصادياً أو أمنياً أو اجتماعياً¹.

لذلك فإن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لم ولن يصل إلى تحقيق إلى استقرار أمني وسياسي بمنطقة المتوسط إلا إذا تحقق الحد الأدنى من الاستقرار "المجمعي" بدول الجنوب، الدول التي تعيش فيها المواطن بأقل من 02 دولار في اليوم الواحد، في ظل التنامي الرهيب في الكثافة السكانية التي يقابلها ارتفاع وتيرة المشاكل الاجتماعية، أهمها البطالة التي تعد السبب الرئيسي وراء تنامي مطالب الهجرة بشتى أنواعها نحو الشمال، فالإتحاد الأوروبي مُطالب بمساعدة دول الجنوب على تجاوز مشاكلها، فحسب تقديرات الخبراء يجب توظيف ما نسبته 40 مليون فرد أفاق 2020 حتى يكون هناك استقرار مجتمعي بدول الجنوب، ومن ثم تراجعاً في معدات الهجرة².

وهذا ما يتطابق مع وجهة نظر الجزائر اتجاه مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" على أنه منتدى من شأنه المساهمة في إدارة واقعية لمسألة الهجرة السرية عبر التطرق إلى "أسباب هذه الظاهرة" قبل مواجهة نتائجها بالطرق الأمنية والإجراءات الردعية³.

فبدلاً من أن يوجه الإتحاد الأوروبي سياساته ومشاريعه الأمنية لتحقيق مصالحه وأهدافه الإستراتيجية على حساب نهضة وتقدم دول جنوب المتوسط، يقتضي الأمر إعادة النظر في أي مشروع أو سياسة من شأنها توسيع حدة الأزمات الأمنية لهذه الدول، وضرورة استقاء سياسات تعاونية تراعي مصالح الطرفين.

الفرع الثاني: الإعلان عن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"

جاء الإعلان الرسمي عن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" من طرف الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" في الثالث من يوليو سنة 2008 بباريس بحضور قادة 43 دولة، ليتزامن مع ذكرى استقلال فرنسا وميلاد التجمع الفرانكوفوني بقيادة فرنسا⁴.

حضر القمة التأسيسية الأعضاء الـ 27 آنذاك في الإتحاد الأوروبي و 11 دولة من دول جنوب المتوسط العضوة في مسار برشلونة إضافة على ليبيا كبلد ملاحظ ودول البلقان⁵.

¹ - Mustapha BENCHENANE, « l'union pour le méditerranéenne: une approche à la hanteur des défis ? », in: Enjeux diplomatique et stratégique, 2009, Pascal CHAIGNEAU direction, Economica, France, 2009, p. 33.

² - Mustapha BENCHENANE, op. cit, pp. 33-34.

³ - Mohamed ZAKARIA et Ali BENCHERIF, « L'exemple algérien », in: Migrants et migrations dans les manuels scolaire en méditerranée, BRUNO, Paris, 2016, p. 216.

⁴ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 45.

⁵ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جاء المشروع الجديد مكملا لما جاء به مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، وتضمن مناقشة إنجاز عدة مشاريع من بينها¹:

1. محاربة كل أشكال التلوث التي يتعرض لها البحر الأبيض المتوسط من بقايا النفايات، ومياه الصرف الصحي، وحددت آفاق سنة 2020 كمدة زمنية لإنجازه.
2. مشروع إنجاز شبكة من الطرق البرية بين دول جنوب المتوسط من أجل التخفيف من تكاليف نقلها إلى دول الاتحاد الأوروبي.
3. تطوير مجال الطاقة عموما، والطاقة الشمسية على وجه التحديد لاستغلالها في مجالات متنوعة، والتخفيف من الاستهلاك الكبير للطاقة الكهربائية.
4. تعزيز الدفاع المدني وتكوين المجتمع المدني في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية خاصة البلدان الأكثر عرضة لمثل هذه الكوارث (زلازل، فيضانات،... إلخ).
5. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتشر في دول جنوب المتوسط، والتي تعول عليها الدول ذاتها في إحداث تنمية اقتصادية.
6. تعزيز التعاون في مجال الأبحاث العملية والدراسات المشتركة، وتطوير الجامعة الأوروبية ومتوسطة الموجودة بدولة سلوفينيا والتي تم تدشينها سنة 2008.

وعرف مؤتمر القمة مشاركة العديد من قادة دول جنوب المتوسط من بينهم:

- السيد عبد العزيز بوتفليقة: رئيس الجمهورية الجزائرية.
- بشار الأسد: الرئيس السوري.
- محمود عباس: رئيس السلطة الفلسطينية.
- رجب طيب أردوغان: رئيس الوزراء التركي الأسبق، رئيس تركيا حاليا.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، وحسبما تم الإعلان عنه خلال مؤتمر القمة فإن الغرض من إنشائه هو²:

أ- بناء السلام والازدهار ليعم كل المنطقة وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كافة الشعب.

ب- إقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والاندماج الإقليمي.

ج- المساعدة على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية-الأوروبية وأهمها: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي وتدهور البيئة والتغيرات المناخية والتصحر والتنمية المستدامة والطاقة، والهجرة والإرهاب والتطرف وتعزيز الحوار بين الثقافات.

¹ - المرجع نفسه، ص . 51-52.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 48-49.

الفرع الثالث: خلفيات المشروع وردود الفعل العربية وموقف الجزائر

تجدر الإشارة أولاً أن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" ما كان ليظهر على الوجود لو كُتِب النجاح لمسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي، لذلك نجد أن الأوروبيون في إطار الاتحاد الأوروبي سارعوا على احتضان الفكرة وتلميعها وطرحها للتصديق والتنفيذ والانضمام. وإخفاء الفشل الحاصل على مستوى السياسات والمشاريع الأوروبية السابقة فقد أشار إعلان روما لسنة 2007 أن المشروع ليس بديلاً لمسار برشلونة ولا لسياسة الجوار إنما هو مشروع مكمل لهما في إطار "روح التكامل" وأنه يعطيها "دفعاً إضافياً".

فالالاتحاد الأوروبي ومن خلال إطلاقه لمشروع أقل شمولية من مسار برشلونة يحاول تجاوز "الشراكة المتوسطية المعطلة" والفاشلة بتعبير الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي".

إن التحدي الأكبر الذي وقف عائقاً أمام كل المبادرات الأوروبية هو ملف القضية الفلسطينية الذي صاحبه مجموعة من الملفات الساخنة التي أعلنت عنها أحداث ما سمي "بالربيع العربي الأخير"، ثم الصراع الدائر في سورية والأزمة في ليبيا، كأبرز الملفات التي تقع عائقاً أمام أي مشروع أوروبي للشراكة أو الجوار.

وبخصوص ردود الفعل الدولية والعربية عقب الإعلان عن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" فنجدتها تختلف وتتناوب من دولة إلى أخرى، غير أن الرؤية العربية للمشروع تتطابق تماماً مع رؤيتنا له، أنه مشروع بمثابة عقد ثنائي تحركه المصلحة والثوابت الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن كونه حيلة لتشجيع "التطبيع مع إسرائيل" وفرض وجودها أمام الأمر الواقع على الدول العربية، حيث صرح الرئيس الليبي الذي أطيح به "معمر القذافي": "إن هذا المشروع مخيف جداً، أنا أبشركم بفشله الذريع"، ويضيف قائلاً: "معروف طبعاً أن الجانب الأوروبي الذي فُكّر وقرر فصل طلب منا نحن أن نقبل وأن نلبس ما فصلوه، لكن هذا غير مقبول. إن العاصمة التي تدير هذا المشروع هي بروكسل ونحن لسنا تابعين لبروكسل... الجامعة العربية عاصمتها "القاهرة" والاتحاد الإفريقي (UA) عاصمته "أديس أبابا"، والاتحاد الأوروبي عاصمته "بروكسل"¹.

فبتاريخ 2008/05/25 انعقد اجتماع وزراء خارجية الدول العشر (مصر، سورية، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن، موريتانيا) وتم تكليف مصر بإعداد ورقة تمثل الموقف العربي من مشروع الاتحاد المتوسطي الذي أعلنه الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" من أجل إحداث التكامل الوظيفي بين شفتي المتوسط، حيث وافقت مبدئياً الدول العشر على حضور أشغال مؤتمر المشروع، في حين طرحت الجزائر وسورية وليبيا تساؤلات حول مصلحة الدول العربية في المشاركة وعضوية هذا الاتحاد الذي يرمي في الأخير إلى تحقيق أهداف أوروبية دون مراعاة الرؤى والطموحات العربية، حيث لم يهدف هذا المشروع إلا إلى وقف تدفق المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي، فرض الكيان الصهيوني في الساحة العربية، إبعاد تركيا من الولوج إلى بوابة الاتحاد الأوروبي².

¹ - عبد القادر رزبِق المخادمي، المرجع نفسه، ص. 67-73

² - يوميات عربية ودولية مختارة، إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص. 211.

والخارجية الجزائرية ممثلة بوزيرها الأسبق "مراد مدلسي" فقد عبّرت عن خشية دول الضفة الجنوبية من احتكار المفوضية الأوروبية للقرار في الاتحاد؛ مشيرة على قوة الاتحاد الأوروبي المادية التي تجعله مالكا للقرار مطالباً في نفس الوقت بشراكة متوازنة تقوم على أساس المساواة والشفافية¹.

فبالنظر إلى سياسات دول شمال المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اتجاه ظواهر الهجرة ومخاطر الإرهاب التي تهدف إلى جعل دول الجنوب بمثابة طوق أمني وقائي لها من هذه التهديدات، فإن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي أعده وطرحه الرئيس الفرنسي الأسبق "ساركوزي" لم يجد طريقاً ممهداً لابتلاع دول الجنوب وتؤكد ذلك أكثر بعد الزيارة التي قادت الرئيس الذي خلفه "فرانسوا هولاند" إلى المغرب في شهر أفريل 2013 التي دعا من خلالها إلى "ضرورة الدفع بالمشاريع المتوسطية" في إشارة منه إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط².

المطلب الثالث: الحوار الأمني بين الجزائر وحلف الناتو، وأثره على العلاقات الأوروبية

يعدّ حلف شمال الأطلسي أحد أنجح التحالفات العسكرية على مر التاريخ، حيث كان لهذا الحلف دور كبير في توازن الردع النووي والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، غير أن نهاية هذه الرحلة أنهت نوعاً ما الأنشطة العسكرية التي كان يمارسها الحلف؛ مما تطلّب انتهاج استراتيجية جديدة للتكيف مع المعطيات الأمنية التي تراكمت مع بروز تهديدات أمنية ذات طابع حديث على غرار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتعدّ منطقة جنوب المتوسط ومن ضمنها الجزائر أحد أهم الدوائر الجيوستراتيجية التي احتلت مكانة كبيرة في السياسات الأمنية الجديدة للحلف وهو ما خلق نوعاً من التنافس بين القوى الكبرى في كيفية توسيع مجال النفوذ على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

حيث تسعى الدراسة من خلال هذا المطلب إلى تسليط الضوء على نوعية الحوار الأطلسي-المتوسطي وموقع الجزائر فيه كدولة محورية ازدادت أهميتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ أي بعد تجربة فريدة في مجال مكافحة الإرهاب، ومدى تأثير ذلك في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: أهمية حلف شمال الأطلسي وفق النظرة الواقعية

إهتمت الدراسات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية بأهمية الأحلاف ذات الطابع العسكري في العلاقات الدولية ومدى تأثيرها في حماية السلم والأمن الدوليين وهذا ما أسهمت فيه المدرسة الواقعية بشكل كبير، حيث أشارت هذه الأخيرة إلى أن الأحلاف العسكرية عادة ما تتميز بطابع "الظرفية" أي أنها تنشأ مع نشوب أي خلاف أو توتر ذو طبيعة عسكرية وينتهي بانتهاج التهديد، غير أن حالة "حلف شمال الأطلسي" لا تنطبق على هذه الفكرة وهذا بالنظر إلى مميزاته وخصائصه، وكذا

¹ - عبد القادر رزبِق المخادمي، المرجع السابق، ص. 67.

² - إدريس عطية، "التغير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز"، في: الملتقى الوطني حول: "السياسة الإقليمية للجزائر"، مرجع سابق، ص. 32.

وزن وثقل دوله في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر بمثابة قاطرة الحلف، حيث يرى "جون ميرشايمر" أن: "حلف شمال الأطلسي يشكل مثالا جيدا من الفكر حول المؤسسات، وحلف شمال الأطلسي مؤسسة ومن المؤكد أنه لعب دورا في منع قيام حرب عالمية ثالثة"¹.

واستنادا إلى نظرية "الأمننة" في العلاقات الدولية فإن الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي لم تعد ذات طبيعة عسكرية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي وما رافقه من توترات عسكرية، بل تعدها إلى تهديدات من نوع آخر وهي التي أفرزت قضايا وأزمات دولية كقضية حقوق الإنسان، اللاجئين، اقتصاد السوق، الهيمنة... وغيرها من القضايا التي فرضت على الحلف ضرورة إعادة النظر في البرامج والاستراتيجيات من أجل التكيف مع هذه الظواهر الغير تقليدية، في ظل الخلافات الأورو-أطلسية حول قيادة الحلف تارة، وقضايا الأمن الأوروبي تارة أخرى، وهذا ما يفسر الصراع والتنافس حول النفوذ في بعض المناطق كالشرق الأوسط وجنوب المتوسط².

وفي السياق ذاته نجد نظرية "الأمن الجماعي" كأحد المداخل النظرية المفسرة للأمن الدولي في إطار المدرسة الواقعية، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه من أمثال "تشارلز وكليفورد كوبشان" في معرض حديثهما عن مفهوم الأمن الجماعي في إطار الأحلاف، بأن الدول "توافق على التقييد بعض المعايير والقواعد بهدف المحافظة على الاستقرار، وأنها عند الضرورة تتكاتف لصد العدوان"³.

ومعنى ذلك أن نظرية الأمن الجماعي تدعو إلى إقامة مؤسسات لتحقيق الأمن الجماعي، أو أمن الجماعة، بغرض إحداث توازن في العلاقات الدولية، وهذا لن يتم حسب ذات النظرية إلا عبر ثلاث خطوات:

-الأولى: ضرورة استبعاد القوة العسكرية لمعالجة القضايا الأمنية، والعمل على تسوية المنازعات بطريقة سلمية عبر الحوار والتفاوض.

-ثانيا: توسيع نطاق المصلحة ليشمل المصلحة الدولية بدل المصلحة الوطنية على حساب باقي المجموعة الدولية (وهذا غير موجود إطلاقا).

-ثالثا: ضرورة التغلب على الخوف الذي يسود العلاقات الدولية بمعنى بناء جسور الثقة بين الجميع بما يكفل -حسب إينيس كلود- "نظاما أمنيا يعتمد على أن تعهد الدول بمصانئها إلى الأمن الجماعي".

من المؤكد أن هذه العناصر لا وجود لها في واقع العلاقات الدولية لأن متغير المصلحة الذاتية هو الغالب عادة؛ لكن ما يهمنا من خلال هذه الجزئية هو التأكيد على أهمية التكتل والتحالف من أجل تسوية أي قضايا أو نزاعات من شأنها تهديد استقرار وأمن الدول، حيث نجد أن هذا النوع من

¹ - غزلاني وداد وفني كنزة، "الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير: ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمننة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، ص. 119-120.

² - المرجع نفسه، ص. 121.

³ - بالة عمار، "توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات الاستراتيجية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، جانفي 2017، ص. 424.

الأحلاف محتكرا لدى القوى الكبرى التي تمارس أنواعا لا حصر لها من الهيمنة والتسلط ويأتي توضيح ذلك بشكل أدق من خلال دراسة حالة منطقة المتوسط ومكانتها الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

الفرع الثاني: مسار الحوار الأطلسي-المتوسطي

إن نهاية مرحلة الحرب الباردة قد ولدت قضايا جديدة فرضت ذاتها على الأجندة الأمنية لحلف الناتو مما جعله يعيد النظر في استراتيجياته التي تتماشى مع المرحلة الجديدة التي انتقلت من مهمة الدفاع الجماعي ضد تهديدات السوفييت، على مهمة بناء إطار جديد للأمن الأورو-أطلسي وذلك عبر منافذ واستراتيجيات عديدة أهمها: التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية خارج أطره، من بينها "اتحاد أوروبا الغربية"، ومؤسسات ذات طابع دولي "كمجلس الأمن في إطار هيئة الأمم المتحدة" وبعض المؤسسات التي أنشأتها كمجلس الشراكة الأورو-أطلسي، علاوة على توسيع مجال نفوذه ليصل إلى الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية لها علاقة بالأمن الجماعي للاتحاد الأوروبي¹.

يعود تاريخ الاهتمام الأطلسي بمنطقة المتوسط إلى سنة 1944 بمناسبة عقد قمة حلف الناتو ببروكسل أين عرض الحلف الأهداف العريضة للإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار بين الناتو وشركائه الإقليميين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فمذ ذلك الحين تطور الحوار بوتيرة ثابتة وفقا لطابعه التدريجي مراعاة للحاجة في التصدي للتحديات والتهديدات المعاصرة بما في ذلك ظاهرة "الإرهاب"، حيث يرى حلف شمال الأطلسي أن شركاء الحوار في المتوسط هم طرف رئيسي لتحقيق تعاون فعال في مواجهة مثل هذه التهديدات والظواهر المخلة بالاستقرار والأمن الدوليين، وهذا ما حث عليه وزراء خارجية الحلف في اجتماعهم بتاريخ 01 ديسمبر 2003 ببروكسل تعزيزا للتعاون العملي الذي يشمل الأهداف التالية²:

- تعزيز الحوار السياسي القائم.
- تطوير إصلاحات الدفاع.
- المساهمة في مكافحة الإرهاب.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للتفكير الاستراتيجي الأطلسي اعتُبرت بمثابة "امتداد للعلاقات الجديدة المتطورة في شرق ووسط أوروبا"، أي أن بنية الأمن في المتوسط تدرج في إطار "المفهوم الاستراتيجي" الجديد للحلف الذي تضمنه إعلان روما لسنة 1991 وذلك تزامنا مع عدة أحداث عرفتها المنطقة خاصة مع تعثر الجهود الأممية في القيام بأدوارها اتجاه الأحداث في يوغسلافيا، والبلقان، وعمليات حفظ السلام في العديد من الدول الإفريقية التي عرفت نزاعات داخلية

¹- نزار إسماعيل الحياي، دور شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص. 95.

² - Amore Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean dialogue

على الرابط: <http://www.mae.gov.dz/documents/83.aspx>

تاريخ التصفح: 2018/02/25 على الساعة: 14:00

وتدهور في الأوضاع الأمنية على غرار ما حدث في الساحة الجزائرية الذي انطوى على مخاطر متوسطة أثمرت خلالها الجزائر بالإرهاب والتعدي على حقوق الإنسان والحريات السياسية¹.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن لاحظت اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة المتوسط، التي تمثل حدودا خلفية لحلف شمال الأطلسي، سارعت إلى الدخول في حوار مع دول جنوب المتوسط بإطلاق مبادرة "الحوار الأطلسي" سنة 1994 (قمة بروكسل) وتتمثل هذه المبادرة في ضم ست دول من حوض المتوسط ليست أعضاء في الحلف الأطلسي هي: الجزائر، تونس، مصر، موريتانيا، المغرب، الأردن، إضافة إلى الكيان الصهيوني².

إن نجاح هذا الحوار مرهون بمدى التزامه بالمبادئ التالية³:

1/ أن يكون الحوار تدريجيا، يراعى في ذلك وضعية كل دولة سياسيا وأمنيا وهذا ما سمح للجزائر بالانضمام إلى الحوار سنة 2000 (شهر مارس) بعد خروجها من الأزمة الأمنية.

2/ اعتماد "ثنائية الحوار" حفاظا على مصداقية الحوار وطابعه الثنائي.

3/ المساواة في التعامل مع جميع الدول المتوسطية، أي أن الحلف ينتهج سياسة متوازنة في علاقاتها الثنائية مع الدول مع عدم منح أي دولة معاملة تفضيلية.

4/ استكمال الجهود الإقليمية والدولية السابقة، والمنتجة من طرف الاتحاد الأوروبي كمسار برشلونة للشراكة ومبادرة البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الثالث: الحوار المتوسطي-الأطلسي من التعاون الأمني إلى الشراكة

قبل الخوض في مسار الشراكة الأمنية بين الأطلسي والتوسط لابد من قراءة تاريخية وجيوسياسية لما يمثل حوض المتوسط بالنسبة للحلف الأطلسي.

أولا: إن حوض المتوسط لم يكن من الناحية التاريخية فضاءا للحروب شديدة الخطورة على العلاقات الدولية بل إن أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم الحرب الباردة لم تكن قائمة على ضفاف المتوسط، بل كانت في وسط وشرق أوروبا؛ أي أنه لم يشكل إلى حد كبير تأثيرا على المصالح الإستراتيجية للحلف في المنطقة لذلك يمكن الجزم بأن المواجهة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي من جهة؛ والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى تعتبر مواجهة إستراتيجية تدخل ضمن إطار عملية التنافس الدولي⁴.

ثانيا: حسب القراءة الجيوبوليتيكية للمتوسط فإن هذا الأخير شكل مصدرا للتهديدات الأمنية بعدة فترة الحرب الباردة أي بعد التحول في طبيعة التهديدات وأشكالها، لذلك نستطيع القول أن المسوّغ

¹ - كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي: التوسع في الشرق، الحوار مع الجنوب، والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص. 270..

² - بالة عمال، مرجع سابق، ص. 429.

³ - المرجع نفسه، ص. 430.

⁴ - كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص. 274.

العسكري لحلف شمال الأطلسي في حوض المتوسط محدود بالنظر إلى القيمة الإستراتيجية للمتوسط الذي تنوعت فيه مصادر الأمن ذات الأبعاد غير العسكرية التي استدعت استراتيجيات خاصة تتلاءم مع طبيعة التهديد، وكذا نوعية الأداء المقدم من طرف دول جنوب المتوسط التي قررت الدخول في مرحلة شراكة أمنية مع حلف شمال الأطلسي اختلفت من دولة إلى أخرى من بينها الجزائر¹.

ثالثا: مضمون الحوار المتوسطي-الأطلسي: بعد أن تم وضع حجر الزاوية في العلاقات المتوسطية-الأطلسية في بعدها الأمني جاء مؤتمر قمة "اسطنبول" 2004 ليعزز هذه العلاقات أكثر وذلك بعد أن قرر قادة الحلف الانتقال من مستوى الحوار إلى مستوى الشراكة الأمنية وهذا استجابة لمتطلبات المرحلة التي أعقبت أحداث سبتمبر 2001 بمعنى أن قيادة الحلف ترمي إلى تعزيز العلاقات في مجال مكافحة ظاهرة "الإرهاب"، وتمخضت هذه القمة عن وثيقة سياسية بعنوان "نحو إطار أكثر وضوحا وشمولا من أجل الحوار المتوسطي" الذي تدعّم بعدة برامج ومشاريع أهمها ما يلي²:

1- اتفاقية برامج التعاون المنفردة: وهي اتفاقية صدرت عن هذا المؤتمر، تتناول تنظيم العلاقات بين الناتو وكل دولة على حدة.

2- عملية المسعى النشط (Active Emdeavour): هي عملية عسكرية بحرية يقوم بها شمال الأطلسي بغرض الكشف عن منابع "الإرهاب" بالمنطقة، وكذا رصد حركات الإرهابيين وتحركاتهم وتجفيف منابع تمويلهم، انطلقت العملية سنة 2001 وامتدت لغاية سنة 2006 ثم سنة 2007 بعد مشاركة عدة دول شريكة للحلف، منها روسيا والجزائر والمغرب، أين تمت مراقبة حوالي 88000 سفينة خلال هذه السنوات وتفتيش حوالي 120 سفينة مشكوك فيها، ما تطلّب دعما ماديا وعسكريا لدول جنوب المتوسط، خاصة المغرب العربي، أين رصدت الولايات المتحدة مساعدات مالية لهذه الدول، فضلا عنه مناورات عسكرية بحرية ساهمت في إعاقة النشاط الإجرامي والإرهابي عبر فضاء المتوسط³.

3- إنشاء مركز للتدريب وعلى عمليات الاعتراض البحري، من أجل تبادل الخبرات والتقنيات العسكرية، بما يكفل تحقيق مفهوم "الأمن البحري"⁴.

4- الانتقال إلى مستوى "الحوار السياسي" مع قمة إيطاليا سنة 2009، تحت عنوان "المجموعة الاستشارية السياسية للحوار الأطلسي المتوسطي"، تنمينا لمبادرة الرباط بالمغرب سنة 2006 التي وضعت حجر الأساس لمفهوم "الحوار السياسي" في العلاقات بين حلف شمال الأطلسي والدول الشريكة في حوض المتوسط⁵.

¹ - المرجع نفسه، ص. 275.

² - عز الدين قطوش، الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة، مرجع سابق، ص. 198-199.

³ - المرجع نفسه، ص. 200.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 200-201.

⁵ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفرع الرابع: الشراكة الأمنية بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي وأثرها على واقع الأمن في المتوسط

تعود العلاقات الجزائرية الأطلسية إلى نهاية القرن الخامس عشر، أين كانت الجزائر في منتهى إمكاناتها ومقوماتها الاستراتيجية، حيث كانت السفن التي تعبر من المتوسط إلى الأطلس بحاجة إلى توفير تغطية أمنية ضد القرصنة التي كانت تماس في ذلك الوقت؛ السيادة الأمنية الجزائرية التي انتهت مع الاحتلال الفرنسي لسنة 1830¹.

ومن منطلق المصلحة والأهداف المشتركة بين الطرفين؛ دخلت الجزائر حديثا في حوار أمني مع منظمة حلف شمال الأطلسي وذلك وفق النظرة الأوروبية-الأمريكية المشتركة التي تعتبر أن دخول الجزائر في مشروع "الحوار المتوسطي" لحلف الناتو بمثابة "الدولة المفتاح" Key State لمنظومة الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط على اعتبار أن الجزائر ممر رئيس نحو عمق القارة الإفريقية ومنطقة الصحراء الكبرى وهذا ما دفع بالدول الأوروبية المنضوية تحت لواء حلف شمال الأطلسي إلى حث الجزائر على ضرورة الانضمام إلى مسار "التعاون" الذي تحول بعد سنة 2004 إلى مسار "الشراكة الأمنية"².

ولأن مشروع الحوار المتوسطي يتوافق مع المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط القائمة على شمولية الأمن وأنه غير قابل للتجزئة يقوم على مبدأ "الحوار والتشاور" من أجل تحقيق "تقارب للشعوب المتوسطية"، فقد سارعت الجزائر إلى الالتحاق بالدول المنظمة إلى هذا المسعى (المغرب، تونس، موريتانيا) في مارس 2000 وهو ما تجسد فعليا مع زيارات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر حلف شمال الأطلسي سنتين 2001 و2002 وذلك في سياق جولته الدولية نحو إعادة الجزائر إلى مكانتها المعهودة بين الأمم مؤكدا على ضرورة وجود إجماع دولي حول مكافحة ظاهرة الإرهاب وهذا ما أكده "روبرت ونجر Robert WANGER" بقوله: "تعتبر الجزائر شريكا استثنائيا في الحرب الدولية على الإرهاب في المتوسط وشمال إفريقيا"³.

وبغض النظر عن الأهداف المعلنة للحوار الجزائري-الأطلسي، فإن هناك أسبابا أخرى لضم الجزائر إلى مشروع "الحوار الأطلسي" للناتو في المتوسط:

أولا: إن الجزائر تعتبر بالنسبة للأطلسي دولة ذات مكانة إستراتيجية خاصة سواء من حيث الأهمية الجغرافية أو من حيث المورد الاقتصادي والبشري. لذلك تسعى قيادة الحلف إلى إخضاع الجزائر لنفوذ المنظمة قطعا للطريق أمام القوى الأجنبية الأخرى حتى لا يقع ما حدث خلال الحرب الباردة، أين كانت الجزائر تتقارب إستراتيجيا مع الاتحاد السوفياتي.

إذا لا يخفى على صناع القرار في الحلف الأطلسي الماضي الذي ربط الجزائر والاتحاد السوفياتي في علاقات ثنائية متميزة أين كانت الجزائر -ولازالت- في اعتماد كبير الصناعة الروسية

¹ - HARBI Mohamed, le dictionnaire historique et géographe de 20ème siècle, Serge cordelier, direction, la découverte, Paris, 2005, p. 27.

² - حكيمة علالي، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثاني، مخبر الأمن في المتوسط، جامعة باتنة 01، جانفي 2012، ص. 67.

³ - المرجع نفسه، ص. 68.

لشتى أنواع الأسلحة والعتاد الحربي؛ كان آخرها اقتناء منظومة صواريخ الدفاع "أس 400"، وبما أن الغرب يدرك جيدا أنّ أمن المتوسط من أمن الجزائر فإنه لن يسمح بسيطرة جديدة على حوض المتوسط من خلال الوقوف في وجه أي تقارب للجزائر مع قوى دولية خارج نطاق الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي¹.

ثانيا: كانت الجزائر دولة متوسطة مرشحة بقوة لوصول التيار الإسلامي فيها إلى سدة الحكم، وذلك مع التجربة الجزائرية إبان مرحلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أين أصبحت المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر تهديدا بالنظر إلى حجم العداء القائم بين هذه القوى والمشاريع السياسية للتيار الإسلامي وهو ما استدعى تقديم الدعم اللازم للجزائر في مواجهة ما يعرف بـ"التيار الإسلامي" الراديكالي، وهذا الدعم لا يمكن أن يحدث إلا مع وجود تقارب جزائري-أطلسي ضمن إطار المشاريع المتوسطة لحلف الناتو، ويمكن الإشارة بهذا الصدد إلى بعض محطات الحوار الأمني بين الجزائر وحلف الناتو على النحو التالي²:

1- مشاركة الجزائر في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لحوار البحر الأبيض المتوسط الذي انطلق سنة 1994، حيث عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف رفقة وزراء خارجية الدول الشريكة في الحوار اجتماعا بخصوص "مؤتمر نزع السلاح" في شكل 26 + 7 (26 دولة عضو + 7 دول شريكة) بتاريخ 08 ديسمبر 2004 وقد مثلت الجزائر وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية الأسبق السيد عبد العزيز بلخادم.

2- اجتماع مدينة "ناورمينا" بإيطاليا: في فبراير 2006، عقد وزراء دفاع دول حلف الناتو والبلدان الشريكة اجتماعا لدراسة أبعاد الحوار وسبل تنسيق الجهود وتوطيد التعاون بين الأطراف في سبيل مجابهة مختلف التحديات المشتركة، وقد كانت الجزائر ممثلة بنائب وزير الدفاع الوطني الأسبق قائد أركان الجيش الوطني الشعبي عبد المالك قنايرة.

3- الاجتماع الثاني لوزراء الدفاع لحلف الناتو والدول الشريكة بتاريخ 09-10 فبراير 2007 في مدينة إشبيلية الإسبانية، بحضور سفير الجزائر في إسبانيا السيد محمد هانيش، تلاه اجتماع شهر ديسمبر من نفس السنة بالعاصمة البلجيكية بروكسل، يخص دراسة مسألة الهجرة، وكيفية إدارتها ضمن فضاء المتوسط، وذلك بحضور سفير الجزائر ببروكسل³.

ويمكن تلخيص مسار التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي بما أدلى به السيد "إيفان كاروزو" المدير المساعد لقسم التعاون والأمن الجهوي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في معرض حديثه عن حالة "التعاون الجزائري الأطلسي" ضمن فعاليات المحاضرة التي ألقاها بالكلية العليا الحربية بالجزائر بتاريخ 04 ماي 2015 أين وصف العلاقة بين الجزائر وحلف الناتو بأنها علاقة "شراكة" تدخل ضمن إطار "إستراتيجية الدفاع الجماعي وتسيير الأزمات والتعاون في مجال مجابهة

¹ - حسين سنطوح، "الحوار الجزائري المتوسطي: من وإلى أين؟"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثاني، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، جوان 2006، الجزائر، ص. 53

² Dialogue Politique:

موقع وزارة الشؤون الخارجية على الرابط: http://www.mae.gov.dz/AIGERTE_OTAN_15.aspx

³-Ibid.

التحديات الأمنية الجديدة"، حيث أكد ذات المتحدث أن "الشريكين يعطيان الأولوية لترقية الحوار العسكري والتركيز على تطوير النشاط العملياتي ودعم مسار العصرية... فالجزائر فاعل في الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي باعتبارها شريكا في الحوار منذ سنة 2000" وهو ما أكسبها خبرة لمدة 15 سنة (17 سنة حاليا) حيث شاركت الجزائر في حوالي 32 نشاطا سنة 2014 في إطار التعاون العسكري بين الجانبين"¹.

الفرع الخامس: أثر التقارب الجزائري-الأطلسي على النفوذ الأوروبي في المتوسط

إن أهم ما يجب الإشارة إليه في البداية وهو أنه على الرغم من مستوى التقارب الكبير بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي فإن هذا لن يخلق أي مشاكل على مستوى الدور الأوروبي في المنطقة وكذا المصالح الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في الجزائر، ويأتي تفصيل ذلك على النحو الموالي:

أولا- أثر النفوذ الأطلسي على مصالح الاتحاد الأوروبي:

إن السياسات الأمنية التي تمارسها القوى الكبرى على مستوى فضاء المتوسط يطرح الإشكال حول مدى تقيّد هذه القوى بمصالح بعضها البعض في ظل السباق المحموم على النفوذ بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وهو مانوضحه في سياق النقاط التالية:

1- إن أي خطوات ذات طابع أمني يقوم بها حلف الناتو اتجاه المتوسط إنما هي خطوات مدروسة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح الاتحاد الأوروبي مجتمعا، أو مصالح دوله بصفة فردية، وهذا في سياق سياسات تقاسم الأعباء ومناطق النفوذ، حيث بات واضحا خلال السنوات الأخيرة أن حلف الناتو يعمل على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بأيادي أوروبية وقد لاحظنا ذلك خلال التدخل العسكري للحلف في ليبيا، أين طغى الدور الفرنسي في قيادة الحلف خلال هذه الأزمة تحت لوائح مجلس الأمن الدولي.

2- إن من أبرز الأهداف الخفية لإدماج الجزائر في الحوار المتوسطي لحلف الناتو هو إضعاف دور الجزائر اتجاه القضايا الإقليمية والعربية، حيث سجلت الجزائر حضورا قويا في الصراع العربي-الإسرائيلي خلال الحروب العربية الإسرائيلية، فضلا عن دور الجزائر الدبلوماسي في العديد من القضايا ذات الوزن الإقليمي والعربي كالحلاف العراقي-الإيراني سنة 1979 وغيرها من القضايا التي شاركت في حلها الجزائر بقوة وما يعكس هذا الرأي هو المبدأ الذي بدأت تسير عليه السياسة الخارجية للجزائر وهو "عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول" ما فتح الباب بمصراعيه أمام تدخل القوى الأجنبية في قضايا الوطن العربي والتسبب في عدة أزمات آخرها الصراع الدامي في سورية والأزمة الليبية على بعد أمتار قليلة من الحدود الجزائرية، الأمر الذي وضع الجزائر أمام خيار التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي تارة، والولايات المتحدة تارة أخرى لتجد الجزائر نفسها أمام حتمية الانكفاء الإقليمي.

3- الدور الفرنسي في الجزائر: حيث تعتبر فرنسا امتدادا للمصالح الأوروبية في الجزائر خاصة مع تراجع المكانة الإقليمية لفرنسا مقارنة بقوى أخرى كالصين والولايات المتحدة وحتى تركيا

¹ مجلة الجيش، العدد 622، ماي 2015، الجزائر، ص. 45.

التي أخذت في توسيع مجال نفوذها في المتوسط عبر بوابة "الجزائر" ما يضع فرنسا أمام ضرورة الاستعانة بالقدرات السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي في مواجهة هذه القوى بخصوص الجزائر، وما يساعدها على ذلك رصيدها التاريخي والاقتصادي والثقافي بالجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي، حيث عملت فرنسا منذ استقلال الجزائر عنها على محاولة استرجاع نفوذها تارة عبر بوابة جماعية (الاتحاد الأوروبي) وتارة بصفة منفردة، حيث تشكل الجزائر بالنسبة إلى فرنسا بوابة واسعة تصل من خلالها إلى العمق الإفريقي ومناطق جنوب الصحراء وحماية مواردها ومصالحها الاقتصادية كالنفط والذهب واليورانيوم في كل من النيجر ومالي وباقي مستعمراتها القديمة.

وما يمكن ملاحظته خلال السنوات الأخيرة أن فرنسا تسعى جاهدة لإقضاء الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من الأخذ بزمام المبادرة، وروسيا التي تحاول إحياء وجودها في المنطقة من خلال ترجيح علاقاتها مع الجزائر مما يضع بلادنا أمام حتمية الموازنة بين نفوذ هذه القوى مع الإشارة إلى غلبة عنصر "الشراكة الأورو-جزائرية" نظرا لأن أوروبا تظل بمثابة الشريك الواقعي للجزائر خاصة في مجالات الاقتصاد والتعاون الأمني الاستراتيجي¹.

ثانيا-تقييم مسار الحوار الأمني الجزائري-الأطلسي:

إن العلاقات الجزائرية-الأطلسية كانت قد ارتقت من مرحلة العداء والترقب إلى مرحلة التعاون والشراكة عن طريق اعتماد مبدأ الحوار الذي بدأته الجزائر متأخرة سنة 2001 وبهذا الصدد يمكن قراءة مسار الحوار الأمني بين الجانبين في المحطات التالية:

1- زيارة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لمقر قيادة حلف شمال الأطلسي سنة 2000 حمل عدة دلالات من ضمنها:

2- أنه أول رئيس عربي يزور هذه المنظمة العالمية ويشيد بإمكاناتها العسكرية ودورها الكبير في إحلال السلم والأمن الدوليين.

3- أن هذه الزيارة قد نقلت الجزائر من خانة الدولة المهتدة لمصالح الحلف في المتوسط إلى دولة ذات إستراتيجية أمنية تتوافق مع إستراتيجية الحلف، حيث صرح رئيس الجمهورية في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ختام زيارته بالقول: "إن هذه الزيارة ساعدت على توضيح الآفاق المستقبلية للتعاون بني الجزائر والناو... وأن مشاركة الجزائر في الحوار المتوسطي، هو خيار استراتيجي لأنه السبيل الوحيد لتعزيز الأمن وضمان السلام والاستقرار في المنطقة"².

4- الاعتراف بالمقدرات العسكرية للجزائر واحترافية الجيش الوطني الشعبي من خلال تطوير الأنشطة العسكرية المشتركة وعمليات التنسيق الأمني والاستعلاماتي بين الجزائر والناو، خصوصا بعد الأزمة الأمنية الليبية وما رافقها من انتشار لترسانة كبيرة من الأسلحة من مخازن كتائب الجيش الليبي ومنها صواريخ حديثة بإمكانها أن تطل أهدافا بعيدة في عمق المتوسط في حالة وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية، حيث كشف الأمين العام المفوض لمنظمة شمال الأطلسي "كلاوديو بينوزيرو PINOSIRO Claudio": "عن وصول

¹ حسين سنطوح، "الحوار الجزائري الأطلسي...سيناريوهات المستقبل"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثالث، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، فيفري 2007، الجزائر، 28-31.

² عز الدين قطوش، الناو والجزائر: من العداء إلى الشراكة، مرجع سابق، ص. 293.

- العلاقات الإستراتيجية بين الجانبين إلى مستويات متقدمة وذلك بعد تخرج أربع دفعات تشمل 400 ضابط جديد متخصص في مكافحة الإرهاب عن المدرسة العليا للدرك الوطني¹.
- 5- إعلان السيد "باتريسيو ربالينو Patricio RBALINO" قائد القوة الأطلسية المضادة للألغام عقب زيارته للجزائر سنة 2010 أن حلف شمال الأطلسي مستعد لتقديم مساعدة من نوع "اقتصادي" يتعلق الأمر بإنشاء أنبوب للغاز حمل اسم "غالسي" يربط الجزائر بإيطاليا على مسافة 1470 كلم، وهو المشروع الذي دخل حيز الخدمة سنة 2012 مع توفير حماية أطلسية له تمثلت في وصول 05 سفن عسكرية ذات جنسيات إيطالية وألمانية يونانية وتركية إلى الجزائر من أجل تأمين الخط وتوفير الحماية للتجارة الدولية عبر مياه المتوسط، وهذا كله ضمن إطار "تعزيز التعاون العسكري الثنائي" بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الذي لم يأتي من عدم؛ بل بعد مسيرة دامت أكثر من 15 سنة تهدف في الأخير إلى حماية مصالح الطرفين من تنامي التهديدات الأمنية الجديدة².
- 6- اعتراف الأدميرال "توماس. ج. إرنست" قائد الطيران البحري على مستوى القيادة البحرية لحلف الناتو على هامش تمرين "باسيكس" بني المجموعة البحرية الثانية المضادة للألغام لحلف الناتو بقيادة الفرقاطة الإيطالية وسفينة المراكبة "رايس كليش" التابعة للبحرية الجزائرية، بالتطور الكبير على مستوى القوات البحرية الجزائرية ونوعية العنصر المادي والبشري فيها الذي يؤهلها لمجابهة مختلف التحديات الأمنية بالمتوسط وهذا بقوله: "إمكانات هامة ومعبرة تتمتع بها القوات البحرية الجزائرية والتطور ملحوظ من خلال العناد والأفراد، هذا ما يجعلنا نسعى لخلق شراكة أوسع سواء على مستوى حلف الناتو أو ألمانيا، وهذا لأن الأسطول البحري الجزائري يتمتع بقدرات هامة وخبرة كبيرة لا بد أن نستغلها كشركاء"³.
- إنّ الإشادة الأجنبية بالقدرات العسكرية للجزائر لم تقتصر على المنظمة الأطلسية فحسب ، بل دفعت الشريك الأوروبي الذي يعدّ الطرف الأقرب في مسار الحوار الأمني ؛ إلى ضرورة إيجاد آليات التعاون الأمني والعسكري المشترك مع الجزائر في ظلّ تأثيرات التهديد الأمني الجديد على مستوى حوض المتوسط الذي فرض على كلّ الشركاء في المنطقة إلى ضرورة توحيد الرؤى ووجهات النظر حيال عنصر التهديد الأمني والأزمات الأمنية بالمنطقة ؛ وهي الجزئية التي تناولها الدراسة خلال المبحث الأخير الموالي.

¹- المرجع نفسه، ص. 298-300.

²- عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 300-301.

³- المجموعة البحرية الثانية لحلف الناتو ترسو بميناء الجزائر، مجلة الجيش، العدد 615، الجزائر، أكتوبر 2014، ص.

المبحث الثالث: ترتيبات التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على ضوء التحديات الأمنية الراهنة

إن المكانة التي تحظى بها الجزائر ضمن الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط، تجعل منها نقطة ارتكاز في أي مشروع أو توجه أمني يهدف إلى مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط والتي خرجت عن التهديدات التقليدية.

إن برامج ومشاريع التعاون الأمني التي باشرها الاتحاد الأوروبي مع الجزائر إنما ترمي إلى محاولة علاج الظواهر الأمنية في مهدها أي دون وصول تبعاتها إلى الاتحاد الأوروبي، يأتي في مقدمة هذه البرامج والمشاريع ما أضحي يعرف بمنتدى 5+5 دفاع(المطلب الأول)، ويأتي في مقدمة تلك التهديدات الأمنية كلا من ظواهر الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة بشتى أنواعها، والتي استدعت تنسيقا أمنيا من نوع خاص(المطلب الثاني).

هذا في ظل غياب برامج وسياسات للتعاون والتنسيق الأمني بين دول شمال إفريقيا خاصة بين الجزائر والمغرب؛ أين باتت العلاقات تتسم بالتنافسية أكثر من علاقات الجوار والصدقة، حيث تسعى بلادنا إلى تشكيل تنسيق أمني بمنطقة المتوسط والساحل دون مشاركة المغرب باعتباره طرفا مشاركا في السماح بتجارة المخدرات بالمنطقة خاصة مادة الحشيش فضلا عن تورطه في أزمات دبلوماسية ضد الجزائر (نزاع الصحراء الغربية)، حيث عملت الجزائر على إنشاء هيئة تضم ما أسمته "دول الميدان" في المنطقة أطلق عليها "اللجنة المشتركة لقيادات الجيوش للدول المعينة" سنة 2010، وتم اختيار مدينة تمنراست مقرا لها على أن تكون الرئاسة دورية بين بلدان اللجنة التي تضم على غرار الجزائر كلا من: مالي، النيجر وموريتانيا¹.

لذلك تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى عرض صورة مفصلة عن واقع التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في بعده الأمني، مع محاولة تقديم قراءة مستقبلية عن واقع هذا التعاون في ظل التحولات الدولية الراهنة.

المطلب الأول: مسار التعاون الأمني في إطار منتدى دول غرب المتوسط 5+5 دفاع

في إطار المقاربة الشاملة لمفهوم "الأمن الجماعي" بالمتوسط الرامية إلى التصدي لثنى أشكال التهديدات العابرة للحدود؛ جاءت مبادرة 5+5 دفاع التي تضم 5 دول من شمال المتوسط وهي: إسبانيا، فرنسا، البرتغال، ومالطا، وخمس دول من جنوب المتوسط يتعلق الأمر بكل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، وهي كلها دول تقع ضمن فضاء "غرب المتوسط" الذي يتطلب إرادة جماعية مشتركة من أجل تسيير القضايا الأمنية في المنطقة².

ويأتي تناول هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى العناصر الموالية:

¹ - عمار جفال، "الأقطار المغاربية: بين استقرار داخلي هش وجوار مضطرب"، في الملتقى الوطني حول "السياسة الإقليمية للجزائر"، مرجع سابق، ص. 13-14.

² - نسيم خياط، "مبادرة 5+5 دفاع: خمس سنوات من الوجود، نموذج للتعاون الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 558، الجزائر، جانفي 2010، ص. 06.

الفرع الأول: المسار التاريخي لتأسيس مبادرة 5+5 دفاع

قبل الخوض في الانطلاقة الفعلية للحوار، تقف الدراسة عند الخطوات التي سبقت الانطلاقة الرسمية للحوار وفق مايلي:

أولاً- الخطوات الأولى لحوار 5+5:

يعد الحوار 5+5 الإطار الأقدم للعلاقات الأمنية بين دول حوض المتوسط؛ هدف بالأساس إلى إقامة مجال للسلم والتعاون دون أي بعد عسكري ذو ملامح استيطانية وإنما مشروع لتحقيق الأمن المشترك.

ولعل أهم اجتماع لوزراء الخارجية للدول هو الذي أقيم بمدينة مرسيليا الفرنسية في 29 أكتوبر 2016 وذلك بمشاركة وزير الخارجية رمضان لعمامرة وتم فيه التأكيد على أهمية الدور الجزائري في إنجاح كل مشاريع المنتدى ضمن فضاء المتوسط¹.

الخطوات الأولى للمشروع تعود إلى سنة 1983 أثناء الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي آنذاك "فرانسوا ميتران" إلى المغرب دعا من خلالها إلى مبادرة حملت عنوان "مجلس التعاون والأمن لغرب المتوسط" يضم كلا من: المغرب، الجزائر، تونس عن دول جنوب المتوسط، ثم فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا عن شمال المتوسط، وهو المشروع الذي لاقى معارضة شديدة من طرف الجزائر وذلك بسبب إقصائه لبعض الدول كليبيا، مالطا، يوغسلافيا وكذلك تجاهل المشروع لقضية الصراع العربي-الإسرائيلي في تلك الفترة، مع الإشارة إلى أن الجزائر كانت السباقة إلى إطلاق مبادرة من هذا النوع، حيث دعت سنة 1972 أي قبل 11 سنة من مبادرة الرئيس الفرنسي إلى ضرورة عقد مؤتمر "للأمن في المتوسط" وكان ذلك على هامش مؤتمر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر².

أما لقاء مدينة "مارسيليا" الفرنسية سنة 1988 فقد كان إحياء لهذه المبادرة التي أُطلق عليها تسمية مبادرة 3+3، وتم خلالها التعهد بإجراء لقاءات أخرى من أجل ضم مزيد من الدول ذات الاهتمام المشترك³.

وقد اكتمل النصاب مع الاجتماع الأول بمدينة "روما" بتاريخ 10 أكتوبر 1990 بالتحاق كل من ليبيا وموريتانيا عن دول الجنوب، ثم مالطا والبرتغال من دول الشمال، وتمخض عن هذا اللقاء صدور البيان التأسيسي الذي تضمن الغاية الرئيسية من هذا المسار وهي: تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، ورغبة من الأطراف في مواصلة الحوار الأورومتوسطي في إطار الاتحاد الأوروبي⁴.

وفي سبيل مواصلة عملية التقارب في إطار مبادرة 5+5 تم عقد اللقاء الوزاري الثاني بالجزائر، في أكتوبر سنة 1991 الذي نتج عنه وثيقة سياسية بمثابة إعلان مشترك ينص في مادته

¹ - Serge POUTOT, France-Algérie: du cotes des deux rives, L'harmattan, Paris, 2017, p. 236.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص. 99.

³ - عبد العزيز لزهري، "الجزائر والمقاربة الأمنية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص. 105.

⁴ - ميلاد مفتاح الحراشي، قضايا وسياسات مغاربية: مدخل تفكيكي تحليلي مقارنة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، 2016، ص. 160.

السابعة على تمسك الدول المشاركة في المبادرة بمبادئ وأهداف الميثاق الدولية في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين وكذا عدم اللجوء للقوة والحل السلمي للخلافات الداخلية، والحفاظ على الوحدة الترابية للدول المعنية مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية¹.

إلا أن هذا المسار تعطلّ كلياً متأثراً بالعديد من الأحداث والتطورات التي عرفتتها الساحة الدولية بعد سنة 1991 بدءاً بأزمة "الوكربي" بين ليبيا والدول الغربية، قضية النزاع العربي-الإسرائيلي، دخول الجزائر في أزمة أمنية ساهمت في توتر العلاقة بينها وبين الدول الغربية بسبب اتهامات هذه الأخيرة للجزائر بعدم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان².

غير أن المعطيات الدولية الراهنة والتحويلات الأمنية الكبيرة التي طرأت على مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية دفعت بالمجموعة الدولية عموماً وبالجماعة الأمنية الأورومتوسطية إلى إعادة التفكير في الآليات والسبل الكفيلة بمعالجة تلك التهديدات بمعية الشركاء في جنوب المتوسط، حيث كان لظاهري الإرهاب والهجرة السرية الأثر الكبير في إعادة إحياء مسار الحوار "5+5" وتأكيد ذلك عبر قمة "تونس" في 5 و6 ديسمبر 2003، التي اهتمت بمناقشة مسائل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي صدر عنها ما سمي بـ"إعلان تونس"، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه القمة اعتبرت بمثابة "اللقاء الرسمي الأول" لرؤساء دول وحكومات دول المبادرة الذي اتفق عليه في اجتماع ليبيا بتاريخ 11-07-2002 الذي حمل شعار "دول غرب المتوسط تؤكد أن الإرهاب يشكل مساساً خطيراً بحقوق الإنسان وتهديداً لأمن منطقة غرب المتوسط"³.

وبالنظر إلى حجم تأثير ظاهرة "الهجرة السرية" على واقع العلاقات الأورومتوسطية؛ فتم بمدينة الرباط المغربية عقد المؤتمر الوزاري الثاني حول ذات الموضوع بتاريخ 22 و23 ديسمبر 2003 بمشاركة وزراء وممثلين عن دول المجموعة، وذلك لغرض مناقشة كيفية تنظيم الهجرة بواسطة اتخاذ تدابير من شأنها الحد من الانتقال العشوائي والغير شرعي للأفراد، وهي السياسة التي دعت الدول المغربية إلى إعادة صياغتها من جديد تلبية لحاجيات سكان دول جنوب المتوسط، باعتبارها مصدراً للهجرة نحو أوروبا⁴.

ثانياً- الانطلاقة الفعلية لمنتدى 5+5 دفاع:

في ظل الأحداث الدولية المتسارعة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد أن أصبح واقع الأمن في المتوسط يتأرجح بين ظواهر أمنية جديدة وسياسات أمنية ضعيفة؛ عقد وزراء دفاع دول 5+5 لقاء رسمياً بباريس يوم 21 ديسمبر 2004 معلنين عن إطلاق مبادرة "الأمن في المتوسط"، والهدف من ذلك هو اعتماد شكل أكثر صلابة من التعاون الأمني الذي يؤدي إلى تعزيز إجراءات ملموسة في إطار جيوجرافي محدد، وذلك تقادياً لنقاط الاختلاف التي تؤدي إلى الإخفاقات السابقة

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 90

² - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 100

³ - ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مرجع سابق، ص. 62.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 62-63.

وتم ذلك كله ضمن إطار "البعد الأمني والسياسي" الذي جاءت به مبادرة الشراكة ببرشلونة 1995، وهذا ما يؤكد أن مبادرة 5+5+5 دفاع إنما جاءت في إطار المسعى الأمني لمسار الشراكة وهذا حتى تكون ذات مصداقية وضمن إطار مؤسساتي رسمي¹.

حيث يتركز عمل المنتدى حول ثلاث أنشطة رئيسية نجملها على النحو التالي²:

1- اجتماع لوزراء دفاع المجموعة: الذين يجتمعون مرة واحدة في السنة يقومون خلاله بإعداد حصيلة الأنشطة المشتركة ووضع خطة عمل للسنة المقبلة.

2- اللجنة المديرة: والتي تتكون من ممثلين اثنين عن وزارة دفاع كل بلد، يعقدون اجتماعهم مرتين في السنة، يقوم بالإشراف على متابعة تنفيذ خطة العمل والمهام المدرجة في إطار خطة العمل السنوية، كما تقوم هذه اللجنة باقتراح الأولويات الواجب مناقشتها خلال الاجتماع السنوي المقبل لوزراء الدفاع.

3- اللجان الخاصة: التي تضم خبراء عن الدول المشاركة مهمتهم الإشراف على الملتقيات المدرجة في إطار خطة العمل السنوية، وذلك من أجل تغطية الاحتياجات والوسائل الضرورية لإنجاح خطة العمل، لذلك تعد خطة العمل المعلن عنها سنة 2005 بمثابة الإطار الأشمل لمهام وزراء الدفاع في المبادرة والمتمثلة فيما يلي:

أ- المساهمة في تحقيق المراقبة البحرية في المتوسط

ب- المساهمة في توفير الحماية الأمنية للمدنيين عبر المتوسط.

ج- المساهمة في تحقيق الأمن الجوي عبر المتوسط.

وبهذا يمكن القول أن أي نشاط في إطار منتدى 5+5 دفاع، لن يخرج عن الأهداف الثلاث المشار إليها سابقا، (الحماية المدنية، المراقبة البحرية، الأمن الجوي).

فبخصوص موضوع "الأمن البحري أو المراقبة البحرية" فإن التعاون الأمني في هذا المجال يتعلق بتقليل المخاطر على مستوى حوض المتوسط التي يأتي في مقدمتها: سوء استعمال حرية الملاحة أي تنامي نشاط القرصنة البحرية والصيد العشوائي، الإرهاب، الهجرة السرية، عمليات البحث والإنقاذ، الجريمة المنظمة، وكذا الكوارث البحرية كالتلوث وغرق السفن التجارية وغيرها³.

أما عن مجال "الأمن الجوي" في حوض المتوسط فإنه تقرر تدعيم عملية التعاون بين دول المجموعة من خلال تعزيز عملية المراقبة الجوية للدول المعنية وذلك قصد التقليل من مخاطر "الإرهاب الجوي" ولعل الآلية الأنجع لتفعيل التعاون بهذا الخصوص هو تفعيل التعاون الأمني

¹ - Jean François COUSTILLIERE, « Enjeux de l'initiative de sécurité en format «5+5» », p. 01.

على الرابط: www.jfc.conseil.med.fr

² - Jean François COUSTILLIERE: « L'initiative 5+5 sécurité et défense », consultant indépendant, p. 02, sur le lien: <http://www.jfc.conseil.med.fr/files/06-12-04...L-initiative-5-5-sécurité-et-défense-pdf>

³ - نسيم خياط، مرجع سابق، ص. 07.

العسكري بين القوات المسلحة لدول المجموعة فيما يتعلق بعمليات كشف وتصنيف الطائرات، تبادل المعلومات في وقتها، تنسيق الوسائل في معالجة التهديدات¹.

وفي ما يتعلق بعنصر "الحماية المدنية" فإن جهود القوات المسلحة لدول المجموعة في مجال تسيير الأزمات والكوارث الطبيعية وإجلاء المدنيين وما يرافقها من أنشطة ذات بعد إنساني تم إدراجها ضمن أولوية الأولويات ضمن اجتماعات دول 5+5 دفاع منذ الاجتماع الأول سنة 2004، ليتم بعدها برمجة عدة ملتقيات وندوات تكوينية لفائدة قيادات الأركان حول كفاءات معالجة الكوارث الطبيعية ضمن فضاء المتوسط كالزلازل والفيضانات وغيرها؛ مما يؤكد على ابعاد المختلفة لمفهوم الأمن، الذي تخطى البعد العسكري التقليدي إلى أبعاد جديدة أكثر خطورة كالأمن البيئي والمجتمعي الذي يتطلب استراتيجيات من نوع خاص².

الفرع الثاني: المكانة الاستراتيجية للجزائر في إطار منتدى 5+5 دفاع

إن التغير الكبير في طبيعة التهديدات الأمنية في بداية القرن 21 وما صاحبها من انعكاسات خطيرة على السلم والاستقرار الإقليمي بمنطقة المتوسط فرض على المجموعة الدولية في هذا الفضاء؛ ضرورة تضافر الجهود الأمنية على جميع الأصعدة للوقاية من آثار تلك التهديدات التي أثبتت التجارب والأحداث المتلاحقة بأن جهود الدول منفردة غير مجدية تماما لمواجهة الأزمات، لذلك تطورت صور التعاون الإقليمي والدولي فتم إنشاء المنظمات الدولية والمشاريع الأمنية التي تساهم في الحد من انتشار وتأثير الأزمات الأمنية التي باتت تميز عالم ما بعد الحرب الباردة³.

ففي هذا الإطار فإن الجزائر التي تعتبر "الدولة المفتاح" في شمال إفريقيا، وجنوب المتوسط، وبالنظر إلى نوعية الاقتراحات والمبادرات التي تقدمها في سبيل إرساء دعائم السلم والأمن على المستوى الإقليمي والدولي، فإن بلادنا سجلت حضورها القوي ضمن إطار مبادرة "5+5 دفاع" منذ انطلاقتها الفعلية سنة 2004، وذلك رغبة في تطوير التعاون العملي المشترك، مع الأخذ بعين الاعتبار "الأبعاد الجديدة" لمفهوم الأمن والدفاع "المشترك" والتطرق إلى معالجة كل الظواهر الأمنية بطريقة مسؤولة وضمن إطار احترام المواثيق والأعراف الدولية وخصوصية كل بلد في مجموعة الحوار الاستراتيجي 5+5 دفاع⁴.

أولا- جهود الجزائر في دعم مسار التعاون 5+5 دفاع:

يعد اجتماع الجزائر الذي جرى في 12 ديسمبر 2005 أي بعد سنة من الانطلاقة الرسمية للمبادرة، بمثابة إعلان حقيقي عن النوايا الجزائرية الحسنة في سبيل دعم مسار الحوار الأمني 5+5، حيث ضم هذا اللقاء وزراء دفاع المبادرة، مع فتح مجال التعاون إلى قضايا أخرى منها: تدمير الألغام المضادة للأفراد⁵.

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - نسيم خياط، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

³ - ملف مجلة الجيش، ع 570، جانفي 2011، ص. 58.

⁴ - افتتاحية مجلة الجيش، ع 558، الجزائر، جانفي 2010، الجزائر، ص. 03.

⁵ - نسيم خياط، مرجع سابق، ص. 8.

إضافة إلى ذلك بادرت الجزائر إلى تنظيم ملتقيين سنة 2006 و2007 يخص مناقشة قضية "مكافحة الجراد" والبحث عن الآليات التكنولوجية الكفيلة برصد انتقال الجراد من مناطق إلى أخرى عبر الأقمار الصناعية، أي من خلال توظيف التكنولوجيا والاستفادة منها في قضايا ذات بعد أمني غير عسكري وهذا ما يتم قراءته أيضا من خلال مناقشة قضية مجابهة "الجريمة الإلكترونية"، حيث ناقش ممثلو قطاعات الدرك وأسلاك الأمن خلال هذا اللقاء فرص تطوير التعاون حول آليات التصدي لجميع أشكال الجريمة المنظمة المتطورة ضمن الفضاء الإلكتروني وتبادل الخبرات في هذا المجال بما يحقق مفهوم "الأمن العمومي"¹.

وفي سياق ذي صلة فقد كانت الجزائر المبادر إلى عقد الاجتماع الأول من نوعه الذي ضم رؤساء أركان القوات البرية لدول مبادرة 5+5 دفاع. إضافة إلى مشاركة مدراء ومسؤولي قطاع الصحة العسكرية، وكان ذلك سنة 2008 حيث صدر عن هذا اللقاء جملة من التوصيات التي تصب في إطار تمكين الروابط الاستراتيجية بين دول المجموعة فيما يخص مواجهة الأزمات المشتركة، ولعل أبرز هذه التوصيات ما يلي²:

7- دراسة إمكانية مشاركة القوات البرية لدول المجموعة ضمن خلية يقظة وإنذار لتسيير مختلف عمليات التدخل السريع أثناء حدوث الكوارث.

8- إقامة دورات تكوينية لفائدة القيادات العسكرية فيما يتعلق بميدان المخاطر الكبرى التي تهم مصالح الصحة العسكرية لدول 5+5 دفاع.

ثانيا- الجهود العسكرية الجزائرية في إطار منتدى 5+5 دفاع :

إضافة الدور الريادي للجزائر في قيادة مختلف الأنشطة ذات الطابع غير العسكري فقد أشرفت الجزائر على قيادة وتنظيم عدة أنشطة عسكرية محضة وذلك في سبيل تحقيق التعاون المنشود في القطاع العسكري من أجل مجابهة شتى أنواع التهديد الأمني على مستوى فضاء المتوسط ويمكن رصد أهم الأنشطة العسكرية التي أشرفت الجزائر على قيادتها وتنظيمها فيما يلي:

1- التمرين البحري "آل ماد": وهو النشاط العسكري الذي أشرفت عليه القوات البحرية الجزائرية سنة 2008 وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون بين القوات البحرية للدول المشاركة في مبادرة 5+5، وذلك بغرض التصدي لمختلف أنواع التهديدات الأمنية على مستوى فضاء البحر الأبيض المتوسط كالهجرة السرية، القرصنة البحرية، وغيرها³.

¹- المرجع نفسه، ص. 08-09.

²- المرجع نفسه، ص. 08.

³- علي بوشري، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 570، الجزائر، جانفي 2011، ص. 58.

2-تمرين "سيركايت" لشهر أكتوبر 2010 الذي يدخل ضمن سياق تحقيق "الأمن الجوي" المتوسطي، وهو التمرين الذي أشرفت عليه قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية، وذلك من أجل التصدي للمخاطر الأمنية من خلال عمليات المراقبة الجوية، تبادل المعلومة و العمل على الاستفادة من التجارب والخبرات المشتركة¹.

3-الاجتماع التحضيري الأول للتمرين المعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ "5+5": وهو التمرين الذي يندرج في إطار تنفيذ نشاطات التعاون العسكري متعدد الأطراف لدول 5+5 دفاع، لقاء أشرف على تنظيمه "النادي الوطني للجيش يوم 07 جوان 2011" تحت قيادة القوات البحرية الجزائرية، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذا التمرين دخل حيز الأنشطة الموجهة نحو مجال البحث والإنقاذ في البحر باعتبارهم مهام إنسانية نبيلة، قبل أن تكون مهام ذات صيغة عسكرية، انتهت أنشطة التمرين يوم 26 أكتوبر 2011 مع إعداد توصيات تم تقديمها إلى اللجنة المديرة للمبادرة².

4-إشراف الجزائر على تنظيم تمرين يتعلق بمجال "الأمن الجوي" ومكافحة "الإرهاب الجوي": يتعلق الأمر بتمرين « CIRCAFETE 10 » بتاريخ شهر أكتوبر 2010 وذلك كأولوية رئيسية بالنظر إلى تنامي ظاهرة الإرهاب الجوي على مستوى الطائرات المدنية خاصة وهو التمرين الذي تبعه تمرين آخر بإسبانيا في سبتمبر 2011 بعنوان « CIRCAFETE 11 » ثم تمرين « CIRCAFETE 12 » بالمغرب في أكتوبر 2012³.

5-الاجتماع التخطيطي الأول لتمرين مكافحة التلوث البحري "بلومار-الجزائر": وهو الاجتماع الذي أشرفت عليه قيادات القوات البحرية تحت رئاسة اللواء "مالك نسيب" يوم 13 ماي 2014 بالنادي الوطني للجيش بمشاركة ممثلين عن القوات البحرية للدول العشرة في منتدى 5+5 دفاع، وذلك تحقيقا لمفهوم "الأمن البحري" من خلال السعي إلى إكساب أفراد القوات البحرية لدول المبادرة المزيد من الخبرات والمعارف في مجال مكافحة التلوث البحري⁴.

6-الاجتماع النهائي التخطيطي لتمرين "بلومار-الجزائر" يومي 09 و10 سبتمبر 2014 برئاسة قائد الواجهة البحرية الوسطى العميد "زين الدين سماح" وهذا بحضور ممثلين وخبراء عن دول المجموعة باستثناء ليبيا ومالطا وموريتانيا بهدف تحقيق الأهداف التالية⁵:

أ. تقوية مقومات التعاون الجماعي لدول المبادرة فيما يتعلق بمواجهة آفة "التلوث البحري"، من خلال تعميم منظومات مكافحة الظاهرة لتشمل كافة دول المجموعة.

ب. القيام بأنشطة تكوين وتدريب القوات البحرية على تسيير عمليات مكافحة التلوث البحري ضمن إطار دول المجموعة تحت إشراف المركز الوطني لعمليات الحراسة والإنقاذ بالجزائر.

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - نسيم خياط، "5+5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، مجلة الجيش، العدد 576، جويلية 2011، الجزائر، ص. 43.

³ - حصيلة نشاطات مبادرة 5+5 دفاع، مجلة الجيش، ع 594، جانفي 2013، الجزائر، ص. 21.

⁴ - مجلة الجيش، ع 611، جوان 2014، الجزائر، ص. 27.

⁵ - مجلة الجيش، ع 615، أكتوبر 2014، الجزائر، ص. 13.

ج. التحكم في إجراءات التحري البحري بما يحفظ السلامة البحرية لدول المجموعة.

د. تحقيق التكامل المنشود في مجال حماية "الأمن البحري" عن طريق تعزيز التعاون المشترك بين الهيئات العسكرية والمدنية المعنية بمكافحة التلوث في إطار المخطط الوطني "تل بحر".

وبهذا يتأكد لدينا الحضور الكبير للجزائر في قلب الحوار الأمني الاستراتيجي المعروض عليها من طرف الاتحاد الأوروبي عبر فضاء "5+5 دفاع"، وهو الحضور الذي تجسد أمنيا وعسكريا من خلال إشراف الجزائر على الأنشطة السالفة الذكر، فضلا عن برامج وأنشطة أخرى ذات طابع علمي أكاديمي يتعلق الأمر بالإنجاز العلمي المتمثل في "المركز-الأورو-مغاربي للبحث والدراسات الاستراتيجية" الذي يشغل تحت إشراف وتأطير فريق من الكفاءات الجزائرية التي تعمل على إجراء دراسات وبحوث علمية أكاديمية وتحاليل استشرافية تتعلق أساسا بموضوع "الأمن والاستقرار في المتوسط" وهو المركز الذي قدم دراسة مفصلة ودقيقة حول موضوع "الهجرة غير الشرعية" كتحدي كبير للأمن في الحوض الغربي للمتوسط، وذلك ضمن أشغال اللقاء السنوي السابع لمنندى 5+5 دفاع بالعاصمة الموريتانية "نواكشوط" في 11 ديسمبر 2012؛ اللقاء الذي عرف مشاركة فاعلة للجزائر بحضور الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني آنذاك السيد "عبد المالك قنايزية"¹.

الفرع الثالث: تقييم مسار التعاون الأمني ضمن إطار مبادرة 5+5 دفاع

على الرغم من أن هذه المبادرة ذات الطابع الأمني الدفاعي، لا تحظى بمؤسسات رسمية مشتركة، ولا بميزانية رسمية، إلا أنها تبقى أكثر مجالات الشراكة الأمنية نجاعة وتجسيدا للأهداف المتوخاة بين ضفتي المتوسط، حيث بلغت نسبة مشاركة الدول الأعضاء في مختلف الأنشطة -سواء كانت دول مشاركة فاعلة أو ملاحظة- حوالي 80%، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات والندوات والتمارين العسكرية، مقاييس التكوين، والمناورات الحربية على مستوى مياه المتوسط².

كما يمكن القول أن المبادرة ومنذ انطلاقتها سنة 2004 أصبحت نموذجا للتعاون العسكري الحقيقي بين جيوش الدول الأعضاء في المبادرة، وذلك على الرغم من حالة اللأمن في بعض الدول كليبيا التي شجعت من استمرار التعاون الأمني في إطار 5+5 دفاع حيث تسمح المبادرة للقوات المسلحة للدول من تبادل الخبرات وتقاسم الأعباء، وذلك من أجل النهوض بالمساعي الأورومتوسطية الأكثر شمولية القائمة على التوافق والبراغماتية والاقتصاد في الوسائل³.

وبهذا فإن التعاون المشترك بين ضفتي المتوسط ضمن منندى 5+5 دفاع يظل الآلية الأكثر نجاعة في الحد من الوتيرة المتصاعدة للتهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية بالمتوسط، خاصة إذا

¹ - أ. رياض، "بلدان 5+5 دفاع يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 20012"، مجلة الجيش، العدد 581، الجزائر، ديسمبر 2011.

² - مجلة الجيش، العدد 694، جانفي 2013، الجزائر، ص. 23.

³ - مجلة الجيش، العدد 694، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

صدقت النوايا التي تبقى غائبة، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي لا يزال يتعامل مع القضايا المتعلقة بالضفة الجنوبية للمتوسط بنوع من الاستعلاء والوصاية وهو ما يرهق واقع الأمن في المتوسط¹.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الراهنة وأثرها على العلاقات الأوروجزائرية

قامت السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط على تكريس البعد الأمني وذلك استجابة لمتطلبات عملية الشراكة الأورومتوسطية من جهة وكذا التحولات الأمنية على مستوى طبيعة التهديدات الأمنية المتوسطية من جهة ثانية، حيث ركزت الجزائر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي على تحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة المتوسط وضرورة خلق مناخ مناسب للتعاون الأمني المتوسطي من خلال الربط بين عنصر الأمن في المنطقة وأثره على التوازن في العلاقات الإستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على اعتبار أن كلا منهما يشكل امتدادا للآخر، مما اضطر الأوروبيين إلى إعادة صياغة العلاقات الإستراتيجية مع الجزائر ما ساهم في خروج بلادنا من حالة العزلة السياسية وحالة اللأمن التي عاشتها أثناء عشرية من الزمن، وهي العلاقات التي أخذت طابعا استثنائيا بفعل الدور المحوري للجزائر في المنطقة².

غير أن شكل التهديدات الأمنية في المنطقة فرض على الطرفين اتخاذ إجراءات أمنية خاصة بمواجهتها وهذا ما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء عليه من خلال هذا المطلب الذي يأتي دراسته من خلال العناصر الموالية:

الفرع الأول: التحديات الأمنية المشتركة في حوض المتوسط في ظل الأزمات الأمنية

أصبحت المنطقة المتوسطية عنوانا لشتى أنواع الأزمات الأمنية والتهديدات الجديدة التي أخذت أشكالاً متعددة، حيث تأثرت المنطقة عقب سنة 2011 بما سمي بـ"أحداث الربيع العربي" في كل من تونس وليبيا بشكل كبير وهو ما ساهم في ازدياد الملفات الأمنية الثقيلة المطروحة على طاولة الحوار الأمني الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا من ضمنها الجزائر؛ هذه الأخيرة التي أصبحت اليوم عرضة للكثير من المصاعب الأمنية التي زادت من هشاشة المنطقة كتهريب المخدرات والبشر وتهريب الأسلحة وكثافة عمليات الاختطاف والإرهاب التي يمارسها "تنظيم القاعدة في المغرب العربي" مناصفة ما يسمى بـ"تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام" أو اختصاراً بـ"داعش" وهي الأنشطة التي كانت الأزمات الإقليمية في كل من ليبيا ومالي ومنطقة الصحراء بمثابة الحاضنة الإقليمية لها والتي سببت تداعيات أمنية خطيرة على منظومة الأمن الإقليمي الإفريقي والمتوسطي نورد ذكرها كما يلي:

1-التداعيات الإقليمية للأزمة المالية: تعد الأزمة الأمنية بشمال مالي أكثر مصادر التأثير الإقليمي المباشر على الأمن القومي الجزائري وذلك بسبب تحول شمال مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للإرهابيين ومختلف الأنشطة الإجرامية خاصة مع انتشار الأسلحة من مخازن الجيش الليبي ووصولها

¹ عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 201.

² جهاد الغرام، "البعد الأمني الجزائري في المتوسط: التحديات والرهانات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 6، 2017، ص. 27.

بسهولة إلى أيدي المقاتلين بمالي، فضلا عن تصدير الخبرة العسكرية من ليبيا إلى باقي الجماعات الإرهابية انطلاقا من تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي وصولا إلى جماعة بوكو حرام بنيجيريا، والذي ساهم كذلك في تنامي خطر التهديدات اللاتمائية في قوس الأزمات¹.

كما كشفت الأزمة الأمنية بشمال مالي عن طبيعة "العقيدة الأمنية الجزائرية" ذات الشكل الدفاعي، وهو ما جعلها عرضة للعديد من الانتقادات، خاصة من الدول التي تعتبرها الجزائري شريكة أو حليفة، فعلى الرغم من أن الجزائر سمحت بعبور الطيران الحربي الفرنسي للأجواء الجزائرية أثناء تدخله العسكري سنة 2013، إلا أن فرنسا انتقدت بشدة النهج الاستراتيجي للجزائر في إدارته للأزمات الأمنية القريبة من حدودها وهذا على لسان رئيسها "إيمانويل ماكرون EmanuelMACRON" أين اعتبر أن "مشاركة الجزائر في أي عملية تسوية أمنية على حدودها ضروري مهما كانت الأسباب السياسية الداخلية"².

لذلك فإن فرنسا باتت الناطق الرسمي باسم التوجهات الأوروبية في شمال إفريقيا، فهي ترى أن الجزائر لم تبذل أي مجهودات من شأنها تقويض الأزمة بشمال مالي، الأمر الذي تعتبر الجزائر خاضعا لعقيدتها الأمنية وسياستها الدفاعية التي تسير وفق الموارد والطاقت المتوفرة³.

2- تهديد قيام دولة "الطوارق" بالجنوب: منذ انتفاضة الطوارق في يناير 2012 أصبحت منطقة الجنوب الجزائري فضاءا خصبا لنشاط مختلف التنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة الذي استعان بوفرة العنصر البشري الطارقي، وكذا وفرة الأسلحة القادة من ليبيا، إضافة على ضم الكثير من طوارق ليبيا، إذ أفضى في نهاية المطاف إلى أعمال عدائية بالكثير من دول شمال مالي كمدن: مناكا وكيدال وليري وأنديرامبوكان بين 18 و26 يناير 2012، بما يعزز فرضية قيام دولة طارقية على الحدود الجزائرية، وهو ما يهدد الاستقرار المجتمعي بالجزائر الذي أرغم الحكومة على عرض مقاربة شاملة لتسوية الأزمة المالية بالجزائر التي لا تزال تراوح مكانها على الرغم من اتفاق أطراف النزاع على إجراء انتخابات حرة ونزيهة ووضع السلاح⁴.

3- قضية قبائل "التبو" الليبية: في ظل الأحداث الأمنية المتسارعة بالداخل الليبي، وفي إطار الصراع الإثني المتأجج في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي جاءت قبائل "التبو" الليبية الواقعة في الجنوب الليبي في موقع استراتيجي جد هام على مقربة من المناطق البترولية من جهة، ومركز التقاء الحدود أي: عند نقطة عبور التجارة غير الشرعية وشبكات التهريب من جهة أخرى، وهو المركز الذي يربط شمال مالي بأوروبا عبر مصر وليبيا وهذا ما جعل قضية قبائل "التبو" ذات وزن إقليمي وسياسي كبير خاصة بعد مطالبتهم بإدارة الوزارات السيادية الثلاث: الطاقة، الخارجية، الداخلية⁵.

¹ - قوي بوحينة، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 يناير 2014، ص. 04.

² - Yahia H. ZOUBIR, « Macron et l'Algérie: l'amorce une véritable réconciliation ? », in: Maurice José Sfeir, op.cit, pp. 43-44.

³ - Ibid.

⁴ - لورنس عايدة عمور، "التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد "الربيع العربي""، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMED، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 130.

⁵ - لورنس عايدة عمور، مرجع سبق ذكره، ص. 130.

إن هذه القضية الشائكة التي تضاف إلى العدد الكبير للقضايا الخلافية التي نجمت عن الأزمة الليبية تعد بحق حجرة عثرة أمام أي جهود سلمية لتسوية الأزمة الليبية والحفاظ على الأمن الإقليمي لدول شمال إفريقيا والدول الأوروبية التي باتت مقصدا للعديد من أفواج المهاجرين وشبكات الإجرام وحتى الجماعات الإرهابية عبر الممرات الليبية التي يصعب مراقبتها وإدارتها أمنياً، خاصة في ظل التزام الجزائر بمبدأ الحياد وعدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي.

الفرع الثاني: التهديدات اللاتمائية وانعكاساتها على الأمن في المتوسط

تسببت الأزمات الأمنية بدول الجوار الإقليمي للجزائر في توفير البيئة الملائمة لمختلف الأنشطة الإرهابية والإجرامية وتزايد حركات الهجرة إلى أوروبا، ويمكن عرض أهم هذه التهديدات الأمنية فيما يلي:

أولاً- الإرهاب: بالرجوع إلى التقرير السنوي للاتحاد الإفريقي لسنة 2014 فإن التهديد الإرهابي قد أخذ منى تصاعدياً مقارنة بالسنوات الماضية التي سبقت سنة 2014، وذلك لأن العديد من الأقاليم المستقرة أمنياً في السابق أضحت بؤرة لنشاط الجماعات الإرهابية، حيث انتشر نشاط هذه الجماعات -حسب ذات التقرير- من شمال إفريقيا وشرقها إلى دول الاتحاد الأوروبي المطل على سواحل المتوسط شمال وجنوباً إلى غرب القارة الإفريقية ووسطها، مع الإشارة إلى أن التهديد الإرهابي بات معقداً بالنظر إلى تداخله مع أنشطة الاتجار بالمخدرات والسلاح وتهريب البشر وكل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للقارات¹.

ويمكن تصنيف التهديدات الإرهابية من خلال الربط بين التهديد الإرهابي والجهات المستهدفة، فمن خلال هذه المعادلة يتضح لنا أنواع التهديدات الإرهابية كما يلي²:

- هجمات إرهابية ضد المصالح الإفريقية.
- هجمات إرهابية تستهدف شتى أماكن ومقرات البعثات الغربية خاصة الأمريكية والأوروبية وحتى عمليات اختطاف وحجز الرهائن الغربيين.
- اتخاذ مناطق التوتر الأمني والأزمات والنزاعات كملاذ آمن ومصدراً لتجنيد إرهابيين والحصول على التمويلات.
- اتخاذ شمال إفريقيا كمعبر رئيسي للإرهابيين والمجرمين وتحصيل الأموال من أوروبا وباقي الدول العربية.

وفيما يلي عرض مفصل لأهم الجماعات والتنظيمات الإرهابية الناشطة على مستوى منطقة شمال إفريقيا والساحل وجنوب الصحراء:

¹ - أعمار عمورة، "من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 05، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2016، ص. 40.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1-تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: يعد هذا التنظيم أكثر التنظيمات الإرهابية خطورة على الاستقرار الأمني للمنطقة وذلك بالنظر إلى التنظيم المحكم الذي يشكله، خاصة الخلية المحورية المركزية الناشطة بالجزائر التي تشتغل على رصد الوضع بطريقة استراتيجية من أجل عمليات التنظيم في كل من الجزائر وموريتانيا، حيث ارتفعت نسبة الهجمات التي قام بها هذا التنظيم منذ سنة 2001 إلى حوالي 900 هجوم بين قتل وخطف ضد أهداف دولية ومحلية في كل من: الجزائر، التشاد، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا، المغرب، تونس؛ وهو من التنظيمات التي قادت العديد من شبكات الاتجار بالأسلحة والمخدرات، فضلا عن تنسيق عمليات مشتركة مع جماعة "بوكو حرام" بنيجيريا كتفجير مقر الأمم المتحدة في العاصمة "أبوجا" سنة 2011، تفجير مدينة "كانو" ثاني أكبر مدينة بنيجيريا؛ حيث أشارت معلومات استخباراتية أن قيادات المجموعة قد تلقوا تدريبات مكثفة بجنوب الجزائر سنة 2006¹.

2-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: تحتل حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا المرتبة الثانية بعد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من حيث الخطورة والتأثير، حيث يرى الخبراء أن هذا التنظيم جزء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وذلك بالنظر إلى العلاقة النوعية التي تربطهما، حيث يعود تشكيل هذا الفصيل على شهر جانفي 2012 بقيادة الموريتاني "حمادة ولد محمد خيرو" الذي يعول على دعم جماعات متطرفة من العرب والطوارق وهذا التنظيم يتمتع بإمكانات وموارد مالية ضخمة يتحصل عليها عبر إدارته هو الآخر لشبكات كبيرة للجريمة المنظمة، ويصل نشاط هذا التنظيم إلى الشباب الجزائري وكذلك شباب مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف عبر إغرائهم بالأموال².

ولعل أبرز النشاطات الإرهابية لهذا التنظيم هو تفجيره لمقر الدرك الوطني بتمنراست وورقلة، اختطاف ثلاث أجناب بمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف وكذا اختطاف 07 دبلوماسيين جزائريين شمال مالي مما استدعى إدراجه ضمن اللائحة السوداء لمجلس الأمن، وذلك في تقرير له يوم 05 فيفري 2013 داعيا كافة دول المنطقة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد من نشاط التنظيم ومحاصرته عبر مراقبة عملية بيع الأسلحة، غلق الحسابات البنكية وحجز ممتلكات عناصره³.

3-كتيبة أنصار الشريعة: يعد هذا التنظيم فرعا عن حركة التوحيد والجهاد، حيث أسسها القيادي "عمار ولد حماها" المنشق عن الحركة السابقة المتشبع بالفكر القتالي الجهادي، فضلا عن خبرته الكبيرة في القيادة والتسيير نتيجة لنشاطه السابق في العديد من الكتائب والتنظيمات كجماعة الدعوة والتبليغ ثم انتقاله إلى ما سماه بمرحلة "السيف" مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب ثم كتيبة

¹ - عمر فرحاني ومريم براهيم، الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص. 108-111.

² - المرجع نفسه، ص. 112.

³ - المرجع نفسه، ص. 113.

"المثمين"، فتنظيم "التوحيد والجهاد"، فحركة "أنصار الدين" مما اكسبه تجربة في التعامل مع شتى التنظيمات والجماعات الإرهابية¹.

4-كتيبة المثمين: هي الكتيبة المنشقة عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أواخر سنة 2012 بقيادة الجزائري "المختار بالمختار" الذي تعهد باستهداف المصالح الغربية بالمنطقة مؤسساً جناحاً عسكرياً سماه "الموقعون بالدماء" الذي يضم أفضل مقاتلي التنظيم خبرة ومراساً في القتال وهو التنظيم الذي استهدف مركب الغاز الطبيعي "بعين أمناس" في الصحراء الجزائرية شهر يناير 2013 الذي أسفر عن قتل 38 شخصاً مما استدعى تصنيفه ضمن أخطر التنظيمات الإرهابية، وهذا حسب بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بموجب المادة 2019 لقانون الهجرة والجنسية مع تجريم تقديم الدعم المادي لعناصره، وتجميد ممتلكاته في البنوك الأمريكية².

5-حركة أنصار الدين: هي المجموعة الجهادية التي يتكون جل عناصرها من قبائل الطوارق بقيادة "إياد أغ غالي" أحد قيادات الطوارق منذ التسعينات وهي الحركة المختلف في تصنيفها إما حركة ثورية أو حركة جهادية إرهابية، حيث أن هذا التنظيم لا يسعى على تقسيم شمال مالي عن باقي أجزاء الدولة المالية بل يعمل على توحيد البلاد تحت راية النظام الإسلامي، وقد قامت هذه الجماعة بعدة أنشطة عسكرية استهدفت القوات الموريتانية في 04 نوفمبر 2005 مخلفة مقتل 17 جندياً وجرح 17 آخرين، استهداف العاصمة نواكشوط في 07 أبريل 2008 وغيرها من الأنشطة التي تستهدف - حسبهم- مصالح الدول التي تحول دون قيام دولة إسلامية بمالي³.

6- تنظيم ما يعرف ب"الدولة الإسلامية بالعراق والشام داعش"

أصبحت الظاهرة الإرهابية، بعد سنة 2014 لصيقة بما يعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية للعراق والشام داعش"، هذا التنظيم وعلى غير سابقه يتخذ من البعد الديني اسماً له واتخذ من العراق والشام حدوداً إقليمية لنشاطه.

غير أن الواقع اليوم يثبت أن تواجد هذا التنظيم يتجاوز حدود الدولتين المذكورتين لكن السؤال المطروح: كيف وجد هذا التنظيم وظهر فجأة على المستوى الإقليمي والدولي على الرغم من الحرب الدولية التي شنها المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة على ظاهرة الإرهاب⁴.

لكن من بين الإشكاليات المطروحة حالياً "ما الذي يدفع المئات من الشباب إلى الانخراط في صفوف تنظيم يُصنف دولياً بالإرهابي؟ و إذا كانت المعتقدات الإيديولوجية والظروف الاجتماعية وبعض الحالات النفسية هي الدافع الحقيقي وراء ذلك. فما الذي يفسر تطوع المئات من الأوروبيين من جنسيات ألمانية وبريطانية وفرنسية خاصة في صفوف هذا التنظيم؟⁵.

¹ - جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018، ص. 111.

² - المرجع نفسه، ص. 112.

³ - المرجع نفسه، ص. 113-114.

⁴ - MathiGUIDERE, "Le terrorisme avant et après l'Etat islamique", confluences méditerranée, N° 103, Paris, 2017, p. 65.

⁵ - Rachi BENZIANE, Revue confluences de méditerranée, op. cit, pp. 119-120.

إن أصل الظاهرة الإرهابية ليس إسلاميا ولا عربيا وأن التاريخ الحديث يسوده الكثير من التحريف، فلا يوجد في نظرنا إرهاب أكثر من الذي ساد القارة الأوروبية إبان الحربين العالميتين، والتي لم يكن للإسلام والمسلمين دور فيها بل كان أغلب أقطار العالم العربي والإسلامي يقبع تحت نير الاستعمار الذي ينعت المسلمين حاليا بالإرهاب.

من بين المغالطات الكبرى كذلك هو ما تدعيه القوى الكبرى من صعوبة إيجاد تعريف لمفهوم الإرهاب فهو أمر متعمد لأن أغلب ما تمارسه هذه القوى في العالم الثالث تحت ذريعة محاربة الإرهاب فهو إرهاب¹.

ثانيا- الجريمة المنظمة: إن أغلب مظاهر الجريمة المنظمة بإفريقيا قد أبانت عن عجز أمني كبير في التصدي لها وذلك بسبب انعدام التنسيق الأمني بين الدول الإفريقية فيما بينها وهذا ما كشف عنه تدخل القوى الغربية في إدارة العمليات العسكرية في الداخل الإفريقي حماية لمصالحها، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الجريمة المنظمة لدى الباحثين والمهتمين بالشؤون الأمنية- من بين التهديدات الأمنية ذات البعد غير العسكري على الأمن الوطني الجزائري وهي تنقسم على عدة مظاهر، أبرزها ما يلي:

1- الاتجار بالمخدرات: إن الملاحظ بخصوص تنامي نشاط الاتجار بالمخدرات خلال السنوات التي أعقبت الأزمة الليبية خاصة هو التنوع الكبير على مستوى أنشطة منظمات الاتجار بالمخدرات، حيث بات جليا أن هذه المنظمات التي لم تكن تتعامل إلا بالمخدرات، قد بدأت في المتاجرة بالأسلحة الحقيقية والبيض المهربة والمعادن الثمينة، مستغلة في ذلك الفراغ الكبير على مستوى شبكات وطرق النقل البرية بسبب ضعف التغطية الأمنية في ظل الفوضى التي تعيشها دول الجوار للجزائر، كما بات واضحا أن هذه المنظمات قد طورت كثيرا من طرق الإجرام والتخريب أين أصبحت تستخدم شبكات نقل تحاكي المؤسسات والشركات الكبرى في الاقتصاد الدولي، إضافة إلى حصولها على حصص في الأسواق العالمية وزيادة حجم تحويل الأموال عبر البنوك ووسائل الاتصال الحديثة في سرية تامة وتواطؤ العديد من رجال الأعمال في بعض الدول والمسؤولين الذين يسهلون عمليات انتقال المخدرات والمواد المهربة عبر الحدود، مما يصعب عملية ضبطهم ومراقبتهم².

ومن أمثلة هؤلاء مشاركة المسؤولين الموريتانيين ورجال الأعمال في عمليات التخريب في ظل حكم الرئيس الأسبق "ولد الطايح" (1984-2005) في ظل تحالف بين أفراد قبائل "السماسيد" و"أولاد أوبسباغ" و"الرقبيات" إضافة على تواطؤ السلطات النيجيرية (النيجر) بالشمال في عمليات التخريب وإدارتها بشكل منسق مع العصابات وكذا الإفراج عن زعمائها من أمثال "أبتا حميد" في مارس 2012³.

¹ - Op. cit, p. 123.

² - مرسي مشري، "الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الأمنية"، دراسة منشورة في: إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنتائج، تحرير: بلهول نسيم، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص. 359-360.

³ - محفوظ رسول، "الفضل الدولاتي وتعاضم مصادر جريمة تبييض الأموال في الجوار الإقليمي للجزائر"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 06، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يناير 2018، ص. 216.

حيث يشير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة (ONU DC) في تقرير له صدر في شهر أبريل 2011، أنّ منطقة الساحل الإفريقي باتت مصدرا لتصدير مادة الكوكايين القادمة من دول أمريكا اللاتينية نحو أوروبا، حيث بلغت كمية المحجوزات من هذه المادة سنة 2009 بأوروبا حوالي 53 طن والملاحظ أن هذه الكميات تصل إلى أوروبا عبر المطارات والموانئ، مما يفسر اتساع شبكة الاتجار بالمخدرات إلى عمال الموانئ والمطارات في بعض الدول الذين يسمحون باجتيازها حواجز المراقبة والتفتيش وإلا كيف يفسر وصول هذه الكميات الهائلة المقدرة بالأطنان إلى أوروبا وأين باتت عوائد تجارة المخدرات تفوق عائدات الفدية من اختطاف الأجانب¹.

2-تجارة الأسلحة: تعد تجارة الأسلحة من أهم مصادر تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية في آن واحد، حيث عرفت الظاهرة انتشارا منقطع النظير بشكل خطير في جنوب الجزائر وذلك بعد انهيار منظومة الأمن المجتمعي في كل من تونس وليبيا، أين أضحت يقع على الجزائر مهمة رسم وتخطيط السياسة الأمنية لمنطقة المغرب العربي؛ المنطقة التي باتت مسرحا لعدم الاستقرار الذي يغذيه نشاط الجماعات المسلحة، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تبني سياسة خارجية تقوم على الوسائل الدبلوماسية، خاصة اتجاه الأزمتين بمالي وليبيا².

ويشير الجدول الموالي على الحجم الكبير لنوعية الأسلحة المحجوزة لدى قوات الجيش الوطني الشعبي كما يلي³:

| عدد القطع / الكمية | نوعية الأسلحة |
|--------------------|-------------------------|
| 01 | قاذفات الصواريخ RPG-7 |
| 03 | قاذفات الصواريخ RPG-2 |
| 03 | رشاش من نوع PKT |
| 03 | رشاش من نوع FMPK |
| 07 | رشاش من نوع RPK |
| 01 | رشاش من نوع 14,5م |
| 34 | بندقية آلية كلاشينكوف |
| 19 | بندقية نصف آلية -سمينوف |

¹- المرجع نفسه، ص. 362-363.

² - L'Algérie dans un environnement incertain, in: Climat: une nouvelle chance, Thierry de Montbrial et Dominique David direction, France: Dunod, 2016, p. 252.

³- من إعداد الباحث، باعتماد على أرقام مجلة الجيش، العدد 650، الجزائر، سبتمبر 2017، ص. 19.

| | |
|-----------|-------------------------|
| 01 | بنديقة قاذفة القنابل |
| 07 | بنديقة تكرارية |
| 09 | بنديقة صيد |
| 02 | بنديقة مضخية |
| 01 | بنديقة صيد بحرية |
| 01 | الهاون |
| 04 | مسدس آلي |
| 45 | قنابل تقليدية الصنع |
| 35 | قنابل تقليدية الصنع |
| 01 | قنبلة يدوية |
| 80 كغ | مواد قابلة للتفجير |
| 12 | هاتف نقال مجهز للتفجير |
| عدد القطع | الذخيرة |
| 04 | صواريخ مضادة للدبابات |
| 06 | مخزن ذخيرة |
| 01 | مفدوف هاون |
| 534 | خرطيش من مختلف العيارات |
| 66573 | طلقات من مختلف العيارات |

إن أرقام الجدول كفيلا بالكشف عن حجم التهديد الذي تعيشه الجزائر جراء النشاط الهائل لتجارة الأسلحة، الذي بات يغذي النشاط الإجرامي والإرهابي لشتى الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تتخذ من جنوب الجزائر فضاءا خصبا لأنشطتها، فإذا كانت هذه الكمية التي وقعت في أيدي الجيش الوطني الشعبي كبيرة جدا ولها انعكاس خطير على منظومة الأمن القومي الجزائري؛ فماذا عن الكميات المعتبرة الأخرى التي لا تزال في أيدي الجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة والتي أيقظت حالة من الطوارئ على مستوى حدودنا الشاسعة وجعلت مؤسسة الجيش والدفاع بالجزائر تتخذ خطوات وإجراءات أكثر صرامة واحترافية في سبيل مجابهة هذا التهديد الخطير، وما يدل على ذلك هو ارتفاع الميزانية الموجهة إلى الدفاع التي تطورت بشكل لافت للانتباه من 2,6 مليار دولار سنة 2004 إلى 6,8 مليار سنة 2013، والميزانية لا تزال في الارتفاع، ما يجعل ميزانية الجزائر تتجه نحو "العسكرة" (Le budget de l'Etat militaire)، أي أن مهمة تأمين الأمن السيادي الوطني بات مرهونا بالمهام الدفاعية لعناصر الجيش الوطني الشعبية وباقي أسلاك الأمن، في ظل غياب

مشاريع التنسيق الأمني البيئي (الجزائر ودول الجوار) أو الإقليمي المتوسطي (الجوار ودول حوض المتوسط)¹.

ففي غياب أي برنامج إقليمي فعلي للشركاء الدوليون للجزائر اتجاه الأحداث والتطورات التي تحدث على مستوى منطقتي المتوسط والساحل، يمكن القول أن الجزائر تواجه التحديات المحدقة بأمنها القومي بشكل فردي ودون أي رغبة حقيقية للتعاون، حيث أن الجزائر ظلت عرضة لمخلفات الصراع بدول الجوار منذ سنة 2011، أي منذ أحداث ورقلة وتمنراست 2012، وحادثة "تيقنتورين" بعين أمناس في 2013، حيث بقيت الجزائر وفيه للنهج الذي تبنته في سياستها الخارجية على الرغم من صعوبة المواجهة بشكل أحادي، حيث لم تسلم من التوترات الأمنية بالمنطقة سوى دولة "المغرب الشقيق"، لكن عمل الخلافات مع الجزائر التي ترجع إلى سنة 1963 ثم قضية الصحراء الغربية جعل من الصعوبة بما كان قيام تحالف جزائري-مغربي اتجاه مجابهة التحديات الأمنية التي تبقى في نهاية المطاف تحديات "مشتركة" بين البلدين، غير أن الجزائر بقيت محافظة على مقعدها الأمامي في إدارة أي عملية سلمية دبلوماسية تهدف إلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة التي عملت على تغذيتها التدخلات العسكرية للقوى الكبرى، خاصة حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية².

ج-الاتجار بالبشر والهجرة السرية: أصبحت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية بمثابة منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من بلدان إفريقيا وجنوب الصحراء نحو أوروبا، مروراً عبر الجزائر إما عن طريق طلب اللجوء ثم البقاء لمدة قصيرة يتم خلالها الإعداد للهجرة السرية في مواعيد محددة أو عن طريق الانتقال مباشرة بمساعدة عصابات ومنظمات الاتجار بالبشر، مما يجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط ممراً بحرياً رئيسياً لأفواج المهاجرين السريين نحو سواحل إسبانيا وإيطاليا، بالشكل الذي أصبح يُهدد أمن واستقرار المنطقة، حيث قدرت أعداد المهاجرين السريين سنة 2007 حوالي 55 ألف مهاجر سري ليتضاعف العدد أكثر من 10 مرات بعد سنة 2011 استحوذت ليبيا لوحدها حوالي 2,2 مليون مهاجراً غير شرعي تمت المتاجرة بهم عبر سواحل المتوسط³.

حيث بلغت الأرقام حسب تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة، فقد تم إحصاء حوالي 123 ألف طلب لجوء لسبب انعكاسات الأوضاع الأمنية في الدول العربية، خاصة ليبيا مع تسجيل وصول حوالي 363 ألف و401 شخص وصلوا إلى السواحل الإيطالية اليونانية

¹ - قوي بوحينة، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص. 114.

² - Salim CHENA, La résilience algérienne, in: Le monde prend une autre dimension, Marie José Sfeir éditeur: les cahiers de l'orienta, l'école des relation internationales à paris, n° 128, 2017, France, pp. 28-29.

³ - محمد مجدان، "التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 05، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان، 2016، ص. 10-11.

سنة 2012 ، ليتضاعف العدد إلى ثلاث مرات سنة 2015؛ هذا دون احتساب الهالكين في مياه المتوسط والمقدرة أضعاف بالآلاف أيضا¹.

إن قضية الهجرة السرية لا تطرح مشاكل تتعلق بالاتجار بالبشر وعمليات النقل عبر مياه البحر، بل يرافقها العديد من الأنشطة الإجرامية التي تشكل تهديدا مباشرا على الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي للدول، فهاهي الجزائر التي انتقلت من دولة تصدير المهاجرين نحو أوروبا عبر السواحل الجزائرية إلى دولة عبور لمختلف الجنسيات الإفريقية والأمراض المعدية والمخدرات وحتى الأسلحة وهذا ما توضحه أرقام الجدول الموالي الذي يوضح نوع الأنشطة الإجرامية التي ترافق عمليات الهجرة السرية بالجزائر لسنة 2014².

| نوع النشاط | عدد القضايا المسجلة | عدد الموقوفين | جنسيات الموقوفين |
|----------------------------------|---------------------|---------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| التزوير | 85 | 239 | النيجر، غانا، السنغال، سيراليون، زامبيا، الكامرون، مالي، نيجيريا، بوركينافاسو |
| الدعارة | 50 | 327 | نيجيريا، غانا، النيجر، مالي، سيراليون، الكونغو، الكامرون |
| الدخول والإقامة بطريقة غير شرعية | 126 | 643 | النيجر، غانا، السنغال، سيراليون، الصومال، الكامرون، مالي، نيجيريا، بوركينافاسو |
| المخدرات | 10 | 25 | النيجر، التشاد، مالي، بوركينافاسو، سيراليون |
| التهرب | 10 | 26 | النيجر، التشاد |
| تزوير العملات | 5 | 12 | نيجيريا، النيجر، الكامرون، البنين، سيراليون |
| المجموع | 286 | 1272 | |

¹- هشام بولنوار، "موقع الهجرة المغربية في أوروبا ضمن التحولات الدولية الراهنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، كانون الأول، 2017، ص. 175.

²- محمد الأمين بن عاشة، "تطور الأزمة في الساحل الإفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 05، مجلد 01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، كانون الأول 2017، ص 101، نقلا عن: عمار جناني، الهجرة السرية، مجلة الشرطة، ع 62، 2014، ص 39.

إن الجزائر وفي سبيل حماية أمنها القومي؛ فإنها تعمل منذ اندلاع التوترات الأمنية بدول الجوار على "تقوية حدودها" عبر توفير تغطية عسكرية دائمة مع كل من المغرب، مالي والنيجر وذلك في سبيل حماية التصدي لمظاهر الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات مع تقوية التعاون الثنائي مع الجارة تونس عبر شريط حدودي يمتد لأكثر من 50 كلم من خلال شتى أنواع التنسيق الأمني بين المؤسسات الأمنية للبلدين دون الخوض في أي مأزق عسكري، إلا في حالة الضرورات القصوى الأكثر خطراً¹.

كما أن الجزائر مدعوة بقوة من طرف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للمشاركة في أي عملية تهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، أو بعبارة أخرى "حماية مصالح هذه الدول في المنطقة"، مع تحفظ الجزائر على الدخول في أي مأزق عسكري خارج حدودها، مع إبقاء قوات الجيش الوطني الشعبي في حالة استنفار على طول الحدود قطعاً للطريق أمام ما يسمى بـ"الإرهاب المقيم" الذي قد يباشر نشاطه في أي وقت، الأمر الذي يتطلب يقظة في كل وقت وفي أي شبر من التراب الوطني.

الفرع الثالث: العلاقات الجزائرية-الأوروبية اتجاه ملف الهجرة السرية

يعد موضوع الهجرة من أعقد المواضيع والملفات على مستوى العلاقات الأورو-جزائرية، ذلك أن هذه الظاهرة وعلاوة على ارتباطها بمشاكل اجتماعية بدول الجنوب، فإنها متعلقة بالعامل التاريخي للاستعمار الأوروبي لدول شمال إفريقيا باعتبارها الدول الأقرب إلى الضفة الأخرى، حيث كشفت الأرقام سنة 2016 عن توافد أكثر من 04 ملايين مهاجر من دول شمال إفريقيا على شتى دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) دون احتساب المهاجرين غير الشرعيين من بينهم 1,6 مليون جزائري، 2,5 مليون مغربي، 600.000 تونسي، وحوالي 70.000 ليبي، وهي أرقام تعكس من جهة الرغبة الشديدة في الهجرة هروبا من الظروف المعيشية القاسية لهذه الدول وتكشف من جهة أخرى عن الحاجة الأوروبية لهذه الأعداد التي منحت لها تأشيرات للدخول إلى أراضيها².

فبعد أن انتقلت الجزائر من دولة مصدر إلى دولة عبور؛ فإن الاتحاد الأوروبي بات خلال السنوات الأخيرة يتنازل عن الادعاءات الديمقراطية التي كان يطلقها كحقوق الإنسان وحماية اللاجئين وغيرها وبانت دوله مقصدا لعشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة، لذلك أصبح يملي مجموعة من الشروط على دول الحوض الجنوبي للمتوسط ومن ضمنها الجزائر من خلال الدعوة إلى سحب مواطنيها المهاجرين الغير شرعيين إضافة إلى مواطني الدول الإفريقية الأخرى، وهذه الشروط تحتمل اتجاهين لا ثالث لهما:

الأول: هو أن الاتحاد الأوروبي يُحمّل الجزائر أسباب انتقال المهاجرين الغير شرعيين إلى دوله، وكأن في هذا إشارة إلى تقاعس السلطات الأمنية عن أداء دورها في مراقبة المهاجرين عبر سواحل المتوسط، وفي عمليات دخولهم وخروجهم عبر الحدود.

¹ - L'Algérie dans un environnement incertain, op. cit, p. 254.

² - Brigitte DU MORTIER, « La rive méridionale de la méditerranée occidentale, in: « Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient, op. cit, p. 303.

الثاني: أن الاتحاد الأوروبي يفرض على الجزائر لعب دور "الشرطي" في مراقبة عمليات تدفق المهاجرين المتوجهين خصوصا إلى السواحل الإسبانية أو الإيطالية أو اليونانية من خلال إعلان قياداته في نوفمبر 2004 عن إجراءات متخذة مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتم بمقتضاها تقديم مساعدات مادية وتقنية إلى هذه الدول في سبيل التحكم في حركة المهاجرين التي تضاعفت بسبب الانفلات الأمني بعد 2011، وهنا نلاحظ انتقال سياسات الاتحاد الأوروبي من "اشتراط الديمقراطية على دول المغرب العربي وشمال إفريقيا" كما في السابق، على "اتخاذ إجراءات أمنية ردعية تفرض التحكم ومراقبة أنشطة الهجرة السرية عبر سواحل المتوسط"¹.

وفي إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ضمن بعدها الأمني، حمل مشروع الشراكة فرصة ثمينة للاتحاد الأوروبي لإشراك الجزائر في عملية "مراقبة الهجرة السرية" عبر المتوسط من الاتفاق الذي حمل في فقرته الثالثة "عودة الأفراد المتواجدين في حالة غير شرعية في نظر التشريع الأوروبي إلى أراضيهم عملا بنص المادة 84 من مشروع الاتفاق المتعلقة بالوقاية من الهجرة غير الشرعية"، حيث وافقت الجزائر على إعادة قبول رعاياها المقيمين بطريقة غير شرعية بالدول الأوروبية وإعادتهم إلى البلاد بعد إتمام إجراءات التأكد من هوياتهم وفقا لنص المادة 48 التي تلزم الجزائر بتقديم المساعدة الضرورية للتعرف على هوية رعاياها كتقديم عينات من بصمات الأصابع الموجودة في سجلات الحالة المدنية مثلا².

لذلك وبعد أن أصبح الاتفاق ساريا للمفعول، فإن السلطات القنصلية وسفارات الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي أصبحت ملزمة بتنظيم عمليات ترحيل المواطنين ذوو الجنسية الجزائرية المتواجدين بصفة غير قانونية على أراضي تلك الدول، وهذا ما يجعل الإدارة الأوروبية تتنصل من التزاماتها اتجاه عملية تسوية وضعية هؤلاء المهاجرين وترمي بالثقل على الإدارة القنصلية للجزائر، حيث تجعل جميع المهاجرين الغير شرعيين حسبهم في نفس الحالة، بينما الواقع يثبت أن أسباب إقامة العديد من المهاجرين تختلف من حالة لأخرى، وهذا ما يعتبر هروبا من المسؤولية³.

إن حجم ظاهرة الهجرة الغير شرعية تلخصه الباحثة والخبيرة بشؤون الهجرة "جوانا أباب Joanna Appap" بقولها: "إن قضية الهجرة أضحت من أكبر القضايا الديناميكية التي تترك صناعات القرار الأوروبيين بسبب وجود الملايين من الأجانب المقيمين بأوروبا الذين باتوا بمثابة سكان مقيمين، حيث أن ظاهرة الهجرة أخذت هامشا كبيرا من الاهتمام على حساب العديد من القضايا الأخرى الأكثر اتساعا وخطورة"⁴.

¹ العاقل رقية، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2015، ص. 64-65.

² مجدوب عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورمغربية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جانفي، 2014، ص. 304-305.

³ مجدوب عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص. 306.

⁴ Joanna APAP, « The rights of immigrant workers in the European union an evaluation of the EU public policy process and the legal status of labor immigrants from the Maghreb countries in the new receiving states, Kluwer international, London, 2002, p. 49.

وبالحديث عن موضوع الهجرة وعلاقتها بالجزائر يمكن حصرها في ثلاث مجالات¹:

1- واقع المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

2- مسألة هجرة الأدمغة إلى أوروبا.

3- مشكلة الهجرة السرية.

وقد صرح وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" سنة 2010 أن المهاجرين الجزائريين بفرنسا هم "مكسب للمستقبل" خصوصا بعد ارتفاع أعداد الطلبة والباحثين والمفكرين الجزائريين الذين ينتظرون الفرصة يوما ما في العودة إلى بلادهم وتوظيف قدراتهم ومواهبهم لصالحها، وهي الكفاءات التي اعتبرها الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا هولاند" François HOLLAND أثناء زيارته للجزائر في ديسمبر 2012 أنها تدخل ضمن إطار "حركة طبيعية للأشخاص" متمنيا أن يجد الشباب الذين تكوّنوا بالجزائر عملا فيها².

وفيما يلي عرض لأهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر بشكل ثنائي مع الدول الأوروبية ذات الاهتمام المشترك حول مسألة الهجرة غير الشرعية بالمتوسط³:

1- الاتفاقية الجزائرية-الإيطالية: موقعة بروما في 24 فيفري 2000 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي 97/06 المؤرخ في 11 فيفري سنة 2006 يقتضي العمل بموجب هذه الاتفاقية من خلال ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين المتواجدين بإيطاليا بعد التأكد من جنسياتهم، مع تنظيم عمليات منح التأشيرة الإيطالية للجزائريين.

2- الاتفاقية الجزائرية-الفرنسية: بتاريخ 2003/10/25.

3- الاتفاقية الجزائرية-الألمانية: بتاريخ 1997/02/14 التي تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي 63/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006.

4- الاتفاقية الجزائرية-البريطانية: الموقعة بلندن في 11 جويلية 2006 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 467/06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006.

5- البروتوكول الجزائري-الإسباني: الذي أبرم في 31 جويلية 2002، وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الرئاسي 476/03 والمؤرخ في 06 ديسمبر 2006.

الفرع الرابع: آفاق ومستقبل الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

بالموازاة مع الشراكة الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في مجال "الطاقة"، أضحت "الشراكة" الأمنية من أبرز متطلبات الحوار الاستراتيجي بين الجانبين، وهذا ما ورد في "تقرير

¹ - Mohamed ZAKARIA et Ali BENCHERIF, « L'exemple algérien », op. cit, pp. 214-215.

² - Ibid.

³ - أمحمدي بوزينة أمنة، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص. 253-254.

السياسة الخارجية والأمن" الذي عكس الرغبة الأوروبية في تعزيز وتطوير أبعاد التعاون الثنائي من خلال تثمين الجهود المبذولة ضمن برنامج الشراكة وسياسة الجوار، والتعاون العسكري لمنتدى 5+5 دفاع، ثم السعي نحو إيجاد حلول لمكان من النقص والاختلال في ميزان العلاقات الثنائية، حيث صادق وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي شهر أكتوبر 2016 على التقرير المذكور مؤكداً أن: "الجزائر تعتبر شريكاً موثقاً للاتحاد الأوروبي على الصعيد الطاقوي وكذا الأمني، وأن هناك مفاوضات حول الأولويات الجديدة للشراكة بين الجانبين"، وهو الأمر الذي سجلته الجزائر بارتياح تام، خاصة عندما أُخذت اقتراحاتها الرامية إلى تحقيق التوازن في العلاقات وباقي المجالات بعين الاعتبار، وذلك في سياق عملية مراجعة سياسة الجوار¹.

وفي خطوة أوروبية أكدت عزم الاتحاد الأوروبي على تحقيق انسجام تام في العلاقات الأمنية مع الجزائر، التي يهدف من خلالها إلى مجابهة مختلف التحديات الأمنية المشتركة، جددت الممثلة السامية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "فريديريكا مورغيني" Frederika Morgyni² رغبة الاتحاد في "تجسيد تام لقدرات التعاون الأمني مع الجزائر" التي تعد حسبها "شريكاً إقليمياً هاماً بالنسبة للاتحاد الأوروبي"، وهذا وفق ما ذكره بيان للمصلحة الأوروبية للعمل الخارجي³.

وضمن نفس السياق، عُقد للمرة الأولى في تاريخ العلاقات الأمنية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي "الحوار رفيع المستوى حول: الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والتطرف" يوم الخميس 19 أكتوبر 2017 برئاسة السيدة "مورغيني" والسيد "عبد القادر مساهل" وزير الشؤون الخارجية، وهو اللقاء الذي تمحور حول أهم الرهانات الإقليمية المشتركة لاسيما الأزمات الأمنية في ليبيا والساحل الإفريقي أين تم الاتفاق على "مواصلة التعاون والحوار المنتظم حول مواضيع التي تم تحديدها خلال هذا اللقاء وهي: الأمن الإقليمي، مكافحة الإرهاب والتطرف، لاسيما في إطار بنود الشراكة المنفق عليها بعد مراجعة سياسة الجوار، الأمر الذي رحبت به الجزائر مؤكدة استعدادها لتقاسم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب مع الشريك الأوروبي، وهو ما أوضحه السيد "مساهل" بأن الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يجب أن يقتصر فقط على ظاهرة الإرهاب، بل يجب "التفكير سوياً حول أفضل السبل لتسيير إشكالية الهجرة السرية"⁴.

إن ما تم تحصيله من خلال الجزء الثاني من هذه الدراسة هو التوصل إلى قناعة مفادها أن افتكاك موقع استراتيجي بين الدول في ظل التنافس الشرس والحاد على المناطق الأكثر حيوية بالعالم هي مهمة يقع على الدولة مباشرتها، فالدولة هي التي تضع مكانتها، وهيبته ودورها الريادي بين الدول والأمم خصوصاً في ظلّ عصر من التسابق المحموم على التكتّل والمنافسة الشرسة حول المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية التي تضمن المصالح الاقتصادية والثروات.

¹ - الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز التعاون مع الجزائر، موقع الخبر أونلاين، على الرابط:

<http://www.elkhabar.com/press/article/116559>

² - ثاني ممثلة للسياسة الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي، خلفاً للبريطانية كاترين أشتون.

³ - الاتحاد الأوروبي عازم على تعزيز التعاون مع الجزائر، 20 أكتوبر 2017، وكالة الأنباء الجزائرية، نقلاً عن موقع:

<http://www.alalam.ir/new/3096976/>

⁴ - المرجع نفسه.

إن الجزائر بفضل تاريخها الحافل بالإنجازات وفي بعض الأحيان بالإخفاقات نتيجة لظروف قاهرة؛ استطاعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة كسب تأييد واحترام دولي خصوصا بعد أن أثبتت الجزائر صحة فرضية "التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب"، حيث أن أصل الأزمة في الجزائر هي أزمة متعلقة بهه الظاهرة، فبفضل التقاليد التي صار يتمتع بها الجيش الوطني الشعبي وكذا حالة التماسك المجتمعي.

أضحت الجزائر رقما صعبا في معادلة "الأمن الأورومتوسطي"، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال المشاريع والمحطات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، ذلك أنه كان في كثير من الأحيان يتم إشراك الجزائر باعتبارها شريكا مُعَوَّلًا عليه خاصة مع تراجع هبة ومكانة العديد من الدول العربية والتي تركت المجال فسيحا أمام مختلف أنواع السياسات والمشاريع الأوروبية والغربية تحمل تارة غطاء لشعارات اقتصادية تتعلق بالمساعدة على دفع عجلة التنمية في دول الجنوب، أو تحت غطاء الشعارات السياسية كنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب، وهي السياسات التي أثبتت الجزائر في محطات عديدة فشلها وعدم مطابقتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي مطالبة بإعادة تصحيحها ومراجعتها، وهو ما تحقق فعليا بعد إقرار السلطات العليا بالاتحاد الأوروبي عن مراجعة شاملة لما حمله مسار برشلونة و سياسة الجوار التي باشرها الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004.

أما في إطار العلاقات ذات الطابع الأمني العسكري، فقد أثبتت الجهود المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أن منتدى "5+5 دفاع" يظل الوسيلة الأكثر نجاعة وتحقيقا للأهداف المسطرة التي ترمي إلى التصدي لمختلف أشكال الإرهاب والإجرام العابر للحدود، وهو الفضاء الذي فرضت فيه الجزائر حضورها القومي عبر قيادتها لمختلف الأنشطة العسكرية المبرمجة ضمن هذا الإطار، غير أن واقع الحال يثبت مرة أخرى أن الشريك الأوروبي لازال ينظر إلى الجزائر ونظيرتها من دول الجنوب بنوع من الاستعلاء خاصة وأن بلادنا لازالت ترتدي لباس التبعية الاقتصادية، وحتى السياسية والعسكرية التي تتطلب إرادة سياسية عليا للخروج من دائرة الوصاية والتخلف، بما يتيح للجزائر هي الأخرى طرح مبادرات وسياسات واستراتيجيات تجعل منها في موقع المبادر وليس دائما المتلقي.

الخاتمة

منذ تحقيقه للتكامل المنشود في المجالات الاقتصادية، الأمنية والسياسية ثم توحيد العملة الأوروبية، أصبح الاتحاد الأوروبي واحداً من أكثر النماذج نجاحاً في تجاوز شتى أشكال العقبات التي يمكن أن تحول دون إنشاء كتلة إقليمية موحدة لمواجهة مختلف أنواع التحديات والتهديدات المشتركة، ما سمح بانضمام عدّة دول من مختلف أرجاء القارة الأوروبية على الرغم من وجود العديد من الفوارق الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الأيديولوجية التي عكست نوعاً من الليونة في تقبل الآخرين إذا كانت الأهداف والمصالح واحدة.

إن حصول عملية التكامل الأوروبي جاءت في موعدها المناسب، ففي الوقت الذي بدأ العالم يعيش تحولا جذريا على مستوى نوعية الفاعلين الدوليين، كان الأوروبيون منهمكون في كيفية تحقيق إنجاز تاريخي يتم من خلاله طرح نموذج راقٍ في الوحدة والتكامل يسهّل عملية خوض غمار المنافسة الدولية على جميع الأصعدة والمجالات، فتحقّق التكامل الاقتصادي الذي جعل من الاتحاد الأوروبي أحد أكثر الإقتصادات العالمية من حيث القوة والقدرة على المنافسة الدولية، وتحققت الوحدة السياسية والمؤسسية بإحداث نوع من التجانس بين السياسات الوطنية للدول مع السياسات المشتركة ضمن إطار هياكل ومؤسّسات أسندت إليها مختلف المهام والتكليفات التي جعلت من المصلحة العليا المشتركة شريعة و منهاجا تصاغ على أساسه مختلف السياسات والقرارات .

كما اجتهد الأوروبيون أكثر من ذي قبل في تقوية دعائم السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة التي استعصت عليهم في بداية المسيرة التكاملية، ونجح الأوروبيون في إطار الاتحاد الأوروبي في بعث المسار الأمني والدفاعي عبر محاولة إنشاء هياكل لمنظومة أمنية ودفاعية أوروبية محضّة يتم إدارتها وقيادتها من داخل البيت الأوروبي بعيدا كل البعد عن أي مساهمة أو إدارة أمنية أطلسية التي تعوّدت على تسيير المسائل الأمنية للاتحاد الأوروبي وهذا على الرغم من صعوبة الإستقلال عن المنظمة الأطلسية ذات المؤهلات المالية والعسكرية فضلا عن الحضور الدولي لها، حيث لا يزال الاتحاد الأوروبي يشغل على الأبعاد الأمنية في سياسته الخارجية مع حسن إدارة العلاقة مع حلف شمال الأطلسي التي تحولت إلى علاقة تفاهم وتعاون وشراكة خصوصا فيما يتعلّق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك على اعتبار أن عضوية حلف شمال الأطلسي تضمّ العديد من الدول الأوروبية، إضافة إلى أنّ التحديات الأمنية باتت واحدة سواء في منطقة حوض المتوسط أو غيرها من الدوائر الجيوسياسية الأخرى.

وتماشيا مع متطلبات المرحلة استطاع الأوروبيون حماية موارد أمنهم القومي المشترك من خلال طرحهم لشتى أنواع المشاريع والمبادرات الأمنية في المتوسط؛ المشاريع التي حملت أنواعا متعددة للأمن، حيث حمل مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة أبعادا ثلاثة للأمن: البعد الاقتصادي الذي جاء ضمن سلة الاقتصاد، البعد الاجتماعي والثقافي الذي جاءت به سلة الشؤون الثقافية والاجتماعية، كما حملت سلة الشؤون الأمنية كل ما يتعلق بمسألة تأمين المتوسط من مختلف التهديدات الأمنية الراهنة التي تطلّبت إعادة النظر في التوجّهات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط التي أضحت تشكّل منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وفي نفس الوقت عامل تهديد لمنظومة الأمن الأوروبي المشترك.

وفي سبيل تعزيز الأطروحات السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي في المتوسط، فقد تمّ المضي قدما في هذا المسار من خلال طرح مبادرات جديدة قامت على أنقاض الفشل المسجل في

مشروع الشراكة، فجاءت سياسة الجوار الجديدة كمتغير جديد في العلاقات شمال-جنوب، وتضمنت هي الأخرى شتى مظاهر التقارب الاستراتيجي الذي يرمي الأوروبيون إلى تحقيقه رفقة الشركاء في الجنوب، وهو التقارب الذي حمل أهدافا أمنية في الغالب طغت عليها المصلحة الأوروبية المشتركة في جعل دول الجوار سوقا استهلاكية واسعة لشتى أنواع البضائع والمنتجات الأوروبية عبر تشجيع أدوات الاستثمار داخل هذه الدول ما يحقق في الأخير وفق النظرة الأوروبية إدماجا تاما لأسواق دول الجوار خاصة الجنوبية منها في سوق الاتحاد الأوروبي دون الأخذ بعين الاعتبار القدرات الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب التي لاتسمح لها بمسايرة الطرح الأوروبي البراغماتي.

إن سياسة الجوار الأوروبية هي الأخرى أعلن عنها الاتحاد الأوروبي كسياسة وسطية مربحة لجميع الأطراف لا يمكن أن تكون خادمة لتطلعات دول وشعوب المنطقة، حيث نلاحظ أن الطرف الأوروبي الذي يتفوق دائما في المؤهلات الاقتصادية والسياسية؛ يتفوق أيضا في مسألة المبادرة إلى الطرح أي أنه يطرح سياسات ومشاريع مدروسة وفق المصلحة الأوروبية ويهيئ لذلك كل المسارات والاحتمالات التي يمكن أن تسير إليها عملية التفاوض مع الطرف الآخر، لذلك ترى الدراسة بهذا الخصوص أن أي انخراط في مثل هذه السياسات التي تحمل في الغالب "أهدافا أمنية بأدوات سياسية

واققتصادية " لن يحقق في أحسن الأحوال الحد الأدنى من الأهداف التي يتوخاها الشركاء في دول الجنوب مادام هناك غياب تام لسياسات تعاونية رشيدة لدى دول حوض المتوسط من غير الأوروبيين.

وعلا بالتجارب الأمريكية والآسيوية في استثمارها لمناطق الجوار لديها، وبعد أن تواصل تهميش منطقة المتوسط في السياسة الأوروبية، فقد عاود الاتحاد الأوروبي مساعيه الحثيثة في اللاحق التام لمنطقة الجوار المتوسطي كمحاولة منه لرأب الصدع المسجل على مستوى سياسات الجوار وقبلها مسار الشراكة، حيث ساهمت القيادة الفرنسية للاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع أوروبي في المتوسط طغت عليه اللمسة الفرنسية، وهو مشروع "الإتحاد من أجل المتوسط" الذي لم يكتفي بالمسائل الاقتصادية بل حاول الاشتغال على المسائل الأمنية في المتوسط والقضايا الاستراتيجية الكبرى، حيث كان "الاستقرار المجتمعي" لدول جنوب المتوسط من بين العناوين الأبرز لهذا المشروع قطعاً للطريق أمام موجات الهجرة السرية إلى دول الاتحاد الأوروبي وباقي مظاهر التهديد كالإرهاب والجريمة المنظمة وهي كلها تهديدات لم ينجح الأوروبيون في احتوائها بعد ذلك خاصة بعد الأخطاء الاستراتيجية المرتكبة على مستوى مناطق التوتّر الأمني والأزمات الدولية بعد سنة 2011 التي زادت في حدة الانتشار الرهيب لهذه الظواهر أين كان الاتحاد الأوروبي وفق نظرنا بإمكانه العدول عن التدخّلات العسكرية في المتوسط والساحل واستبدال هذه القرارات بأخرى أكثر حماية للاستقرار الداخلي لدول مثل ليبيا ومالي؛ الدول التي باتت مصدرا لكل أنواع التهديد المباشر ليس على دول الاتحاد الأوروبي فحسب، بل على دول الجوار بدرجة أكبر.

وغير بعيد عن ذلك برزت على السطح جهود من الطرف الأوروبي في بعث مسارات أمنية وعسكرية محضة كان شعارها الرئيسي " دعم مسار الحوار العسكري بين الطرفين"؛ الحوار الذي كان ممثلا في منتدى "5+5" دفاع الذي قاد طموحات الطرفين في تعزيز التعاون العسكري بما يحقق الحد من انتشار التهديدات الأمنية ومراقبتها عبر مياه المتوسط، وهي التهديدات التي عرفت انتشارا رهيبا أعجز القدرات العسكرية والدفاعية لدول الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها منطلق " محاربة

التهديد في بلده" الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى الخوض في علاقات شراكة وتعاون عسكري مباشر عكسته الأنشطة العسكرية المقامة على مياه المتوسط بشكل دوري.

إنّ مكانة الجزائر ضمن سياق هذه البرامج والمشاريع التي باشرها الاتحاد الأوروبي في المنطقة كانت محفوظة ومرموقة، وذلك بالنظر إلى الخبرات التي تتمتع بها الجزائر في إدارة الأزمات الأمنية؛ الخبرة التي استقتها من تجربة مريرة في مكافحة الإرهاب في وقت كان فيه الصديق قبل العدو يكيل الاتهامات إلى الجزائر في عدم قدرتها على تسوية شؤونها الداخلية وانتهاك حقوق الإنسان وهو الموقف الذي تراجع عنه الأوروبيون غداة استهداف الإرهاب لأكبر عاصمتين أوروبيتين: مدريد ولندن في 2004 وتطلب إعادة النظر في تصنيف الجزائر وموقعها الريادي في المنطقة.

إنّ دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يندرج ضمن سياق الرغبة الجزائرية في تطوير علاقات الشراكة والتعاون مع أكثر الشركاء تقربا إلى توجهات الجزائر الاستراتيجية في المتوسط، سواء كان هذا القرب جغرافيا، أو تاريخيا بحكم الروابط الاستعمارية، كما أن تصديق الجزائر على الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 ينبع من رغبة أخرى في دفع وتيرة التنمية بجميع جوانبها من خلال الاحتكام بشريك يملك من المقومات والقدرات ما يشجع الجزائر على قبول شراكته، كما أن الأمر لم يتوقف عند مسار الشراكة بل انتقلت العلاقات إلى تنمية البعد الأمني المشترك بما يكفل التوازي في الرؤى المشتركة حول مختلف التحديات الأمنية التي كانت دول الاتحاد الأوروبي مسببا رئيسيا لها، وهنا نخص بالذكر الدور الأوروبي بقيادة فرنسية المتدخل في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين، ثم في شمال مالي أيضا بخلفية اقتصادية محضة، وهو السلوك الذي حذا بالجزائر إلى عدم المغامرة خارج الحدود واكتفاء بالنضال السلمي الذي أتى أكله بعد أن أثبتت التجارب أن الأداة العسكرية لا يمكنها حسم الأمور الأمنية في مناطق النزاع الداخلي، وليست الأزمة السورية عن ذلك ببعيد.

كما أن المعطيات الإقليمية التي فرضتها التحولات الأمنية بعد سنة 2011 أثبتت أن واقع الأمن القومي للجزائر مرهون بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية ومدى تحليها بضوابط العقيدة الأمنية الجزائرية، غير أن الكثير من الخبراء والباحثين يرون بهذا الخصوص، أن البقاء في وضع الدفاع قد يستنزف الجهود والموارد الجزائرية خاصة مع طول عمر الأزمات والتوترات، بما يقتضي طرح مبادرات أمنية حقيقية وواقعية تستند إلى عزم وإرادة سياسة قوية لا بد أن تباشرها الجزائر، خاصة وأن الدور المحوري للجزائر تراجع خلال السنوات الأخيرة نتيجة للتقيّد بالعقيدة الدفاعية الجامدة.

حيث أن هذا الطرح لا يدعو إلى المغامرة عسكريا خارج الحدود، بقدر ما يدعو على أن تطرح الجزائر بقوة مبادراتها الدبلوماسية ليكون للجزائر صدى وتأثير على المستويين الإقليمي والدولي بما يكفل في الأخير التوفيق بين واجبات التعاون الإقليمي الأمني مع الشركاء في الجوار والالتزام بمبادئ العقيدة الأمنية الدفاعية التي تخرج الجزائر من موقع الملاحظ الذي يكتفي بمراقبة تنامي وتيرة التهديد بدول الجوار، حيث يؤكّد الخبراء بهذا الخصوص أن الجزائر بمقدورها إضعاف

نشاط الجماعات الإرهابية والإجرامية نظرا لما تمتلكه من قدرات بشرية وتقنية؛ إذا ما نسقت جهودها مع الشريك الأوروبي الذي تتدهور مصالحه الإستراتيجية في المنطقة.

وكتقييم لمختلف السياسات والبرامج الأمنية للإتحاد الأوروبي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وكذا موقع الجزائر في مختلف هذه السياسات والمشاريع، تخلص الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: إنّ وجود الإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة في عدة مسارات يعكس طبيعة المتطلبات التي يفرضها واجب الوقت، فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الكبرى التي تساهم في تدعيم مواقع الدول في الساحة الدولية مجابهة لمختلف التحديات وحماية لكل أنواع المصالح وتحقيقاً للأهداف المشتركة التي تسمح في نهاية المطاف بتحقيق عنصر الأمن بجميع تجلياته وأبعاده، وهذا مازاد من حاجة الأمم للتكامل والتكامل والاندماج مع الأخذ في الحسبان أنّ النجاحات التي حقّقها الإتحاد الأوروبي لم تكن في المتناول في أول الطريق، بل هي نتاج لجملة من التضحيات وكذا التنازلات في كثير من الأحيان، ونشير في هذا إلى أنّ النجاح يكون في العادة لصيقاً بمفهوم " النضال المستمرّ والمتواصل " الذي ينصهر مع الإيمان العميق بضرورة تحقيق الانسجام الذي يمنح قوة إضافية تضاف إلى القوى الأحادية التي توصل إلى المساهمة في صنع القرارات وقواعد اللعبة على المستوى العالمي ومن ثمّ الاضطلاع بإدارة مستقبل العالم.

ثانياً: إنّ العلاقات الأورومتوسطية ليست بالعلاقات الجديدة، بل هي علاقات قديمة قدم وعراقة المنطقة، إلا أنه خلال العصر الحديث وخصوصاً المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية دفعت بالقوى الكبرى إلى البحث عن مناطق الاحتواء والنّفوذ في ظلّ الصراع الدولي والمنافسة

المحتدمة التي كانت قائمة في تلك الفترة الحساسة في العلاقات الدولية أين كان الأوروبيون منشغلين في عملية البناء الأوروبي والتكامل المشترك، وهو ما لم يسمح بالإبتعاد كثيراً في العلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط واكتفى الأوروبيون ببعض العلاقات الثنائية التعاونية في المجال الاقتصادي، إلا أنّ الجديد في العلاقات الأورومتوسطية ظهر مع تنامي ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل، وبعد أن تراجع دور الدولة لصالح المنظمات والشركات الاقتصادية الكبرى الأمر الذي دفع بالإتحاد الأوروبي إلى الخوض في مسارات جديدة بالموازاة مع التحوّل الكبير الذي طرأ على مفهوم الأمن بفعل التغيير الكبير في نوع التهديد الذي غير ميكانيزمات العلاقات الدولية وأدى إلى ظهور الحاجة الملحة في التكتل المشترك من جهة، ثمّ التعاون والشراكة الخارجية من جهة أخرى وهذا ما عكسته مختلف الأطروحات والمشاريع الأوروبية في المنطقة بجميع أبعادها وتصوراتها.

ثالثاً: إن سياسات ومشاريع الإتحاد الأوروبي صدرت عن هيئة تضمّ دولاً متقدمة وأن هذه السياسات كانت مدروسة ودقيقة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون في صالح نهضة وتقدم دول الجنوب التي تسير في فلك التخلف والتبعية والأزمات الأمنية، فضلاً عن حالات الاحتقان الداخلي والصراع الإثني والمذهبي الذي أدى إلى درجة الدخول في نزاعات مسلحة بين دول شقيقة يعيد إلى الأذهان حالة الحرب والصراع الذي كان قائماً بين الأوروبيين غداة الحربين العالميتين.

رابعاً: يمكن التأكيد لدرجة لا يرقى إليها الشك أن دول الإتحاد الأوروبي مجتمعة تنظر إلى دول جنوب المتوسط على أنها مصدر كل تهديد لاستقرار المنظومة المجتمعية التي تحققت طيلة أربع عقود

من الزمن، فهم ينظرون إلى الجنوب على أنه مطبخ لشتى أنواع الديكتاتوريات والتسلط وانتهاك حقوق الإنسان، وهذا طرح مقبول وصريح لأن دول وأنظمة الجنوب قامت باستيراد كل شيء مع إدراكها بأن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لا تتناسب مع مشاريع استعصى إنجازها حتى في دول الاتحاد الأوروبي المتقدمة.

خامسا: إن موقع الجزائر في هذه السياسات لم يختلف كثيرا عن باقي الدول العربية، ودول الجنوب التي انخرطت في مسار الشراكة وسياسة الجوار، إلا أن الاختلاف البسيط يمكن ملاحظته من خلال المخصّصات المالية الموجهة إلى تنمية البرامج والمشاريع الاقتصادية، إضافة إلى أن الأوروبيون بعد سنة 2005 أعادوا النظر في مكانة الجزائر الأمنية أين تطابقت الأطروحة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب مع الحاجيات الأوروبية في هذا المجال، الأمر الذي سمح بإعادة إدراج الجزائر واعتبارها شريكا أمنيا في مفهوم الحوار.

سادسا: تشير المعطيات والظروف الخانقة التي تعيشها الجزائر بعد تهاوي أسعار البترول أنّ مشاريع الاتحاد الأوروبي ذات البعد الاقتصادي وعلى أكثر من 20 سنة لم تساهم ولا بنسبة ضئيلة في إخراج الجزائر من نمط الاقتصاد الريعي بل على العكس من ذلك تماما أين ارتفعت تبعية الجزائر للخارج مع عدم القدرة على بناء إقتصاد منتج يسمح بالمنافسة الاقتصادية والسير بالتوازي مع التحولات العميقة التي تمسّ البنية الاقتصادية للدول، وهو ما يؤكد أن مشروع الشراكة إنما زاد من تعميق الفجوة الاقتصادية بين دول الصفتين في ظل عدم التكافؤ الاقتصادي التام، فقد صدّقت دولنا الشعارات الجوفاء التي حملها الأوروبيون منذ سنة 1995 من حلّ للقضية الفلسطينية والعمل على تحرير أسواق الدول النامية ثم إنشاء سوق حرة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، لتكشف الأحداث التي تشهدها بيئة المتوسط في هذه الأثناء أن الاتحاد الأوروبي ومنذ نشأته لم يعمل سوى على تقوية دوله وتأمين موارد أمنه القومي دون مراعاة أي طرف ثان، ولعل هذا هو المنطق السائد في عالم ما بعد سنة 1989.

سابعا: إن جل ما ينبغي استخلاصه والعمل على تطبيقه في إستراتيجية الجزائر اتجاه مختلف الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها، هو أنّ الخوض في غمار أي مشروع أو برنامج تبادر به القوى الدولية الكبرى سواء الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي لا ينبغي أن يكون على حساب المصالح الإستراتيجية العليا للبلاد، بمعنى أنّ المنطق الذي يجب أن يسود ليس منطقا انعزاليا، بل منطق التكيف معه في ظل غياب منظومة إقليمية أو جماعية عربية، وهي المنظومة التي تُعد عوامل تكاملها أحسن وأيسر من الظروف والعوامل التي وُحّدت الأوروبيين، فلا العامل الجغرافي يمنع ذلك ولا العامل الإيديولوجي ولا عامل اللغة ولا الهوية ولا أي شيء آخر، بل يمكن القول أن كلّ العوامل في صالح فكرة بناء "اتحاد الدول العربية" الذي لا يمكن اعتباره مستحيلا إذا ما عدنا إلى الظروف التي سبقت توحيد الأوروبيين.

ثامنا: يقع لزاما على الجزائر إعادة النظر في مشاريع الشراكة والجوار والآلية الأوروبية الجديدة للجوار والشراكة بما يسمح لها في الأخير بإنهاء الوصاية الأوروبية والانفتاح على باقي الفواعل الدولية الأخرى مع مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية تحت أي مشروع مهما كان بعده، فالجزائر لم تعد مرتبطة بأوروبا وإقحامها في كل شيء، بل إن واجب الوقت يقتضي إصلاحات جذرية

واسعة تشمل كل القطاعات الحيوية للبلاد مع إمكانية الاستفادة من الخبرات والتجارب الأوروبية وتوظيفها لصالح تحقيق نهضة شاملة.

وكتصوّر لمستقبل العلاقات الاستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مختلف مجالاتها، تعرض الدراسة النظرة الاستشرافية التالية:

1- إنّ الجزائر وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمرّ بها، إلا أنّ هذا لا ينقص شيئاً من من موقع الجزائر في الاستراتيجية الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المتوسط، خصوصاً وأنّ الجزائر تعد أكثر دول شمال إفريقيا نجاعة من حيث السياسة الخارجية وتعاملها مع الأزمات الأمنية في دول الجوار على درجة عالية من الكفاءة والاقتدار الذي يساير حجم الأخطار المحدقة بالأمن القومي الجزائري من جهة وكذلك مساندة الإمكانيات المتوفرة والتي لا تسمح بالمخاطرة بعيداً خارج الحدود؛ ماجعل العديد من دول الاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا وفرنسا تدمج الجزائر في مختلف حساباتها الاستراتيجية في المنطقة تجاوزاً. لذلك نتصوّر أن تكون الدبلوماسية الجزائرية في مستوى الإدراك بحيث تشتغل مع الطرف الأوروبي على تحقيق الأهداف المشتركة مناصفة وليس على حساب المقدرات القومية لتكون المصلحة الوطنية العليا هي القاعدة الأساس التي تنطلق منها الحسابات السياسية وتبنى عليها مختلف الشراكات ومجالات التعاون بما يحقّق نتائج مرضية لجميع الأطراف.

2- إنّ دول الجنوب ومنها الجزائر تجد نفسها أمام حتمية التنويع في الشركاء الدوليين على مستوى منطقة حوض المتوسط خصوصاً وأنّ الاتحاد الأوروبي لم يعد الشريك الوحيد كما أنّه ليس المتحكّم في زمام المبادرة على مستوى هذه المنطقة التي باتت قبلة لكلّ القوى الدولية خاصة الجديدة منها كالصين وتركيا وباقي الدول الآسيوية التي يمكن العمل معها بعيداً عن مختلف الضغوطات الأمنية خاصة بعدما ظهرت الحصيلة الأوروبية على مدار عدّة سنوات على أنّها ضعيفة بسبب طغيان البعد الأمني والمصلحة الأوروبية على حساب نهضة دول الجوار المتوسطي، فمتى تحقّق خروج الجزائر من التبعية المطلقة للاتحاد الأوروبي ودوله (فرنسا خاصّة) تحقّق عنصر التمايز الذي يمنح الجزائر قوّة في الطرح خاصة باعتبارها سوقاً استهلاكية تستقطب القوى الاقتصادية الكبرى مع الأخذ بعين الاعتبار كلّ أنواع ومصادر الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر.

3- إنّ السبيل الأوضح لمجابهة مختلف أنواع التهديد على مستوى حوض المتوسط لن يكون إلاّ بوجود إرادة أوروبية متوسطة ونية حسنة من الطرف الأوروبي في تقديم المساعدات الضرورية للدول التي شهدت أزمات أمنية يأتي في مقدّمة هذه الدول كلاً من ليبيا التي تسبّب الاتحاد الأوروبي فيما هي عليه الآن من خلاله دعمه للتخلّ العسكري لحلف الناتو تحت قيادة فرنسية، بحيث تكون المساعدة نوعية من خلال دعم جهود التسوية التي باشرتّها دول الجوار أهمّها الجزائر وإنهاء حالة الصراع الإثني الداخلي حتّى يعود الاستقرار إلى ليبيا ومن ثمّ تحوّلها من دولة عبور لمختلف أنواع التهديدات الأمنية إلى دولة ذات سيادة تامّة على أراضيها تحترم فيها الديمقراطية وحرية التعبير، ثمّ دعم جهود التسوية السلمية في سورية التي بات مواطنوها أكبر عدد لاجئين في العالم، حيث يملك الاتحاد الأوروبي بعض مفاتيح التسوية الدبلوماسية لهذه الأزمة من خلال حضور دوله في مختلف الهيئات الدولية وكذلك

الدبلوماسية الأوروبية النشطة ذات العلاقات القويّة مع الشركاء في الأزمة كالولايات المتحدة، روسيا والصين.

4- إنّ الجزائر قد تكون أحد أكبر الدول المعوّل عليها في قيادة مختلف مسارات التعاون؛ فالتكامل ثمّ الإدماج سواء على المستوى المغربي أين تجتمع كل العوامل لتحقيق ذلك، أو على المستوى العربي خصوصا في ظلّ التراجع الرهيب المسجّل على مستوى القوى التقليدية العربية (مصر، سورية، العراق) حيث باتت الجزائر مصدر إلهام لشعوب الدول العربية بفضل المواقف المشرّفة للجزائر اتجاه القضايا القومية العربية كالقضية الفلسطينية وعدول بلادنا عن المساهمة في أيّ تحالف -مهما كان نوعه- قد يسبّب تدخّلا في الشؤون الداخلية للدول العربية ويسهم في اختراق سيادتها الوطنية كما هو الشأن في اليمن.

5- إذا تحقّقت عودة الجزائر إلى لعب دورها الريادي في المنطقة فإنّ هذا قد يسمح بإنهاء جزء من الوصاية الأجنبية على دولنا العربية والإسلامية بفضل الوزن الدبلوماسي للجزائر على المستوى الاقليمي والدولي، لكنّ هذا لن يتحقّق في المنظور القريب بوجود إرادة سياسية تؤمن بذلك فحسب، بل بتحقيق نهضة محلية اقتصادية تسمح بالخروج من دائرة التبعية للمحروقات ونهضة سياسية تحترم فيها الحريات ويتمّ فيها القضاء على شتّى المظاهر السلبية كالفساد، ثمّ العمل على إحداث نقلة نوعية على مستوى السياسة الخارجية حتى نتمكّن من طرح مشروع وحدوي جريئ يساهم في إنهاء حالة التشرذم العربي ويحقّق النهضة الحضارية المنشودة المتعطّشة إليها شعوبنا التي باتت تننّ تحت وطأة الاقتتال والحروب، ليبقى الأمل في مستقبل مشرق قائما على الدوام.

الملاحق

جدول رقم 1: هياكل المفوضية الأوروبية لسنة 2013.

| الدولة | المفوض | الحقيبة | المديرية العامة | المدير العام |
|--------|----------------------------------|---------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|
| PT | جوزيه مانويل باروزو | رئيس | الأمانة العامة (SG) مكتب مستشاري السياسة الأوروبية (BEPA) القسم القضائي (SJ) | كاثرين داي جان-كلود تيبو لويس روميرو ريكينيا |
| UK | كاثرين آشتون (نائب الرئيس) | الممثلة العليا. الشؤون الخارجية والسياسية الأمنية | دائرة العمل الخارجي (SEAE) دائرة أدوات السياسة الخارجية (FPI) | بيار فيمون تونغلاي مارغ |
| LU | فيفيان ريدينغ (نائب الرئيس) | العدل والحقوق الأساسية والمواطنة. | العدل (JUST) التواصل (COMM) | فرانسواز لوباي غريغوريولجر |
| ES | خواكين ألمونيا (نائب الرئيس) | المنافسة (COMP) | | أليكسندر إيتلينر |
| EE | سيم كالاس (نائب الرئيس) | النقل | التنقل والنقل (MOVE) | ماتسياس رويتي |
| NL | نيلي مروس (نائب الرئيس) | الإستراتيجية الرقمية | شبكات التواصل، المحتوى والتقنيات (CNECT) | روبرت مادلين |
| IT | أنطونيو تاجاني (نائب الرئيس) | الصناعة والتعهدات | المؤسسات والصناعة (ENTR) | دانيال كاليخاكريسبو |
| SK | ماروس سيفكوفيتش (نائب الرئيس) | العلاقات بين مؤسسات الاتحاد والإدارة | الموارد البشرية والأمن (HR) المعلوماتية (DIGIT) | إيرين سوكا ستيفن كويست |
| FI | أولي رين | الشؤون الاقتصادية والنقدية والبيورو | الشؤون الاقتصادية والمالية (ECFIN) | ماركو بوتوي |
| SI | يانيز بوتوتشينك | البيئة (ENV) | | كارل فالكنبرغ |
| LV | أندريسيبالغس | التنمية (DEVCO) | | فوكيونفوتياديس |
| FR | ميشال بارتيه | التجارة الداخلية والخدمات (MARKT) | | جواناثان فول |
| CY | أندرو لافاسيليو | التربية والثقافة وتعدد اللغات والشباب | التربية والتأهيل والثقافة والشباب (AEC) الترجمة الفورية (SCIC) | بان تروسكن ينسكي ماركو بينيديتي |

| | | | | |
|---------------------|----------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|---------------------|----|
| ريتيسمار تيكونيس | الترجمة (DGT) | | | |
| هاينز زوريك | الضرائب والوحدة الجمركية (TAXUD) | الضرائب والجمارك والإحصاء والتدقيق ومكافحة المخالفات المالية. | ألغيرداس سمينتا | LT |
| جان لو ديمارتي | التجارة (TRADE) | | كارل ديغوت | BE |
| روبرت جان سميتز | البحث والابتكارات (RTD) | البحث والابتكارات والعلوم | مير جيوغيان كوين | IE |
| إير فيهوانان | الميزانية (BUDG) | البرمجة المالية والميزانية | يانوشليفاندوفسكي | PO |
| لوري أفنز | الشؤون البحرية والصيد (MARE) | | ماريا داماناي | EL |
| كلاوس سورنسي | المساعدات الإنسانية (ECHO) | التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية ومعالجة الأزمات | كريستاليناغور غييفا | BG |
| فيليه لوي | الطاقة (ENER) | | غينتر أوتينغر | DE |
| والتر ديفا | السياسة الإقليمية (REGIO) | | يوهانس هان | AT |
| جوس ديلبيكي | شؤون المناخ (CLIMA) | | كوني هيدغار | DK |
| ستيفانو سانينو | التوسع (ELARG) | التوسع والسياسة الأوروبية للجوار | ستيفان فول | CZ |
| كوس ريتشال | التوظيف والشؤون الاجتماعية والاندماج (EMMPL) | | لازلو أندرو | HU |
| ستيفانو مانسير فيسي | الشؤون الداخلية (HOME) | | سيسيليا مالستروم | SE |
| جوزي بوغانبلوا | الزراعة والتنمية الريفية (AGRI) | | داسيانسيولوس | RO |
| باولا تيستوريكو غجي | الصحة والمستهلكون (SANCO) | الصحة وسياسة المستهلكين | تونيوبورغ | MT |
| | | | نيفين ميمكا | HR |

في "يوروسبيك" (Eurospeak) التي تُعتبر الصحيفة اليومية البروكسيلية، يشار إلى المديرية العامة بشكل عام بواسطة مختصرات مذكورة في الجدول: المديرية العامة AGRI، المديرية العامة CLIMA، إلخ

المصدر: الموقع الرسمي للمفوضية (3 تموز-يوليو العام 2013) نقلا عن: أنطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، تر: د.جان ماجد جبور، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص 51-52

جدول رقم 2: المعاهدات التأسيسية الأساسية للاتحاد الأوروبي

| النوع | التنفيذ | التوقيع | المدينة | التسمية الرسمية |
|--------|------------|------------|-----------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تأسيسي | 1952/07/23 | 1951/04/18 | باريس | معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد |
| معدّل | 1957/01/01 | 1956/10/27 | لوكسمبورغ | معاهدة معدّلة لمعاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد |
| تأسيسي | 1958/01/01 | 1957/03/25 | روما | معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية |
| تأسيسي | 1958/01/01 | 1957/03/25 | روما | معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية |
| معدّل | 1958/01/01 | 1957/03/25 | روما | اتفاقية متعلقة ببعض المؤسسات المشتركة للجماعات الأوروبية |
| تكميلي | 1967/07/01 | 1965/04/08 | بروكسل | معاهدة تأسيس مجلس موحد ومفوضية موحدة للجماعات الأوروبية |
| تكميلي | 1971/01/01 | 1970/04/22 | لوكسمبورغ | معاهدة معدّلة في بعض أحكام موازنات معاهدات تأسيس الجماعات الأوروبية ومعاهدة تأسيس مجلس موحد ومفوضية موحدة للجماعات الأوروبية |
| انضمام | 1971/01/01 | 1972/01/22 | لوكسمبورغ | قوانين متعلقة بانضمام مملكة الدنمارك وإيرلندا ومملكة النرويج والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية إلى الجماعات الأوروبية |
| تكميلي | 1977/06/01 | 1975/07/22 | بروكسل | معاهدة معدّلة في بعض الأحكام المالية لمعاهدات تأسيس الجماعات الأوروبية ولمعاهدة تأسيس مجلس موحد ومفوضية موحدة للجماعات الأوروبية |

| | | | | |
|--------|------------|------------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تكميلي | 1976/09/20 | 1976/09/20 | بروكسل | قانون يقضي بانتخاب ممثلين في البرلمان باقتراع عام مباشر |
| انضمام | 1981/01/01 | 1979/05/28 | أثينا | معاهدة متعلقة بانضمام الجمهورية اليونانية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإلى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. |
| معدّل | 1985/01/01 | 1984/03/13 | بروكسل | معاهدة معدّلة لمعاهدات تأسيس الجماعات الأوروبية فيما يتعلق بالغرینلاندا. |

| | | | | |
|--------|------------|------------|-----------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| انضمام | 1986/01/01 | 1986/06/12 | مدريد | معاهدة متعلقة بانضمام مملكة إسبانيا وجمهورية البرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية |
| معدّل | 1987/07/01 | 1986/02/17 | لوكسمبورغ | القانون الأوروبي الموحد |
| تأسيسي | 1993/11/01 | 1992/02/07 | ماستريخت | معاهدة الاتحاد الأوروبي |
| انضمام | 1995/01/01 | 1994/06/24 | كورفو | قانون متعلق بشروط انضمام مملكة النرويج وجمهورية النمسا وجمهورية فنلندا ومملكة السويد، ومطابقة المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي. |
| معدّل | 1999/05/01 | 1997/10/02 | أمستردام | معاهدة أمستردام المعدّلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، ولمعاهدات تأسيس الجماعات الأوروبية ولبعض الأفعال ذات الصلة. |
| معدّل | 2003/02/01 | 2001/02/26 | نيس | معاهدة نيس المعدّلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، ولمعاهدات تأسيس الجماعات الأوروبية ولبعض الأفعال ذات الصلة. |
| انضمام | 2004/05/01 | 2003/04/16 | أثينا | معاهدة متعلقة بانضمام جمهورية التشيك، وجمهورية إستونيا، وجمهورية قبرص، وجمهورية لاتفيا، وجمهورية ليتوانيا، وجمهورية هنغاريا، وجمهورية مالطا، وجمهورية بولونيا، وجمهورية سلوفينيا، وجمهورية سلوفاكيا، إلى الاتحاد الأوروبي. |
| انضمام | 2007/01/01 | 2005/04/25 | لوكسمبورغ | معاهدة متعلقة بانضمام جمهورية بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي |
| | 2009/12/01 | 2007/12/12 | ستراسبورغ | ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي |
| معدّل | 2009/12/01 | 2007/12/13 | لشبونة | معاهدة لشبونة المعدّلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ولمعاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية. |
| انضمام | 2013/06/01 | 2011/12/09 | بروكسل | معاهدة متعلقة بانضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي |

المصدر: أنطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، تر: د.جان ماجد جيّور، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص 67-68

الملحق 3: محطات مهمة في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

1. جويلية 1979: فتح ممثلية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالجزائر.
2. 1994: غلق اضطراري للمفوضية الأوروبية بسبب الأزمة الأمنية.
3. 01 نوفمبر 1998: إعادة فتح المفوضية الأوروبية بالجزائر.
4. ديسمبر 2001: بعد 17 جولة، الإعلان عن متابعة مفاوضات الشراكة.
5. 22 أبريل 2002: التوقيع بمدينة فالنسيا الإسبانية على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
6. سبتمبر 2005: دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.
7. ماي 2006: أول اجتماع لمجلس الشراكة الأورو-جزائري بمدينة بروكسل.
8. أبريل 2007: الدورة الثانية لمجلس الشراكة الأورو-جزائري في مدينة لكسمبورغ.
9. مارس 2008: الدورة الثالثة لمجلس الشراكة الأورو-جزائري في بروكسل.
10. 16 جوان 2006: الدورة الرابعة للمجلس.
11. 15 جوان 2010: الدورة الخامسة بمدينة لكسمبورغ.
12. 20 جوان 2011: الدورة السادسة بلكسمبورغ.¹

¹ - Serge POUTOT, France-Algérie: du coté des deux rives , L'harmattan, paris. 2017, p 263.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا - المؤلفات العامة:

1. أحمد قنديل وآخرون، "الصعود الأوراسي: أبعاد التغيرات الراهنة في النظام الدولي، في: التفاعلات الدولية"، التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، محمد عز العرب محررا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2015.
2. إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
3. الأمريال بيير سيليريه، الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، تر: أحمد عبد الكريم، دار الأهالي للنشر والتوزيع، مصر، 1988.
4. أندرياس فير إيكة وآخرون، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية، تر: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت، 2012.
5. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
7. رونالد تيرسكي، فرنسا الحنين إلى الماضي والنرجسية الواقعية، في: السياسات الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟، رونالد تيرسكي وجون فان أودينارن محررا، تر: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
8. سها عادل أحمد، "دور الأنظمة العربية في الهجرة الطوعية والقسرية للسكان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01، العراق، العدد 20، دت.
9. عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
10. عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات القواعد والأضواء، دار قرطبة، الجزائر، 2016.
11. فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
12. فؤاد حمد خورشيد، الجيوبوليتيكس المعاصر: تحليل، منهج، سلوك، المديرية العامة للطبع والنشر، كردستان العراق، 2013.
13. فيصل بن معيض آل سميت، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، دار الحامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2014.

14. كارين إ. منغست وإيفيان أريغوين نقت، "مبادئ العلاقات الدولية"، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للنشر و التوزيع، دمشق.
15. كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق –الحوار مع الجنوب- والأمن القومي العربي، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا 2003.
16. محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، دار الحام للنشر والتوزيع، الأردن 2014.
17. محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا: التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ، المغرب، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2014.
18. محمد فتحي عيد، مقومات التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
19. ناصر يوسف وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
20. ناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2000.
21. نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014
22. الهادي قطش، "أطلس العالم والجزائر: طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا"، دار الهدى، الجزائر، 2009.
23. إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، المطبعة والوراقة الوطنية حي المحمدي، مراكش، 2005.

ثانيا - المؤلفات المتخصصة:

1. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسيطية، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2013.
2. أنطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، تر: د.جان ماجد جبور، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015.
3. إيف لاکوست، الجغرافية السياسية للمتوسط، تر: زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010.
4. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، تر: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
5. بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، تر: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

6. بشتون سليمان الشيخ، الأزمة الجزائرية: جذورها وأبعادها، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
7. بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه المنطقة العربية (النفط والإرهاب نموذجا)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
8. بيتر لودلو، معاهدة ماستريخت ومستقبل أوروبا، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1999.
9. جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018.
10. جمال الشلبي، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.
11. جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية سياسية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، دار المعرفة، بيروت، 2010.
12. جون بيندر وسايمون أشور، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، تر: خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2010.
13. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
14. زروق العربي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة"، في: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2014.
15. شعبي عبد الجبار، "نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب".
16. شمامة خير الدين، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
17. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، 2009، بيروت.
18. عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة، فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، 2011.
19. عبد العاطي أحمد العياد، "الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة-تساؤلات تبحث عن إجابة"، في: "أعمال ندوة الإرهاب والعولمة"، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002.
20. عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط- الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

21. عبد القادر رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة: بين واقع الغربية وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، دون تاريخ.
23. عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
24. عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
25. عز الدين قطوش، الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015.
26. عصام علي حسن العبيدي، آلية صنع القرار الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2016.
27. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد العرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
28. عمر فرحاني ومريم براهيم، الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
29. عمر فرحاني ويسري شريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
30. عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة.
31. عياد محمد سمير، التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
32. عياد محمد سمير، العلاقات الأوروبية المغربية، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.
33. غازي فيصل حسين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقضايا الأمن والتنمية والتعاون والبيئة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
34. قوي بوحينة، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
35. مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"، مجلة الفكر، العدد 11، بيروت، 2014.
36. محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999.

37. محمد بن علي كومان، "أسباب الإرهاب في المنطقة العربية وسبل مواجهته"، في: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
38. محمد مراد، "أوروبا: من الثورة الفرنسية إلى العولمة - الاقتصاد-الإيديولوجيات-الأزمات"، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.
39. مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
40. مراد فول، "الانفلات الأمني في دول الساحل: المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن"، في: حوارات إقليمية في منطقة الساحل والصحراء، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
41. مصطفى عبد الغني، عرب أوروبا: الواقع والمستقبل، دار الجمهورية للصحافة، بيروت، نوفمبر 2009.
42. مصطفى محمد كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001.
43. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
44. ميلاد مفتاح الحراثي، السياسة الخارجية الليبية ومركزها الأوروبي المتوسطي: دراسة في الأداء الخارجي الليبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
45. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، مكتبة المركز بالسليمانية، العراق 2013.
46. ميلاد مفتاح الحراثي، قضايا وسياسات مغاربية: مدخل تفكيكي تحليلي مقارنة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية، 2016.
47. ناهد عز الدين، في خبرة عملية المأسسة: المسار والدوافع والأهداف والآليات "قراءة في وثائق وإجراءات القمم الأوروبية"، في: أوربا وحوار الثقافات الأورومتوسطية، رؤية عربية للتفصيل، نادية محمود مصطفى مشرفا ومنسقا، مصر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.
48. هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.
49. وهيبه دالع، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

50. يوسف الصوالي، "الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية"، في: الندوة الفكرية المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 .

ثالثا: المجالات والدراسات

1. أ. رياض، "بلدان 5+5 دفاع يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 2012"، مجلة الجيش، العدد 581، الجزائر، ديسمبر 2011.
2. أبحري سفيان، "واقع وآفاق القطاع الصناعي الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية، والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ديسمبر 2011.
3. أبصير أحمد طالب، "التحديات اللاتماتلية وإشكالية الأمن في الساحل"، مجلة الراصد العلمي، العدد 02 و03، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2015.
4. أحمد باي وشعيب قماز، "الدعاية السياسية وأثرها على مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع 06، جامعة عمار تليجي بالأغواط، جوان 2017
5. أحمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية: إلى أين ؟"، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017.
6. أحمد ميزاب، "الطريق نحو بناء استراتيجية مغاربية لمكافحة المخدرات"، مجلة الشرطة، العدد 133، الجزائر، نوفمبر 2016.
7. إسماعيل معراف، "الرؤية الأمريكية للحرب على الإرهاب"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "استراتيجية"، السداسي الثاني، العدد 02، الجزائر، 2016.
8. أعمر عمورة، "من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 05، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2016، ص 40.
9. افتتاحية مجلة الجيش، ع 558، الجزائر، جانفي 2010.
10. أكرم حنا خليل، "مصر ومكافحة غسل الأموال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة، 2005.
11. أمحمدي بوزينة آمنة، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة.
12. أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة بالاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط/ إعلان برشلونة أنموذجا"، مجلة دراسات دولية، العدد 39، 2009.
13. بالة عمار، "توجهات حلف شمال الأطلسي اتجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات الاستراتيجية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، جانفي 2017.

14. بلبريك محمد، "السوق غير الشرعية للمخدرات وأضرارها الاقتصادية"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 28، الجزائر، نوفمبر 2015.
15. بلعيفة أمين، "السياسات الدولية لمكافحة الهجرة الغير شرعية: دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة.
16. بلهول نسيم، " مضمون التعريف بالأمن القومي الجزائري"، في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، بلهول نسيم محررا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
17. بلهول نسيم، "الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري"، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، بلهول نسيم محررا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
18. بلهول نسيم، "الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري"، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، بلهول نسيم محررا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
19. تقرير برنامج الأمم المتحدة الذي تم إصداره في 06 أكتوبر 2011، مجلة الجيش، العدد 580، 2011.
20. الجموعة البحرية الثانية لحلف الناتو ترسو بميناء الجزائر، مجلة الجيش، العدد 615، الجزائر، أكتوبر 2014.
21. جهاد الغرام، "البعد الأمني الجزائري في المتوسط: التحديات والرهانات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 6، 2017.
22. حسين سنطوح، "الحوار الجزائري الأطلسي...سيناريوهات المستقبل"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثالث، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، فيفري 2007.
23. حسين سنطوح، "الحوار الجزائري المتوسطي: من وإلى أين؟"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثاني، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، جوان 2006.
24. حصيلة نشاطات مبادرة 5+5 دفاع، مجلة الجيش، ع 594، الجزائر، جانفي 2013.
25. حكيم غريب، "الإرهاب بين إشكالية التعريف، والغموض المنطقي للمكافحة، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 06، الجزائر، 2016.
26. حكيمة علالي، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثاني، مخبر الأمن في المتوسط، جامعة باتنة 01، جانفي 2012.
27. خلود محمد خميس، "سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه القارة الإفريقية: دراسة في التوجهات البريطانية-الفرنسية"، مجلة بحوث ودراسات، دون تاريخ نشر، بغداد.

- 28.زايد عبيد الله مصباح، "إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي، العدد 403، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2012.
- 29.سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، بيروت.
- 30.سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
- 31.سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية"، مجلة المفكر، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
- 32.شاقوري عبد القادر، وحميدي بوجلطية بوعلي، "الهجرة الغير شرعية في حوض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة"، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة.
- 33.شهرزاد زغيب، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، بيروت، يناير 2012.
- 34.صادق حجال وهشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 03، المركز الديمقراطي العربي، برلين، يونيو 2017.
- 35.صالح زياني وآمال حجيج، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات، والآفاق"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جويلية 2011، جامعة باتنة، الجزائر.
- 36.صالح زياني، "مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثابت والمتحول"، مخبر الأمن في المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، دون تاريخ نشر.
- 37.العافل رقية، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 38.عباسة دربال صورية، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، في: محمد غربي و اخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة
- 39.عبد العزيز لزه، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 01، السداسي الأول 2014.
- 40.عبد العزيز لزه، "العولمة والأمن"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 01، السداسي الأول 2014
- 41.عبد الغني بشينة و رشيدة الجواني، "ديناميكية جيدة للكفاح المسلح: 51 سنة تمر على ميلاد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني"، مجلة الجيش، العدد 571، 2011.

42. عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات - شمال إفريقيا نموذجا"، مجلة سياسات عربية، العدد 08، أبريل 2014.
43. عبد اللطيف شهاب زكري، "ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة أفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، العراق، 2008.
44. عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، أبريل 2005.
45. عبد الواحد أكيمير، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، بيروت، مارس 2015.
46. عبد الوهاب بن خليف، "الثابت والمتغير في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 02، السداسي 02، الجزائر، 2014.
47. عبير الغندور، "الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل.. دراسة مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، القاهرة، 2006.
48. العربي كسال، "نظرة مستقبلية لهجرة العمالة العربية للاتحاد الأوروبي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009.
49. علي بوشربة، "الواجب المقدس في كل الظروف"، مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012.
50. علي بوشربة، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، مجلة الجيش، ع 570، الجزائر، جانفي 2011.
51. عمروش عبد الوهاب، "الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية".
52. عمود مجلة الجيش، العدد 573، أبريل 2011.
53. غزلاني و داد وفني كنزة، "الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير: ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمننة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر.
54. فريجة لدمية، "الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة الغير شرعية"، مجلة المفكر، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2015.
55. فريدة حموم، "الأمن الإنساني، والتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية "ستراتيجيا"، العدد 02، الجزائر، 2014.
56. كلمة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012.
57. لورنس عايدة عمور، "التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMED، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

58. مادلين غارليك وجوان فان سليم، "استجابة الاتحاد الأوروبي: من الالتزام إلى الممارسة"، في: نشرة الهجرة السرية الصادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحد لشؤون اللاجئين، العدد 39، دون تاريخ نشر
59. ماهر عبد مولا، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغربية: اليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، بيروت، أبريل 2012.
60. مجدوب عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورمغربية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جانفي، 2014.
61. مجلة الجيش، العدد 575، جوان 2011.
62. مجلة الجيش، العدد 622، ماي 2015، الجزائر.
63. مجلة الجيش، ع 611، الجزائر، جوان 2014.
64. مجلة الجيش، ع 615، الجزائر، أكتوبر 2014.
65. مجلة الجيش، ع 694، الجزائر، جانفي 2013.
66. محفوظ رسول، "الفشل الدولاتي وتعاطم مصادر جريمة تبييض الأموال في الجوار الإقليمي للجزائر"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 06، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يناير 2018.
67. محمد بيلي العلمي، "الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطة على ضوء الربيع العربي"، مجلتر السياسة الدولية العدد 191، القاهرة، يناير 2013.
68. محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 04، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، جانفي 2011.
69. حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول من المجلد 25، دمشق، 2009.
70. محمد مجدان، "التحديات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 05، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان، 2016.
71. محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، بيروت.
72. محمدي بوزينة أمنة، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع التركيز على حالة الجزائر، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة.

73. مرسي مشتري، "الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الأمانة"، في: إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنتائج، بلهول نسيم محررا ومشرفا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
74. مرسي مشتري، "الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الأمانة"، دراسة منشورة في: إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنتائج، تحرير: بلهول نسيم، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
75. مزاني راضية ياسينة، "البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، مجلة دراسات إستراتيجية، ع 11، مركز البصيرة للبحوث، جوان 2010
76. مساعيد، ض، "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2017، الجزائر.
77. ملف مجلة الجيش، ع 570، جانفي 2011.
78. منى زودة،:التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحولات الراهنة:، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 12، جامعة باتنة، جانفي 2018.
79. مولود غشة، "أربعة أسئلة للسيد رمضان لعامرة"، حوار مع "مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي سابقا" رمضان لعامرة، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011، الجزائر.
80. ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة، يناير 2005.
81. نزار إسماعيل الحياي، دور شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003.
82. نسيم بوبرطخ، "العقيدة العسكرية"، مجلة الجيش، العدد 580، نوفمبر 2011.
83. نسيم خياط، "سار 5+5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، مجلة الجيش، ع 576، الجزائر، جويلية 2011.
84. نسيم خياط، "مبادرة 5+5 دفاع: خمس سنوات من الوجود، نموذج للتعاون الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 558، الجزائر، جانفي 2010.
85. نهى نصار، "الهجرة والتنمية الاقتصادية"، مجلة آفاق التنمية، العدد 05، مصر، دون تاريخ نشر.
86. هاني الشميطي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، 2008.
87. هشام بولنوار، "موقع الهجرة المغربية في أوروبا ضمن التحولات الدولية الراهنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، كانون الأول، 2017.
88. ولد الصديق ميلود، "فينومينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر"، في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، بلهول نسيم محررا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015

89. ياسين خذايرية، "نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2013.
90. يوسف محمد الصواني، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير، 2012.
91. يوميات عربية ودولية مختارة، إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

رابعاً- الملتقيات والندوات العلمية:

1. أحمد حلواني، "أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية في الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط-واقع وآفاق"، عبد المجيد قموح مشرفا، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
2. الأخضر نصر الدين، "الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود، والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية"، في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، في الملتقى الدولي بعنوان "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
3. إدريس عطية، "التغير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز"، في: الملتقى الوطني حول: "السياسة الإقليمية للجزائر" مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 12-13 مارس 2014.
4. بن داود براهيم، "الدفاع الوطني بين متطلبات الأمن الفكري ومقومات الأمن الاستراتيجي"، في الملتقى الدولي حول "الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية"، في الملتقى الدولي بعنوان "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
5. بنون مصطفى، "المسألة الأمنية في المتوسط"، في الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط-واقع وآفاق"، عبد المجيد قموح مشرفا، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
6. بومدين طاشمة، "انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية على مسار العمل التنموي السياسي في الجزائر"، في الملتقى الدولي بعنوان "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
7. جهاد الغرام، "مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: المضمون والآفاق"، في: أعمال الملتقى الوطني السادس حول موضوع "السياسة الإقليمية

- للجزائر"، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 12-13 مارس 2014.
8. شعبي عبد الجبار، "نحو بناء تعاون أممي متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، في: الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق". عبد المجيد قموح مشرفا، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
9. صافو محمد، "العلاقات الجزائرية-الأوروبية: هل هي علاقة تعاون وشراكة، أم تبعية وهيمنة"، مداخلة مقدمة في إطار أيام التكوين لطلبة الدكتوراه، تخصص: أمن دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، يوم: 19-06-2017.
10. عبد السلام يخلف، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار"، في الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط-واقع وآفاق"، عبد المجيد قموح مشرفا، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
11. عمار جفال، "الأقطار المغاربية: بين استقرار داخلي هش وجوار مضطرب"، في الملتقى الوطني حول "السياسة الإقليمية للجزائر" مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 12-13 مارس 2014.
12. قاسم حجاج، "التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية- دراسة حالة فيضانات وادي ميزاب 2008"، في: الملتقى الدولي، "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
13. محمد سي بشير، "التأثيرات الإقليمية للتنافس على القوة المحور في المنطقة: الجزائر، دولة محورية، الإمكانيات وحدود الدور في غرب المتوسط"، في الملتقى الدولي بعنوان: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
14. مزاني راضية ياسينة، "مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية بين التعاون والشراكة"، في أعمال الملتقى الوطني بعنوان، "السياسة الإقليمية للجزائر" مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 12-13 مارس 2014.
15. مصطفى بلعور، "دور القوات المسلحة في التنمية: دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية"، في الملتقى الدولي حول "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
16. نوري منير، "أثر الشراكة الأورو-جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، في أشغال الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: 17-18 أبريل 2006.

خامسا- الرسائل والأطروحات:

1. آسيا لعمراني، "دور الاتحاد الأوروبي في الترتيبات الأمنية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
2. عبد العزيز لزهري، "الجزائر والمقاربة الأمنية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
3. عز الدين قطوش، "منظمة شمال الأطلسي والحوار المتوسطي (1989-2009)"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

سادسا- التقارير:

1. أبعاد التغييرات الراهنة في النظام الدولي، في: التفاعلات الدولية"، التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، محمد عز العرب محررا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2015.
2. إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، "نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش الابن إلى الكونغرس الأمريكي" بتاريخ 20 سبتمبر 2002، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية DAS، دمشق، 2002.
3. إتفاقيّة لشبونة 2007 على الرابط :
<http://www.assemblee-nationale.fr/13/projets/PL%20690%20Trait%C3%A9.pdf>
4. الآلية الأوروبية للحوار، 2007-2013: نظرة عامة على الأنشطة والنتائج، منشورات المفوضية الأوروبية.
5. التقرير العالمي حول الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، ديسمبر 2003.
6. جيمس بلاك وآخرون، مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقرير مؤسّسة راند، منتدى التبصّر المتوسطي، 2017.
7. الحوصلة الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، نشرة 2013.
8. شراكة قوية من أجل تنمية مشتركة: الاتحاد الأوروبي والجزائر، منشورات مركز الجوار الأوروبي، بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر، الجزائر العاصمة، 2014.
9. العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية، مشروع مقدم من طرف رئيس الجمعية لهيئة الأمم المتحدة في إطار الإعلان المنبثق عن "الحوار رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية"، الدورة 68، البند رقم 21 من جدول الأعمال، أكتوبر 2013.

10. قوي بوحينة، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 يناير 2014.

سابعاً- المواقع الإلكترونية:

1. المفوضية الأوروبية ترحب بدخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، على الرابط:
http://www.eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/091201_li_sbon_treaty_ar.pdf
2. 23 دولة أوروبية يوقعون على اتفاقية تعاون في مجال الدفاع المشترك، على الرابط:
badrnews.net/home/single_news/82994
3. آية عبد العزيز، الخروج الآمن.. الإستراتيجية الأمنية والدفاعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي بعد البريكست، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. على الرابط:
<https://elbadil-pass.org/2017/11/24>
4. قناة الشروق الإخبارية بالجزائر، 2017/07/25، سا 15.30
5. الجزائر: معطيات جغرافية؛ الموقع الإلكتروني الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، على الرابط: www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographique/algeriear.htm.
6. محمد سليم الحمادي، برنامج ملفات ساخنة، قناة "سبوتنيك الإذاعية" على الرابط:
http://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017
7. مساهل يؤكد موقف الجزائر الثابت من أجل حوار جامع لا يقصي أي طرف، وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/3124.aspx
تاريخ التصفح: 2017/01/17 على الساعة 14:30.
8. تسوية الأزمة في ليبيا: تطابق تام في وجهات النظر بين الجزائر والولايات المتحدة.
2014-12-09، موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2736.aspx
9. الوضع في ليبيا: اجتماع ثلاثي بين الجزائر وإيطاليا ومصر بروما، وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/2474.aspx
تاريخ الاطلاع: 2017/01/20 على الساعة: 09:00.
10. الحوار الليبي الشامل: اختتام أشغال الاجتماع الثالث لرؤساء وقادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين بالجزائر. 2015/06/04، موقع وزارة الشؤون الخارجية، الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3124.aspx
11. وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: www.aps.dz/algerie/54150-201-2018-03-07
تم الاطلاع بتاريخ: 08 مارس 2018 على الساعة 19:15.

12. تصريح السيد "العمامرة" يؤكد فيه أن الجزائر معرضة بشكل مباشر لانعكاسات الأزمة في ليبيا، يوم 2014/10/21، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2588.aspx تاريخ التصفح: 2017/01/19 على الساعة: 19:25
13. يومية الخبر الجزائرية، الجمعة 23 سبتمبر 2016، الجزائر.
14. البيان الختامي على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx
تاريخ التصفح: 2017/01/19 على الساعة: 19:30.
15. محاضرة معالي وزير الشؤون الخارجية جول "مكافحة الإرهاب والتطرف ومحاربة الراديكالية: التجربة الجزائرية"، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية IFRI، باريس، 11 أبريل 2018، ص ص 03-04، موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:
www.mae.gov.dz/news_article/5451.aspx
16. الاتحاد الأوروبي مدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد في سياسة الجوار، 2015/06/25، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3171.aspx
17. الجزائر تشدد على ضرورة أن تحمل سياسة الجوار قيمة مضافة لاتفاق الشراكة، 2015/12/14، موقع وزارة الشؤون الخارجية، على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3610.aspx
18. المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار يشرع في زيارة إلى الجزائر، 2016/05/10. موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/news_article/4035.aspx
19. Dialogue politique موقع وزارة الشؤون الخارجية على الرابط:
http://www.mae.gov.dz/AlgERTE_OTAN_15.aspx
20. الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز التعاون مع الجزائر، موقع الخبر أونلاين، على الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/116559>
21. الاتحاد الأوروبي عازم على تعزيز التعاون مع الجزائر، 20 أكتوبر 2017، وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن موقع: <http://www.alalam.ir/new/3096976/>
22. حزمة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع على الرابط:
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_ar/17107

المراجع الأجنبية:

❖ Ouvrages :

I. Livres Généraux:

1. Bernard YVARIS, Economie européenne, Paris: édition alloz, 1997
2. Bertrand BADIE, Quel système international ? in: Frédéric Charillon, « Les relations internationales », France, les notices de la documentation française, 2006.
3. Brice SOLLD, Relations internationales, éditions paradigme, Saint-Laurent, France, 2008
4. HARBI Mohamed, le dictionnaire historique et géographe de 20ème siècle, Serge cordelier, direction, la découverte, Paris, 2005.
5. Jean-Jacques ROCHE, Relation internationales, 5ème édition, LG.D.J lextenso éditions, Paris, 2010
6. Pascal BONIFACE et Huvert VEDRINE, Atlas du monde global, Fayad Armand Colin, Paris, 2010.
7. PASCAL Gaucon et Jean-Marc HUISSOUD, Les 100 lieux de la géopolitique, 2ème édition, Grenoble ESC, Aout 2009.
8. Philip DUGOT, Un géopolitique de l'Europe géodynamiques du continent européen, Nathan, Paris, 2017.
9. Rachi BENYOUB, Memo Algérie, Edition international, Algerie, 2002.
10. Serge POUTOT, France-Algérie: du cotes des deux rives, L'harmattan, Paris, 2017
11. STephane ROSIERE, Géographie politique et Géopolitique: une grammaire de l'espace politique, 2ème édition, Ellipes, France, 2007.
12. Yves LACOSTE, Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui, France: Larousse essais et documents, 2012.

II. Livres Spéciaux:

1. Abderrahmane MEBTOUL, "Le Maghreb dans son environnement régional et international: la coopération Europe/Maghreb face au mutations géostratégiques mondiales , centre indépendant de recherche Ifri, bruxelles, 2011.

2. Alain LIPIETZ, « l'Union Européenne épice de crise systémique ? », in: La cassure: l'Etat du monde 2013, sous la direction de Bertrand Badie et Dominique Vi Dan, éditions la découverte, Paris 2012.
3. Barbara LOYER, « La crise migratoire et ses conséquences », in: l'Europe entre crises et rebond questions internationales, la documentation française N° 88, novembre-décembre 2017.
4. Bernard ELISSADE, Projets européennes, Géopolitique de l'Europe, Nathan, Paris, 2017
5. Brigitte DU MORTIER, La rive méridionale de la méditerranée occidentale, in: Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient », Roland Pourtier diréant, NATHAN, France, 2017.
6. Catherine WHITOL WENDEN, Pour accompagner les migrations en méditerranée, l'harmattan, Paris, 2013
7. –Chafik SAID, Rapport introductif des relations euro-méditerranéens- Etat des membres, Actes de colloque, centre des études méditerranéennes et internationales, 5 impact, Tunisie, 2010.
8. Dalila NICE HENAF et Armand WACHIS, le risque d'un effet d'éviction des pays du bassin méditerranéen avec l'élargissement de l'union européenne, in: Maurice Catin et Henri Regnault
9. Illes ANDREANI, « Les crises et la nécessité », in: L'Europe entre crises et rebond.
10. Jean Louis QUERMONNE, Le système politique de l'Union européenne, 6ème édition, Casbah édition, Alger, 2004
11. Louis CARTOU, L'union Européenne: traités de Paris-Rome-Maastricht, 2ème édition, édition Dalloz, Paris, 1996.
12. Marie François LÉBOUZ, Fabrice Belaich et autres, Le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers: conflits et convergences, Bruylant Bruxelles, Belgique, 2000.
13. Maurice DUROUSSET, L'Union Européenne au XXIème siècle: institutions et économie, 2ème édition, Gllipes édition marketing S.A, France, 2004.

14. Michel Bacot-DECRIAND, La PESD: montée en puissance et perfectibilité, la défense en Europe: avancées et limites, documentations française, Paris, 2005.
15. Michel. G. RENON et Michel BATISSE, de plan blue: Avenir du bassin méditerranéen, centre d'activités régionales du plan blue pour le méditerranéenne, Sophia Antipolis, Economica, France, 1988.
16. Mohamed ZAKARIA et Ali BENCHERIF, L'exemple algérien, in: Migrants et migrations dans les manuels scolaire en méditerranée, BRUNO, Paris, 2016.
17. Mustapha BENCHENANE, « l'union pour le méditerranéenne: une approche à la hanteur des défis ?, in: Enjeux diplomatique et stratégique, 2009, PASCAL CHAIGNEAU direction, Economica, France, 2009.
18. Otmane BELKENICHE, La coopération entre l'union européenne et l'Algérie: l'accord d'association, Office des Publications Universitaires, Algerie, 2006.
19. Philippe DUGOT, Europe et son visionnage méditerranéen, in: Bernard Elissad, Géopolitique de l'Europe ,in: Géopolitique de l'Europe, Nathan, Paris , 2017.
20. Philippe HUBERDEAU, « 1985-2017: une nouvel acte unique serait-il possible aujourd'hui ? », in: « l'Europe entre crises et rebond », la documentation française N° 88, novembre-décembre 2017.
21. Robeet FRANK, La construction de l'Europe: une histoire cyclique, in: l'Europe entre crises et, la documentation française N° 88, novembre-décembre 2017.
22. Serge POUTOT, France-Algérie: du coté des deux rives, L'harmattan, paris. 2017.
23. Stephane LECLERC, Les institutions de l'union européenne, extenso éditions Gualino, Paris, 2012.
24. Vladimir BORGY, "Etats Unis-Union européenne, Japon", l'économie mondiale 2006, publication de CEPPII, Paris , 2005.
25. Yahia H. ZOUBIR, Macron et l'Algérie: l'amorce une véritable réconciliation ?, in: Maurice José Sfeir.

III. Articles:

1. Brigitte DU MORTIER, « La rive méridionale de la méditerranée occidentale, in: « Géopolitique de l’Afrique et du Moyen-Orient », Roland Pourtierdiréant, NATHAN, France, 2017.
2. Cycle de formation au profit des associations Algérienne," Un état des lieux à Alger, Djelfa, Tamanrasset", Revue de la délégation européenne en Algérie, N° 21, 2ème trimestre 2012.
3. Histoire de l’appui de l’UE à la société civile en Algérie, revue de la délégation européenne en Algérie, N° 21, 2ème trimestre, 2012.
 - a. <http://www.jfc.conseil.med.fr/files/06-12-04....L-initiative-5-5-sécurité-et-défense-pdf>
4. Jean François COUSTILLIERE, « Enjeux de l’initiative de sécurité en format «5+5 » », sur le lien:www.jfc.conseil.med.fr
5. Jean François COUSTILLIERE: « L’initiative 5+5 sécurité et défense », consultant indépendant, p 02, sur le lien: <http://www.jfc.conseil.med.fr/files/06-12-04....L-initiative-5-5-sécurité-et-défense-pdf>
6. L’Algérie dans un environnement incertain, in: Climat: une nouvelle chance, Thierry de Montbrial et Dominique David direction, France: Dunod, 2016.
7. la politique Méditerranéenne renouée, la délégation européenne en Algérie " Les relations entre l’union européenne et l’Algérie: 30 ans de coopération" , sous la direction de LAURA BAEZA, 2009.
8. Mathi GUIDERE, "Le terrorisme avant et après l’Etat islamique", confluences méditerranée , N° 103, paris, 2017.
9. Rachi BENZIANE, Revue confluences de méditerranée, N° 103, Paris, 2017
10. Révision majeure de la politique européenne de voisinage, " Union Européenne ", revue de la délégation européenne, n° 21, 2ème trimestre, 2012.
11. Salim CHENA, La résilience algérienne, in: Le monde prend une autre dimension, Marie José Sfeir éditeur: les cahiers de l’orienta, l’école des relations internationales à paris, n° 128, 2017, France.

IV. Rapports:

1. Programme d’Appui à la mise en œuvre de l’accord d’association, publication éditée et imprimée par l’UGP, la lettre de P3A, avril 2016.

2. Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, délégation de l'union européenne en Algérie, 2011.
3. EU assistance to its neighbors and beyond, coming closer, publication office European commission, 2010.
4. Amore Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean dialogue: in: <http://www.mae.gov.dz/documents/83.aspx>
5. Joanna APAP, « The rights of immigrant workers in the European union an evaluation of the EU public policy process and the legal status of labor immigrants from the Maghreb countries in the new receiving states, Kluwer international, London.
6. Ministerial conclusions on strengthening the role of women in society: www.euromedgenderquality.org.

V. Conventions et Accords Internationaux:

1. Décret Présidentiel n° 05-159 du 18 Rabie El Aouel 1426 correspondant au 27 avril 2005 portant ratification de l'accord euroméditerranéen établissant une association entre la République algérienne démocratique et populaire d'une part et la communauté européenne et ses États membres d'autre part, signé à Valence le 22 avril 2002, ainsi que ses annexes 1 à 6, les protocoles nos 1 à 7 et l'acte final y afférents.
-Source : Journal Officiel de La Republiqur Algerienne,N°31,21 Rabie El Aouel 1426 -30 Avril 2005.
2. l'Acte unique européen (AUE) qui rassemble des dispositions relatives à la réforme des institutions communautaires, à l'élargissement des domaines de compétence communautaire et à la coopération des Douze en matière de politique étrangère.Signé Les 17 et 28 février 1986 àLuxembourg puis à La Haye .
-Source: Journal officiel des Communautés européennes (JOCE). 29.06.1987, n° L 169. [s.l.]. ISSN 0378- 7060. "Acte unique européen".
3. Treaty of Amsterdam 02 /10/1997,N° 92-828-4 , Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 1997.
4. Loi du 30 novembre 1957,Traité de Rome 1957: traité instituant la Communauté européenne de l'énergie atomique, de ses Annexes et des Protocoles additionnels, signés à Rome, le 25 mars 1957, et à Bruxelles, le 17 avril 1957,N° Doc. parl. N° 636. Sess. ord. 1956/57.
5. Traité de l'Union européenne signé à Maastricht le 07-02-1992 :
-Source : Journal Officiel des Communautés européennes (JOCE),N°C 191. ISSN 0378-7052 , 29-07-1992.

6. Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'Union européenne et le traité instituant la Communauté européenne, signé à Lisbonne le 13 décembre 2007.

-Source: Journal officiel de l'Union européenne (JOUE). 17.12.2007, n° C 306. [s.l.]. ISSN 1725-2431. "Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'Union européenne et le traité instituant la Communauté européenne.

فهرس المحتويات

| | |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | إهداء |
| 2 | شكر وتقدير |
| 0 | مقدمة |
| 9 | الباب الأول : العلاقات الأوروبية ومتوسطة من التعاون إلى الشراكة |
| | الفصل الأول التكامل الأوروبي بين الحاجيات الاقتصادية والمتطلبات الدفاعية المشتركة |
| 11 | |
| 13 | المبحث الأول: تطور مراحل حركة الاندماج والتكامل |
| 13 | المطلب الأول: الجذور والأفاق |
| 13 | الفرع الأول: الطرح النظري لمفهوم التكامل الدولي |
| 16 | الفرع الثاني: جهود الوحدة الأوروبية في مرحلة ما بين الحربين |
| 18 | الفرع الثالث: حركة الاندماج الأوروبي أثناء فترة الحرب الباردة |
| | الفرع الرابع: مرحلة التكامل الاقتصادي الشامل على ضوء معاهدة روما 1957 |
| 21 | |
| 24 | المطلب الثاني: مأسسة البناء الأوروبي على ضوء معاهدة "ماستريخت" |
| 25 | الفرع الأول: التأسيس لنظري لعملية البناء الأوروبي |
| 27 | الفرع الثاني: تطور البناء الأوروبي |
| 30 | الفرع الثالث: الهيئات والمؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي |
| | المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي على ضوء التحديات |
| 36 | المشتركة |
| 36 | الفرع الأول: تحديات المسيرة الأوروبية للتكامل |
| 39 | الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية والرؤى الاستشرافية للاتحاد الأوروبي |
| | المبحث الثاني: التكامل الأمني والدفاعي في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة |
| 41 | للاتحاد الأوروبي |
| 42 | المطلب الأول: مرتكزات بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن |
| | الفرع الأول: أهمية الدفاع الأوروبي في سياق السياسة الخارجية والأمنية |
| 42 | المشتركة |
| 44 | الفرع الثاني: ملامح الهوية الأوروبية للدفاع والأمن |
| 46 | الفرع الثالث: مسار التكامل الأمني والدفاعي على ضوء اتفاقية أمستردام |
| 47 | المطلب الثاني: مراحل بناء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي |
| 47 | الفرع الأول: مرحلة تعزيز وتقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة |
| 48 | الفرع الثاني: مرحلة القيام بالوظائف الدفاعية وتطوير القدرات العسكرية |
| 50 | الفرع الثالث: الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية |
| 52 | المطلب الثالث: الإطار الهيكلي والمؤسسي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن |
| 52 | الفرع الأول: الهياكل والمؤسسات الأوروبية في مجالي الدفاع والأمن |
| 54 | الفرع الثاني: الهيئات الأوروبية الثانوية في مجال الدفاع والأمن المشترك |
| 56 | المبحث الثالث: تحول المنظور الأوروبي في إعادة مفهومة الأمن المتوسطي |

| | |
|-----------------|-----------------------------------------------------------------------------|
| 57..... | المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط |
| 57..... | الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط |
| 61..... | الفرع الثاني: المكانة الاقتصادية للمتوسط |
| 62..... | الفرع الثالث: العامل الديمغرافي |
| 63..... | المطلب الثاني: العلاقات الأورومتوسطية في إطار مرحلة التعاون |
| 64..... | الفرع الأول: السياسة المتوسطية الجزئية |
| 64..... | الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة |
| 68..... | المطلب الثالث: مفهنة الأمن الأورومتوسطي من منظور أوروبي |
| 68..... | الفرع الأول: عوامل القوة الأوروبية |
| 71..... | الفرع الثاني: المفهوم الأوروبي للأمن في المتوسط |
| 72..... | الفرع الثالث: التصور الأوروبي للأمن الأورومتوسطي |
| 97 | الفصل الثاني الشراكة الأورومتوسطية: أبعادها ومحاورها |
| 98..... | المبحث الأول: تطور الشراكة الأورومتوسطية |
| | المطلب الأول: العلاقات الأورومتوسطية من السياسة المتجددة إلى مشروع |
| 99..... | "برشلونة" |
| | الفرع الأول: الظروف الإقليمية والدولية التي سبقت الإعلان عن مسار برشلونة |
| 99..... | |
| 101..... | الفرع الثاني: مرحلة تجديد السياسات المتوسطية |
| 102..... | المطلب الثاني: مضامين الشراكة الأورومتوسطية على ضوء مسار برشلونة |
| 102..... | الفرع الأول: محتوى الشراكة الأورومتوسطية |
| 106..... | الفرع الثاني: آليات تطبيق محتوى برنامج "برشلونة" |
| 108..... | الفرع الثالث: الأبعاد الأمنية في مشروع الشراكة الأورومتوسطية |
| | المطلب الثالث: سياسة الجوار الأوروبي كإطار جديد في علاقات الاتحاد الأوروبي |
| 111..... | مع شركائه المتوسطيين |
| 111..... | الفرع الأول: التعريف بسياسة الجوار |
| 113..... | الفرع الثاني: مضامين سياسة الجوار الأوروبي |
| 114..... | الفرع الثالث: آليات تطبيق السياسة الأوروبية للجوار |
| 118..... | المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الراهنة وانعكاساتها على الأمن الأورومتوسطي |
| | المطلب الأول: أمننة الهجرة الغير شرعية كمتغير أساسي في العلاقات |
| 118..... | الأورومتوسطية |
| 118..... | الفرع الأول: التهديد وفق المدرسة الواقعية والليبرالية |
| 120..... | الفرع الثاني: مفهنة الهجرة غير الشرعية |
| 124..... | الفرع الثالث: أسباب الهجرة غير الشرعية بالمتوسط |
| 126..... | الفرع الرابع: التشريعات الأوروبية اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية |
| | الفرع الخامس: السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير |
| 129..... | الشرعية في حوض المتوسط |

| | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في المتوسط | 132 |
| الفرع الأول: تبييض الأموال | 133 |
| الفرع الثاني : الاتجار بالمخدرات | 135 |
| المطلب الثالث: الإرهاب والتطرف في الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي .. | 139 |
| الفرع الأول: نحو تفسير علاقة الإرهاب بمفهوم "الأمن الفكري" | 140 |
| الفرع الثاني: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه "ظاهرة الإرهاب" في المتوسط | 143 |
| المبحث الثالث: التحديات المشتركة حول تحديد إستراتيجية إقليمية مشتركة | 145 |
| المطلب الأول: الدور الأمريكي في منطقة حوض المتوسط بين النفوذ والهيمنة .. | 146 |
| الفرع الأول: مشاريع وأهداف الإستراتيجية الأمريكية في غرب المتوسط | 147 |
| الفرع الثاني: الآليات المعتمدة من طرف الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها اتجاه منطقة غرب المتوسط | 148 |
| الفرع الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من التغلغل الأمريكي في المتوسط | 150 |
| الفرع الرابع: التوجهات الإستراتيجية لحلف الناتو في ظل الخلاف الأمريكي الأوروبي حول النفوذ في المتوسط | 151 |
| المطلب الثاني: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات الداخلية المشتركة ... | 152 |
| الفرع الأول: التحديات الداخلية | 152 |
| الفرع الثاني :سيناريوهات الاتحاد الأوروبي للبقاء | 157 |
| الباب الثاني: الجزائر في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي 183 | |
| الفصل الأول: واقع الأمن القومي الجزائري في المتوسط | 184 |
| المبحث الأول: محورية الدولة الجزائرية في المنطقة المتوسطية | 185 |
| المطلب الأول: المحددات الجيو-سياسية | 186 |
| الفرع الأول: المعطيات الجغرافية | 186 |
| الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية والبشرية | 189 |
| المطلب الثاني: محددات القوة وحدود الدور الإقليمي | 190 |
| الفرع الأول: التأصيل النظري لمفهوم القوة في العلاقات الدولية | 190 |
| الفرع الثاني: عناصر القوة وحدود الدور الإقليمي للجزائر | 191 |
| المبحث الثاني: معالم الأمن القومي الجزائري بين الثوابت والمتغيرات | 195 |
| المطلب الأول: نحو مفهومة الأمن القومي الجزائري | 196 |
| الفرع الأول: مفهومة الأمن الوطني | 196 |
| الفرع الثاني: الأمن القومي الجزائري | 199 |
| المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية في حوض المتوسط | 203 |
| الفرع الأول: مستويات التحليل النظري لمفهوم العقيدة الأمنية | 203 |
| الفرع الثاني: نحو فهم العقيدة الأمنية الجزائرية | 205 |
| الفرع الثالث: مراحل ومميزات العقيدة الأمنية الجزائرية | 207 |

| | |
|-----------------------------------------------------------------------------------|------------|
| المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية بين واجبات الدفاع الوطني وصناعة الأمن | 217 |
| الفرع الأول: بنية المؤسسة العسكرية الجزائرية | 217 |
| الفرع الثاني: البناء الهيكلي والتنظيمي للجيش الشعبي الوطني | 219 |
| المبحث الثالث: واقع الأمن القومي الجزائري في ظل الأزمة الليبية | 224 |
| المطلب الأول: الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على الجزائر | 224 |
| الفرع الأول: إرهابات الأزمة الليبية | 225 |
| الفرع الثاني: الإدارة الأمنية الأوروبية للأزمة الليبية | 226 |
| الفرع الثالث: الإدارة الأممية للأزمة الليبية | 228 |
| المطلب الثاني: تطورات الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية | 229 |
| الفرع الأول: مبادئ السياسة الخارجية للجزائر اتجاه الأزمة في ليبيا | 230 |
| الفرع الثاني: محتوى المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية | 231 |
| المطلب الثالث: انعكاسات استمرار الأزمة الليبية على واقع الأمن القومي الجزائري | 233 |
| الفصل الثاني: مكانة الجزائر في السياسات والمشاريع الأمنية للاتحاد الأوروبي | 257 |
| المبحث الأول: العلاقات الأوروبية جزائرية من التعاون إلى الشراكة | 259 |
| المطلب الأول: التعاون الجزائري-الأوروبي ما بعد الاستقلال | 259 |
| الفرع الأول: خلفية تاريخية | 259 |
| الفرع الثاني: تقييم العلاقات الجزائرية-الأوروبية بعد الاستقلال | 263 |
| المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية-الأوروبية من التعاون إلى الشراكة | 264 |
| الفرع الأول: مراحل اتفاق الشراكة الأورو-جزائري | 266 |
| الفرع الثاني: البعد الأمني في مسار الشراكة الأورو-جزائرية | 271 |
| المطلب الثالث: مسار الشراكة الأورو-جزائرية بين الفرص والتحديات | 271 |
| الفرع الأول: المسار الاقتصادي | 272 |
| الفرع الثاني: المسار الأمني والسياسي | 273 |
| الفرع الثالث: المسار الثقافي والاجتماعي | 275 |
| المبحث الثاني: الجزائر ضمن التصور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط | 278 |
| المطلب الأول: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية 2004 | 279 |
| الفرع الأول: سياسة الجوار الأوروبية 2004 | 279 |
| الفرع الثاني: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI | 280 |
| الفرع الثالث: مراجعة سياسة الجوار | 282 |
| المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط كآلية جديدة للتقارب | 284 |
| الفرع الأول: جذور المشروع | 284 |
| الفرع الثاني: الإعلان عن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" | 287 |
| الفرع الثالث: خلفيات المشروع وردود الفعل العربية وموقف الجزائر | 289 |

| | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| المطلب الثالث: الحوار الأمني بين الجزائر وحلف الناتو، وأثره على العلاقات الأوروجزائرية | 290 |
| الفرع الأول: أهمية حلف شمال الأطلسي وفق النظرة الواقعية | 290 |
| الفرع الثاني: مسار الحوار الأطلسي-المتوسطي | 292 |
| الفرع الثالث: الحوار المتوسطي-الأطلسي من التعاون الأمني إلى الشراكة ... | 293 |
| الفرع الرابع: الشراكة الأمنية بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي وأثرها على واقع الأمن في المتوسط | 295 |
| الفرع الخامس: أثر التقارب الجزائري-الأطلسي على النفوذ الأوروبي في المتوسط | 297 |
| المبحث الثالث: ترتيبات التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على ضوء التحديات الأمنية الراهنة | 300 |
| المطلب الأول: مسار التعاون الأمني في إطار منتدى دول غرب المتوسط 5+5 دفاع | 300 |
| الفرع الأول: المسار التاريخي لتأسيس مبادرة 5+5 دفاع | 301 |
| الفرع الثاني: المكانة الاستراتيجية للجزائر في إطار منتدى 5+5 دفاع | 304 |
| الفرع الثالث: تقييم مسار التعاون الأمني ضمن إطار مبادرة 5+5 دفاع | 307 |
| المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الراهنة وأثرها على العلاقات الأوروجزائرية . | 308 |
| الفرع الأول: التحديات الأمنية المشتركة في حوض المتوسط في ظل الأزمات الأمنية | 308 |
| الفرع الثاني: التهديدات اللاتمائية وانعكاساتها على الأمن في المتوسط | 310 |
| الفرع الثالث: العلاقات الجزائرية-الأوروبية اتجاه ملف الهجرة السرية | 318 |
| الفرع الرابع: آفاق ومستقبل الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. | 320 |
| الخاتمة | 345 |
| الملاحق | 355 |
| جدول رقم 1: هياكل المفوضية الأوروبية لسنة 2013 | 356 |
| جدول رقم 2: المعاهدات التأسيسية الأساسية للاتحاد الأوروبي | 358 |
| الملحق 3: محطات مهمة في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي | 361 |
| قائمة المراجع | 362 |
| المراجع باللغة العربية | 363 |
| أولا - المؤتمرات العامة: | 363 |
| ثانيا - المؤتمرات المتخصصة: | 364 |
| ثالثا: المجالات والدراسات | 368 |
| رابعا- الملتقيات والندوات العلمية: | 374 |
| خامسا- الرسائل والأطروحات: | 376 |
| سادسا- التقارير: | 376 |

| | |
|------------------|-----------------------------|
| 377 | سابعا- المواقع الالكترونية: |
| 379 | المراجع الأجنبيية: |
| 390 | فهرس المحتويات |